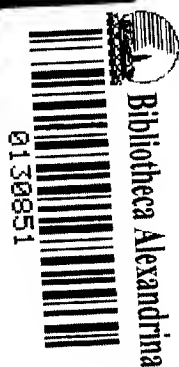


مَارَسِيلُ كُولُومْبُ

مراجعة
دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

ترجمة
زهير الشايب



مارسيل كولومب

تطور مصر

١٩٠٠ - ١٩٢٤



General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

تقديم

رجحه

دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

زهير الشايب

مقدمة

منذ أن صدر كتاب الأستاذ مارسيل كولومب عن « تطور مصر » في عام ١٩٥٠ ، حظى هذا التطور باهتمام المؤرخين في الشرق والغرب هذا في الوقت الذي أخذت تنكشف فيه المادة التاريخية الأصلية وتثير بين وقت وآخر إضافات جديدة لها وزنها. كما أن الجامعات المصرية وغير المصرية قد أدلت بدلوها في هذا الجهد ، فخرجت علينا بأبحاث مبتكرة طبع بعضها ولا يزال البعض الآخر منها حبيس المكتبات الجامعية . بل إن حملة منظمة قد احتدمت في مصر منذ أكثر من عشر سنوات كان هدفها إعادة كتابة التاريخ القومى الذى يسنلزم - قبل كل شيء - جمع شتات المادة الأصلية من مظاهرها وترتيبها وتبويبها وجعلها فى متناول الباحثين . ورغم أن نتائج هذه الحملة لم تنزل بعد أدنى مما كان مأمولا ، إلا أن لها الفضل فى إثارة الاهتمام بأبعاد جديدة فى تاريخ مصر الحديث لعل من أهمها لفت النظر إلى أهمية التطورات الإجتماعية والإقتصادية والفكرية من حيث علاقتها العضوية بالحياة السياسية .

ورغم ذلك كله لا يزال كتاب الأستاذ كولومب يحتل مكانة سابقة فى مكتبة التاريخ المصرى المعاصر . حقيقة أن الهدف منه - حين خططه مؤلفه - هو أن يقدم إلى مثقفى الغرب صورة عن تطور مصر فى فترة ما بين الحربين وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إلا أن كثيراً من الخواطر التى يثيرها لا تزال جديرة باهتمام مثقفى الشرق الذين من واجبهم أن يتبينوا آثار اصطدام مقومات الحضارة الأوربية بالتراكمات الحضارية الآسيوية - الإفريقية القديمة ، وهى المشكلة التى أثارَت - ولا تزال تثير - اهتمام المفكرين فى الشرق والغرب من حيث مدلولها ونتائجها. هل هى مشكلة

(ب)

حضارية من تلك المشكلات التقليدية المرتبة على التقاء الأعلى حضارة الأدنى تطوراً ؟ وهل ستمخض عن إثراء التجربة البشرية « بتوليفات » حضارية جديدة ؟ أم هي الطوفان الذي لا يبقى ولا يذر مكاناً لها كل ما يترصده

الحق أن تجربة مصر مع الحضارة الأوروبية الحديثة تشبه في بعض نواحيها تجارب غيرها من البلدان الآسيوية - الأفريقية التي عرفت الغرب بخيره وشره - الغرب الذي أثار الاحتكاك به موجة أثر موجة من الحركة في مجرى مائى مغلق وراكداً . وحينئذ اشترأت الأعناق إلى الارتشاف من أفكاره ونظمه ارتشاف النظام المنهري الذي لا يتبين ما يناسبه وما لا يناسبه فلقد طفقنا نفتبس أفكار الغرب ونظمه وطرأته وأساليبه حتى اختلط الأمر علينا ولم نعد نتعرف هويتنا وانتماءاتنا . وحين تبينا أن هذا الغرب قد انتقل إلينا بجنده وأساليبه العسكرية والإدارية والاقتصادية الحديثة اختلف الواقع عن الصورة وأصبح شعورنا من هذا الغرب يقوم على مزيج من الحب المفرط والبغض القاتل . وكلاهما يصطدم بالآخر فيصيب صاحبها بكثير من الحيرة والشلل . وما أن تطل علينا إشرافاً من أمل حتى نحاول أن نرد السكيل لهذا المحبوب البغيض بكل ما تقمصناه منه من أفكار وأساليب . ولكننا - من ناحية أخرى - نجد أن الشقة قد بعدت بيننا وبينه فترددت تارة إلى أنفسنا نحاول التفتيش في ماضينا عما قد يؤكد ذاتنا ، وتارة أخرى نحاول اللجأ لاهين بمن امتلك ناصية كثير من قوانين الطبيعة ومضى يحولها إلى أدوات تسرع خطاه وتزيد البون بيننا وبينه ، مثله في ذلك مثل المحبوب البعيد الذي امتلات صفحات أدبنا التقليدي بمحاولة وصفه والتلف إليه ومناجائه ومحاولة استدراجه !

إمبارزة مضنية وغير متكافئة اجتزأ الأستاذ كولومب مرحلة حرجية

(>)

من مراحلها نظر إليها من أعلى ومن بعيد ، فجاء حكمه عليها حكم المؤرخ
والمفكر والفنان معا . لهذا يسعدني أن أقدم هذا الكتاب إلى قراء العربية
وكل من أمل في أن نقرأه بإمعان وفهم وأن نستشف منه الأسباب التي من
أجلها فشلت تجربة الاقتباس المنبهر عن الغرب عندنا خلال العشرينات
والثلاثينات والأربعينات . كما أشكر الأخ زهير الشايب على الجهد الذي
بذله في نقل الكتاب عن الفرنسية . وأمل كبير في أن تجد هذه الدراسة
من يتابعها ليرسم لنا صورة عن تطور مصر خلال الخمسينات والستينات
بنفس المتهاج العميق المتجرد الذي اصطنعه الأستاذ مارسيل كولومب .

والله ولي التوفيق .

أحمد عبد الرهيم مصطفى

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة المراجع	•	•	•	•	•	•
مقدمة ويير مونتاني	•	•	•	•	•	٦
استهلال	•	•	•	•	•	٩
فهرس موضوعى بالمراجع والمصادر	•	•	•	•	•	١١
مقدمة المؤلف	•	•	•	•	•	٣٥

الباب الأول

تطور مصر السياسى من ١٩٢٤ — ١٩٣٨

الفصل الأول : • • • • • ٤٣ — ٨٩

حكم الملك فؤاد والأزمات الأولى - القوى المتصارعة

أزمة نوفمبر ١٩٢٤ - حكومة زيور باشا - انقلاب يونية

يولية ١٩٢٨ - وفاة الملك فؤاد وعودة الوفد إلى الحكم

الفصل الثانى : • • • • • ٩٠ — ١١٢

عظمة الوفد المصرى وضعفه - الوفد وحكومات الأقليات

- الوفد والأمة - الوفد وبريطانيا العظمى : توقيع معاهدة

١٩٣٦ - تولى الملك فاروق أقول نجم الوفد

الباب الثانى

مصر والحرب العالمية الثانية

الفصل الثالث : • • • • • ١١٥ — ١٣٥

حكومة القصر - مصر غير المحاربة - أزمة فبراير ١٩٤٢

(٥)

الفصل الرابع : ١٣٦ — ١٥٣

حكومة الشعب (٤ فبراير ٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤)

- معركة العلمين - الوفد وأحزاب المعارضة والقصر الملكي

- الوفد ، حزباً سياسياً .

الباب الثالث

تطور الأفكار وتطور المجتمع (١٩٢٤ - ١٩٤٤)

الفصل الخامس : ١٥٧ — ١٩٤

دور الإسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية ١٥٧ -

معركة القدامى والمحدثين ١٥٨ - الاصلاحيون المعتدلون :

مدرسة المنار ١٦٧ - التفسير القومي للإسلام ١٧٣ -

الفصل السادس : ١٩٥ — ٢١٨

تطور القومية المصرية ، مصر والعروبة - محمد علي

والفكرة العربية - القومية العربية والقومية المصرية من

١٨٨٢ - ١٩١٨ ص - القومية المصرية بين « الفرعونية »

و « الجامعة الإسلامية » و « الفكرة العربية مصر

تختار وطريقها - مصر عضو في جامعة الدول العربية

الفصل السابع : المشاكل الاجتماعية ٢١٩ — ٢٦٥

الحركة العمالية غداة الحرب العالمية الأولى ٢٢٢ -

الأحزاب السياسية والحركة العمالية - بعثة بتار وصرور

أولى القوانين الاجتماعية .

(و)

الباب الرابع

مصر منذ نهاية الحرب (١٩٤٥ - ١٩٥٠)

الفصل الثامن : القومية المصرية وبريطانيا العظمى ٢٦١ — ٢٨١

أزمة فبراير ١٩٤٦ وستوط الوزارة السعدية - مشروع
معاهدة صدقي - بين وأزمة ديسمبر ١٩٤٦ ص - قطع
المفاوضات ولجوء مصر إلى مجلس الأمن - تطور السودان
نحو الحكم الذاتي .

الفصل التاسع : المشكلات الاجتماعية . . . ٢٨٢ — ٣٠٥

الحكم - مصر وقضية فلسطين - جماعة الإخوان
المسلمين واغتيال رئيس الوزراء - عودة الوفد إلى الحكم

خاتمة ٣٠٦

تصويبات ٣١٣

تنويه

بذلت قصارى جهدى كي أتمكن من تحقيق النصوص العربية الواردة في الكتاب وكى أعلق على بعض ما أشار إليه من وقائع . وقد واجهتني في سبيل ذلك عقبات شتى هون منها بل ذلها ما لقيته من عون صادق من الإخوة الأصدقاء : د . سيد سالم ، د . رؤوف عباس ، الأساتذة عبد الرحيم عبد الرحمن ، وعبد الخالق لاشين وعلى بركات . . الذين يحتم واجب الأمانة أن أنوه بهم ، فقد كانت إرشاداتهم وتوجيهاتهم وملاحظاتهم بالإضافة لما قدموه - أو أرشدوني إليه - من مراجع ومصادر ، وكذا ما لقيته منهم من تشجيع أخوى يصدر عن روح عليية جديرة بالثناء - السبب في توفير الكثير من الجهد والوقت وفي ظهور الكتاب على النحو الذي أرجو أن يكون مرضياً .

أما أستاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى فيستحق ثناء خاصاً لأنه صاحب الفضل في ظهور هذا الكتاب فقد تعهده منذ كانت ترجمته مجرد فكرة حتى خرج إلى حيز الوجود .

(المترجم)

المقدمة

منذ خمسة عشر عاما ، دخلت مصر - وقد تحررت من روابط التبعية التي كانت تثقل كاهلها منذ عام ١٨٨٢ - مجتمع الدول الحرة ، وأخذت تنهيا لأن تمسك بزمام تطورها الاجتماعي والسياسي وتوجهه بكامل حريتها في الاتجاه الذي تترتيبه . ومصر بلد غني بأعجاد حضارة قديمة لا تبارى ولا يزال يبعث في النفوس ذكرى الإمبراطوريات الإسلامية التي قامت على أرضه ، وقد أثراه الأخذ بالتكنولوجيا الغربية منذ عصر محمد علي . ولهذا كله بدت مصر وكأنها على وشك أن تقدم أنموذجا للبلدان الجديدة في الشرق .

حينئذ أخذت جماعة من الدارسين الفرنسيين على عاتقها أن تقدم للجمهور الفرنسي عرضا موضوعيا ومتجردا بقدر الإمكان لأوضاع تلك الدولة الجديدة بغية التعرف على منطلق تطورها بطريقة أفضل . ومن هذه الجماعة الأساتذة ج . ليكريف J Lecroq ، ر . جيل R. Gilles ، ب . فنكلر P Winkler وكاتب هذه السطور .

ولقد زحرت السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين بمحن الحرب المريعة وباضطرابات وأزمات السنوات التي تلتها . فلقد ظهر على المسرح رجال جدد تكونوا خلال فترة ما بين الحربين المضطربة وأخذوا يتطلعون إلى مشاركة المنتمسين من رجال الدولة في الاضطلاع بالعمل السياسي . كما أن الأخذ بالمبادئ والنظم الديمقراطية ، التي ظل أثرها يتسع باستمرار

قد هباً للطبقات الشعبية الوسيلة التي تكفل لها التعبير عن مشاعرها بمزيد من الوضوح . ومن جهة أخرى ، فإن أفكاراً دافعة جديدة قد ظهرت وبخاصه فكرة العروبة التي لم يكن أخذ يتوقع لها منذ خمسة عشر عاماً أن تنطور على هذا النحو . واليوم يبدو أن اللحظة قد حانت بالنسبة إلى الغرب كي يتحسس نتيجة هذه العوامل الجديدة ويدرس تلك التطلعات والآمال المشوشة التي أخذت تتضح ، والتي يوجد في ثنائيا كل منها ذلك الخليط الذي يصعب في معظم الأحيان تمثله : تصارع المؤثرات الثورية الحديثة في بعض الأحيان ، والارتباط الغريزي بالتقاليد القديمة .

ولقد توفرت الشجاعة لمارسيل كولومب Marcel Colombe - وهو الذي هباته لمثل هذا العمل تلك السنوات الطوال التي قضاه في دراسة الشرق الحديث - كي يتصدى لهذه المهمة التي لا تلقى في غالب الأحيان ما تستحقه من تقدير . وليس ثمة ما يبعث على الشعور بخيبة الأمل أكثر من أن يقال أن تلك اللاوحة من الحقائق غير المتميزة سيتاح لها أن تصنع في متناول أكبر عدد من الناس . بل لقد يخشى البعض أن يكون المؤلف الذي لم يستخدم في دراسته هذه سوى وثائق سبق نشرها بالفعل قد رسم لنا صورة متشائمة للحاضر . وأنه لأخرى بنا أن نظن أنه بدراسته تلك سوف يساعد جماهير الغرب على أن تفهم بطريقة أفضل تلك المصاعب التي تواجه كلا من رجال الدولة المصريين ومنقفي الشرق . فهمتهم الأولى هي أن يأخذوا بيد الطبقات السكادحة التي تقاسى الفقر والمؤس - تلك المصاعب التي زاد من تعقيدها ذلك الانتشار السريع للأفكار الديمقراطية التي ربما كانت سابقة لأوانها .

ولسوف نلاحظ في هذه الصفحات الدور الهام الذي تلعبه

- ٧ -

الأيديولوجيات السياسية والدينية في البلدان الإسلامية. ولكننا سندرك جيداً أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي لا تقل فعالية عن سابقتها ، ورغم ذلك فإن الشرق الحديث سيبقى مضطرباً بتلك العواطف الجماعية التي لا تنفسح لنا المجال كاملاً لتحليل التاريخ الاجتماعي وتفسيره حسب مفاهيمنا الحديثة - عن طريق التغيرات التي تصيب الحياة المادية وتفتت المؤسسات القديمة .

ونحن هنا في فرنسا - وكما كنا في الماضي منذ قرن - نعيش في بلد يضحي أبنائه بالنفس من أجل أفكارهم ومثلهم في نفس الوقت الذي يستجيب فيه شعبنا في جملة للشاعر البالغة البساطة التي تحركها فيه عقيدته الدينية .

ويبقى بعد ذلك أن عدم التنظيم الاقتصادي في بلدان الشرق الحديثة يمهّد لتغير حقيقي . وسنشكر للأستاذ كواومب إذا أخذ بيدنا إلى تلبس حقيقة التغيرات التي تنهال الآن في الظلام .

إن أرواح أولى العزم تجد في مرارة الحقيقة لذة لا يبعدها ما في الأساطير الخيالية من لذيذ النكبة . كما يتحتم اصطناع الشجاعة في مواجهة الدراما التي تعيشها مصر وكل البلدان الآسيوية ، وهي الدراما القائمة على البحث عن توازن بين زحف المؤثرات الغربية القوية والفعالة باستمرار وبين القيم المحاذية التي تتضمنها حضارات الشرق القديمة .

وكما ندرس علل الرجال لكي نخفف آلامهم فإننا ندرس يؤس الشعوب لا كشف وسيلة تخفيف شقائها . وبدون هذا الأسلوب لن يمكننا في

- ٨ -

الغرب أن نجد لصفوة مثقفي الشرق - وهم يلعبون دورهم كفاءة ومرشدين*
وسيلة أفضل للإفادة من المصاعب التي يحسون بها .

روبير مونتاني

Robert Montagne

الأستاذ بالكوليج

دي فرانس

إستهلال

إن مؤرخ القرون المقبلة سوف لا يشاركنا الرأي بلا تحفظ فى الأحكام التى نطلقها منذ اليوم على تاريخ العصر الذى نحياه .

فبالنسبة للمعاصرين لا تكون الأحداث اليومية فى تنوعها المذهل و خلطها الظاهرى على الدوام سوى الانعكاسات لحقيقة محاطة بالألغاز يتعذر إدراكها . فأمم ما فيها يظل خافيا ، ولا يمكن أن نستخلص الخطوط العريضة من بين فوضى الأحداث لتطور شعب ما وهكذا يتضح لناسب تفضيل المؤرخين للمهود الضاربة فى القدم . وقلة الاهتمام بالتاريخ المعاصر أمر محسوس فى فرنسا بالذات خصوصا عند أولئك الذين يتخذون من العالم الإسلامى موضوعا لدراساتهم ، إذ يدور هنا كالأمر أن هذا المجال قد ترك أمره طوعية إما للصحفيين الباحثين عن « ريبورتاجات » مثيرة ، وإما لكتاب يحرون وراء ما لا ندري من عطور الأجنبي الشذية وإما كذلك لعملاء المخابرات ذوى السمعة السبئة .

لكن الشرق الإسلامى الحديث لا يستحق مثل هذه الاستهانة . فهو منذ احتسكاكه بالحضارة الغربية منذ أكثر من قرن يقدم للمؤرخ - كما يقدم لرجل الاجتماع - مجالا خصبا للبحث إلى حد كبير . ولهذا السبب فقد بدا لى أنه من المفيد أن أرسم الخطوط العريضة لمنحنى التطور الذى مر به الشعب المصرى منذ الحرب العالمية الأولى حتى نهاية عام ١٩٥٠ ، وأود هنا أن أعبر عن امتنانى للاستاذم . أ. لىنى - بروفسال M. E. Ievi Provincial الأستاذ بالمربون الذى رحب بصور هذا الكتاب فى سلسلة Islam d'Hier et d' Aujourd'hui التى يشرف عليها والذى أتاح لى أن أجمع

الوثائق اللازمة لبحثي حين استدعاني منذ خمس سنوات إلى سكرتارية
مركز الشرق المعاصر بمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة باريس .

Centre d'Orient contemporain de l'Institut d'etudes islamiques
de l'Université de Paris

كما أنني مدين للأستاذ روبر مونتاني Robert Montagne الأستاذ
بالكوليج دي فرانس وليسمح لي أن أعبر له في هذا المقام عن عرفاني
وشكري .

إنني لم أحاول لحظة واحدة أن أهون من شأن صعوبات عملي ، كما أن
الافتراضات المقدمة هنا وكذلك الأفكار التي عبرت عنها في ثنايا الكتاب
سوف تكون إن عاجلا أو آجلا موضوعا للمراجعة فالتاريخ المعاصر
للحياة المصرية الذي حاولت أن أصوره هنا لا يمكن أن يكتب بطريقة
نهائية وحاسمة إلا عندما يكون قد اختفى كل تمثليه من على المسرح، ولهذا
المجال تفسراته التي أدركها كل الإدراك . ولا ينبغي اعتبار جهدي
إلا مساهمة في دراسة مصر المعاصرة ، ومحاولة أولية للتركيب .

ولقد اصطدمت بلاشك بعدم إمكانية الرجوع إلى وثائق أصبح من
المتعذر الآن التوصل إليها ولكن مهما بالغت وثائق الدولة في إخفاء
أسرارها ، فإن الأفكار التي تثيرها الأحداث في الرجال الذين عاصروها
تنبسط كوضوح الضوء في الذكريات التي يحفظونها عنها وفي الصحف
التي يصدرونها والكتب التي ينشرونها . أليس ثمة ما يكفي من المصادر
لكي يسمح للباحث بأن يريح ولو جزءاً من النقاب ؟ أليس تصور
الناس للحقيقة أمام التاريخ بنفس أهمية الحقيقة ذاتها ، حتى ولو قيس
لهذه الحقيقة أن تظهر ذات يوم مختلفة اختلافاً ملموساً عن مقدار تصورها لها ؟

باريس ، ديسمبر ١٩٥٠

فهرس من موضوعى

مراجع عامسة :

١ - كتب ودراسات :

ليس ثمة إلا عدد ضئيل من الدراسات الخاصة بمصر الحديثة . ومع ذلك فإن
 الممكن الإعتماد على مؤلف قيم قامت بإعداده مجموعته من المؤلفين :
 L'Egypte Indépendante « مصر المستقلة » وقد نشرته بمهنية الدراسات
 الإسلامية التابعة لمركز دراسات السياسة الخارجية فى باريس فى عام ١٩٣٨ .
 Le groupe d'études de l'Islam du Centre d'études de
 Politique étrangère, Paris 1938.

ويمكن أن نصيف إلى ذلك مؤلف هام (باللمة العربية) لعبد الرحمن الرافعى
 « بك » : « (وى أعقاب الثورة المصرية) (ح ١ من أبريل ١٩٢١ إلى وفاهه سنة زعاول ،
 ح ٢ من وفاة سعد فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل
 ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٤٧ و ١٩٤٩) وكذلك الجزء السابع من سلسلة :
 Histoire de la Nation égyptienne de Gabriel Hanoteaux
 Paris 1941.

تاريخ الأمة المصرية لجابريل هانوتو — الجزء الأول ، فؤاد الأول ملك
 مصر ، تأليف هنرى ديهيران .

Fu'ad Ier Roi d'Egypte, par Henri Déherain .

والجزء الثانى : مصر من الإحتلال البريطانى إلى الإستقلال من تأليف
 فرنسوا شارل — رو .

L'Egypte de l'occupation anglaise à l'indépendance égypt-
 ienne par F. Charles — Roux.

والجزء الثالث : صياح السودان واسترداده تأليف هنرى ديهيران :

Le Soudan perdu et reconquis par Henri Déherain

ونضيف إلى ذلك مؤلفاً هاماً باللغة الروسية لم نرجع إليه وإنما نذكره هنا

لمجرد الإشارة :

L. N. Batolina, Sovremennyi Egypte.

مصر المعاصرة — تأليف ل. ن. بانولينا ، موسكو — ليننجراد ،

أكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى ١٩٤٩ ، ٢٤٨ ص .

ومن المناسب أن نشير أيضاً إلى المؤلف الهام الذى نشر منذ وقت قريب

وهو :

Histoire de l'Egypte depuis la conquête ottomane (1517—1937).

تاريخ مصر منذ الغزو العثمانى (١٥١٧ — ١٩٣٧) وهو كتاب مدرسى

محصى لطلاب المدارس التى تشرف عليها الهيئات التعليمية الفرنسية بمصر

وقد ألفته لجنة بإشراف سارل هـ — يوتاس Charles — H — Pouttas

باريس ، هاشيت ١٩٤٨ .

وكذلك تلك الدراسة الموجزة لما كسيم كريتيان : تاريخ مصر الحديثة :

Maxime Chretien, Histoire de l'Egypte Moderne, Paris, Presses universitaires. (Collection que sais - je?), 1951.

وهى تقدم عرضاً عاماً شديداً للإيجاز لتاريخ مصر منذ محمد على حتى يناير

١٩٥٠ .

ويضاف لذلك تلك المؤلفات التى يشير إليها جران — ف ماك كلانهان

Mc. Clanhan فى الفهرس الذى قدمه عن « الكتب التى صدرت حديثاً عن

مصر » *Recent books of contemporary Egypt* والذى نشره فى :

— ١٣ —

The Middle East Journal, 1951 No. 1, pp 100—107.

وكذلك تلك المؤلفات التي ورد ذكرها في :

Contribution à un répertoire documentaire de l'Orient
contemporain (C. O. C): à partir de l'année 1946.

مساهمة في جدول وثائقي عن الشرق المعاصر منذ سنة ١٩٤٦ .

وبالإضافة لما سبق يمكن الرجوع إلى :

Henri Laoust, l'Evolution politique et culturelle de l'Egypt
Contemporaine.

هنري لاؤست : التطور السياسي والثقافي لمصر المعاصرة وهو منشور
في كتاب :

Entretiens sur l'Evolution des pays de civilisation arabe.

مقالات عن تطور البلدان ذات الحضارة العربية وهو الكتاب الثالث
من منشورات :

Centre d'Etudes de Politique étrangère. Paris, 1937, pp —
68—94.

وكذلك :

Louis JOVELET: l'évolution sociale et politique des pays
arabes

لويس جوفليه : التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية وهو منشور

ضمن مطبوعات « مجلة الدراسات الإسلامية » :

Revue d'études islamiques 1938, cahier IV.

وكذلك :

L'Egypte — عدد خاص من مجلة Le Temps صادر في ٢٠ أبريل

. ١٩٣٩

وكذلك :

Roger LE TOURNEAU, L'Islam contemporain, Paris 1950

روجيه لوتورنو : الإسلام المعاصر

وكذلك :

A. Sammarco, E Cialantini, Galassi, E Rossi, F Cignolini,
M Guidi : Egitto Moderno, Roma, "Edizione Roma"
1933.

١. ساماركو ، ف . كمالانثيني ، ج ، حلاس ، ا . روسي ف . شيجنولينى ،
م . جوبدى مصر الحديثة .

وكذلك .

Egitto Moderno antico Sud e saggé

من تأليف :

Arangio — Ruiz, D, Buffoni .. etc.

ومن منشورات :

Instituto per gli studi di Politica internazionale, 1941.

وكذلك :

Michelangelo Guidi, Egitto dans' Aspetti e problemi attuali
del mondo musulmano, Roma, Reale academia de
l'Italia, 1941, pp 180 — 201.

ويمكن أن نضيف لما سبق :

BROCKELMANN, L'Histoire des peuples et des Etats
islamiques, Paris, Payot, 1949.

بروكلان : تاريخ الشعوب والدول الإسلامية وهو يضم خريطة للأحداث

التي وقعت من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٨ قام بإعدادها M. PERLMANN

٢ — المحلات :

لا نرى ثمة داعياً لأن نعدد هنا كل الدوريات التي نشرت مقالات عن
مصر الحديثة ، لكن المجلة الوحيدة التي نرى أنها تستحق إشارة خاصة هي المجلة
الإيطالية Oriente moderno التي تصدر عن Istituto per l'Oriente, Roma

والتي لا تزال تعتبر أكثر مصادر الأخبار مدعاة للثقة وأكثرها استعانة بالوثائق عن الفترة الممتدة من ١٩٢١ إلى ١٩٣٩ . ويضاف إليها عن الفترة التي تبدأ من عام ١٩٤٤ *Cahiers d'Orient Contemporain* « كراسات عن الشرق المعاصر » وهي تصدر عن مركز دراسات الشرق المعاصر التابع لمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة باريس :

Centre d'études de l'Orient Contemporain de l'Institut
d'études Islamiques de l'Université de Paris

ويضاف إلى ما سبق أيضاً ، ابتداء من عام ١٩٤٨ مجله إفريقيا وآسيا *L'Afrique e l'Asie* وهي مجلة سياسية إحتجاجية إقتصادية تصدر بباريس . وفي كل الحالات فإنه من المفيد الرجوع إلى المقالات التي نشرت ابتداء من يناير ١٩١٠ في مجلة *l'Egypte Contemporaine* « مصر المعاصرة » التي تصدر عن الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع بالقاهرة (وتصدر حالياً عن : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع — المترجم) .

ثانياً : الدساتير وقوانين الانتخابات :

دستور ١٩ إبريل ١٩٢٣ : صدر بمرسوم رقم ٤٢ لعام ١٩٢٣ ، وعطل في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠ (أنظر بعده) وأعيد العمل به في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بالمرسوم رقم ١١٨ لعام ١٩٣٥ (قارن : *Oriente moderno*, 1936, p. 38) وقد ظل معمولاً به منذ هذا التاريخ .

وقد ألفت عنه خصيصاً العديد من المؤلفات ، كما عملت عنه دراسات كثيرة ، كذلك حصل عديد من المصريين على رسائل دكتوراه عن دستور ١٩٢٣ من كلية الحقوق بجامعة بلريس .

وحول هذا الدستور يمكن الرجوع إلى :

Amendo ETANNINI, Gli allora Costituzionali in Egitto.

وهو بحث منشور في مجلة

Oriente moderno, 1923 pp 329 — 338.

وكذلك :

La costituzione egiziana

وهو بحث منشور في مجلة

Oriente moderno, 1923 pp 1 — 22

وكذلك :

KAMPEFMEYER — Die agyptische Verfassung Vom 19
avril 1923

وهو منشور في :

Mitteilungen des seminars für orientalische sprachen zu
Berlin, 1924 — pp. 1 — 82.

وكذلك :

WHITE IBRAHIM, La Constitution égyptienne du 19
avril 1923 ; Paris, 1924.

« وايت إبراهيم : الدستور المصرى الصادر فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ » .

وكذلك :

AMIN OSMAN : Le mouvement constitutionnel en Egypte
et la constitution de 1923 Paris, 1924.

« أمين عثمان . لحركة الدستورية فى مصر ودستور ١٩٢٣ ، باريس » .

وكذلك :

HILMY MAKRAM : Problèmes soulevés par la Constitution.
Dijon, 1927.

« حلمى مكرم ، المشاكل التى يثيرها الدستور المصرى »

SHOUKRI NAGIB : La constitution égyptienne et le contrôle
de la constitutionnalité des lois, Paris, 1929.

« شكري نجيب ، الدسبور المصرى والرقابة على دستورية القوانين » .

وكذلك :

**EL SAYED SABRY, Le pouvoir législatif et le pouvoir
exécutif — étude critique de la constitution du 19 avril
1923 dans les textes et dans la pratique, Paris, 1930.**

« السيد صبرى ، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ، دراسة نقدية

للسنور ١٩ ابريل ١٩٢٣ فى نصه وتطبيقه » .

وكذلك :

**SALEH, Les pouvoirs du roi dans la constitution égyptienne
Paris, 1940.**

وكذلك :

**Michel Mouskheli, l'Etat du siège en Egypte et le régime
des proclamations militaires.**

بحث منشور فى مجلة :

L'Egypte contemporaine, 1943, pp 293 — 326.

دسبور ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ :

صدر بموجب الرسوم رقم ٧٠ فى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٠ وأوقف العمل به

بموجب الرسوم رقم ٦٧ فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ (انظر : **Oriente moderno,**

1934, p. 611) ونص هذا الدستور منشور بالجريدة الرسمية للحكومة

المصرية — عدد غير اعتيادى صادر فى ٢٣ اكتوبر ١٩٣٠

مؤلمات يمكن الرجوع إليها حول دسبور ١٩٣٠ :

**Amendo GIANNINI, Le Costituzioni delgi stati del vicino
Rome, 1931 pp. 46—123.**

وكذلك :

Oriente moderno, 1930, pp. 567 — 574.

وكذلك :

M. WAHEED RAAFAT, La crise du régime parlementaire
et le renforcement de l'exécutif (1923 — 1933).

« محمد وحيد رأفت : أزمة النظام النيابي وازدياد قوة السلطة التنفيذية »

(١٩٢٣ — ١٩٣٣) وهو بحث منشور في مجلة :

Revue du droit public et de la science politique en France
et à l'étranger, 1934, pp. 5 — 34.

وانظر أيضاً :

محمد حسين هيكل ، إبراهيم عبد القادر المازني ، محمد عبد الله عنان .
السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ، القاهرة ، ١٩٣١ .

قانون الانتخابات الصادر في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ وقد نظم حق التصويت على
درجتين بالنسبة لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات بالنسبة لمجلس الشيوخ . ونص
هذا القانون منشور بالجريدة الرسمية للحكومة المصرية ، عدد رقم ٤٦ الصادر في
٣٠ ابريل ١٩٢٣ وقد أوردته كذلك مجلة :

Oriente moderno, 1923 pp 66 — 67

وقد تعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذي أقر نظام التصويت المباشر
(الجريدة الرسمية عدد رقم ٧٢ في ١٤ أغسطس ١٩٢٤) وقد صدر في ٢٤ ديسمبر
١٩٢٤ مرسوم بإيقاف القانون رقم ٤ وإعادة القانون الصادر عام ١٩٢٣ ثم
أوقف هذا المرسوم بدوره وحل محله قانون انتخابي جديد في ٨ ديسمبر ١٩٢٥
(نص هذا القانون منشور بالجريدة الرسمية ، عدد رقم ١١٨ ، عدد غير اعتيادي ،
وقد نشرت ترجمة له في مجلة :

Oriente moderno, 1926, pp. 66 — 78.

وأيضاً في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, N0. 89, décembre 1925 pp.
508 — 534.

لكن هذا القانون الأخير لم يطبق ، فقد أوقفه مرسوم آخر صادر في

٢٧ فبراير ١٩٢٦ (نص هذا الرسوم منشور بمجلة :

L'Egypte Contemporaine No de Janvier 1927 pp. 69-70.

وأصبح القانون الصادر في ٣٠ أبريل ١٩٢٣ والمعدل بالقانون رقم ٤ لعام ١٩٢٤ سارى المفعول منذ ذلك الحين ، لكنه عطل مرة أخرى في ١٩٣٠ ليحل محله قانون الانتخابات الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ (النص منشور بالجريدة الرسمية ، عدد عبر اعتيادى بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٣٠ ، وشرت ترجمة له في حولية :

Annuaire de l'Institut International du droit Public II, 1931.

وقد أوقف هذا القانون بموحد الرسوم الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ الذى أعاد مع بعض التعديلات العمل بقانون الانتخابات الصادر في ١٩٢٣ والمعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٣ وقد ظل هذا الأخير معمولاً به منذ ذلك الحين .

ثالثاً : الحياة السياسية والنيابية :

يضاف إلى المؤلفات التى سبقت الإشارة إليها :

Martino Mario Moreno: La situazione interna dell 'Egitto dell' Uccisione del Seidar ad 99.

بحث منشور في مجلة :

Oriente moderno, 1925, pp. 225 — 234.

وكذلك :

Pierre DALBERT: La vie politique en Egypte

الحياة السياسية في مصر بحث منشور في :

Revue politique et parlementaire, Paris 1925, pp. 286-301

وكذلك :

P. ARMANJON, L'Expérience constitutionnelle et parlementaire de l'Égypte.

تجربة مصر الدستورية والنيابية ، بحث منشور في :

La revue de Paris, extrait du No. du 1er juin 1929 — 30
Pages.

وكذلك :

Contre la dictature en Egypte, Paris 1925.

صد الدكتاتورية في مصر ، وهي نشره أصدرتها اللجنة التنفيذية لمؤتمر
الجمعيات المصرية في أوروبا أول يناير ١٩٢٩ :

Le congrès des associations égyptiennes en Europe,
Janvier 1929.

وكذلك :

Maurice PERNOT, En Egypte à la veille des élections.

في مصر ، عشية الانتخابات ، مقال منشور في :

Revue des Deux — Mondes I — III, 1931, pp. 431 — 456.

وكذلك :

G. MEYER, L'Evolution politique de l'Egypte contemporaine

التطور السياسي لمصر المعاصرة بحث منشور في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, année 1933, pp 1 — 43.

وكذلك :

H. AYROUT. En Egypte, faisons le point.

وهو مقال منشور بمجلة :

En terre d'Islam, 1936 p. 324.

وكذلك :

DUBOIS RICHARD, L'état d'Esprits des étudiants égyptiens
et leur rôle dans la vie politique,

منشور في :

Entretiens sur l'évolution des pays de civilisation, Paris
Hartmann, 1937 pp. 95 — 98.

ولنفس المؤلف كذلك :

l'Adaptation du "gouvernement de Cabinet" hors de son
pays d'Origine, T. XXIX, 1938, pp. 273 — 291.

وكذلك :

Jacques PIGNAL: L'Egypt et la crise, palestinienne.

مصر ومشكلة فلسطين ، بحث منشور في مجلة :

Terre d'Islam, 1938, pp. 411 — 416.

وكذلك :

H. Ayrout, Egypte — interférence de la politique et de la religion.

مصر : التداخل بين الدين والسياسة . للأب هنري عيروط وهو بحث

منشور في مجلة :

Terre d'Islam, 1938, pp. 192 — 198.

وكذلك :

MOHAMED SEIF ALLA ROUCHDI: L'héritité du trône en Egypte contemporaine (origine et évolution) Paris, Rousaeau 1943.

« محمد سيف الله رشدي : أصل وتطور وراثة العرش في مصر » .

ويمكن الرجوع كذلك إلا اليوميات والمقالات الخاصة بمصر والتي نشرها
رئيسه تييري René THIERRY في مجلة L'Afrique Française
سنوات ١٩٢٢ ص ٤٧٥ — ٤٨٣ ، ١٩٢٣ ص ١٥٦ — ١٦٥ ، ١٩٢٤
ص ٩١ — ١٠٠ ، ٢٩٩ — ٣٠٨ ، ١٩٢٥ ص ١٦ — ٢٥ و ٤٢٣ — ٤٣١ ،
١٩٢٨ ص ١٦٨ — ١٨٤ .

وكذلك وفي نفس المجلة :

G. JACQUEON, 1923, pp. 86 — 90.

وفي نفس المجلة أيضاً

André VALTRY.

أعداد سنة ١٩٣٤ ، ص ٦١٨ ومن ٧٥١ إلى ٧٥٢ سنة ١٩٣٥ ، ص
١٠٠ — ١٠١ و ٤٢٦ — ٤٢٨ .

— ٢٢ —

وكذا مقالات R. MANCE في نفس المجلة سنة ١٩٣٥ ، ص ٦٩٣ —
٦٩٤ ، ٧٥٧ — ٧٥٨ سنة ١٩٣٦ ص ٥١ ، ١١٥ ، ٢٩٦ — ٢٩٨ ،
٤٢٥ — ٤٢٨ .

وكذلك المقالات التي نشرتها مجلات :

La France méditerranéenne et africaine ; Correspondance
d'Orient ; En Terre d'Islam.

وعن حزب الوفد أنظر :

YEGHEN, Saad Zaghloul, le «père du peuple égyptien»
Paris 1931.

E. KLINGMULLER, Geschichte der wafd — Partei, Berlin,
1937.

وكذلك :

عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، القاهرة ١٩٣٦ عبده حسن الزيات ،
سعد زغلول في أقضيته ، القاهرة ١٩٤٢ :

Umberto RIZZITANO, L'Attegiamento del Wafd Egiziano
durante il presente conflitto.

مقال منشور في مجلة :

Oriente moderno, pp 85 — 94.

وكذلك :

Burno AGLIETTI, Il partito Wafdista egiziano dalle sue
origini (1918) ad oggi.

مقال منشور في مجلة :

Oriente moderno, 1943, pp. 407 — 427.

وكذلك :

Marcel COLOMBE, Où en est le wafd Egyptien.

وهو مقال منشور في مجلة :

L'Afrique et l'Asie, année 1950, 2e trimestre pp. 36 — 44.

وعن الملك فؤاد ، أنظر :

IKBAL ALI SHAH, Fuad, King of Egypt, London, 1936.
H. CANTALUPO, Fuad primo Re d'Egitto, Milano, 1940.
H. DEHERAIN,

المرجع السابق ص XIII

رابعاً : العلاقات الإيطالية المصرية :

١ - المصادر :

مفاوضات ماكدونالد - سعد زعاول باشا ، ونجد تقريراً موجزاً عنها في
خطابات موجهة من رئيس الوزراء الإيطالي ماكدونالد إلى اللدوب السامي في
مصر بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٢٤ - الكتاب الأبيض ٢٢٦٩ وقد نشرت
ترجمة إيطالية له مجلة :

Oriente moderno, 1924, pp; 698 - 700.

كما نشرت ترجمته الفرنسية بعجلاه :

L'Afrique Française 1924, p. 541.

اغتيال السردار سبرلي ستاك : نشرت المذكرات المتبادلة بين لورد اللبي
وبين رئيسي الوزراء المصريين سعد زعاول ثم احمد زيور بالحريده الرسمية المصرية
عدد ٢ ديسمبر ١٩٢٤ ويمكن الرجوع إلى نصها المنشور في مجلة :

L'Afrique française-1925, pp. 18-21.

مفاوضات ثروت - شميرلين :

Press regarding Negotiations for a Treaty of Alliance with
Egypt, Egypt No. 1 (192?).

وانظر أيضاً :

The Anglo - Egyptian Draft Treaty, November 1925.

وهو منشور في :

Documents on International Affaire 1928, pp. 245 - 244.

الكتاب الأخضر المصرى : وثائق سياسية خاصة بالمحادثات التي دارت بين صاحب الدولة عد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة السبر أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا العظمى . . . المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٢٨ .

أزمة مارس - إبريل ١٩٢٨ ، الكتاب الأبيض البريطاني :

Papers respecting the proposed Egyptian Law regulating public Meetings and Demonstrations, Egypt No. 2 (1928).

مفاوضات محمد محمود - هندرسون : نشر في لندن نص المذكرات المتبادلة في ٣ أغسطس ١٩٢٩ بين وزير الخارجية البريطاني ورئيس الوزراء المصري وكذلك نص مشروع المعاهدة التي سبق أن أعدتها في لندن وزارة الخارجية البريطانية في ٦ أغسطس ١٩٢٩ :

Exchange of notes relating to proposals for an Anglo — Egyptian Settlement, Egypt No. 1 (1929).

وقد نشرت الصحافة المصرية النص الرسمي لهاتين الوثيقتين باللغة الفرنسية في ٧ أغسطس ١٩٢٩ كما نشرنا في مجلة :

Oriente moderno, 1929, pp 346 — 352.

وفي مجلة :

L'Afrique Française.

مفاوضات مصطفى النحاس — آرثر هندرسون : الكتاب الأبيض البريطاني :

Papers regarding the recent negotiations for an Anglo — Egyptian Settlement.

March 31 — May 8, 1930. Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs.

وانظر كذلك :

The 1929 Proposals for an Anglo — Egyptian Settlement.

وقد نشرت في :

Documents on International Affairs, 1930, pp. 208 — 209.

وكذلك الكتاب الأخصر المعصرى الصادر في ٧ يولة ١٩٣٦ عن رئاسة مجلس الوزراء المصرى .

معاهدة ٢٦ اغسطس ١٩٣٦ : وفد نشر النص الإنجليزى فى :

Documents on International Affairs, 1937, pp. 476 — 503.

مشروع لإعاده النظر فى معاهدة ٢٦ اغسطس ١٩٣٦: حتى الآن لم يصدر أى نص رسمى للمحادثات التى بدأت فى عام ١٩٤٦ . بهدف إعاده النظر فى معاهدة ٢٦ اغسطس سنه ١٩٣٦ . ومع ذلك فقد نشرت الصحافة المصرية نص المشروع الذى أعده فى لندن المستر بيفن M. Bevin ورئيس وزراء مصر إسماعيل صدق باشا .
لحوء مصر إلى تجانس الامن : يتكمن الرجوع فى هذا الشأن إلى محاضر جلسات مجلس الامن وهئته الأمم المتحده ١٩٤٧ ، رقم ٤٩ وما بعده .

٢ — كى ودراسات :

كتاب العلاقات الانجليزىة الماصريه وكذلك وضع مصر الدولى موضوعاً لمؤلفات عدبدنه وبالإضافة لىلك المؤلفات التى سبق ذكرها ، يمكن الرجوع إلى :

De VISSCHER, Le Conflit anglo — Egyptien et la Société des Nations

مقال منشور فى :

Revue de Droit international et de législation comparée
3e serie. E. V, 1924, pp. 564 — 589.

وكذلك :

A. ASSABGHY, L'Egypte et la Société des Nations.

مقال منشور فى مجلة :

L'Egypte contemporaine, Le Caire, avril, mai 1925.

وكذلك .

Arnold J, TOYNBEE, Egypt and Great — Britain (1922-6).

بحث منشوري :

Survey of International Affairs, 1925, Vol 1, p. 197.

وما بعدها .

وكذلك :

Maurice PERINOT, Vers l'Indépendance égyptienne.

منشوري :

Revue des Deux — Mondes, 15 Juin, 1926.

وكذلك :

Arnold J. TOYNBEE, Relations between Egypt and Great Britain.

بحث منشوري مجلة :

Survey of International Affairs 1928, pp. 235 - 282.

وكذلك :

René THIERRY, Le conflit anglo — égyptien de mars — mai 1928 Du traité d'alliance à l'ultimatum.

وهو منشوري مجلة :

L'Afrique française, mai, 1928, pp. 168 — 148.

وكذلك :

HASSAN CHAFIK: Statut international d'Egypte, Paris, Edition internationales 1928.

« حسن شفيق : الوضع الدولي لمصر » وكذلك :

WACIF BOUTROS CHALI, le Statut international de l'Egvpte.

« واصف بطرس غالي : وضع مصر الدولي » وهو بحث منشوري مجلة :

La Revue de Droit international No. 1, 1931, Paris, Editions internationales 1931.

وكذلك :

SALEH HUSSEIN: Etudes juridiques du problème de l'Egypte, Paris, 1931.

« صالح حسين ، دراسات قانونية حول المشكلة المصرية . »

وكذلك :

Leon KRAJEWSKI : L'Angleterre et l'Egypte.

وهو منشور في :

Revue politique et parlementaire, 1931. T.CXL VIII, pp. 435 — 463, T. CXL IX, pp. 83 — 101, 432 — 448.

وكذلك :

MOHAMED ALI NAGUIB : Nature juridique du conflit anglo — égyptien relatif à l'Indépendance de l'Egypte déclarée le 28 février 1922 Paris 1933.

« محمد علي نجيب : الطبيعة القانونية للصراع الإنجليزي المصري فيما يختص باستقلال مصر المعلن في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وكذلك :

Lord Lloyd, Egypt since Cromer, 2 Vols. London 1934.

وكذلك :

FAWZI TADROS, La souveraineté égyptienne et la déclaration du 28 février 1922, Paris, A. Pedone, 1934.

« فوزي تادرس : السيادة المصرية وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وكذلك :

O'ROURKE, the juristic status of Egypt and the Sudan, Baltimore, 1935.

وكذلك :

Arnold J. TOYNBEE, Anglo — Egyptian Relations from the breakdown of Treaty Negotiations in London on the 5th May, 1930, to the signature of a treaty in London the 26 August, 1936.

وهو منشور بمجلة :

Survey of International Affairs, 1936, pp. 662 — 701.

وكذلك :

E. Zechiel GORDON, Le traité anglo-égyptien du 26 Août, 1936, et le statut international nouveau de l'Égypte.

منشور بمجلة :

Revue du Droit international et de législation comparée No, 2, 1937.

وكذلك :

BATASKO, Les accords entre la Grande Bretagne et l'Égypte.

منشور في :

Documentation internationale, janvier 1937, p. 3.

وما بعدها .

وكذلك :

J. J. CHEVALLIER, Le traité d'Alliance anglo — égyptien.

منشور في :

Revue générale de Droit international public, 3e Série, t.XI, 1937.

وكذلك :

Georges Meyer, Après Montreux.

منشور في :

Revue des affaires étrangères, Juin, 1937.

وكذلك :

André GROS, Le Statut international actuel de l'Égypte.

ملخص منشور بمجلة :

La Revue de Droit international No. 4, 1937 Paris. Les éditions internationales 1938.

WATHELET, Le traité d'Alliance anglo — égyptien du 26 Août 1936 et la conférence de Montreux du 8 mai 1937 concernant la suppression des capitulations en Égypte.

منشور بمجلة :

Revue de Droit international et de législation comparée
No 2, 1937.

وبمجلة :

Egypte contemporaine, jan. Fév. 1938, pp 37 — 115.

وكذلك :

Emile SELIM AMAD — La question d’Egypte (1841 — 1938)
Paris, Editions internationales 1938.

وكذلك :

Albert BOURGEOIS, La formation de l’Egypte moderne,
Le traité anglo — égyptien du 26 Août 1936 et la
convention de Montreux du 8 mai 1937, Paris, Librairie
générale de droit et de Jurisprudence, 1939.

وكذلك :

Pierre — Albert GARGOUR, Etapes de l’Indépendance
égyptienne, Aperçus d’Histoire diplomatique, Paris,
Librairie générales de droit et de jurisprudence 1942.

وهي رسالة علمية ، وكذلك :

H. S. DEIGHTON Les relations anglo — égyptiennes

مقال منشور بمجلة :

Politiques étrangères No. 1, 1942.

وكذلك :

P. JOYEUX, Le Soudan anglo — égyptien.

مقال منشور في مجلة :

Politiques étrangères No. 6 — 1947.

خامساً : المسائل الدينية والثقافية والاجتماعية :

فيما يلي أهم المقالات والمؤلفات التي تناولت الحركة الإصلاحية الإسلامية
والاتجاهات الحديثة في الإسلام :

Henri LAMMENS, La crise interieure de l’Islam.

منشور في مجلة :

Etude, 1926, pp. 129. 146.

A. SEKALY ; L'Université de l'Azhar et ses transformations

منشور في مجلة :

Revue des Etudes islamiques, 1927 — 1928.

Henri LAOUST, Le reformisme orthodoxe des Salafiya et les caractères généraux de son orientation actuelle.

مقال منشور في مجلة :

Revue des Etudes islamiques 1932 Cahier II, pp 175—224.

Charles D. ADAMS, Islam and modernism in Egypt, London 1933.

Henri LAOUST, le Califat dans la doctrine de Rashid Rida— Beyrauth 1938.

وهو ترجمة فرنسية مزودة بالهوامش والحواشي لكتاب : الخلافة أو الأمانة
المعظمي. وثمة كتاب لنفس المؤلف LAOUST عن مذهب الإمام احمد بن تيمية
بمعنوان :

Essai sur les doctrines sociales et politiques de Taki—d—
din Ahmed B. Taimiya

والباب الثالث من هذا الكتاب مخصص لدراسة أثر المذهب الحنبلي ،
انتشار مبادئه ، ابن تيمية والحكومة الدينية (الشيوعية) الوهابية ، ابن
تيمية والتجديد عند المسلمين . . وقد نشر الكتاب بالقاهرة ١٩٣٩ .

J.H. KHRAMERS, L'Islam et la démocratie.

مقال منشور في :

Orientalia Neerlandica, volume of oriental studies, Leiden
1948. pp. 223 — 239.

H.A.R. GIBB, Modern Trends in Islam. The University
of Chicago Press, 1947.

وقد قام بترجمته إلى الفرنسية : Bernard Vernier بمعنوان :

Les tendances modernes de l'Islam, Paris, Maisonneuve, 1949

James HAYWORTH — DUNNE, Religious and political Trends in Modern Egypt, Washington 1950.

H.A.R. Gibb, La réaction contre la culture occidentale dans le Proche — Orient.

منشور في :

C.O.C, 1951, pp 1 et 5.

ومن المفيد أن نضيف إلى هذه المراجع العامة بعض الدراسات التي تتصل بالتفاصيل والجزئيات . عن الأوقاف . أنظر :

MUHAMED ALY PASHA, Le Wakf, est—il une institution religieuse?

بحث منشور في مجلة :

Egypte Contemporaine, Avril 1927, pp 385 — 402.

MUHAMED BEKHIT, De l'Institution du Wakf.

بحث منشور في :

Egypte Contemporaine, mai 1927, No. 101 pp 403 — 431.

MUHAMED ALY PSHA, Les problèmes du Wakf.

بحث منشور في :

Egypte contemporaine 1927, No. 102 — 103, pp. 501 — 524.

A. SEKALY, Les problèmes du Wakf en Egypte

ملخص منشور في مجلة :

Revue des Etudes islamiques 1929, Cahier 1 — IV.

وعن الشريعة الإسلامية وتطورها وموقف بعض علماء جامعة الأزهر من

التشريع الحديث ، أنظر :

A. SCHACHT, L'évolution moderne du droit musulman en Egypte.

منشور في مجلة :

Mélanges Maspero, publication de l'Institut français d'Archéologie orientale du Caire, 1935.

MOHAMED SOLIMAN — Mise en harmonie de la nouvelle législation égyptienne avec le concept de la loi musulmane

منشور في مجلة :

Egypte Contemporaine, 1936, No. 163, pp 271 — 287.

ABBAS EL GAMAL, La mission de l'Azhar au XXe siècle.

منشور في مجلة :

Egypte contemporaine, 1936, No. 163, pp. 367 — 384.

وعن الأدب العربي الحديث ، أنظر :

H.A.R. GIBB, Studies in contemporary Arabic Literature, Bulletin of the School of oriental Studies IV, (1928 — VII 1933).

TAHIR KHEMIRI et G. Kampffmeyer, Leaders in contemporary Arabic Literature. Die welt des Islama, IX, 1930.

منشور في مجلة ،

VIRGINIA VACCA, Correnti e Figura della letteratura araba contemporanea Oriente moderno, 1933, pp. 110 — 129.

منشور في مجلة :

BROCKELMANN. Geschichte der arabischen Litteratur, Leiden, 1939 — 1941.

وقد قام برشيه BERCHER بترجمته إلى الفرنسية :

H. Pères, Préface des auteurs arabes à leurs romans ou à leurs recueils de contes et nouvelles.

منشور في :

Annales de l'Institut d'études orientales — Faculté des Lettres de l'Université d'Alger T. V. 1939 — 1941, pp. 137 — 194.

أما عن التشريع والمشاكل الاجتماعية فيمكن الرجوع على وجه الخصوص إلى مؤلفين يتناولوا الأمور في مجموعها ها :

AZIZ EL MARAGHI, La législation du travail en Egypte Paris 1937.

ZAKI BADAoui, Les problèmes du travail et les Organisations ouvrières en Egypte — Alexandrie, 1948.

كما يمكن الرجوع كذلك إلى :

H. B. BUTLER Rapport sur les conditions du travail en Egypte avec des suggestions sur la future législation sociale, le Caire, Ministère de l'Intérieur, 1932.

MARCEL CIERGET, Le Caire — Etude de géographie urbaine et d'Histoire économique 2, Vols. le Caire 1934.

(والجلد الثاني يشتمل على نظرة شاملة إلى الظروف العامة للعمل ، ص ١١٩ — ١٦٨) .

I. G. LEVI, Les débuts de la législation sociale égyptienne. Lois nos 48 et 80 réglementant le travail des enfants et des femmes.

وهو منشور في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, 1934, pp. 1 — 25.

L'Organisation internationale du travail et les pays nord — africains et du Proche — Orient, Genève, Bureau international du travail, 1935.

R.M. GRAVES, A Survey of labour in Egypt and a labour program, le caire 1936

Harold B. BUTLER, Problèmes du travail en Orient.

منشور في :

Etudes et documents Série B, Bureau international du travail — Genève 1938.

Organisation du ministère des questions sociales d'Egypte.

« تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية في مصر ، ملخصات للأمر الإداري الصادر في ٦ سبتمبر ١٩٣٩ . »

وهو منشور في :

Informations sociales, Bureau International du travail, Vol.

XXII, No. 4, Genève 1939 pp. 513 — 514.

Alberto RIZZITANO, Il nuovo ministro degli Affari sociali
Egitto.

منشور في :

Oriente moderno, 1940, pp. 313 — 321.

TOTONGUI, Analyse critique de la loi no 64 de 1936
sur les accidents du travail

منشور في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, 1941, pp. 799 — 848.

G LEVI, Reflexion sur certains de nos problèmes écono-
miques et sociaux.

منشور في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, 1943, pp. 535 — 548.

وعن الملاح المصري ، أنظر :

Winifred, S. BLACKMAN, The fellahin of upper Egypt.
Their religious, social and industrial life today, with
special reference to survival from ancient times, London
1927.

وقد ترجمه إلى الفرنسية Jacques MARTY بعنوان :

Les fellahs de la Haute Egypte, vie religieuse, sociale et
économique, le présent et les survivances anciennes,
Paris. Payot 1948.

Henry Habib Ayrout, S.J. Moeurs et coutumes des fellahs-
Paris, Payot, 1938.

Ettore ANGHIERI, Note sulla condizione sociale del Fellah
egiziano.

منشور في :

Oriente moderno, 1941 pp. 309 — 324.

A. LAMBERT, Les salariés dans l'entreprise agricole
égyptienne.

منشور في مجلة :

L'Egypte Contemporaine, No. 211, mars 1943 pp. 228. 236.

مقدمة

يقظة مصر

في بداية القرن التاسع عشر ، وبدفعة قوية من محمد علي ، صحت مصر على الحياة الحديثة التي كان الفرنسيون في حملة بونابرت قد حملوا إليها بشأرها الأولى . عندئذ بدأت مصر تعي نفسها ومواردها وثروتها . ووضعت الأسس لحكومة وطنية في بلد ظل حتى ذلك الحين نهبا لسادة أغراب : فافتتحت المدارس وانتشرت الصحف وتوجهت البعثات الطلابية إلى فرنسا ، وأقصى المماليك والأنكشاريون الآثارك عن الحياة السياسية ودبت على الأرض المصرية أقدام جيش جديد حنوده من الفلاحين . وسرعان ما أصبح هذا الجيش - الذي أحس تدريبه على أيدي أجناب كان الفرنسيون يحتلون بينهم المرتبة الأولى - مدربا لحد استطاع معه أن يلحق الهزيمة بالوهابيين في الجزيرة العربية وأن يشكل مصدر خطر وقلق شديدين للسلطان العثماني ، وأخذ محمد علي وأبنة إبراهيم - كغامرين عبقرين - يحلمان بالاستقلال عن الباب العالي بل ويفكران في أن يقطعوا لأنفسهما مملكة تنتظم الولايات العربية التي كانت تخضع له .

ومع أن مصر كانت قد انطوت لوقت بالغ الطول على نفسها فإن ذلك لم يجعلها تفلت من قدرها . فها هي بعدما يقرب من ثلاثين عاما من موت باعث نهضتها تسقط فريسة الأطماع التي أحدثت بها . وفي الوقت نفسه بسبب أهميتها الاستراتيجية التي ازدادت لدرجة كبيرة بعد حفر قناة السويس وافتتاحها للملاحة في ١٧ نوفمبر عام ١٨٦٩ فعمد ذلك

التاريخ سيصبح طريق الهند ماراً بالأرض المصرية- ولن يمكن للإمبراطورية البريطانية أن تنسى ذلك لحظة . وهاهى ذى تتخذ من إمراف الخديوى إسماعيل ذريعة للتدخل ، وهاهى ذى مصر التى سقطت فى شرك الدائنين الأوروبيين الذين لا تشبع أطماعهم تضطر إلى قبول رقابة مالية انجليزية فرنسية . ثم هاهى ذى تضطر فى النهاية لأن تجسوا على قدميها أمام بريطانيا العظمى عام ١٨٨٢ . ثم تحول احتلال أراضيها الذى كان من المفروض أنه مؤقت إلى نظام للحماية فى ديسمبر ١٩١٤ نتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى .

إن الأحداث السياسية التى أدت إلى ضياع استقلال مصر وأعلنت سيطرة الغرب على الشرق ، قد تحجب بسهولة وبسبب أهميتها ذلك الغليان غير العادى للأفكار الذى يمنح هذه الفترة من تاريخ وادى - النيل طابعها الخاص . ففي هذه الفترة من التاريخ فى الواقع ومع الاحتكاك بالغرب وتحت تهديده نمت كل تيارات الفكر الكبرى التى لا تزال حتى اليوم تهر بشدة ليس فقط مصر وحدها بل العالم الإسلامى فى مجموعه . لقد بدأ الإسلام بعد مواجهته لأوروبا بعى حقيقة التدهور الذى اعتراه ، وإذا كان بعض المصريين قد شاؤوا ألا يروا فى المساوىء التى تثقل كاهلهم إلا علامات قرب الساعة فإن آخرين منهم رفضوا هذا التفسير الذى يتفهمون أخطاره جيداً واستلموا من عقاندهم - بعكس الأولين الأمل فى نهضة جديدة . فعلى صيحة جمال الدين الافغانى صحت القومية وخاضت معاركها الأولى بإسم الدين الذى بذل الكثيرون الجهود لنجديد شبابه هدف أوحده ، هو خوض المعركة ضد الغرب بطريقة أفضل . وهكذا اتخذ الإصلاح الدينى طابعاً سياسياً صرفاً ظل يزداد مع الأيام شدة .

وفي الوقت نفسه ، بدأ العمل الذى نهض به محمد على يؤتى ثماره .
 فطوال عهد الخديو إسماعيل كانت يقظة مصر تزداد - وبينها اكتسبت
 كلمة « وطن » نفس معناها عند الأوربيين فإن كلمة « أمة » نتيجة
 لتطور لن يكون مضيعة للوقت أن ندرس مراحلها قد اكتسبت هى الأخرى
 نفس معناها الذى نقصده نحن الغربيين . ولقد ساهم التدخل الأجنبى
 مساهمة كبرى فى مولد ضمير وطنى يزداد ثباتا مع الأيام . وفى النهاية
 ظهرت طبقة اجتماعية جديدة أخذت بالتدريج - وفى هدوء - ترحزح
 الأرستقراطية القديمة القائمة على الأتراك والشراكسة . وأخذت هذه
 الطبقة التى تضم المحامين والأطباء والمهندسين وشباب الضباط والكتاب
 والصحفيين والمدرسين والمتقنين من كل لون تتطلع لأن تلعب دورها
 فى الحياة السياسية ، وحملت الحكم الخديوى المطلق مسئولية كافة المآسى
 التى تروح فوق صدر مصر ورأت أن فرض قيود محددة ورقابة مباشرة
 على إرادة الحاكم المطلقة هو الوسيلة الوحيدة لوضع حد للتدخل الغربى .
 وتضاعفت قوة الحركة الليبرالية والدستورية بالحركة الوطنية التى التحمت
 بها لتحقيق فيها ذاتها ، أو تطلعت لأن تفعل ذلك .

وهكذا فنذبداية القرن للتاسع عشر تحتم على مصر أن تواجه مشكلتين
 كبيرتين كل منهما وثيقة الصلة بالأخرى - الأولى هى الحكم المطلق
 الذى يمارسه الخديو تجاه « أمة » تريد أن تكون سيدها نفسها والأخرى
 هى مشكلة جلاء القوات الأجنبية واستقلال « الوطن » .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدا أن لحظة حل هاتين المشكلتين
 قد حانت . فبعد يومين من توقيع الهدنة خيل للوفد المصرى المفوض
 من الأمة أن بإمكانه أن يحصل على إلغاء الحماية وأن ينتزع الاستقلال
 التام لوادى النيل من الاسكندرية حتى الخرطوم . ونفى زعيم الوفد

وهاجت مصر - وسجلت في تاريخها « أيام ثورية » وترددت بريطانيا العظمى - فما أن أعادت قواتها النظام حتى أرسلت إلى مصر لجائنا لتقصي الحقائق ودارت مباحثات لم تؤد إلى نتيجة . وحصل المندوب السامي لورد اللبى على موافقة حكومته على أن إلغاء الحماية هو الإجراء الوحيد الكفيل بهدنة الحواطر وخدمة المصالح الحقيقية لكل من مصر وبريطانيا العظمى . وأخذت بريطانيا بهذا الرأي وقدم إلى السلطان فؤاد ، تصريح إلى مصر « وهكذا انتهت الحماية واعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة بالرغم من وجود تحفظات أربع في يد حكومة لندن انتظاراً للتوصل إلى اتفاق بين البلدين . وتنص هذه التحفظات على ضمان سلامة خطوط مواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أو أى تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة وحماية مصالح الأجانب والأقليات والسودان .

وكل دولة مستقلة « منحت مصر نفسها في العام التالى دستورا استوحيت أغلب نصوصه من القانون البلجيكي ، وقد صدر في ١٩ أبريل ١٩٢٣ ووضع الجزء الأكبر من سيادة الدولة وكذلك مسئولية الوزراء في يد برلمان مكون من مجلسين . وفي نفس الوقت اتخذ السلطان فؤاد لقب ملك .

وبرغم ذلك فإن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإصدار الدستور لم يحل المشكلتين اللتين أورثهما القرن التاسع عشر لمصر وإن كان قد اقتضاها الأمر أن تأخذ بتجربة النظام البرلماني وأن تحاول أن تشق لنفسها مع بريطانيا العظمى الطريق إلى استقلال ظل برغم ذلك استقلالاً وهيباً .

إن هاتين المشكلتين اللتين لا يمكن لفترة طويلة من الوقت أن تفصل

إحداهما عن الأخرى سوف تظلان تنسجان تاريخ مصر المعاصر ، كما أنهما
تتشابكان أحيانا لحد أن دراستهما منفصلتين وكذا أفراد فصل خاص بأى
منها تحت عناوين مميزة ، سيعنى أننا قد كرسنا أنفسنا لكى نقدم عن
حياة مصر السياسية لوحة لن يكون وضوحها وبساطتها بمعبين عن
ألوان حياة مصر السياسية بتعقدها الفريد .

الباب الأول

تطور مصر السياسى

الفصل الأول

حكم الملك فؤاد

والآزمات الأولى

يشكل التاريخ البرلماني في مصر حتى وفاة الملك فؤاد في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ وتوقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، سلسلة لا تنقطع من الآزمات الداخلية ، تعود أحيانا إلى تدخل الملك فؤاد في الحياة السياسية بالبلاد ، وتعود أحيانا أخرى إلى تدخل بريطانيا العظمى . كما أن كلا من هذه الآزمات تشكل مرحلة من مراحل الصراع الذي خاضه الشعب المصري - ممثلا في الوفد منذ عام ١٩١٨ - ضد سلطة الملك والاحتلال الأجنبي ويرجع عمق أسباب هذا الصراع المزدوج إلى طبيعة القوى المتصارعة .

القوى المتصارعة

الوفد - سلطة الملك - بريطانيا العظمى

لم يكن الوفد - وفد الأمة - في أوائل عهده حزبا سياسيا بالمعنى الأوربي لهذه الكلمة بل كان تشحيصا للأمة ، بل الأمة نفسها تضع مصيرها وقدرها بين يدي قائد ، زعيم تسير كلها من خلمه - تطلب الجلاء عن مصر وتسعى لأن تفرض على الملك أن يتنكب تلك التقاليد الأوتوقراطية الشرقية وذلك بالنزول إلى مستوى الملك الذي يملك ولا يحكم . ولقد جسم الوفد إرادة مصر حين جمع القوى الشعبية - مسلمين

وأقباطا — بغض النظر عن أية فكرة طبقية — نحو هدف واحد فكان بمثابة انبثاق وشعلة في آن واحد ومثل كان النفوذ الواسع الذي كان يتمتع به أول زعيم له — سعد زغلول — سواء لدى الطبقات الشعبية أو لدى صفوف المسلمين ، الذين كانوا ينظرون إليه ليس كزعيم وطني ذي مفاهيم ضيقة بل كمسلم حريص على عظمة الجماعة -- وابن روحى لمحمد عبده ، ظل مخلصا للعالم الاسلام ، ومقتنعا مثله — بضرورة الحد من استبداد السلطة الزمنية ، وضرورة تحرير مصر من الوصاية البريطانية . وهنا يكن سر عظمة الوفد المصرى وضعفه في الوقت نفسه .

ولم يكن الوفد في هذه المعركة المزدوجة التي خاضها ضد الإرادة الملكية وضد بريطانيا العظمى ركيزة لتحقيق أهدافه سوى حماسة الجماهير التي تتبعه وهو مصدر للقوة يبدو بالغ الضعف خاصة عندما تقارنه بالوسائل شديدة الفعالية التي يمتلكها كل من القصر وحكومة لندن !

وبرغم كون الملك فؤاد محبا للفنون والآداب ورأعيا لها ، إلا أنه كان في الوقت نفسه حاكما مستبدا . فكان — وهو الغيور على امتيازاته — يعرف كيف يحسن الاستفادة من أنفه الأمور ومن أقل الظروف شأفا لم يعتدى على دستور عهده مصدر إزعاج له. لذا كان شغله الشاغل طيلة عهده أن يقصى الوفد عن الحكم ، وفي سبيل هذه الغاية لم يترك وسيلة إلا لجأ إليها : من استخدام حقوقه استخداما مباشرا إلى القيام بما يمكن اعتباره انقلاب قصر . ولهذا لجأ إلى خصوم الوفد وسائر « حكومات الاقلية » التي تضم « مستقلين » معروفين بارتباطهم بالقصر أكثر منهم ذوي رصيد شعبي واضح . ولم يكن بإمكان هؤلاء أن ينفذوا المهمة الصعبة التي وكلت إليهم إلا بالجوء إلى تعطيل البرلمان أولا لمدة شهر ثم بإصدار قرار بحل مجلس النواب فور انتهاء مدة التعطيل . ومن هنا فلما كان كل إجراء

لانتخابات جديدة حرة بمعنى الكلمة يتمنحس باستمرار عن وصول الوفد بأغلبية كبيرة إلى الحكم فقد كان هؤلاء الحكام مضطرين لإيقاف الحياة النيابية والحكم بمراسيم. وفي الوقت نفسه أشئت أحزاب جديدة لم يكن لها من هدف سوى الإيهام بأن الوزارات المعادية للوفد ترتكز على قوى داخل البلاد وهكذا نشأ حزب الاتحاد في عام ١٩٢٥ ثم حزب الشعب عام ١٩٣٠. وحين وجدت هذه الأحزاب نفسها في عزلة ذهبت تلمس من القصر الثقة والدعم اللذين رفض الشعب أن يمنحهما لها. وبرغم ذلك، فقد كان يحدث نتيجة الضغط الظروف أن يضطر الملك أن يترك الوفد يصل إلى رئاسة الوزارة. وفي كل مرة يحدث فيها هذا كانت تراود الملك رغبة خبيثة في أن يستهلك الحكم الوفد في وقت سريع، فيستطيع بعد ذلك أن يقصيه بصورة أدعى إلى النجاح.

ولم تكن دار المعتمدة البريطانية في القاهرة تعدم وسيلة للتدخل في هذا الصراع المتجدد على الدوام. ولقد فضح كثير من الصحفيين والمؤرخين والمحامين ورجال الدولة هذا التدخل ونعتوه في أغلب الأحيان بنعوت جارحة - ومن المؤكد أن بريطانيا كانت على استعداد للترحيب بأي نظام خال من الدوامات والتيارات العنيفة المرتبطة برأي عام وطني ومعاد للأجانب. فحيثما مصالحها مقرررة موضع احترام كان بالامكان قيام تعاون صادق ومخلص بين البلدين.

ولكن خابت آمالها واضطرت أحياناً رعباً عنها إلى التدخل في شئون مصر الداخلية وكانت باستمرار تلجأ إلى ذلك مسكرة، خاصة وأنهما لم تصطنع الضغط المسلح إلا في حالة الضرورة القصوى.

وفضلاً عن ذلك، فسرعان ما عدل المعتمدون البريطانيون عن اصطناع الكبرياء الفارغ من نوع ما قام به اللورد لويد أحياناً فحددوا -

باعتبارهم ليبراليين تقليديين — وبما يتفق مع ليبراليتهم — الحدود التي تفرضها عليهم مهنتهم وهي حماية الطرق وخطوط المواصلات الإمبراطورية في مصر وتدير الدفاع عنها . وحيث لم يكن يعينهم سوى صيانة هذه المصالح ، فقد كانوا متحفظين تجاه أشياءهم نفس تحفظهم تجاه غرائبهم . فهم لم يكونوا يريدون أصدقاء حميمين يشكل إخلاصهم لهم عبئا عليهم ولا أعداء صرحاء قد يحتاجون إلى الاستفادة منهم ذات يوم . ومن ثم كانت مرونة سياستهم والسهولة التي اتسمت بها في المواقف الشهيرة وباللغة الدقة .

ولم يكن يعدل الخوف الذي يشعرونه من شطط الوفد سوى ثقتهم بعدم امكان وضع أسس مخالفة يقيض لها الدوام مع حكومات ومجالس نيابية لا تحظى داخل البلاد بنفوذ حقيقى أو بارتباطات قوية . وهذه الاهتمامات الأساسية التي كانت شغلهم الشاغل هي التي تفسر تلك التقلبات والتناقضات الظاهرة في موقفهم إبان الصراع الذي كان دائما بين الوفد والقصر . فضلا عن ذلك فلقد تحاشوا أن يعبروا عن موقفهم بطريقة مكشوفة وأن يستنفدوا صبرهم باتخاذ جانب فعال ومؤثر بأكثر مما يجب في الصراع الدائر . ومع ذلك فقد كانوا يتابعون باهتمام شديد تحولات هذا الصراع ومراحلته المختلفة ، وأحداثه الهامة ، مستعدين للتدخل بمجرد أن يلوح لهم أن السياسة التي يتبناها هذا الفريق أو ذاك يمكن أن تهدد مصالح بريطانيا العظمى . وفي بعض الأحيان ، كانت النصائح والاقتراحات التي يدعوا هؤلاء المفوضون إلى الأخذ بها تتخذ شكل انذارات حقيقية بوصول عدة سفن حربية إلى مياه الإسكندرية . فضلا عن ذلك كله فإن السياسة المصرية وهم يتسابقون إلى السلطة لم يكونوا ليرددوا في السعى إلى ضمان حيدة هؤلاء الموظفين الكبارين إن لم يتسن ضمان مساندتهم كما أن هذه الحيدة لا يمكن

مطلقاً أن تكون تامة وخالصة، بل يمكن القول بأنه في الوقت الذي كان فيه هؤلاء المفوضون يمتنعون عن أى تدخل كان سكوتهم يفسر دائماً إما على أنه تشجيع وأما على أنه تنصل ورفض لقد اختطت السياسة البريطانية لنفسها هذا الطريق في السياسة المحلية فكانت توقف أو تعدل، تسرع أو تبطل من مجرى الأحداث بينما هي تقدم - حسب مقتضى الحال - الدعم الخفي أو العلني إما للوفد وإما للقصر. ولقد أدى تدخل بريطانيا والأزمات التي أثارها هذا التدخل إلى إشعال الأحقاد كما ساهم على المدى البعيد في طبع الحركة الوطنية المصرية بطابع عدواني شديد. ولسوف نرى أن هذا من النتائج البالغة الأهمية والخطورة. ومع ذلك فإن الخطر الذي تهدد الوفد لم يكن مصدره القصر أو بريطانيا العظمى بقدر ما كان مصدره بذور الشقاق والتفتت الكامنة في تكوينه ذاته والتي ينبغي أن نبحث عن جذورها. فلقد كان أعضاؤه المسلمون والمسيحيون ينتمون إلى طبقات من الشعب بالغة التفاوت والاختلاف بدءاً من طبقة كبار ملاك الأرض الزراعية وانتهاءً بطبقة الفلاحين وصغار الحرفيين والعمال والطلبة. وكان هؤلاء الأعضاء يمثلون العديد من الاتجاهات المختلفة والمتعارضة في أغلب الأحيان. وبرغم أنهم قد جمعتهم في البداية تلك الوطنية المراهقة ألا أنهم بمرور الزمن أخذوا يفقدون تماسكهم بالتدرج لدرجة بدأت معها حماسة سنوات الصراع الأولى تضعف مع توالي نوبات الفشل. فبعض هؤلاء لم يشاءوا أن يهجروا كلية معركة كانوا يعتبرونها مقدسة، كما أنهم كانوا على اقتناع تام بأنهم الممثلون الأوحدون والمدافعون الوحيدون أيضاً عن كل التطلعات والأمانى القومية. يضاف إلى ذلك أنهم لم يكونوا ينظرون إلى ذلك الامتياز البالغ الضالّة الذي ينسب لخصومهم إلا على أنه مضاربة مشينة ونكوص يستحيل قبوله. أما البعض الآخر - على العكس من ذلك - فقد قدموا عن طيب خاطر الدليل على اعتدالهم وبدت روح

المصالحة عندهم شديدة التعارض مع المثل الوفدية وبسبب هذه التشعبات بات من العسير على الوفد أن يتخذ قرارات حاسمة أثناء توليه السلطة . وفي كثير من الأحيان كانت الاستقالات الاستعراضية والصادرة عن عدد كبير من قادته ذوى النفوذ تهز دعائم تنظيماته الداخلية بشدة وهذه الاستقالات تعزى إما إلى أسباب سياسية أو إلى منافسات شخصية . وفي كثير من الأحيان فإن الوفد لم يكن يستطيع أن يحتفظ بوحدته التى يتهدها الانقسام إلا بعدوله عن الحكم حتى يتفادى مسؤوليات الحكم ويعيد تجميع قواه التى توشك أن تتفرق وذلك باللجوء إلى تلك اللعبة السهلة والخطرة فى الوقت نفسه : لعبة المعارضة . ومع هذا فقد حدثت الانشقاقات فى صفوفه وسرعان ما أصبحت فعالة ومؤثرة حتى أنها أدت إلى مولد تكوينات سياسية جديدة أخذ عددها يتزايد بمرور السنين .

هكذا نشأ حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢ وتجمع حول عدلى يكن باشا ثم حول محمد محمود باشا حزب من البورجوازية الكبيرة المعتدلة التى كان يؤرقها تشدد الوفد أمام بريطانيا العظمى والاتجاهات الديمقراطية والجمهورية التى تبرع للتعبير عنها بعض قادته بدوافع ديماجوجية لاعن إيمان . وبعد ذلك بعدة سنوات ، حدث انشقاق جديد حين تألف الحزب السعدى الذى - على العكس من حزب الأحرار الدستوريين - وزعامة حمد باشا الباسل - أعتبر السياسة الوفدية بالغة الاعتدال - بل لقد أعلن أنه وريث سعد زغلول أكثر من الوفد نفسه ثم حدثت انقسامات جديدة أدت إلى نشأة تنظيمات سياسية جديدة .

ومع ذلك فإن هذه الأحزاب جميعاً لم تنجح فى أن تجتذب سوى أقلية ضئيلة من الجماهير الوفدية ولما كان يعوزها السند الشعبى فقد قدر عليها على الدوام إما أن تكون لعبة فى يد الملك أو المعتمد البريطانى

وبالتالى فقدانها كل استقلال حقيقى ، وإما أن تتجه الوجهة المضادة
ومتقرب إلى الوفد وبذلك تسهل عودته إلى الحكم . تلك هى الدوامة التى
وجد الأحرار الدستوريون أنفسهم يدورون فى فلكها منذ نشأتهم كحزب
سياسى . ولقد حاول الكثيرون منهم - باعتبارهم وزراء سابقين وموظفين
كباراً وملاكاً كباراً للأراضى الزراعية (٣) أن يصفوا على الحياة المصرية
ثباتاً واعتدالاً . وقد بذلوا فى سبيل هذه المهمة أكثر من عشر سنوات
ملئية بالجهود الطويلة والمضنية ولكنهم - باعتبارهم أعداء صرحاء
للانحرافات العاطفية وبسبب خلوم كذلك من كل ألوان التطرف -
كانوا يخشون بالإضافة إلى هذا كله هياج الشارع واضطرابه .

كان يداعبهم - باعتبارهم خدماً مخلصين للتاج ومدافعين مخلصين عن
الدستور الذى كانوا يتحملون وحدهم تقريباً مسئولية إصداره كما كانوا
يريدونه أكثر ليبرالية - حلم قيام عهد ملكى دستورى يمارس دوره
خلوا من القلاقل على غرار النظام الملكى القائم فى بريطانيا العظمى .
وقد ظل زعمائهم رغم كثرة ما تشربوه من الثقافة الغربية ، مخلصين
للدين الإسلامى فأخذوا على عاتقهم تلك المهمة الثقيلة والشاقة مهمة أن
يعطوا لمصر تقاليد جديدة بحيث يمكن أن تذوب قوى الماضى فى القوى
التي تولدت عن الاحتكاك بالغرب فى تناسب تام . ومع ذلك فنظراً لعدم
وجود السلطة التى يستند إليها دعم كاف من رأى العام كان عليهم أن
يكتفوا - فى عزلتهم تلك - بالقيام بدور الوساطة بين الأحزاب
القائمة وأثناء فترات الانتقال التاريخية المضطربة وعلى الدوام كان مثل
هذا الدور الضرورى - رغم أنه لا يلقى سوى الجحود - من نصيب
تلك المجموعة الصغيرة من الرجال حسنى النيات الذين ظلوا رغم كل
الظروف يلجأون فى عزم إلى الحلول التى تقتضيها الحكمة ويفرضها
العقل . ومن هنا كانت سياسة التوازن التى قادتهم أحياناً إلى الانتظام

في صف الملك ودفعتهم أحيانا أخرى - على العكس من ذلك - إلى تسهيل عودة الوفد إلى الحكم بانضمامهم إلى جانب المعارضة كما كان يحدث أحيانا أن يدعموا حكومات الأقليات التي كانت تلفقها السراى باشتراكهم فيها وفي أحيانا أخرى كذلك كانوا يقبلون أن يدعموا وزارة وفدية بدون أن يشاركون فيها. ولكنهم كانوا يضعون دائما لتعاونهم شروطا يملئها عليهم إخلاصهم للتاج وارتباطهم بالدستور ورغبتهم في إقلاعة علاقات صداقة حميمة مع بريطانيا العظمى في نطاق احترام حقوق مصر. وما أن يروا أن شروطهم هذه لم تعد موضع الاحترام فإنهم لم يكونوا ليرددوا في إنهاء الائتلاف الذي ساهموا في إنشائه وفي الإعداد لتشكيل حكومي جديد مع حصوم الأمس. وفوق ذلك فإنهم لم يوافقوا إلا على تحمل مباشرة مسئولية السلطة كرؤساء للوزارات. ونظرا لعدم الاستقرار الذي كان طابع الحياة السياسية الداخلية لمصر فقد اضطروا إلى الانغلاق على قواهم وحدها والاقتصار على قواهم وحدها مدينين بذلك أنفسهم بأنفسهم وذلك بلجوتهم إلى أساليب ديكتاتورية طالما ناضلوا هم أنفسهم ضدها وطالما جعلوا من أنفسهم منذ نشأة حزبهم خصومها الألداء. وبرغم ذلك فقد بذل أحدهم مرتين هذه المحاولة التي تخالف ما يذهبون إليه. لكن الفشل التام كان من نصيب هذه المحاولة في كلا المرتين. ومع ذلك فلم تذهب سدى تلك الجهود التي بذلوها والتي لم تكن تتفق على الدوام مع النتائج الضئيلة التي يمكن استخلاصها منها. وبمرور الزمن أصبح لظهور الأحرار الدستوريين على المسرح السياسي أثر أكيد وفعال على الوفد نفسه. وقد أدى هذا الأثر بالحزب السياسي الكبير - على الأقل في سياسته الداخلية - إلى إتخاذ منحى جديد باتباع سياسة مرنة إن لم يكن بتعديل أسسها قاطبة. ولكن الوفد برغم هذا ظل مخلصا حتى أوائل عام ١٩٣٠ لبرنامج السياسي الخاص وظل يكافح بهمة المقاتلين ضد غريمية. ولقد كانت معركة غير متكافئة لكنها وحدها تسطر

الصفحات الأولى في تاريخ مصر وتعطيه طابعاً لا يخلو من العظمة .
ولسوف يجد الملك فؤاد والمعتمد البريطاني نفسيهما متحدين أمام هذا
الخطر المشترك عن طريق اتفاق ينبغي على مؤرخي المستقبل أن يوضحوا
ما إن كان مجرد اتفاق ضمني . لكن أقل ما يمكن لنا أن نؤكد هنا
هو أن كل أزمة وزارية تعود إلى تدخل حكومة لندن في الشؤون
الداخلية لمصر كانت تتخذ في نتائجها المباشرة شكل أزمة وزارية وبالمثل
فإن كل أزمة وزارية يحدثها الملك بلجونه إلى إجراءات قوية تظل مرتبطة
ارتباطاً حميماً بتاريخ العلاقات بين القاهرة ولندن . وهكذا تعرض
عمل النظام البرلماني منذ البداية ومن أساسه للاعوجاج . لكن الحيز
الضيق لهذا الكتاب قد لا يسمح بدراسة مفصلة ومتعمقة للصراع الطويل
الذي اصطدمت خلاله السلطة الملكية بسلطة الأمة مجسدة في الوفد
تحت نظرات بريطانيا العظمى المترقبة واليقظة ولذا نكتفي في الصفحات
التالية بالإشارة إلى أكثر المراحل أهمية مع محاولة اكتشاف الخطوط
العريضة من خلال الأحداث السياسية البالغة الفعالية ذلك أن التاريخ
الكامل لسلك هذا لا يمكن له أن يكتب بطريقة نهائية وحاسمة إلا بعد
يومنا هذا بزمان طويل .

ومن المناسب أن نلصق أن الوفد - ابتداء من يونيو ١٩٢٤ وهو تاريخ
الآخذ بالنظام النيابي وحتى وفاة الملك فؤاد في أبريل ١٩٣٦ . لم يحتل
منصة الحكم إلا لمدة تقل عن عامين مرة برئاسة سعد زغلول باشا من
مارس إلى ديسمبر ١٩٢٤ ومرة ثالثة وعلى فترتين برئاسة مصطفى النحاس
باشا - أولاهما من مارس إلى يونيو ١٩٢٨ والثانية من يناير إلى يونيو
١٩٣٠ . وهكذا يتبين لنا أن أى مجلس نيابي لم يستطع أن يكمل دورته
ومدتها خمس سنوات كما حددها الدستور . وكذلك فنادرة تلك هي

الدورات البرلمانية التي انتهت دون حدوث أزمة دستورية تفضيها فجأة قبل الموعد المحدد لفضها .

أزمة نوفمبر سنة ١٩٢٤

صدر أول مرسوم ملكي بحل البرلمان وهو المرسوم الذي أصدره الملك فؤاد في ديسمبر ١٩٢٤ ولم تكسب تمضي بضعة أشهر على افتتاحه . وهذه الأزمة — الأولى في التاريخ البرلماني المصري — جديرة بأن نتوقف عندها قليلا . لقد عزم النواب الوفديون — الذين انتخبوا أعضاء في البرلمان بتأييد إجماعي من الرأي العام والذين كانوا واعين وغورين بالمهمة التي تعين عليهم القيام بها تحت قيادة سعد زغلول الذي أصبح رئيساً للوزارة — عزموا على أن يضعوا موضع التنفيذ « مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية الديمقراطية » (٤) . وكانت غالبيتهم من عامة الشعب الذين يمكن أن نجد من بينهم كثيراً من الأميين والذين كانت كل ميزتهم أنهم أعضاء متحمسون في الحزب الحاكم (٥) . كما أنهم لم يكونوا أقل اقتناعاً بأنهم يمثلون الأمة . لذا فقد ذهبوا إلى بعيد تملؤهم ثقة لا تخلو من سداجة بأن قرارات المجلس صاحب السيادة الفعلية لا بد أن تنفذ ، دون أن يتمكن زعيمهم باستمرار من إيقاف اندفاعهم برغم كفاءته النادرة ، وبرغم موهبته الحقة كخطيب .

لقد كان شاغلهم الأول منذ البداية هو إقرار نظام التصويت العام المباشر عن طريق إصدار قانون جديد للانتخابات . ثم واصل المجلس النيابي أعماله بمنهج ونظام وهدوء حظي بإعجاب كثير من المراقبين الأجانب (٦) ، وبدأ أن النظام النيابي الذي بدأت تجربته

مصر قد اكتسب دفعة واحدة حق المواطنة على تلك الأرض القديمة التي طالما رزحت تحت تسلط الفراعنة . تلك حقيقة لا ينبغي الإلحاح عليها بأكثر مما ينبغي ، فسجل أعمال هذا البرلمان يمثل فشلا ذريعا عند كل المؤرخين وكتاب السياسة الذين شأوا ألا يروا إلا أن الخطأ الناجم عن إصدار مثل هذا الدستور المقتبس لجمهور من الناحيين يعوز أغلب عناصره دون شك النضج السياسى الكافى (٧) واحد من الأسباب الأساسية للتعاب التي اصطدم بها النظام الجديد عند تطبيقه العملى .

ومع ذلك فهامى ذى أزمة توشك أن تبدأ . وحيث أن هذه الأزمة ستثيرها بريطانيا العظمى فسوف يسمح ذلك لكل القوى المتصارعة فى مصر فى ذلك الوقت - سواء تلك التي تناهض النظام الجديد أو تلك التي تعارض سياسة حزب الأغلبية - أن تطل برأسها فى النهاية . لقد أعلن سعد زغلول منذ وصوله إلى الحكم عن استعداده لأن يبدأ مع بريطانيا العظمى مفاوضات حرة من كل القيود (٨) وكان عليه بعد ذلك أن يؤكد فى مجلس النواب أنه بوصفه رئيسا للوزراء سيواصل تنصله من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى سبق له أن استنكره بوصفه رئيسا للوفد . وزيادة على ذلك فقد أكد أن السودان ملك لمصر وأنه يشكل جزءا منها يستحيل فصله . وهنا أكدت الحكومة البريطانية من جانبها حقيقة موقفها بإعلانها أنها لن تترك السودان بأية حال (٩) . ورغم هذا الاحتكاك فإن وصول حكومة عمالية إلى السلطة قد سهل بدء المباحثات الرسمية التي انتهت إلى الفشل التام بسبب تناقض وجهات النظر التي تقدم بها الطرفان وبسبب تمسك كل منهما بموقفه . فلم تسكد تمضى عدة أيام على بدء المباحثات (من ٢٦ سبتمبر إلى ٤ أكتوبر ١٩٢٤) حتى اتخذ سعد باشا زغلول طريقه عائداً إلى القاهرة ليؤكد من جديد فى خطاب

العرش في ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ عزمه على عسدم التخلي من أى حق من الحقوق المقدسة ، لمصر في وادى النيل وعدم قبوله أو اعترافه بأى اتفاق يمكن أن يسمها (١٠) ثم أدت عودة المحافظين سريعاً إلى الحكم في بريطانيا العظمى إلى التقليل من فرص الاتفاق إلى حد كبير . واتهم مجلس النواب - تحدوه الرغبة المتأججة في إظهار استقلاله فرصة مناقشة الميزانية كى يصوت على قرار بإلغاء مساهمة مصر في نفقات جيش الاحتلال البريطانى مع المطالبة بالجلء عن الأراضى المصرية وعلى قرار بتعديل مرتبات المستشارين الإنجليز الملحقين بوزارتى العدل والمالية وعلى غير ذلك من القرارات التى لا نريد أن تأخذ في اعتبارها المصالح البريطانية ولا نقاط التحفظ الأربع المفوضة لحكومة لندن بموجب تصريح ١٩٢٢ . لكن برزت على حين غرة متاعب أخرى لتزيد من حدة التوتر لدرجة خطيرة بين المدوب السامى البريطانى والإدارة المصرية ، كما كانت هناك تلك المحادثات التى بدأتها حكومة لندن مع إيطاليا حول مشروع خور الجاش الذى يخترق لإريتريا وشرق السودان .

ومن الجائز هنا أن تكون حكومة لندن التى لم تكن تميل - شأنها شأن الوفد - إلى تقديم تنازلات متبادلة قد فكرت في تلك اللحظة في إبعاد سعد زغلول عن الحكم . وربما تكون قد لاقت في داخل مصر نفسها تشجيعاً سرياً . فقد شهد شهر نوفمبر ١٩٢٤ في الواقع مولد أول صراع بين الملك ومجلس الوزراء - فقد تصور رئيس الوزراء - باسم الدستور - أن بمقدوره أن يطمح إلى أن يفرض على القصر سلطة إشرافه على تعيين كبار موظفى البلاط . وقدم استقالته في ١٥ نوفمبر . وعلى الفور اجتمع مجلسا البرلمان وجددا الثقة به واجتاحت المظاهرات شوارع القاهرة متجهة نحو قصر عابدين . وتوجه وفد من أعضاء مجلس الشيوخ لمقابلة

المملك الذى اصطر فى النهاية إلى أن يرضخ وإن يقبل الاقتصار على حدود دوره كحاكم دستورى ليست لآرائه التى تتصل بشئون الدولة من فاعلية إلا إذا صادق عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون (١١) . واعلن سعد زغلول للجماهير التى كانت تهتف له أنه قد بقى فى السلطة « بفضل الله وإرادة الأمة » (١٢) . أما والأمر كذلك فإنه لبدو الآن أن الوضع الداخلى فى مصر جد مناسب لتدخل من جانب بريطانيا العظمى - تدخل كأنما قد حدث بكل ماصحه من شدة وحزم كافيين لينخدم بطريقة غير مباشرة قضية الملك بتخليصه من رئيس وزراء مشاغب ومتعب دون أن يكون عليه - أى على الملك - أن يتحمل أمام الرأى العام مسئولية أولى الأزمات الوزارية . وحسب المعلومات التى لدينا الآن فليس ثمة ما يمكن أن يسمح لنا بأن تؤكد وجود اتفاق ولو ضمنى بين الملك فؤاد والورد ألتبى ومع هذا فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن مسبب الصلة كلية بالتشدد العنيف فى السياسة البريطانية الذى اعقب اغتيال سيرلى ستاك الحاكم العام للسودان والماجور بالجيش الإنجليزى وسردار الجيش المصرى فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ فى القاهرة . إن الأضواء لم تلق بعد لا على ظروف هذا الاغتيال ولا على النشاط السياسى الذى تم حتما خلال الأيام الثلاثة التى سبقت تقديم الأندار البريطانى فى ٢٢ نوفمبر ولو على سبيل التخمين (١٣) هنا نقطة غامضة معتمدة بطريقة تبدو كما لو أن بريطانيا العظمى كانت متأكدة أن بإمكانها أن تعتمد على صمت القصر وموافقه على قيامها بتوجيه ضربة قاصمه للوطنية المصرية التى كان زعيمها بالنسبة لها - أى بريطانيا - خصما صعب المراس كما كان بالنسبة للملك رئيس حكومة متشدد يتمسك بروح الدستور ونصه (١٤) .

وفى ٢٤ نوفمبر قدم سعد زغلول استقالته بعد أن أرغمته بريطانيا

العظمى على ذلك . وكان هذا النصر الذى أحرزته بمثابة انتصار لكل خصوم حزب الأغلبية . ذلك أن الإجراءات التى مرعان ما اتخذوها ضد الوفد وضد البرلمان فى وقت واحد تبين بجملاء كيف أنهم استطاعوا أن يستخلصوا بسهولة تبعث على الدهشة من التدخل البريطانى الدرس الذى ارادت له الحكومة البريطانية نفسها أن يوحى به .

حكومة زيور باشا

كان أول ما أولته الحكومة الجديدة - التى شكلها زيور باشا بدعم من الأحرار الدستوريين - عنايتها فى الواقع هو قبول كل الطلبات التى أعلنها المندوب السامى . وفوق ذلك فقد ألقى القبض على عدد من النواب - وكلهم أعضاء بارزون فى حزب الوفد - على الرغم من حصانتهم البرلمانية ووجهت إليهم تهمة التواطؤ فى حادث اغتيال السردار (١٥) . وأخيراً حل مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٤ وتأجل موعد الانتخابات إلى مارس ١٩٢٥ بعد أن كان قد تحدد فى فبراير . واهمل قانون الانتخابات الذى أقره البرلمان الوفدى ليعود العمل بنظام الانتخاب على درجتين الذى وضع عام ١٩٢٣ . وكان الهدف من أول هذه الإجراءات هو إعطاء الحكومة مهلة إضافية لإنجاح حملتها الانتخابية . أما الاجراء الثانى فكان من الممكن أن يسمح لها بممارسة رقابة أكثر فاعلية على عمليات التصويت . وأخيراً ومن أجل تدعيم الوزارة الجديدة التى اصعقتها بعض الشىء استقالة اثنين من أعضائها ولم يكدمضى اسبوعان على تشكيلها (١٦) ، قام أحد موظفى القصر وهو حسن نشأت باشا رئيس الديون الملكى بتأليف حزب سياسى جديد هو حزب الاتحاد الذى أصبح رئيسه يحيى إبراهيم وهو رئيس وزراء سابق وشخصية

كبيرة من شخصيات البلاد (١٧) . وسجل غالبية أعضاء الحكومة أسماءهم في هذا الحزب .

وقد أوكلت مهمة قيادة الحملة الانتخابية إلى اسماعيل صدق باشا الذى دخل الوزارة بصفته وزيرا للداخلية . لقد قدر لهذا الإقتصادى الماهر بالإضافة لكونه رجل دولة نشط أن يلعب فى الحياة السياسية المصرية دوراً من أهم الأدوار . كما لحق بسعد زغلول باشا فى منفاه الأول ثم انفصل عن الوفد ليصبح عدوه اللدود . ومع ذلك ، فإن المهمة التى أباها فى قيامه بمهمته لم تكن بالرغم من كل هذه الأحتياجات التى اتخذت كقيلة بالحيولة دون مجلس نواب جديد بأغلبية وفدية ، وإن كانت المدة التى قضاها هذا المجلس تعتبر فى حكم العدم إذ لم يعش إلا بضع ساعات ودخل فى نفس اليوم الذى اجتمع فيه للمرة الأولى (٢٣ مارس ١٩٢٥) . ومنذ ذلك اليوم ولمدة تزيد على عام كامل حكم أحمد زيور باشا براسيم فى غيبة البرلمان وعلى هامش الدستور .

أما أحمد زيور باشا هذا فهو « رجل مسالم لطيف ولين العريكة » يأخذ الناس والأشياء بشك تهكمى مرح ، لكنه كان فى نفس الوقت ، أقل صلاحية مما يلزم لكى يلعب الدور الذى فرض عليه (١٨) . لذا فإنه لم ينجح فى أن يحول دون حدوث انقسامات عميقة بين أعضاء وزارته من الأحرار والاتحاديين - تلك الانقسامات التى سرعان ما بدت تهدد الحكومة فى وقت قصير . ذلك أن آراء ومفاهيم كلا الحزبين - بالرغم من الرغبة المشتركة التى تحركهما وهى تفتيت نفوذ الوفد - كانت متباينة لحد لا يمكن معه دوام الوفاق الذى قام بينهما . فالاتحاديون الملتفون حول رئيس الديوان الملكى لم يروا فى الصراع ضد الوفد إلا خطوة أولى نحو إعادة قيام الحكم الفردى فى مصر . وحيث أنهم يعيشون فى

كُنف القصر ، فقد كان حكم القصر هو ما كانوا يعملون على تدعيمه
مادفين بذلك إلى ضمان استمرارهم في السلطة. لذلك تحملوا على مضض
أن يوجد بينهم ثلاثة من الوزراء الذين لا يشاركونهم لاجهات
نظرهم السياسية ولا مطامعهم البعيدة. أما عن الآخرين — الأحرار —
فلم يكن إغفال الدستور في الواقع بالنسبة إليهم في ديسمبر ١٩٢٤ سوى
لإجراء وقتي فرضته الظروف ، لكن الدستور سوف يعود حتما بمجرد
أن تسنح الفرصة ويسمح الوضع الداخلي في مصر بعودة الحياة النيابية .
ولهذا السبب فقد ساورهم شيء من القلق وهم يوافقون على حل مجلس
النواب للمرة الثانية ، كما زاد تأخير إصدار قانون الانتخابات وكذا
القبود التي وضعت على حرية الصحافة في يولية ١٩٢٥ (١٩) من معارضتهم
وبالإضافة إلى ذلك فإن سلطة رئيس الديوان الملكي المتزايدة والنفوذ
الذي كان يمارسه على بعض المصالح الحكومية والتصرفات المالية التي
انغمس فيها — كل ذلك مما جعلهم يتلملون من ائتلاف كان يتأكد لهم
يوما بعد يوم وبشكل ملموس أنه أكثر اضرارا بمصالح حزبهم وبمصالح
مصر من « ديكتاتورية الوفد البرلمانية » . وبعد سفر رئيس الوزراء في بداية
صيف عام ١٩٢٥ زادت الخلافات لدرجة ملموسة وفرض يحيى إبراهيم
باشا — الذي أصبح رئيساً للوزراء بالنيابة — على مصر « وزارة قصر »
حقيقية (٢١) ، حتى أن الأحرار الدستوريين لم يستطيعوا أن يقنعوا
أنفسهم بقبول إدانة هيئة كبار علماء الأزهر للشيخ علي عبد الرازق
الذي ألف كتابا عن « الإسلام وأصول الحكم » ، عد مخالفا للشريعة الإسلامية
فعندما تباطأ وزير العدل عبد العزيز فهمي باشا في إصدار الأمر بعزل
الشيخ علي عبد الرازق من وظيفته في القضاء الشرعي قدم رئيس الوزراء
استقالته ، لكن رفضها الملك . وللخروج من الأزمة أصدر الملك مرسوما
بأقالة وزير العدل الذي اتهم في حميته الدينية ، وعندما أصبح وزراء
الأحرار الدستوريين الآخرين وحيدون في غيبة رئيسها استقالا وجرا

معهما اسماعيل صدق باشا الذى كان فى ذلك الوقت فى باريس وأرسل استقالته تلغرافيا . وبذلك انقض الائتلاف ، وعين الملك فى المناصب التى خلت فى ١٢ سبتمبر - ودون انتظار لعودة زيور باشا - رجالا معروفين على وجه الخصوص بولايتهم لقضيته ، وبذلك فقدت الحكومة أكثر أعضائها تمثيلا للأمة ، ولم تعد الحكومة المشكلة الآن من وزراء اتحاديين صرف سوى أداة فى يد الملك ، إذ انتهى - على الأقل - ما كان يحيط بتشكيلها من غموض ، واتخذ الصراع ضد الوفد شكلا سافرا ، فكل ما ينبغي على الحكومة الآن عمله هو أن تنهى الفرصة التى تسمح للملك بإعادة تأكيد سلطته عن طريق وزارة موالية تماما لوجهات نظره . ولم يكن ثمة ما يمكن أن يعيد الوحدة إلى كل الأحزاب السياسية أكثر من هذا . وعلى الفور لم يتردد الأحرار الدستوريين ولا اسماعيل صدق فى التقرب إلى (اعداء الأمس) وفى ضم جهودهم إلى جهود الآخرين لخوض الصراع ضد حكومة ليس لها نفوذ داخل البلاد بل تستمر فى الحكم بإرادة الملك وحدها، صراع تحتم أن يكون الهدف منه هو إعادة الحياة البرلمانية إلى البلاد - وكان هذا فى النهاية ما يتحتم حدوثه ، ففي فبراير سنة ١٩٢٦ أعيد قانون انتخابات ١٩٢٣ وفى مايو انتهت الانتخابات بثالث انتصار مدو للوفد وقدم زيور باشا استقالته فى ٧ يونية وكان على الملك فتواد أن يقبلها معترفا هذه المرة بالهزيمة فى أولى محاولاته لإحياء تلك الأزمنة الخوالى التى قرر فيها جده محمد على مؤسس الأسرة الحاكمة مصير مصر باعتباره ملكا مستبدا .

ولم تكن بريطانيا العظمى بمنأى عن هذا النصر الدستورى الذى أحرزه الوفد وحلفاء الساعة . وبما لا شك فيه أن حكومة المحافظين برئاسة بولدوين (٢٣) كانت فى البداية قد قلقت بترحيب شديد وصول زيور باشا إلى السلطة والذى كان أول ما فعله هو قبوله بدون تحفظ المطالب التى

قدمتها بريطانيا إلى مصر غذاة مصرع السردار . بل أنها عقب إبعاد الوفد عن السلطة قد خففت من قسيتها وعدلت عن تنفيذ تهديداتها بزراعة مساحات غير محدودة من أرض الجزيرة السودانية وما يتضمنه ذلك من أخطر النتائج بالنسبة إلى مصر . لكن لم يمكن حل المشاكل الشائكة في العلاقات بين القاهرة ولندن بهذه الطريقة ، بل لم يلبث أن بدا بوضوح أن رئيس مجلس الوزراء بالرغم من نواياه الطيبة ليست لديه السلطة والنفوذ اللذين يمكنانه من استئناف المفاوضات التي كانت قد قطعت عام ١٩٢٤ ولأن يعقد مع بريطانيا العظمى « زواج الوفاق » (٢٤) الذي كان يحلم به في ذلك الوقت وزير الخارجية البريطانية سيراوستن تشمبرلين Sir Austen Chamberlain ، ثم إن انضمام الأحرار الدستوريين إلى معسكر المعارضة واستقالة إسماعيل صدقي باشا وحرص النواب المصريين على التأكيد بأن أي اتفاق أبرم أو سيبرم على يد حكومة وصلت إلى السلطة بالإعتداء بالدستور سوف يعد لاغيا مادامت الأمة لم توافق عليه (٢٥) . كل هذا مما أفنع وزارة الخارجية البريطانية بأن استئناف المفاوضات رهين بعودة الحياة الدستورية وتشكيل حكومة تحظى بثقة البلاد وهو ما كان يراه لورد لويدي خليفة اللورد اللبي (٢٦) .

وهكذا التفت سياسة المعارضة الوفدية وسياسة حكومة لندن بسبب هذا التلاقي الغريب والمتناقض لمصالح الطرفين ، وهو ما نجد له أمثلة عديدة في تاريخ مصر . فبعد أن انحازت بريطانيا العظمى إلى جانب القصر ضد الوفد عام ١٩٢٤ ، هاهي ذي الآن لا يقودها إلا حرصها على عقد معاهدة مع حكومة تعكس باخلاص روح البلاد لا تتردد في أن تنحاز هذه المرة إلى جانب الوفد ضد القصر . ولعل بريطانيا العظمى كانت تظن أن حزب الوفد بعد هذا الدرس القاسي الذي تلقته الوطنيه المصرية سوف يعدل عن أخطائه الماضية ويتبع نهجاً سياسياً أكثر عقلانية .

ومع أن لورد لويد قد أرغم على أن يكون أحد أسباب انتصار الوفد ألا إنه لم يقبل أن تكون التجربة النيابية الثانية التي كانت على وشك أن تبدأ خاضعة للقيادة المباشرة لرئيس حزب يهدد تشده بنشوب صراع جديد بعد فترة وجيزة . لقد كان هذا الموظف الكبير والحاكم العام السابق لبومباي يحب أن يحيط نفسه بالآبهة الملكية (٢٧) فتظاهر بالعودة إلى الوسائل التي أتبعها اللورد كرومر بنجاح قبل الحرب (٢٨) . كما كان يشك كثيرا في أن تكون الوطنية المصرية قد استطاعت أن تفيد من الأحداث السابقة وفي يوم ٢٥ مايو وبعد ثلاثة أيام فقط من الانتخابات برأت محكمة الجنايات العليا بالقاهرة التي كانت تتكون من قاضيين مصريين تحت رئاسة القاضى الإنجليزى كرشو Kershaw سبعة متهمين من بينهم وزيران وفديان سابقان كان يشتبه في تورطهم في عدد من حوادث الاغتيال التي ارتكبت في عام ١٩٢٢ (*) ضد بريطانيين ورأت لندن في هذا أن الوطنيين المصريين لم يدركوا كما ينبغي قيمة الفرصة التي تتاح الآن لهم فأتخذت الاحتياطات اللازمة على الفور . وفي ٣٠ مايو اجتمع لورد لويد Loyd طويلا مع سعد زغلول . وغداة ذلك درس مجلس وزراء لندن التقارير الواردة من القاهرة ثم تقرر إرسال

(*) كانت هيئة المحكمة مكونة من المستر كرشورثيا وكامل إبراهيم بك وعلى عزت بك عضوين ومثل النيابة مصطفى حنى بك .
أما المتهمون فهم : الدكتور أحمد ماهر باشا والاستاذ محمود فهمى النقراشى باشا والاستاذ حس كامل الشيشي باشا وعبد الحليم البيل بك ومحمد افندى فهمى على ومحمود افندى عثمان مصطفى والملاح أحمد حاد الله .
وفي ٢٥ مايو ١٩٢٦ صدر الحكم بالإعدام شنقا على محمد فهمى على وبراءة جميع المتهمين الآخرين وبذلك خرج الوفد بريثا من الاشتراك في حوادث القتل السياسى ولم يكن القاضى كرشو موافقا على براءة ماهر والشيشي والملاح احمد جاد الله ومحمود عثمان لطفى فقدم اسفقالته من وظيفته بعد الحكم .
عبد الرحمن الرافى ، في أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ، ص ٢٦١ . (المترجم)

مدمرة إلى مياه الإسكندرية ، وفي ٢ يونية عبرت الحكومة البريطانية في مذكرة منها إلى مصر عن تحفظاتها على الحكم الذي أصدرته محكمة الجنابات العليا وأكدت من جديد « كامل حريتها في إتخاذ أية إجراءات تراها مناسبة في المستقبل وتسمح لها بالقيام بالإلتزامات المفروضة عليها لسلامة وأمن الأ جانب في مصر » . وفي نفس اليوم قدم القاضي كرشو إستقالته معلنا بحركته الإستعراضية تلك عن احتجاجه على « الأخطاء القانونية » التي وقع فيها زميلاه المصريان .

وتجنب سعد زغلول باشا بحكمة هذه الأزمة التي كانت تبدو بوادرها وصرف النظر عن تولي رئاسة مجلس الوزراء ، وهو المنصب الذي يرشحه له كونه رئيسا للحزب الذي حاز أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب والشيوخ . وأمام إلحاحه قبل عدلى يكن باشا أن يشكل الوزارة الجديدة التي تم تأليفها في ٧ يونية ودخلها ثلاثة من الأحرار الدستوريين ومستقل واحد وسنة من الوفديين . واستقال زيور باشا في ٧ يونية وشكره المندوب السامي باسم حكومته على تحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا العظمى في عهد وزارته .

انقلاب يونية - يولية ١٩٢٨

في ١٠ يونية ١٩٢٦ وبعد تعطيل البرلمان حوالى عامين عقد البرلمان جلسته الافتتاحية لأول دور انعقاده وانتخب سعد باشا زغلول رئيسا لمجلس النواب فسخر كل مواهبه لهذا المنصب الصعب . وقد عرف أثناء إدارته المناقشات بحزم ونفوذ يلفظ منهما ذوقه السليم وسداد رأيه ومزاجه المرح . وحتى وفاته في أغسطس ١٩٢٧ عرف كيف يستخدم كل ذكائه

وفصاحته ونفوذه كي يخفف من اندفاع النواب المستعدين على الدوام لتجاهل الوجود البريطاني أو لتذكره لا شيء إلا لزيادة الاصطدام به. وعلى ذلك فلم يكن بمقدور زغلول باشا أن يقتضى أنه زعيم حزب كرس نفسه للحصول على استقلال مصر والسهر على حراسة الدستور . فهل كان عليه أن يظل ينتظر إلى وقت لن يتردد فيه أتباعه المتحمسون وكذلك تلك المجموعة الصغيرة من النواب الوطنيين - وهم أكثر تشددا من الوفديين أنفسهم - في أن يذكروه بذلك ؟ لذا فإنه برغم نفوذه الحقيقي على مجلس النواب لم يوقف أو لم يرد أن يخرس كل الانتقادات التي كان يمس بعضها الوجود البريطاني في مصر بينما يتصاعد بعضها الآخر ليمس عتبات العرش . وكانت كل هذه الانتقادات تضطر الحكومة إلى اتخاذ موقف من مسائل كان الزمن وحده كفيلا بحلها ، كما كان من نتيجة هذه الانتقادات أن أيقظت بين الأحزاب المؤتلفة في الحكم تلك الخلافات التي كانت تمرقها في الماضي . وهكذا بدأت تتشكل في بطن أزمة جديدة كان مقيضا لها أن تؤدي في النهاية إلى انقلاب يونية - يولية ١٩٢٨ .

فمنذ أول دورة ، أعلن مجلس النواب أن كل المراسيم التي أصدرتها الحكومة السابقة في غيبة البرلمان باطلة ولتفادى العودة لمثل هذه الإجراءات دعا المجلس الوزارة لأن تتقدم إليه بمشروع قانون يهدف إلى معاقبة الوزراء الذين قد يلجأون مستقبلا إلى مثل تلك الوسائل . ولم يكنف النواب - كآناس غيورين على صلاحياتهم - بذلك فقد حدث في أثناء مناقشة ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ أن انتهزت لجنة المالبلة الفرصة كي توجه انتقادات عنيفة لمخصصات السراي . ووافق المجلس على قيمة مخصصات الملك التي بلغت ٨٦٦٩٧٠ حينها مقابل ٨٢٠٠٠ عام ١٩١٤ . لكن المجلس بهذا الخصوص وجد أنه من المفيد أن يذكر الملك فؤاد بأن مصروفات البلاط لا تتناسب مع دخل البلاد ورجا الملك

أن يقدم للأمة المثال على الاقتصاد والتوفير . كما أن تشكيل السلك الدبلوماسى والقنصلى الذى حرص الملك على اختيار اعضائه بنفسه قد تعرض هو الآخر للنقد أثناء مناقشة ميزانية وزارة الخارجية .

وجاء دور الانعقاد الثانى أكثر غليانا . فقد تجرأ بعض الخطباء على أن يمسوا مشكلة العلاقات الانجليزية المصرية وشكوا من أن خطاب العرش قد لزم الصمت تجاه مسألة السودان وعبروا عن رغبتهم فى أن يعهد بقيادة الجيش إلى ضابط مصرى كبير ، كما عبروا عن قلقهم من استمرار وجود الموظفين الأجانب إلى ما بعد المهلة التى حددها دستور ١٩٢٣ . كما أن التعليقات العنيفة التى نشرتها التايمز فى ديسمبر ١٩٢٦ بمناسبة دخول اثنين من الوزراء الوفدين السابقين الذين كانوا يشتبه فيهم فى القيام بتدبير حوادث اغتيال ضد البريطانيين إلى البرلمان كانت موضع انعقاد لاذع حتى من جانب النواب الذين يقفون من لندن موقفا طيبا ولكن حماسة مجلس النواب فى وقوفه ضد الإرادة الملكية مؤكدا استحالة خرق الدستور وفى وقوفه ضد المندوب السامى البريطانى وتأكيده استقلال وسيادة مصر - لم يكن من شأن كل ذلك تسهيل مهمة الحكومة ، ولذا فى ١٩ أبريل ١٩٢٧ فضل عدلى يكن باشا أن يترك (٣٠) لغيره مقاليد الحكم .

لكن هذه الأزمة الأولى لم تؤد إلى فض الائتلاف فى ٢٦ أبريل شكل عبد الخالق تروت باشا - وزير الخارجية فى الوزارة المستقيلة - وزارة جديدة تشبه الوزارة السابقة من كافة الوجوه ، لكن رئيس الوزارة الجديدة لم يستطع - بأكثر مما استطاع سلفه - أن يقنع مجلس النواب بوضع حد للانتقادات التى يوجهها للملك ولبريطانيا العظمى .

وفى أبريل ومايو ألح النائب الوطنى عبد الحميد سعيد بك فى السؤال لمعرفة ما إذا كان صحيحا « ان ممثل إنجلترا بمصر لم يقدم أوراق اعتماده

١ كان صحيحا فكيف ساغ للحكومة أن تسكت عن ذلك
مله معاملة يمثل رسمي . وهل في عزم الحكومة أن تطلب منه
الأوراق ؟ ومتى يكون ذلك ؟ (٣١) بل إنه حتى اللقب الذي
ورد لويد قد تعرض للانتقاد وأكده بعض الخطباء أن هذا
يمكن أن يكون مناسباً لممثل أجنبي لدى بلد مستقل (٣٢) .

تمارت الزيارة التي قام بها المندوب السامي إلى المنيا في ٣٠ أبريل
يأمها - عاصفة من الاحتجاج واتهمت السلطات المحلية بالاشراك
يال الذي نظمه بعض الأعيان وبإعطائها لهذا الاحتفال مظهرا
ب أن لم يكن رسميا (٣٣) وفي مجلس النواب وصفت الدعوة
ب إلى لورد لويد بأنها انتحار سياسي وأخلاقى و « صممة »
« وخيانة عظمى » (٣٤) وسرعان ما اتخذت المناقشات نطاقا
نداول السياسة البريطانية بأكملها فخطب أحد النواب قائلا :
خفى عليكم أيها السادة إنه ليس من الحكمة ولا من الإنصاف
لمصلحة أن نقيم على الضيم ولا أن نخفت أصواتنا حرصا على
حسن التفاهم الذي لا أفهم كيف يكون واجبا على واحد من
في حين لا يكثر له الطرف الآخر - بالله خبروني ما هذا
بى تداس من أجل المحافظة عليه كرامتنا ويعبث في سبيله بمظاهر
وحریتنا ؟ وإنى أعتقد أيها السادة أن ليس بينكم واحد بخالفنى
ن الواجب علينا ألا نضحى باستقلالنا في سبيل حسن التفاهم
، بل إننا جميعا نضحى بهذا التفاهم من أجل الاستقلال
« (٣٥) .

عان ما أدت هذه المظاهرات الخطابية المسادية بالارتباط الأبدى
لاستقلال المطلق (٣٦) إلى صراع أكثر خطورة . فما أن اقترحت
ون الحرية بمجلس النواب زيادة عدد الجيش وتقليل السلطات

الواسعة المخولة للمفتش العام سبنكس باشا SPinx الذى كان يمارس في الواقع أعمال السردار وإن لم يحمل ذلك اللقب حتى تدخل لورد لويد بعثف يوضح بجلاء أنه لم يكن قد نسي ما سبق إن تعرض له من هجمات ولتعزير وجهات نظره صدرت الأوامر إلى ثلاث سفن حربية بريطانية بالتوجه للمياه المصرية فربطت اثنتان منها بالاسكندرية وراعت الثالثة في بور سعيد ، وعندئذ احضت حكومة ثروت باشا رأسها للعاصفة وقبلت تجديد تعيين سبنكس باشا مفتشاً عاماً للجيش المصرى لمدة ثلاث سنوات مع منحه رتبة فريق (٣٧) وبعد هذا الحادث بشهر واحد بدأت مباحثات ثروت — تشمبرلين في لندن (٣٨) .

كانت هذه المباحثات ذات طابع خاص ، ودارت في جو غير متوتر لم ينجح بطؤها ولا السرية التي أحيطت بها في تبيده . ومع ذلك فقد انتهت هذه المحادثات بمشروع معاهدة عرضه رئيس الوزراء المصرى على وزرائه وهو فيما يبدو غير متحمس له إذ كان قد اقتنع بأنه لن يمكنه أن يحصل من لندن على أية مكاسب جديدة وقبول مشروع المعاهدة هذا بفتور وبعد أن رفضه الوفد في ٢٨ فبراير ١٩٢٨ رفض في أول مارس من قبل الوزراء الذين رأوه لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها وعابوا عليه أنه يجعل الاحتلال البريطانى شرعياً (٣٩) . وفي ٤ مارس أعلن ثروت باشا استقالته أمام البرلمان وما لبث أن توفى بعد ذلك ببضعة أشهر في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٨ وخلفه مصطفى النحاس باشا في رئاسة الوزارة .

وهكذا انهارت كل الآمال البريطانية في تنظيم المسألة المصرية التي ظلت معلقة منذ عام ١٨٨٢ ، بعقد معاهدة تحالف قوية في نهاية الأمر ولقد بدا من وجهات النظر التي عرضت أن « زواج الوفاق » الذى طالما دأب أعلام سير اوستن تشمبرلين أن يتم الاحتفال به على الإطلاق

وأن بريطانيا العظمى التي اقتنعت تماما بأنها أبدت قسطا كبيرا من تفهم المشكلة وبرهنت على ذلك عمليا ، لم تلق سوى الجحود على ضفاف النيل فقد رأت أن الوفد وحده هو الذى يتحمل مسئولية ما حدث وسواء أكان الوفد بزعامة سعد زغلول أم بزعامة مصطفى النحاس فسوف يظل هو العدو الصريح الذى ينبغى الضغط عليه واوغامه بعد أن استحال إقناعه على قبول تحالف يرفض بعناد أن يعترف « بحسناته » ، ومنذ ذلك الحين وكما حدث فى عام ١٩٢٤ أخذت الحكومة تستعد لتلقيق الوطنية المصرية باصطناع القوة - درسا جديدا يثبت لها عقم ما تسعى إليه . وجاء حدث طارىء ليوفر لها هذه الفرصة ، فقد بدأ مجلس النواب مناقشة قانون خاص بالاجتماعات العامة ومظاهرات الشوارع فى الطرق العمومية وكانت لديها حينئذ أسباب تدعوها إلى أن توضح أن هذا القانون لم يكن بالشئ الجديد (٤٠) . فقد سبق إعلانه فى مايو ١٩٢٣ (٤١) ، فى الفترة ما بين إعلان الدستور ووضعه موضع التنفيذ . وكان قد قدم بعد ذلك للتصويت عليه ، ووفق عليه فى نهاية عام ١٩٢٧ مع بعض تعديلات أهمها الحد من تدخل رجال البوليس فى الاجتماعات العامة . ولكن نتيجة لخطأ فى الإجراءات اقتضى الأمر إعادة القانون إلى مجلس الشيوخ فى بداية عام ١٩٢٨ . وهنا فقط اكتشفت الحكومة البريطانية فجأة أن فى الأمر خرقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتبودلت مذكرات (٤٢) ، وتلقت سفن الاسطول البريطانى المراقبة فى مالطة الأمر بالتوجه إلى المياه المصرية وفى ٤ أبريل أرسلت لندن إلى القاهرة تذكرها بالتحفظات الأربع الواردة فى تصريح ١٩٢٢ والتي تحتفظ الحكومة البريطانية بتوليها بصورة مطلقة (٤٣) وبرغم ذلك فقد ادرج مشروع القانون فى جدول أعمال مجلس الشيوخ وفتح باب المناقشة فيه ٣٠ أبريل وفى عشية ذلك اليوم وجهت بريطانيا لمصر انذارا تطلب فيه من رئيس مجلس الوزراء « أن يتخذ فى الحال الإجراءات اللازمة لمنع مشروع للقانون المنظم للاجتماعات العامة

والمظاهرات من أن يصبح قانونا « وأن يقدم يوم الأربعاء ٢ مايو قبل الساعة السابعة مساءً تأكيداً كتابياً قاطعاً بأنه لن يستمر في نظر هذا المشروع » ، وإلا فإن بريطانيا العظمى تعد نفسها حرة في أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه « (٤٤) .

ولما كان مصطفى النحاس باشا قد أفاد من درس عام ١٩٢٤ فقد تراجع ووافق مجلس الشيوخ بناءً على طلب من رئيس الوزراء على تأجيل المناقشات حتى دور انعقاده التالى . (٤٥) وهكذا فشلت الخطة ، وعلى ذلك فلم يكن ثمة ما يمنع من عودة المشكلة من جديد (٤٦) فيما لو لم يتخذ الملك فؤاد زمام المبادرة منتزهاً فرصة التوتر الناشب بين القاهرة ولندن والخلاف الذى دب فجأه بين الأحزاب المؤتلفة فى الحكم (٤٧) ليطلب إلى رئيس وزرائه تقديم استقالته وحين رفض ذلك أقاله الملك وعهد إلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة ثم أتبع هذا الاجراء بإجراءات أخرى مكملت أعطته فى الواقع شكل انقلاب قصر حقيقى . فى ٣٠ يونية ١٩٢٨ تأجل انعقاد البرلمان بمجلسيه لمدة شهر وفى ١٨ يولية أعلن حله لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتحديد وأوقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور ثم المادة ١٥٧ والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ (٤٨) وقد أوضح هذا الاجراء العنيف نية الملك وعزمه على أن يعمل خارج نطاق البرلمان وفى غيبته بإتخاذ اجراءات تصطنعها سلطة تؤكد لنفسها السيادة المطلقة وتنحى جانبا دستور البلاد . ولذا فإن هذا الإجراء يشكل مرحلة هامة فى تاريخ مصر الداخلى . حتى ذلك الحين كان الصراع بين الملك والوفد يدور خفية ويحجب عن النظرات المنحصصة ذلك التوتر الخطير فى العلاقات الانجليزية المصرية أما الإجراءات العنيفة التى اتخذت عام ١٩٢٤ ضد البرلمان الوفدى على يد حكومة أحمد زيور باشا التى انتهكت نص الدستور وروحه بشكل صارخ

(حل مجلس النواب عام ١٩٢٥ تأجيل موعد الانتخابات الخ ...) فقد أمكن تصويرها على أنها ضرورات يملها الواقع تدعو للأسف دون شك لكن لا مناص منها لإقامة (علاقات طبيعية) مع الاحتلال الأجنبي الذى لم يتردد فى احتلال جمرک الاسكندرية وفى اللجوء إلى التلويح بزراعة مساحة غير محدودة من أرض الجزيرة أما تصرفات الملك فؤاد فقد كانت على العكس من ذلك - فقد تصرف باعتباره حاكما مطلقا لا يكثر إن قليلا أو كثيرا باحترام قوانين الدولة الدستورية وفى هذه المرة اتضح بصورة جلية الصراع المحتدم بينه وبين الوفد وقادته فلم تكن ثمة أية ضرورة قاهرة ومحتومة تحيق بمصر حتى يمكنها أن تضفي صفة الشرعية أو حتى توضح فى هذا الوقت أسباب إقالة وزارة تتمتع بالثقة المطلقة من جانب المجلسين النيابيين وتعطيل النظام النيابى لمدة ثلاثة أعوام .

و ثمه مظهر آخر للانقلاب قد يكون من المناسب أن نتوقف عنده . فبعض المؤرخين يؤكدون أن إقالة الوزارة تمت بناء على طلب من المندوب السامى (٤٩) بينما اكتفى مؤرخون آخرون أكثر من سابقهم تحريا للدقة بالإشارة إلى تدخل مصادر عليا ذات نفوذ (٥٠) ومهما يكن الأمر فإن دار المعتمدية البريطانية لا يمكن أن تتحمل وحدها مسئولية الأزمة . فإذا كان الأمر قد اقتضى أن يمارس لورد لويد ضغطا قويا لإبعاد مصطفى النحاس باشا فإن كلمات الخطاب الذى وجهه الملك إلى رئيس وزرائه جاءت مخالفة للمألوف فى مثل هذه المناسبات . فخشونة ألفاظها والعبارة الموجزة التى وضعت لشكر الوزراء على الخدمات التى قدموها للبلاد (٥١) تبين بوضوح أن التدخل البريطانى - بفرض حدوثه لم يلق مقاومة تذكر . وينبغى أن يكون هذا وحده كافيا للفت انتباهنا أن أزمة يونية ١٩٢٨ تفوق أزمة ١٩٢٤ فى إيضاح نوع الأهداف المباشرة

التي كان يسعى كل من القصر ودار المعتمدية لتحقيقها - فقد كانت الأولى تهتم بحماية المصالح الدائمة للامبراطورية البريطانية بكافة الوسائل أما السراى فكانت تهتم بأجبار أية حكومة مهما كانت الأغلبية البرلمانية التي تساندها على الانحناء أمام ارادتها المطلقة . وللوصول لهذا الغرض كان عليها أن تخرق الدستور معتمدة على أكثر القوى محافظة في البلاد، وأن تحاول الاستفادة من السياسة التي كان يتبعها المحتل الأجنبي . ولم يكن بالإمكان تحقيق هذه الأهداف مهما كانت متعارضة إلا بالسير في نفس الطريق الذي تعترضه دائماً تلك العقبة الوحيدة التي لا تتغير وهي الصعوبات والمتاعب التي كان يقيمها الوفد في طريق تحقيق الأهداف البريطانية وفي طريق ملك غير مستعد لقبول قيام نظام دستوري - ولعلنا سوف نعرف ذات يوم ما إن كان قد قدر على الوفد في تلك الأيام أن يصارع قوى خصمية متحالفين أم أن كلا من هذين الخصمين - بعكس ذلك - قد خاض معركته ضد الوفد على انفراد (٥٢) على أن مجرى الأحداث سيبقى كما هو في كلتا الحالتين وهذا هو المهم .

وهكذا تتابعت الأزمات بعد الأزمات وبدأ أن التاريخ يعيد نفسه من سنة لأخرى سلسلة طويلة من الأحداث تجري على وتير واحدة ، أسبابها على الدوام وبرغم الأشكال المتغيرة التي اتخذتها هي نفس الدوافع والأهداف الخفية .

وفاة الملك فؤاد

و عودة الوفد إلى الحكم

* * *

لم يستطيع محمد محمود ، كما كان الحال بالنسبة إلى أحمد زيور ، أن يستميل المعارضة الوفدية ، كما أنه كان يشبهه في عدم امتلاكه السلطة اللازمة لحل تلك المشكلة الملحة ، مشكلة العلاقات الأنجليزية المصرية بإبرام معاهدة . ومن جهة أخرى فمن الجائز أن رئيس حزب الأحرار الدستوريين لم يشأ لنفسه أن يكون تابعا للملك بأن يقحم اسمه وحزبه في انتهاك جديد للدستور تفوق خطورته كل المحاولات السابقة . وعلى كل حال فإن ديكتاتورية الرجل ذى القبضة الحديدية قد حانت نهايتها قبل وقت طويل من نهاية مهلة الثلاث سنوات التى كان قد حددها المرسوم بقانون الصادر فى يولية ١٩٢٨ . فقد استقال محمد محمود بعد أن عبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها فى أن يصدق برلمان منتخب انتخابا حرا على مشروع معاهدة جديدة فكان على الملك فؤاد للمرة الثانية أن يعدل عن اقامة نظام فردى يعمل لصالحه للمرة الثانية أيضا نجد أن بريطانيا العظمى تتيح للوفد أن يتنصر ويعود إلى الحكم إن لم تكن قد سهلت له تحقيق هذا الهدف . فى ٤ أكتوبر ١٩٢٩ شكل عدلى يكن باشا حكومة انتقالية وفى ٣٠ ديسمبر جرت الانتخابات وكانت الرابعة فى مدة لا تتجاوز خمس سنوات وقاطعها الاحرار الدستوريون (٥٣) وجاء انتصار الوفد ساحقا وتاماً فقد حصل مرشحوه على ١٩٨ مقعدا من مجموع المقاعد البالغ ٢٣٢ - وحصل الاتحاديون على ثلاثة مقاعد والحزب الوطنى على أربعة وحصل

المرشحون المستقلون على ثمانية وعشرين مقعدا (٥٤) وكان على الملك
فؤاد أن يبادر مستسلا فيطلب إلى النحاس باشا تشكيل الوزارة (في
يناير ١٩٣٠) .

وبرغم ذلك فقد خابت آمال بريطانيا العظمى وفشلت المحادثات التي
جرت في لندن في شهر أبريل بسبب مسألة السودان مما كان له أثره في زيادة
الخلاف القائم بين الحكومة والملك . وفي ١٧ يونية قدم النحاس باشا
استقالته (٥٥) وهنا ظنت السراي أن فرصتها قد حانت وكانت تدخر
لإسماعيل صدقي مهمة إلغاء دستور ١٩٢٣ وإعطاء مصر بموافقة
بريطانيا العظمى دستورا وقانون انتخاب جديدين (٥٦) .

ومع ذلك فإن هذه المحاولة الأخيرة لم تصمد لاختبار الزمن — وهو
بالغ القسوة بالنسبة إلى حكومة ترتكز على قوة الشرطة والجيش ولا تكثر
لمعارضة الوفد التي تحظى بأغلبية برلمانية كبيرة للغاية انضم إليها الأحرار
الدستوريون الذين ظلوا أوفياء لسياسة التوازن بين القوى المتصارعة ، كما كان
العهد الجديد يتضمن نقاط ضعفه التي عجلت هي وعدم شعبيته باندحاره فقد
تفجرت فضائح مالية مست بعض الوزراء المشتركين في الحكم ثم حدث
ما هو أخطر إذ لم يتردد إسماعيل صدقي صانع الدستور — الذي كان
المهدف الأساسي منه تقوية سلطات العرش — في أن يصطدم بتزايد
سلطات الملك فقد تولدت في سياق الأحداث اليومية أمور وخلافات
أدت برئيس الوزراء إلى الاستقالة من منصبه في سبتمبر ١٩٣٣ بعد
عهد شبه ديكتاتوري استمر في الحكم لما يقرب من تسعة وثلاثين
شهرا . وكان ذلك بمثابة ادانة ضمنية بليغة لنظام ١٩٣٠ وجهها إليه نفس
الرجل الذي كان يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات عندئذ وغداة

استقالة الوزراء التابعين لحزب الأحرار الدستوريين وكما حدث عام ١٩٢٥ بدأت السراى تمارس ديكتاتورية شبه مطلقة من خلال حكومة لا قوة لها ولا نفوذ يشغل مقاعدها تحت رئاسة عبد الفتاح يحيى باشا وزراء ينتمون لحزب الاتحاد . ولم يتردد إسماعيل صدقى باشا نفسه فى أن يضم صوته إلى أصوات المعارضة القائمة على الوفديين والأحرار الدستوريين . وساور القلق رأى العام وانفجرت فضائح مالية جديدة . وفى مجلس النواب ارتفعت أصوات تطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية واتهم وزيران كان يساند هما موظف كبير غير مسئول بالسراى يشغل منصب مدير القصور والخاصة الملكية هو محمد زكى الإبراشى باشا بالفساد والاختلاس . وسرعان ما أصبح الإبراشى باشا هذا وهو خادم للتاج بالغ الحماسة وتابع أمين للملك كما أنه هو الذى يدير للملك ثروته ويزيدها حتى تضاعفت بمهارة نادرة يمكن أن يقال عنها أنها مهارة عارية من كل حيلة ، سرعان ما أصبح هو المنفذ الأمين لرغبات سيده ، وبدأ دوره يتزايد بتزايد تدهور صحة الملك . لقد كان هذا الرجل الطموح الدساس يمارس وظيفة رئيس الديوان دون أن يشغل هذا المنصب ويحمل لقبه كما كان تدخله فى شئون حكومة عبد الفتاح يحيى الضعيفة أمراً ملو سأمأ أضاع الثقة بالعهد الذى بدأ يضمحل شيئاً فشيئاً أمام الضربات الموجهة إليه . وكما حدث عام ١٩٢٥ فقد حاولت بريطانيا العظمى عن طريق فصائحها أن تقوم هذا الوضع الصعب واضطر الملك تحت إلحاحها إلى أن يعيد تابعه المخلص . أما مجلس الوزراء فقد تلقى هو الآخر « نصيحة » باستبعاد كل الوزراء الذين أحاطت الريبة بسلوكهم واستقالت الوزارة فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ . وفى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ عطل رئيس الوزراء الجديد محمد توفيق نسيم باشا دستور ١٩٣٠ وسعى إلى حل البرلمان . ورأى الملك « صاغراً » وقد هزمه حلفاء

الأسس انهيار محاولته الثالثة لإقامة حكم فردى . على أن دستور ١٩٢٣ لم يعد على الفور . ولكن كان على الملك أن يتعهد - وحتى اعلان دستور جديد - بأن يحكم بوساطة وزرائه وعلى مسئوليتهم « طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائماً قسواً النظام الدستورى فى مصر » (٥٨) .

ومن الجائز هنا أن تكون بريطانيا العظمى قد داعبها الأمل فى قيام عهد جديد يقيم على ضوء التجارب السابقة مصالحة بين دستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ . إلا أن - الملك فؤاد رفض ذلك وأعلن فى ١٨ ابريل ١٩٣٥ أن من الأوفق أن يعود دستور ١٩٢٣ . ولعله كان بذلك يريد أن يجعل بعودة الوفد إلى السلطة مع أمل ظل يراوده بأن شيئاً لن يقف بعد فى طريقه بمجرد أن تفشل التجربة الوفدية الجديدة فى أن يحقق حلمه الخاص بقيام حكم فردى . ولقد كان هذا على الأقل هو رأى الذى عبرت عنه بعض الصحف الإنجليزية وهى تفسر ذلك الدعم الذى يهيئه للوفد هذا التحول العجيب فى موقف الملك .

إلا أن الخطر الإيطالى كان يتعاضد خلال هذه الفترة وكانت بريطانيا لا تنقل عن مصر شعوراً بخطورته . وفى القاهرة بدأ جميع المعارضين للنظام وأنصار دستور ١٩٢٣ يلحون فى ضرورة بدء المفاوضات ، وحينئذ بدأ أن من السهل الوصول إلى اتفاق واستطاعت بريطانيا بسهولة أن تعدل عن مشروعاتها فسحبت تأييدها لتوفيق نسيم الذى استقال فى ٢٢ يناير . وشكل على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى وزارة انتقالية لإجراء الانتخابات . لكن الأجل لم يطل بالملك فؤاد ليشهد انتصاراً جديداً للحزب الذى لم يكف - هو مطلقاً عن محاربته ، فمات

في ٢٨ ابريل ١٩٣٦ صريع المرض ، مهجوراً من أغلب اتباعه القدامى
قبيل أيام من بدء الانتخابات في ٢ مايو وهي الانتخابات التي تمخضت
مرة أخرى عن انتصار ساحق للوفد . وفي العاشر من نفس الشهر دعى
مصطفى النحاس باشا لتأليف الوزارة وبذلك أصبح عام ١٩٣٠ في
ذمة التاريخ .

(١) قارن

Henri Laoust, Le Califat dans la doctrine de Rasid Rida, p.101

(٢) ولد الأمير فؤاد في ٢٦ مارس ١٨٦٨ وهو ابن الخديو اسماعيل وقد خلف اخاه حسين كامل المتوفى في ٩ أكتوبر ١٩١٧. وقد حمل لقب سلطان ، ثم اتخذ لقب ملك في ١٥ مارس ١٩٢٢ بعد اعلان بريطانيا لتصريح فبراير ١٩٢٢ ونجد نص المنطوق السامي الذي يقضى بتحويل مصر إلى مملكة في مجموعة Martin

Nouveau Recueil Général de tsités-3e Sésie, t. XIII, p. 490.

وانظر ايضاً :

Mohomed Seif Alla Rouchdy- l'hésidté du trône en Egypte
Contemrosaine-Paris (Rossseau), 1943.

(٣) قارن :

P, ARMINJON, L'experiance Constitutionnel et parlementaire
de l'Egypte

بحث اشرفي :

Revue de Paris, numéro du 1er juin 1929, p. 8.

(٤) خطاب العرش الذي تلى أمام البرلمان في ١٦ مارس ١٩٢٤
كما أورده السيد صبرى في كتابه :

Le pouvoir législatif et le pouvoir exécutif en Egypte.
Etude critique de la Constitution du 19 Avril, 1923, dans
les textes, et dans la pratique, Paris, Edition Alpert
Mechelink, 1930.

(٥) ARMINJON المصدر السابق، ص ٩

(٦) نفس المصدر، ص ١٠

(٧) قارن :

G. MEYER, L'evolution Potitique de l'Egypte Contemporaine.

بمجلة مصر المحاصرة، العدد ١٣٩، يناير ١٩٣٩ القاهرة صص ١١-١٢.

(٨) قارن السيد صبرى المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

(٩) حول هذه التصريحات ، انظر السيد صبرى : المصدر السابق ، ص ٢٦٦ وما بعدها .

(١٠) نفس المصدر .

(١١) المادة ٦٠ من دستور ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

(١٢) كما أورده السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢

(١٣) ورد الإنذار البريطانى بالنص الآتى وهو فى مذكرتين :
المذكرة الأولى :

دار المندوب السامى .

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ .

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .
يا صاحب الدولة .

أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانى
البلاغ الآتى : إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى
كان أيضاً ضابطاً ممتازاً فى الجيش البريطانى قد قتل قتلاً فظيماً
فى القاهرة .

فحكومة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى
محكومة الآن لإزدراء الشعوب المتمدنة ، نتيجة طبيعية لحمة عداوية ضد
حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان .

وهذه الحملة القائمة على انكار الجليل إنكاراً مقروناً بعدم الأكتراث
للأيدى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها
بل انارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة ،

ولقد فُهِت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر إلى العواقب التي تترقب حتماً على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف . والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام واثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب وأنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناءً على ذلك تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

(١) أن تقدم اعتذاراً كافياً عن الجناية .

(٢) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أياً كانوا ومهما تكن أشد العقوبات .

(٣) أن تمنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

(٤) أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامه قدرها نصف مليون جنيه .

(٥) أن تصدر خلال أربع وعشرون ساعة الأوامر بأرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد .

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التي تزرع في أرض الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون الميمنة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .

— ٧٩ —

وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب
الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان .

وانى اغتنم هذه الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء : النبي (فيلدمارشال)

المندوب السامى

المذكرة الثانية

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

الحاقا بىلاغى السابق اتشرف بأحاطة دولتكم علما من قبل حكومة
حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها المتعلقة بالجيش فى السودان
وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

(١) بعد أن يسحب الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة
للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى
قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها
وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (والبرامات
للضباط) .

(٢) أن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين
لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديهم واعتزالهم الخدمة وكذلك
الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا
الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقات لرغبات حكومة حضرة
صاحب الجلالة .

(٣) من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح
الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى المستشار القضائى

وتحترم سلطاتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحترم أيضاً نظام القسم الأوربي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ماقد يبدیه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة في اختصاصه .

ولإنى اغتنم الفرصة لاجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء: النبى (فيلدمارشال)

المندوب السامى

« نص المذكرتين منقول عن الوقائع المصرية ، العدد ١٠٧ ، عدد غير اعتيادى ، الثلاثاء ٥ جمادى الأول ١٣٤٣ ، ٢ ديسمبر ١٩٢٤ . »

« المترجم »

ونجد نص الإنذار والرد المصرى عند السيد صبرى ، المرجع السابق ص ١٧٢ - ١٧٩ وأنظر أيضاً :

Hassan CHAFIK, Statut juridique international de l'Egypte, Les Editions internationales, Paris, 1928, pp. 172—179.

(١٤) حول هذا الموضوع ، أنظر :

Arnold 7 TOYNBEE, Egypt and Great-Britain (1922-1926)

بحث منشور في :

Survey of International Affairs, 1925, t. I, p. 226.

(١٥) نذكر من بينهم : وليم مكرم عبيد ، أحمد ماهر ، محمود فهمى

النقراشى وأحد مشايخ الجامعة الأزهرية هو على الغايات .

(١٦) استقال كل من أحمد خشبة بك وزير المعارف العمومية وعثمان محرم باشا في أول ديسمبر ١٩٢٤ معربين بذلك عن معارضتهما لسياسة الحكومة .

(١٧) قارن : Toynbee المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(١٨) قارن : Arminjon المرجع السابق ، ص ١٥ .

(١٩) النطق الملكي الصادر في ١٣ يولية ١٩٢٥ .

(٢٠) جريدة التايمز اللندنية ، عدد ١٥ سبتمبر ١٩٢٥ وقد نقلته

مجلة : Oriente moderno سنة ١٩٢٥ ، ص ٤٩٨ .

(٢١) قارن : J. Toynbee المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢٢) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(٢٣) تشكلت حكومة بولدوين في ٥ نوفمبر ١٩٢٤ وظلت في الحكم

حتى انتخابات ٣٠ مايو ١٩٢٩ وقدم بولدوين استقالته في ٤ يونية ١٩٢٩ وتولت وزارة رمزي مكدونالد الحكم .

(٢٤) Gm d 3050, Egypte, No 1, 1950, P. 4

(٢٥) قرار اتخذه نواب وشيوخ المعارضة الذين اجتمعوا بفندق

الكونتنتال بالقاهرة في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ . كما كان هذا القرار موضوعا

لمذكرة وجهت إلى كل الوزراء المفوضين المعتمدين لدى الحكومة

المصرية . انظر السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٤١ - ٣٤٤ .

(٢٦) تسلم اللورد لويد مهام وظيفته في أكتوبر ١٩٢٥ .

(٢٧) P. ARMINJON المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢٨) AEYFR المرجع السابق ص ١٨ .

(٢٩) P. ARMINJON المرجع السابق ص ١٨ .

(٣٠) هياً لها ذريعة هذا التدخل حادث عارض ، ففي ١٨ ابريل ١٩٢٧ اقترح النائب عبد الحميد عبد الحق أن تحول الحكومة إلى بنك مصر مبلغ مليون جنيه من أموال الدولة المودعة في ذلك الوقت بالبنك الأهلي ، وقد كان لهذا الاقتراح أهميته لذا أعيد إلى اللجنة المالية لبحثه وهنا قدمت مجموعة من النواب اقتراحا بشكر الحكومة على دعمها المستمر لبنك مصر ، ودعا الاقتراح الحكومة بالمثل لأن تقدم لبنك مصر مزيداً من الدعم . لكن الاقتراح رفض عند التصويت عليه ، ولم يكن ذلك يعنى تصويتنا بعدم الثقة إلا أن رئيس الوزراء فسر على هذا النحو وقدم استقالته غداة التصويت . أنظر حول هذا الموضوع — السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٥٨ .

قدم استجواب النائب عبد الحميد سعيد في الجلسة رقم ٤٦ يوم الخميس ١٢ شوال ١٣٤٥ (١٤ ابريل ١٩٢٧) (محاضر جلسات مجلس النواب ص ٧٦٩) وتمت مناقشته في الجلسة ٦٢ يوم الخميس ١٧ ذى القعدة ١٣٤٥ (١٩ مايو ١٩٢٧) (المحاضر ، ص ١٠٣٣) .

« المترجم »

(٣١) قارن : Oriente moderne ١٩٢٧ ، ص ١٧٨ - ٢٤١ .

(٣٢) نفس المصدر ، ٢٤١ .

(٣٣) استجواب مقدم في مجلس النواب من النائب حسين يوسف عامر في ٢٦ مايو ١٩٢٧ .

قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ص ٣٦١ .

(٣٤) نفس المصدر : ص ٣٦١ .

(٣٥) نفس المصدر ، ٣٦٢ .

مضبطة الجلسة ٦٦ المعقودة يوم الخميس ٢٤ ذى القعدة ١٣٤٥
(٢٦ مايو ١٩٢٧) والنص المذكور منقول عن تعليق ابراهيم دسوقي
أباظة وأفندى ، على ردرئيس مجلس الوزراء على استجواب النائب
حسين يوسف عامر نائب مشتل المقدم في ٧ مايو ١٩٢٧
(ص ١١٠٣ - ١١٠٤) . « المترجم »

(٢٦) السيد صبرى ، المصدر السابق ص ٣٦٢ .

(٣٧) حول هذه الأحداث ، انظر على وجه الخصوص مجلة
orientes moderno

سنة ١٩٢٨ ، ص ٢٤٠ - ٢٤٣ ، ٢٨٢ - ٢٨٨ ، ٣٤٢ وكذلك :

A. TOYNBEE, Relations between Egypt and Great Britain
(1926 - 8) Survey of International affairs, pp. 238- 242.

(٣٨) حول هذه المفاوضات ، أنظر :

René THIERRY, Le Conflit Anglo-égyptien de mars-mai.

Bulletin du Comité de l'Afrique française, mai 1928,
pp. 168 etc s.

(٣٩) كتاب موجه من ثروت باشا إلى لورد لويد بتاريخ ٤ مارس ١٩٢٨ . قارن Rene THIERRY المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٤٠) P. ARMIINJON المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٤١) القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن تنظيم الاجتماعات والمظاهرات العامة ، ونجد تحليلا تفصيليا له في :

1. FELDMAN, Chronique législative de l'année 1923.

منشور بمجلة مصر المعاصرة : العدد ٧٧ ، فبراير ١٩٤٢ ، ص ١٥٦ - ١٦٠

(٤٢) في مذكرة وجهتها الحكومة البريطانية إلى ممثلها في القاهرة وسلمت في نفس يوم استقالته (٤ مارس) وجدت الحكومة البريطانية أن من المفيد أن تعبر عما تشعر به من قلق من جراء بعض الأعمال التشريعية التي أقرها البرلمان والتي إذا عمل بها أضعفت أضعافا جديا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال « وأضافت المذكرة أن الحكومة البريطانية « ليس في وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذي أشرنا إليه أو بأى تصرف إدارى فتحفظ لنفسها بالحق في إتخاذ أى إجراء ترى في نظرها أن الحالة تقتضيه »

(مذكرة الحكومة البريطانية المقدمة في ٤ مارس ١٩٢٨ ، وقد نشر نصها R. THIERRY المرجع السابق ص ١٧٧ - ١٧٨) وكان على مصطفى النحاس باشا ، وقد أصبح رئيسا للوزراء . أن يرد على هذه المذكرة وبات من المستحيل تفادى نشوب صراع جديد . وقد صرح رئيس الوزراء بدوره في مذكرته — وهو واثق من التأيد الإجماعى من جانب

مجلس النواب والشيوخ - بأن حكومته « تعرب عن شديد أسفها لأن تجد نفسها أمام مذكرة ٤ مارس « التي تهىء السبيل لتدخل مستمر في إدارة شئون البلاد الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان في التشريع وفي الرقابة على أعمال الإدارة ويجعل مهمة الحكم مستحيلة بالنسبة إلى أية حكومة جذيرة بهذا الاسم » « ولذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها وأنكرت وجودها . بل أنها كحكومة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات وتعزم بعون الله وتوفيقه أن تنهض بأعبائها في حرص وذمة على وجه مرض للجميع » .

المذكرة المصرية بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٢٨ ، وقد ورد نصها في .

R. THIERRY - المرجع السابق .

(٤٣) المذكرة البريطانية في ٤ أبريل ١٩٢٨ ونجد نصها عند

R. THIERRY المرجع السابق .

(٤٤) الانذار البريطاني في ٢٩ أبريل ١٩٢٨ . المرجع السابق ص

ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٤٥) أبلغ هذا القرار إلى حكومة لندن في مذكرة مؤرخة أول

مايو ، المرجع السابق ص ١٨١ .

(٤٦) يحتوى رد حكومة لندن على المذكرة المصرية المؤرخة أول

مايو النص الآتى الذى يوضح بجلاء وبدون أية شكوك النوايا البريطانية

« إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لتلاحظ باهتمام أن نوايا

الحكومة المصرية كما عبرت عنها مذكرة دولتكم قد صيغت بعببارات

لا تتضمن أى لبس ، وفى هذه الحالة فإن حكومة صاحب الجلالة ترى من المفيد أن تستخلص من ذلك وبعبارات لا تقبل أى خطأ فى التفسير أنها تعتبر أنه كان من شأن بعض الالتزامات التى وردت فى المشروع أن تضعف لدرجة خطيرة من قدرة السلطات الإدارية المسئولة عن حفظ النظام والأمن وعن حماية أرواح وممتلكات الأجانب . ونتيجة لذلك فإنه إذا حدث وأعيد نظر المشروع المشار إليه أو إذا قدمت أية مشروعات أخرى ترى من وجهة نظرها أنها خطرة فإنها ستجد نفسها من جديد مضطرة للتدخل كما حدث الآن حتى تحول دون أن تتحول هذه المشروعات إلى قوانين .

(٤٧) لم يكن الأحرار الدستوريون - وقد انساقوا فى تيار الوفد - ينظرون بعين الارتياح إلى توتر العلاقات الانجليزية المصرية وكثيرا ما كانوا يعبرون عن أسفهم فى قرارة أنفسهم على رفضهم لمعاهدة ثروت - تشميرلين التى اعتبروها مناسبة لمصر برغم ما فيها من نقائص وثغرات وحيث أنهم كانوا أقلية فى مجلس الوزراء إذ لم يكن لهم سوى مقعدين - فقد آلوا على أنفسهم ألا يشتركوا بعد ذلك - إلا إذا اقتضت الضرورة - فى ائتلاف وزارى كهذا يكون مصطفى النحاس رئيسا له ، يقوده حسب هواه . ولقد كانوا فى الواقع يتمنون لو حصلوا سواء فى هيئة مجلس النواب أو فى اللجان البرلمانية المختلفة وفى الإدارات والمصالح الحكومية الهامة ، على مركز لم يشأ الوفدون الواعون بحقيقة قوتهم أن يعطوه لهم . وقد نشأت عن ذلك صراعات على السلطة راعى الأحرار الدستوريون - الذين كانوا حريصين على أن يبدوا للرأى العام باعتبارهم مدافعين عن القضية الوطنية بنفس الحماسة التى يبديها زملاؤهم الوفدون - ألا يجعلوا منها قطعة فعالة الا غداة اتساع التوتر بين القاهرة ولندن فقدم محمد

محمود وزير المالية استقالته في ٣ مايو ولم يسحبها الا بعد أن حصل على « ترصية من جانب الوفد » انظر Oriente moderno سنة ١٩٢٨ ، ص (٢١٢) لكن ذلك لم يؤد الا إلى تأجيل الأزيمة فقد استقال محمد محمود باشا من جديد كما استقال جعفرولى وزير الحرية، الأول في ١٧ يونية والثانى في ١٩ من نفس الشهر وجرا وراءهما الوزير الوفدى أحمد محمد خشبة باشا وزير الحقانية والوزير المستقل الوحيد في الوزارة لإبراهيم فهمى وقد استقالا في ٢١ و ٢٤ يونية على التوالي . وفى تلك الأثناء نشرت صحيفتان قاهريتان وثائق تثبت أن رئيس الوزراء - بالاشتراك مع مجلس النواب وعضو آخر من أعضاء حزب الوفد - قد وقعوا فى العام الماضى على عقد بالدفاع أمام مجلس اللاط عن الأمير سيف الدين - المريض بانحراف عقلى - والذي كان قد حاول فى عام ١٨٩٨ اغتيال صهره الأمير (وقتش) أحمد فؤاد الذى أصبح فيما بعد ملكا لمصر - وكانت ثروة الأمير التى كانت تدار بمعرفة الأسرة المالكة بالغة الضخامة كما كانت الاتعاب المقدرة للمحامين فى حالة ما إذا صدر الحكم برفع الحجر المفروض على الأمير سيف الدين كبيرة هى الأخرى . وقد كانت مكانة هؤلاء المحامين ونفوذهم مما يسمح بكافة الافتراضات . وقد أدى ذلك إلى ظهور كثير من التعليقات المفرضة السيئة النية إلى حد كبير وأدى هذا كله إلى عودة اشتعال الصراع الحفى بين الوفد والقصر كما أسرع بخطى الأحداث .

(٤٨) مرسوم بقانون صادر فى ١٨ يولية ١٩٢٨ ونجد نصه عند السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٢ .

(٤٩) قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ص ٣٦٩ .

(٥٠) قارن . ب . أرمانجون ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٥١) جاء أمر الإقالة الموجه من الملك في ٢٥ يولية ١٩٢٨ بالنص الآتى :

عزيزى مصطفى النحاس باشا .

لما كان الائتلاف الذى قامت على أسسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد فقد رأينا إقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أدبتم من عمل فى خدمة البلاد ؟

صدر بسرأى عابدين فى ٧ محرم ١٣٤٧ (٢٥ يولية ١٩٢٨)

فؤاد

(٥٢) حول موقف للترقب الذى اتخذته بريطانيا العظمى أثناء الأزمة يمكن أن نقرأ بأهتمام شديد تلك الصفحات الموحية التى كتبها أرثولد توينبى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٥٣) قارن . Oriente moderno ، ١٩٢٩ ، ص ٥٢٧ - ٥٣٨ .

(٥٤) المرجع السابق ، ١٩٣٠ ، ص ٣٣ - ٣٤ .

(٥٥) راجع ماسبق ذكره عن هذه الأزمة .

(٥٦) صدر الدستور بموجب الأمر الملكى رقم ٧٠ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ، وبدأ العمل بقانون الانتخابات الجديد فى نفس التاريخ (القانون رقم ٣٨ فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠) ، قارن .

Amendo EIANIN., Le Costituzioni detyi det Vicino Oriente

روما ، ١٩٣٩ ، ص ٥٩ - ١٢٣ . وأنظر أيضاً .

محمد وحيد رافت . أزمة النظام النيابى فى مصر .

La Crise parte mentale en Eyypte et te tenforcement be
L,exeutif (1623 1933)

وهو بحث منشور في مجلة

Revue du droit Pub'ic et de la Science Ponitixxque, 1934, P5.34.

(٥٧) عقب ذلك انتخب عبد الفتاح يحيى باشا رئيسا لحزب
الشعب . قارن .

L,Eeypte indebendonte, qaris, 1937, P65.

(٥٨) الأمر المللكى رقم ٦٧ الصادر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ بخصوص
الموافقة على دستور سنة ١٩٣٠ وصل البرلمان . وقد نشر نص هذا الأمر
فى مجلة Oriente moderno ، ١٩٣٤ ، ص ٦١١ .

الفصل الثاني

عظمة الوفد المصرى وضعفه

أضفت السنوات العشر الأولى من التجربة الدستورية على الحياة السياسية في مصر طابعا اتصف بالعنف على طول الخط مرجعه التدخل المستمر من جانب السراى وبريطانيا العظمى أكثر منه افتقار الأغلبية العظمى من الشعب للنضج السياسى . كما أن الصراعات والمعارك التى ميزت هذه الفترة لم تنحصر فى نطاق محدود من الصفوة ممن وصلوا إلى قمة التنظيمات الحزبية ، فلقد ساهمت الطبقات الشعبية فى المدن الكبرى بدور نشيط فى الأحداث السياسية ، بل لقد وصل الأمر حدا أخذ معه الفلاحون - وهم المرتبطون تقليديا بأرضهم - يصبحون بالتدريج أكثر وعيا بأنفسهم وبقوتهم . وبرغم ذلك فكثيرا ما بلغت هذه الصراعات درجة من الاتساع والعنف أدت إلى تشويه النظام النيابى ، بحيث لم تنجح إلا فى إضرار الأحقاد وإثارة العواطف .

الوفد وحكومات الأقلية

خلال تلك الفترة الطويلة ، لم توجد فى الواقع وسيلة لم يلجأ إليها خصوم الوفد بغية تحطيم مكانته ونفوذه لدى الطبقات الشعبية ، فلو حق أتباعه ، ومنعت اجتماعاته وألقى بزعمائه فى السجن عدة مرات ، ووجهت إليهم أقسى الاتهامات وأخطرها . فلقد عاب عليهم أحمد زبور باشا - مثلا - أنهم « جعلوا القضية الوطنية فى خطر » « وأنهم استخدموا الإدارة الداخلية فى البلاد لمصلحة حزب من الأحزاب » . أما محمد محمود باشا فقد اتهمهم علنا « باحتكار السلطة » و « الارتواء فى روح حزبية

بالغة الخطر على الصالح العام » وبجعلهم من النظام البرلماني « أداة للقهر والاستبداد . . . » وأخيراً « بالارتكان إلى أغلبية تنساق إلى تملقه ومسايرته (٢) أما إسماعيل صدق باشا - وزير الداخلية في حكومة زيور باشا - فقد أضاف إلى كل ما سبق أن وجهه إلى الوفد من اتهامات في عام ١٩٢٥ تهمة أقوى وأخطر من كل ما سبق - ألا وهي تغذية الرغبة الخفية في القضاء على النظام الملكي ومنح مصر نظاماً جمهورياً (٣) .

ولقد سجل شاهد عيان - لا يمكن أن يرقى لنزاهته شك - الإجراءات الاستبدادية التي لجأت إليها وزارة أحمد زيور باشا ، غداة الأزيمة التي أدت عام ١٩٢٤ إلى استقالة سعد زغلول باشا لى « يؤثر على الناخبين » ولكى يسوق الوفد إلى هزيمة ساحقة في انتخابات عام ١٩٢٥ - فعملاً حتمت الوزارة على الوفد الحصول على إذن سابق قبل عقد أى اجتماع عام . وفضلاً عن ذلك فقد كان هذا الإذن يرفض في أغلب الأحيان كما حرم على الزعماء الوفديين استقبال أتباعهم في منازلهم كما اتخذت إجراءات غير مشروعة للتأثير على الناخبين : فوجهت التهديدات للفلاحين وتعرض الأغنياء للاغراء والمساومة ، وروقب أتباع الوفد ولوحقوا وأسيتت معاملتهم وقتش البواليس منازلهم (٤) . وقام إسماعيل صدق - الذى كلف بإدارة الحملة الانتخابية - بمهمته بتفان وحماسة بالغين . لكنه لم يحن من وراء هذه المجهودات المضنية سوى الخسران إذا ما حكمنا على الأمر من زاوية النتائج التى حصل عليها ، ولم يتردد إسماعيل صدقى في خطبه الانتخابية في اتهام الوفد بالانتهاك المستمر لمبادئ الدستور وبتقوية النظم الأتوقراطية من جديد لصالحه الخاص ولصالح جماعة من غير الأكفاء (٥) وأخيراً فقد أدان تلك الوطنية المسرحية الزيفة التى يصطنعها الوفد . وبلغ به الأمر حداً ظن معه أنه يستطيع أن يعلن - بطريقة مبتسرة بعض الشيء - تدهور نفوذه - أى نفوذ الوفد . لكن كل هذه الجهود ذهبت سدى إذ جاءت الانتخابات ، برغم كل الإحتياطات

التي اتخذت ، برلمان وفدى اقتضى الأمر حله في نفس يوم افتتاحه .
ولم يكن إسماعيل صدقي ولا محمد محمود في محاولاتها الدموية لإلحاق
الهزيمة بالوفد بأسعد حظاً من سلفها أحمد زبور ، فالإجراءات التعسفية
التي لجأ إليها رجلا الدولة هذان خلال أشهر الانتقال ، السابقة على إجراء
الانتخابات لم تكن لتقلل من مكانة الوفد التي لا تزعزع . ويرسم لنا إميل
سليم عماد - وهو محام مصري - في خطوط عريضة لوحة حية ونابضة
للفترة التي ظلت فيها مصر برغم وقوعها فريسة لديكتاتورية إسماعيل
صدقي وفيه للوفد ولزعيمه - حتى لقد سرى الاعتقاد ، كما يذكر ، بأنه
قد بعثت من جديد « العصور البطولية للقومية المصرية » . فقد سقط مئات
المنظاهرين برصاص البوليس ، وشوهد النحاس باشا وأعضاء الوفد
ينامون في المخططات ، مصرين بذلك عن احتجاجهم على الحظر المفروض
عليهم لكي لا يتجولوا في الريف المصري ، وتضامن الوطن كله مع حلفاء
سعد . أما كل مواهب صدقي باشا وكفاءاته ، وكل محاولات الاعتداء
على الحياة ، وكل « المؤامرات » التي تفتق عنها ذهن البوليس السياسي
لمحاولة التأثير على الرأي العام - وهي محاولات ومؤامرات كانت قوائمها
التي لا تنتهي تملأ صفحات الصحف في تلك الأيام - وكل الجهود التي
بذلها صدقي باشا لكي يكسب إلى جانبه ولو نسبة ضئيلة من الرأي العام
أو حتى لينال حظوة لدى الانجليز فيتوصل إلى إبرام معاهدة تدعم
مكانته . . كل هذا ذهب سدى . لقد كان الوفد ، والوفد دائماً والوفد
وحده ، هو الذي يحوز إجماع الأمة . . (٦) أن تحارب الوفد معناه أنك
تعزل نفسك عن الأمة . . . عن أمة ترتضى على يد النحاس باشا تغطيتها
بالقبلات ، وتواجه من أجله رصاص الانجليز وسيط البوليس « (٧) .
وفضلاً عن ذلك فقد عرف الوفد كيف يواجه كل الهجمات التي
استهدفته ، وظل يخوض المعارك - وقد أسكرته انتصاراته الانتخابية
المدوية - وهو متأكد تماماً من شعبيته الواسعة - بثقة كاملة بالنفس

لم يطرحها لسنوات طويلة . كما عرف قاداته — عن طريق تصريحاتهم الحماسية ومظاهراتهم الصاخبة — كيف يخلقون ضد « ديكتاتورية » زيور باشا وضد العهود الاستبدادية والبوليسية جوامن النفور والعصيان جعل من المستحيل أن تطول فترة بقاء أحزاب الأقليات فى الحكم . كما أدى إلى فشل كل محاولة لإدارة شئون مصر على نحو فعال على أيدي غيرهم .

ولكى يعود الوفد إلى السلطة اتبع نفس أساليب التعصب والعناد التى سلكها خصومه للحصول على السلطة والإمساك بها ، فلم يتردد — فى مواجهتهم — فى أن يقوم بدور البطل المدافع عن دستور لم يكن قد ساهم فى إعدادة . وفيما نعتقد ، فإن دفاع الوفد عن النظام النيابى والدستورى لم يكن بالنسبة له نتيجة لإقتناع عميق بقدر ما كان وسيلة ظننا أكثر ضمانا ولياقة لإلحاق الهزيمة بأعدائه وذلك باستدراجهم للصراع على أرض تسلب منهم فيها صفتهم — باعتبارهم أقليات — كل إمكانيات إحراز النصر . كما أن تركيز المعركة على القضية الدستورية يعطى للوفد أمام أوربا وأمام بريطانيا العظمى بوجه خاص وبأقل التكاليف الممكنة صورة الحزب الشعبى الملتزم بالدفاع عن الحريات الإنسانية والحقوق السياسية المعترف بها من جانب الديمقراطيات الغربية . لذلك فقد اشتهر لدى بعض المراقبين الأوربيين بلبالية سياسية متينة لا يستحق أن تخلع عليه . وهكذا نجد أن الجماهير المصرية — التى تعلقت بصورة سعد زعلول ثم بصورة مصطفى النحاس اللتين غدتا أسطورتين ، والتى كانت باستمرار على استعداد لإطاعة كليهما طاعة عمياء وكأنها أوامر ، قد تمتلئ بالمبادئ الأساسية لعهد سياسى لم تكن حتى ذلك الوقت قد أعدت له ، وذلك بعد أن انقضت فاعليتها وضيق مداهما بصورة شاذة ولهذا فما أن كان يصل الوفد إلى تحقيق هدفه ويتولى الحكم حتى لم يكن يستشعر أدنى غضاظة فى أن يستبدل بدكتاتورية خصومه دكتاتوريته هو .

كان الوفد ، فى كل فترة من الفترات الطويلة التى كان يقضيها فى

المعارضة ، يخوض معركته ضد السلطة الملكية باسم الديمقراطية والحريات
النيابية . وحينئذ نجده ينشط في تقديم الالتماسات والعرائض إلى الملك
وإلى رئيس الوزراء يطلب دعوة البرلمان إلى الانعقاد وإعادة الحياة
البرلمانية - ولم تخمد حماسه المتأججة بمضى الزمن - فنجده باستمرار
يشير في بياناته إلى الأمة إلى « الإدارة السيئة لأمور البلاد » ، ويجعل
من نفسه المعبر عن سخط الشعب وغضبه (٨) - بل إنه لم يتردد في
بعض الأحيان في دعوة الشعب إلى العصيان المدني (٩) ووصل الأمر
بنوابه وشيوخه إلى محاولة مواصلة اجتماعاتهم بالرغم من تأجيل
انعقاد البرلمان . وقد حدث هذا على وجه الخصوص في نوفمبر ١٩٢٥ بعد
بضعة أشهر من حل ثاني مجلس للنواب . فبعد أن احتل البوليس مبنى
البرلمان وحاصر أسواره ، تجمع رجال البرلمان في أحد الفنادق الكبرى
بالقاهرة (١٠) وهناك دعا سعد باشا زغلول مستمعيه في خطبة قصيرة إلى
التضحية « من أجل الوطن » وناشدهم ألا يتركوا الدستور بين أيدي المستبدين
(١١) ثم ردد النواب في هذا المد الحماسي وفي صوت واحد وأيديهم
مرفوعة - القسم الذي ألقاه زعيمهم بنفسه : « أقسم بالله أن أضحي
بنفسي ، وأضحي بحياتي ، وأضحي بما لي في هذا السبيل (١٢) وهكذا أصبح
لمصر هي الأخرى قسم خاص بها يشبه قسم ملعب التنس المشهور * .

وكثيرة هي المشاهد التاريخية من هذا النوع (١٣) حيث ظلت تستخدم
نفس الجمل ونفس الكلمات بانتظام حتى أخذت شيئاً فشيئاً تفقد قيمتها
ومعناها ، فلم يعدل الوفد قط عن المظاهرات الخطائية المسرحية التي
كان يستوحياها من الأيام الكبرى للثورة الفرنسية - وقد أدت هذه
المظاهرات الخطائية إلى وضعه في صف المعارضة متوجاً بهالة الشهيد
السياسي ، ومع ذلك فسرعان ما لجأ الوفد بدوره - رغبة منه في الاحتفاظ
بالسلطة أو الوصول إليها - إلى مناهج للعمل أكثر فاعلية . وقد ظهر هذا

(*) هو القسم الذي رده نواب الشعب في صالة ملعب التنس في ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩

ألا ينادروا مكانهم قبل أن يمتنحو فرنسا دستورا « المترجم »

الاتجاه الجديد لأول مرة سنة ١٩٢٦ عندما دعا مجلس النواب حكومة عدلى يكن باشا لأن تقدم له مشروع قانون يهدف الى معاقبة الوزراء الذين قد يحكمون فى المستقبل بموجب مراسيم فى غيبة البرلمان . وفى عام ١٩٣٠ عبر مصطفى النحاس من جديد عن هذا الاتجاه وكان حينئذ رئيساً للوزراء ؛ إذ اقترح أن يعلن أن أى شخص يدان بالمساس بالنظام البرلمانى أو يخرق بعض مواد الدستور يكون عرضة لعقوبات قاسية يمكن أن تصل الى حد الأشغال الشاقة المؤبدة واصطدم هذا المشروع بمعارضة الملك الرسمية وحين عجز رئيس الوزراء عن التغلب على هذه المعارضة عند طلب التصويت على المشروع فضل الاستقالة من منصبه .

الوفد والأمة

لم يبق العمل الذى يبذله الوفد قاصرا على النشاط داخل البرلمان ، فقد ظلت جماهير الشعب لسنوات طويلة - وبفضل الوطنية المتقدمة التى كانت تحركها - مغلصة لقضية الوفد فابتداء من عام ١٩٢٤ كانت المظاهرات الشعبية الصاخبة تصاحب تلك التصريحات الحماسية المنمقة التى كان يطلقها زعماءه وكأنها خلفية موسيقية .

ولم يتردد زعيم الوفد - حتى يحتفظ بهذه الحماسة التى تبديها الجماهير لحزبه - فى أن يذرع ريف مصر فى الصعيد وفى الدلتا حيث كان يلقي بالغ الترحيب وأحرار الهتافات ، وكان هو على وجه التقريب الوحيد - من بين كافة زعماء مصر - القادر على القيام بمثل هذه الجولات الدعائية .

ومع ذلك فإن الوفد لم يكتف بتأييد الطبقات الريفية له . فقد بذل مجهودات تفوق ذلك بكثير لكسب الأوساط الحضرية حيث حاول الارتباط على وجه الخصوص بالعناصر الشابة فى الأمة : تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات . ذلك أن الدور الذى لعبه الشباب فى حياة مصر السياسية لا ينبغي إهماله . فقد كان فى الحقيقة دوراً بالغ الأهمية خاصة فى أوقات الأزمات

ولقد ظلت جامعة فؤاد بالجيزة (جامعة القاهرة الآن) منذ نشأتها -
بطلابها البالغ عددهم خمسة آلاف طالب - هي الخميرة الكبرى للاضطرابات
وكثيرة هي المظاهرات التي نظمت داخلها .

وكانت كل هذه المظاهرات تتشابه ، فالطلبة يتدفقون إلى شوارع القاهرة
الرئيسية عن طريق أحد الكبارى التي تربط الجيزة بوسط المدينة ، وسرعان
ما كانت تتضخم صفوفهم بتلاميذ المدارس الحكومية والمتعطلين وأبناء
الطبقات البسيطة - ويأخذ الجميع فى تحطيم زجاج النوافذ وبوقفون
مركبات الترام ويهاجمونها بينما تساقط على الأرصفة الأشجار وأعمدة
الفوانيس التي انتزعت بحيث لا يستطيع البوليس فى غالب الأحيان -
برغم تسلحه بالعصى الغليظة والدروع التي تميد إلى الأذهان ذكرى عهد
مضت - أن يحد نطق العنف إلا باللجوء إلى استخدام الأسلحة النارية .

إن حركة هياج الشارع هذه هي التي تميز كل مسارات الوفد حين كان
في المعارضة ، كما أنها منذ عام ١٩٢٤ أعطى للحياة السياسية المصرية ملامحها
الخاص بها ، وقد ازدادت هذه الحركات فى عهد إسماعيل صدقي باشا ،
وكان على هذا المحاكم العنيد الصلب أن يستخدم كل مراسه كي يحكم قبضته
على مصر طيلة سنوات ثلاث ولكي يحافظ بالوسائل البوليسية وباللجوء
إلى الجيش على الهدوء فى القاهرة . وكان الحصار وكانت الاعتقالات الجماعية
هي الفدية التي تدفعها القاهرة ثمن هذه الاضطرابات الدامية فى معظم
الأحيان ، بل لقد بدأ القلق يساور الوفد نفسه وهو يشهد ذلك الانساع
الذى بدأت تتخذ أعمال العنف التي شجعها هو ذاته فى البداية . عندئذ
فكر الوفد فى تنظيم القوى الشعبية بدافع الخوف من أن يراها تبعد
عنه سواء باتخاذها جانب خصومه أو برفضها الانسياق إلا للدشوائية التي
تفرضها اللحظة . وهكذا برزت إلى الوجود عام ١٩٣٥ رابطة الشباب

الوفدى برياسة زهير صبرى المحامى وهى التى كانت السبب فى ظهور تنظيم « القمصان الزرقاء » فيما بعد .

الوفد وبريطانيا العظمى

توقيع المعاهدة الإنجليزية المصرية فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

كان الوفد ، بالرغم من نفوذه الجماهيرى الواسع الذى لم ينجح خصومه مطلقا فى الانتقاص منه بشكل جاد ، حكيا لحد ممكنه من استخلاص بعض الدروس من الفترات الطويلة التى قضاها فى صفوف المعارضة ، وإذا كان الوفد طيلة السنوات العشر التى أنقضت منذ بدء العمل بالدستور لم يتخل لحظة واحده عن تشدده تجاه القصر الملكى ، وإذا كان قد فضل استقالة بعض أعضائه بل لقد أرغهم على ذلك أحيانا حتى لا يرضخ لمطالب السراى ، فإنه — على العكس من ذلك — سرعان ما تبنى تجاه بريطانيا العظمى موقفا أخذ يزداد اعتدالا بمرور الأيام . ولأنه لمن الصعب أن نتبع بالتفصيل نشأة وتطور هذا الاتجاه الجديد الذى يمكن أن نعثر على دلائله الأولى منذ بداية تكوين الحزب الشعبى الكبير . ومع ذلك فيمكن أن نحاول استخلاص أسبابه وذكر بعض شواهد التى قطعت أشواطا كثيرة انتهت بتوقيع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

لقد كان الوفد — باعتبار بطل كل التطلعات الوطنية لمصر والمدافع عنها — هو عدو بريطانيا العظمى الصريح ، فتورة ١٩١٩ من صغره ، كما أن زعماء الذين ظلوا على تشدهم فترة طويلة قد أنكروا كل قيمة لتصريح ١٩٢٣ وظلوا مخلصين لمطلبهم الأسمى : الجلاء واستقلال وادى النيل من الإسكندرية إلى الخرطوم . ومع ذلك فقد قبل سعد زغول مبدأ المفاوضات الأمر الذى رفضه بعض الوطنيين المتطرفين . لكن فشل المفاوضات

الأولى التى أجراها بنفسه فى لندن عام ١٩٢٤ والإنداز البريطانى الذى أعقب اغتيال السردار قد سمح له بأن يدرك مدى اتساع الخلافات بين وجهات النظر المعروضة ومدى تعنت الخصم الإنجليزى وظن الوفد — بسذاجة — أن بإمكانه أن يستخدم ضد بريطانيا العظمى نفس الأساليب التى يستخدمها ضد السراى، فحرك غالبية الشعب فى مظاهرات جماهيرية فى محاولة لتأليب الراى العام صدها .

وعقب أزمة ١٩٢٤ وجه مجلسا البرلمان كل من جانبه بعد أن جددا ثقيهما بسعد زغلول ، « إلى كل برلمانات العالم » احتجاجا طنانا ضد « الإعتداءات البريطانية » كما وجهما نداء إلى عصبة الأمم وطالباها بالتدخل لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا (١٤) . لكن هذه الاحتجاجات التى قذف بها مجلس البرلمان المصرى « فى وجه العالم » وهما على ثقة تامة « بالضمير العالمى » لم يكن لها سوى صدى ضئيل . ثم تلتها احتجاجات أخرى كثيرة قلما كانت أسعد حظا من سابقتها . ولم تكلف عصبة الأمم نفسها عناء الرد — كما أن مصر فضلا عن ذلك لم تكن عضوا بها بل إنها حتى فى حالة عضويتها لم يكن باستطاعتها أن تقبل إلى المنظمة الدولية مشاكها ومتاعبها مع إنجلترا حول نقاط التحفظ الأربع — إذ الخلاف بين الدولتين ذو طبيعة « داخلية » بسبب العلاقات القائمة بينهما (١٥) وهكذا قدم الوفد بنفسه البرهان الأليم على عزلته وضعفه أمام عدوقادر — إذا ما أراد أن يلحق به الهزيمة ويبعده عن السلطة — على أن يلجأ إلى القوة وأن يدعم حكومات لا سند لها كانت السراى تستدعيها لحكم البلاد .

ولمكى يضعف الوفاء تشدد بريطانيا العظمى الذى لم يكن يدانيه سوى تشدد الوفد ذاته ، لجأ إلى وسيلة لم تعوزه المهارة فى استخدامها — إذ أخذ يباهى بشعبيته الواسعة التى تجعل منه الحزب الوحيد القادر على

الحصول على مراقبة الأمة على بنود معاهدة تقيم العلاقات بين القاهرة ولندن على أسس جديدة ، وتلك هي القضية المثبتة التي بدأ الوفد يوليها الأهمية الأولى منذ نوفمبر ١٩٢٦ . وفي هذه الفترة وعقب كل أزمة من الأزمات التي كانت تؤدي إلى إغفال النظام البرلماني ، كان النواب والشيوخ الوفديون يعلنون في تصريحاتهم وبياناتهم أن الاتفاقيات الدبلوماسية التي تبرمها أية حكومة غير دستورية لا يمكن أن تلزم الأمة المصرية (١٦) بل لقد أصبح البرلمان البريطاني نفسه ملاذاً توجه إليه شكاياتهم (١٧) كما أصبحت لندن منذ عام ١٩٢٨ مركز نشاط للدعاية الوفدية . ولم يفت السكرتير العام لحزب الوفد - وهو المحامي القبطي مكرم عبيد باشا - أن يؤكد هناك خلال رحلاته أن الوطنية المصرية « ليست معادية سواء للانجليز أو للأجانب » وأن سياسة القمع التي تمارسها حكومة القاهرة سوف « تزيد من صعوبة حل المسألة المصرية » (١٨) . بل لقد تأسست في العاصمة البريطانية عام ١٩٢٩ جريدة ناطقة بالإنجليزية كان الهدف منها أن تؤكد للرأي العام في بريطانيا العظمى « عدم شرعية » الوزارة التي يرأسها محمد محمود باشا وتمسك مصر بدستور ١٩٢٣ (١٩) :

ولا بد لمثل هذا التاكيد أن يكون خطراً على حزب يستمد نفوذه من معاداته للاحتلال الأجنبي . لكن الوفد في البداية لم يكن يرى فيه إلا وسيلة للعودة إلى السلطة عن طريق إقناع بريطانيا العظمى بعدم اعتراض طريقه . ومع ذلك فإن هذا التاكيد قد حمله في بعض الأحيان على أن يذهب إلى بريطانيا العظمى ليلتمس منها أن تعترف له بالوصاية على الأمة وهو ما رفضه الملك فزاد بعناد أن يعترف له به . ثم قاده هذا التاكيد - دون أن يشعر - إلى أن يخفف بعض الشيء من تشدده وأصبحت معارضته للإمبريالية البريطانية أقل صلابة . وأدرك أن الوطنية المصرية - مهما كانت حماسها الجارفة أو حتى عنفها - لن تستطيع بمفردها أن تقهر

الإرادة الجارفة للحكومات لندن ، سواء أكانت حكومات محافظة أو عمالية . إن هذه الحقيقة التي كشفتها له تجربة مؤلمة قد دفعته لأن يتقبل حلولاً وسطى سبق له أن رفضها رغم ما تضمنته حين رفضها من قدرة على إنقاذ المظاهر ومدارة الحساسيات .

ويبدو أن الرأي العام المصرى الذى أولى ثقته المطلقة ولوفد الأمة « لم يتنبه لهذا المنزلق الذى كان الوفد يتردى فيه . ومع ذلك فقد كان هذا المنزلق واضحاً ، وقد ظهر لأول مرة أثناء مفاوضات ١٩٣٠ التى دارت بين النحاس باشا والوزير الإنجليزى هندرسون ، فقد قبل الوفد أن يكون أساس هذه المفاوضات تصريح فبراير ١٩٢٢ الذى سبق له أن كرر رسمياً عدة مرات عدم اعترافه به (٢٠) إن هذه المفاوضات بما فيها من تناقض مع تلك المفاوضات التى أجراها سعد زغلول عام ١٩٢٤ تشكل مرحاً هامة فى تاريخ العلاقات الإنجليزية المصرية فالروح الجديدة التى سيطرت عليها - والتى تعود إلى الجانب المصرى أكثر مما تعود إلى جانب الإنجليز - تستحق أن تدرس بعناية ، فتحة بون شاسع فى الواقع بين الاستقلال « الحقيقى » الذى كان يطمح إليه الوفد بحماس متأجج خلال معاركه الوطنية الأولى وبين البنود المصرية التى أقرها مصطفى النحاس باشا سنة ١٩٣٠ . ذلك أن هذه البنود فى مجموعها لا تختلف فى كثير عن بنود مشروع ثروت - تشمبرلين الذى رفضه الوفد فى حينه بالإجماع . كما أن المكاسب التى وفرتها تلك البنود لمصر - بمقارنتها بمشروع ثروت - تشمبرلين - لا يمكن أن توفر تفسيراً مقنعاً لذلك التحول الذى طرأ على موقف الوفد .

حقيقة لقد أعلن انتهاء « الاحتلال العسكرى » لمصر ، وحقيقة أيضاً أن الطرفين المتعاقدين كانا فى هذه المرة يتعاملان على أساس الندية والمساواة ، وهو ما افتقدته المفاوضات الأولى . إلا أن التراجع البريطانى

لم يعد أن يكون ظاهريا . فالاحتلال الذى لم يكن يستند إلى أساس قد اكتسب لنفسه أخيرا الكثير من الشرعية ، مسترة في الواقع تحت معطف التحالف والصداقة (٢١) . « أما الالتزامات المتبادلة بين الحليفين فينبغى الاعتراف هنا أيضا بأن فرصتها في أن تحقق مصلحة مصر كانت ضئيلة : وفي مقابل ذلك فإن مبدأ التحالف أصبح مبدأ يأخذ به الوفد . وفي هذا نجاح بالغ الأهمية لبريطانيا العظمى — لكنه نجاح من شأنه أن يحد ما كان لها من امتيازات إلى حد كبير .

إن هذا التطور في موقف الوفد بالغ الدلالة . حقيقة لقد ظل الجلاء التام عن الأراضي المصرية شغله الشاغل : إلا أنه على الأقل ، ولكى يصل لتحقيق هذه الغاية ، قد قبل بفكرة الاستقلال « على مراحل » التى روج لها الأحرار الدستوريون منذ عام ١٩٢٥ .

ورغم ذلك فقد اعترت لندن تنازلات الوفد غير كافية . وفشل مشروع سنة ١٩٣٠ بسبب المسألة السودانية — وبعد قليل رحبت بريطانيا العظمى بالسقوط المماجىء للوزارة الوفدية وأولت معاونتها الفعالة في الواقع لحكومة إسماعيل صدقي الاستبدادية واستقبلتها بترحيب شديد الحرارة بحيث لم تحاول أن تحقن رغبتها في إلغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور ١٩٣٠ . ثم جاهدت بعد استقالة صدقي باشا حتى تحول دون تدهور العهد الذى كانت من وراء قيامه حتى لا يتحول — كما حدث بالنسبة إلى عهد زيور باشا سنة ١٩٢٥ — إلى ديكتاتورية صريحة للقصر بل لعلها فكرت بعض الوقت في دستور جديد يسمح بقسط وافر من الاستقرار الداخلى وبالتالي يصبح في حيز الامكان إقامة علاقات أوثق بين البلدين . وإذا كانت لندن قد عدلت عن هذه الفكرة بعد أن سافدت حكومة توفيق نسيم باشا لفترة تربو على عام كامل ، فإن ذلك لا يرجع إلى ضغط المظاهرات الشعبية التى كان ينظمها الوفد وحلفاؤه في ذلك الوقت

- بقدر ما كان يرجع إلى أن بريطانيا قد اقتنعت أخيراً بأن المعاهدة التي طالما تمنيتها أصبحت قاب قوسين أو أدنى - كما اقتنعت كذلك بأن الوفد بعد ذلك الدرس الذي تلقاه في الماضي القريب سوف يبادر - إزاء خشية الخطر الإيطالي - بتقديم تنازلات حول المسألة المصرية (٢٢)

وتحققت هذه الآمال البريطانية . فقد وقعت المعاهدة المنشودة في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ على يد وفد مصرى يرأسه مصطفى النحاس باشا نفسه (٢٣) وبرغم ذلك فلم يكن ثمة ما تشتم منه هبوط شعبية الوفد ، بل وليس من المؤكد أن يكون الرأى العام المصرى قد تفهم مدى وخطورة الفعل الدبلوماسى الذى تم التفاوض بشأنه ، والذي جعل من مصر دولة تدور في فلك بريطانيا العظمى ويرتبط معها بتحالف لا يتضمن أية ترتيبات لتحديد مدته . وعلى العكس من ذلك - فقد قوبل إلغاء نظام الامتيازات الذى حصلت عليه مصر في مؤتمر مونتريه Montreux (١٢ أبريل - ٨ مايو ١٩٣٧) وقبول مصر في عصبة الأمم (٢٦ مايو ١٩٣٧) بحماسة وزادت مكانة مصطفى النحاس باشا وظن الوفد عندئذ أنه سينفرد بحكم مصر طوال السنوات المقبلة . ولكن هذا التوقع كان يتضمن تناسى كل من تقلب مواقف الجماهير الشرقية وشخصية الملك فاروق الذى سرعان ما أثبت أنه يشكل خصماً للوفد أصعب مراساً من والده الملك فؤاد

تولى الملك فاروق العرش

وأفول نجم الوفد

حين توفي الملك فؤاد في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ كان ابنه الأمير فاروق في لندن حيث كان يواصل دراسته ، وقد نودى به ملكاً في نفس اليوم

ولما يكـد يتجاوز عامه السادس عشر (فقد ولد في ١١ فبراير ١٩٢٠) .
ولذلك كان من الضروري إنشاء مجلس للوصاية . وفي يوم ٨ مايو عين
البرلمان أعضاء هذا المجلس (٢٤) .

وقد خلف الملك فاروق ملكاً لم يستطع قط أن يحوز محبة شعبه ومن
ثم فإنه سرعان ما أحرز شعبية حقيقية واسعة النطاق ليس مصدرها هذا
السبب وحده ، فقد كسب الملك عطف كل المصريين بسبب شبابه الغض
وبساطته الحقيقية والجاذبية التي تشع من شخصيته ودماثة خلقه وقد
تضاعفت إنعاماته ، وبعد أن كانت مقصورة في البداية على الجامعة الأزهرية
والطلاب المحتاجين ، فإنها لم تلبث أن اتسعت لتشمل كل مؤسسات البر
في القاهرة .

ونزولا على نصيحة مريه الشيخ محمد مصطفى المراغي — شيخ الجامع
الأزهر — فإن الملك الشاب ما لبث أن كشف لرعاياه عن وورعه الديني . كما أن
زياراته المنتظمة لمساجد القاهرة التي كان يزور أحداها مرة كل جمعة ، حيث
كان يختاط بجماهير المصلين الفقراء مستكملاً بذلك مظاهر تدينه وورعه
قد جعلته جديراً بلقب « الملك الصالح » .

ولقد تسلم الملك زمام سلطاته الدستورية في يوليـة ١٩٣٧ محاطاً
بهتافات الشعب بأسره . ثم بعد ذلك بشهر جاء إعلان خطبته لإحدى
قنيات البورجوازية المصرية كي يعلى من مكانته .

كان الوفد يرقب ، والهواجس تنتابه ، تزايد حماسة الشعب للملك .
ومع هذا فإن ذلك لم يزد — أى الوفد — إلا إصراراً على استغلال صغر
سن الملك لوضعه تحت وصايته . ولكن رغم محاولات الوفد جـر الصراع
إلى مجال الدستور — كما كان يفعل زمن الملك فؤاد — فإن أحداً في مصر

لم تنطل عليه الخدعة . ومنذ الآن ، تضاعف السراع القائم بين الوفد والسراى بسبب وجود ملك ينافس الوفد نفوذه ، مع فارق هام هو أن مصر كلها كانت تتخذ جانب مليكها في هذه المرة .

وسرعان ما عادت تتجمع حول العرش أحزاب الأقلية التى لحقت بها الهزيمة فى انتخابات مايو ١٩٣٦ . وعادت المعارك القديمة التى كان قد خنقها قيام « الجبهة الوطنية » لتتسع وتبلغ المدى الذى وصلته فى الماضى ، ومن جديد عادت توجه للوفد نفس الاتهامات ، وعيب عليه استبداده وتسطله ، ووجه اللوم علنا إلى رئيس الحكومة الاستبداديه وحكمه المطلق — وكشف الكثيرون عن طموحه إلى الحكم الديكتاتورى كما أن تنظيم حركات الشباب الوفدى فى منظمة شبه عسكرية قد أكد حقيقة هذه الانتقادات .

ولم يستطع الوفد — فى مواجهة الأزمة التى كانت تتجمع — أن يحصل على تأييد الجامعة الأزهرية التى كان لشيخها نفوذ حقيقى على فكر الملك . بل ، وعلى العكس من ذلك ، فقد استثارت الحكومة مشاعر الجامعة العريقة ، ثم جلبت على نفسها العداء المكشوف من جانب هذه الجامعة بسبب بعض المشروعات التى كانت الحكومة تعدها ، فما أن انتشر الهمس بأن الحكومة تستعد لأن تنقل إلى المحاكم الوطنية اختصاص نظر قضايا الأحوال الشخصية التى كانت حتى ذلك الوقت تعرض على المحاكم الشرعية حتى وجه الشيخ المراغى تحذيرا مدويا إلى رئيس الوزراء يناشده العدول عن توجيه لطمعة جديدة إلى الشريعة (٢٥) أكثر خطورة من سابقتها . وفى نفس الوقت فإن موافقة وزير المعارف العمومية على السماح للطلاب غير المسلمين بعدم حضور دروس القرآن ، كانت سببا فى تقديم استجواب فى هذا الشأن إلى لبرلمان (٢٦) وأخيراً فقد قوبل لإنشاء منصب مفتى الديار — وهو منصب يتبع مباشرة لوزارة الداخلية —

استقبالا بالغ السوء في الأوساط الأزهرية . كما كان تعيين الشيخ محمد أبو زيد في هذا المنصب ، وهو الذي سبق له أن ألف تفسيراً للقرآن أدين منذ صدوره في عام ١٩٣١ ، موضوعاً لانتقادات مرة (٢٧) وكانت هذه الاجراءات التي قوبلت بهجوم عنيف من جانب علماء الأزهر هي السبب الرئيسي لعدة اشتباكات ومشاجرات قامت بين طلاب الجامعة الأزهرية وطلاب الجامعة المصرية ، زاد من اشتعالها ذلك الصراع الخفي الذي ظل قائماً بين القمصان الخضراء التي كان يقودها المحامي أحمد حسين «القمصان الزرقاء» التابعة للوفد . وكان أتباع أحمد حسين يتخذون موقف الدفاع عن الاسلام إزاء ما يتهده من أخطار وينسبون إلى الآخرين أفكاراً ومشاعر إلحادية جعلتهم يظهرون بمظهر الخطيرين على البلاد . وجرت بين هذين التنظيمين صدامات وحشية واستطاع خصوم الوفد بهارة أن يستغلوا هذه الاضطرابات التي قسمت تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات إلى جماعتين متنافرتين . كما أن لإسناد وزارتي المالية والخارجية إلى مكرم عبيد باشا وواصف بطرس غالى باشا - وكلاهما قبطى - قد أعطى لهؤلاء الخصوم الفرصة للتنديد «بقبطية» الحكومة ، ولم يكن هذا الاتهام جديداً . فمنذ عام ١٩٢٩ والاحرار الدستوريون يصفون الوفد بأنه حزب يمثل الأقباط المتعصبين ويسعى إلى تأكيد تفوقهم وسيطرتهم على المسلمين (٢٨) . وهكذا استيقظت الأحقاد القديمة بين عنصرى الأمة اللذين كان التحامهما حتى ذلك الوقت أبعد من أن يكون تاماً .

وكان الموقف الذى تبنته الحكومة منذ تولى الملك فاروق يفسر باستمرار على أنه دليل جديد على سياستها الحقيقية . وقد أبدى كل من الشيخ المراغى والامير محمد على رئيس مجلس الوصاية رغبتها في إضفاء طابع دينى على حفلة التتويج ، لكن رئيس الوزراء اعترض على ذلك - إذ رأى في احتفال من هذا النوع بدعة خطيرة تتعارض وروح السنة (٢٩) . وكان على الملك

أن يكتفى بأداء القسم على احترام الدستور في يوليه أمام الهيئة البرلمانية مجتمعته ثم أن يتجه - حسب البرنامج الذي أعدته الحكومة - في اليوم التالي - وكان يوم الجمعة للوقوف على قبر والده في مسجد الرفاعي حيث حضر صلاة الجمعة . تلك كانت الحفلة الدينية الوحيدة التي صاحبت توليه العرش أما علماء الجامعة الأزهرية الذين كانوا يحملون بأن يحملوا من مصر مركزاً للعالم الإسلامي ، فقد امتلأت نفوسهم موجدة .

كان هذا الاحتكاك الأول هو بداية أزمة كان لابد لها أن تؤدي بعد ستة أشهر بالكاد إلى عزل الوزارة . ولم يكن الوفد مستعداً لمواجهة مثل هذه الأزمة ، فقد سبق أن تفجرت داخل مجلس الوزراء الخلافات بين وزير المالية مكرم عبيد باشا وبين وزير المواصلات محمود فهمي النقراشي باشا الذي كان قد تحول عن طريق المصاهرة إلى أحد أفراد أسرة صفية زغلول أرملة الزعيم الوطني الكبير التي اعتبرت منذ وفاة زوجها « أما المصريين » وفي أغسطس انفاز رئيس مجلس الوزراء إلى جانب وزير المالية وأخرج النقراشي باشا من الحكومة مع ثلاثة من مساعديه وبذلك انفاز محمود فهمي النقراشي باشا إلى جانب المعارضة وجروراه أحمد ماهر باشا (٣٠) رئيس مجلس النواب . كان هذا الانشقاق بالغ الأهمية وقد أدى - كما أدت كل الانشقاقات السابقة التي حدثت في تاريخ الوفد - إلى نشأة حزب سياسي جديد اتخذ لنفسه اسم « الهيئة السعدية » تمييزاً لنفسه عن الحزب السعدى الذى أنشأه حمد باشا الباسل عام ١٩٣٠ . وقد أدى هذا الانشقاق إلى تحطيم وحدة الوفد كما شجع السراى على أن تقاوم بمزيد من الفاعلية سياسة التخويف التي كان يتبعها إزاء هاريس الوزراء . وفى أكتوبر ١٩٣٧ عهد الملك إلى على ماهر باشا برئاسة الديوان الملكى غير عابى برأى مصطفى النحاس باشا وأخيراً أصدر الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - وهو واثق من شعبيته - قراره الخاص بإقالة

الحكومة وحل مجالس النواب ، وكلفت الحكومة الجديدة التي شكلها محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بإجراء انتخابات جديدة . واجريت هذه الانتخابات في مارس من العام التالى وكانت هزيمة الوفد فيها ساحقة ، فقد سقط مرشحوه الأقوياء أمثال مكرم عبيد باشا سكرتير الحزب ومحمود بسيونى بك رئيس مجلس الشيوخ وزكى العرابى باشا والهلالي بك وعثمان محرم باشا . أما مصطفى النحاس باشا فقد فشل فى دائرته (سمنود) فى الحصول على عدد الاصوات اللازمة لنجاحه .

وهكذا كانت ستة أشهر من حكم الملك فاروق كافية لإلحاق الهزيمة بنخضم لم يستطع والده طيلة حكمه أن يقهره .

هوامش :

(١) كتاب أحمد زيور باشا إلى الملك فؤاد بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٢٤ - قارن السيد صبرى ، المرجع السابق . ص ٣٠٧ .

(٢) كتاب من محمد محمود باشا إلى الملك فؤاد بتاريخ ١٨ بولية

١٩٢٨ - قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٤ .

(٣) قارن : Oriente moderno ، سنة ١٩٢٥ ، ص ٢٤ وما بعدها

(٤) قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٠ وما بعدها .

(٥) قارن : Oriente moderno سنة ١٩٢٥ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

(٦) قارن :

(٧) نفس المصدر ، ص ١٠٣ - ١٠٤

(٨) قارن على وجه الخصوص Oriente moderno سنة ١٩٢٦ ،
ص ١٥٧ .

(٩) قارن على وجه الخصوص ، نفس المصدر ، سنة ١٩٣٠ ،
ص ٣٩٠ .

(١٠) فندق كوتننتال سافوى .

(١١) قارن : السيد صبرى ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢ .

(١٢) نفس المصدر ، ص ٣٤٢ .

(١٣) فى ٢٨ يولييه ١٩٢٨ اجتمع مائة نائب فى «أحد المنازل الخاصة» بالقاهرة وجددوا القسم على احترام الدستور بكافة الوسائل الى ايديهم وحتى آخر نفس فى حياتهم . كما أصدرُوا بالإجماع آراء تقول بأن حكومة محمد محمود حكومة خارجة على القانون وبأن من المحتم استقالنها وبأن ماقد تعقده من اتفاقات أو تتخذه من إجراءات ستعتبر فى حكم العدم ولن تكون ملزمة للأمة . (انظر Oriente moderno) .

وبعد ذلك بعامين وفى ٢٣ يونيه ١٩٣٠ هرع النواب بقيادة مصطفى النحاس ماشا إلى مبنى البرلمان الذى كانت أسواره فى حراسة رجال البوليس ، واقتحموا الأبواب المغلقة بأمر الحكومة عنوة مستخدمين الفئوس ، وفى الوقت الذى أذيع فيه مرسوم بتعطيل مجلس البرلمان دوت الصيحات : « خائن ، خائن » ثم أقسم النواب وسط هذه الفوضى على أن يظلوا مخلصين لقسمهم السابق بالدفاع عن الدستور (انظر Oriente moderno ، ١٩٣٠ ، ص ٣٢٣) .

(١٤) نشر نص هذه الاحتجاجات في مجلة Oriente moderno سنة ١٩٢٤ ص ٧٢١ - ٧٢٢. وأنظر أيضاً :

De VISSHER Le conflit anglo-egyptien, Revue de Droit international et de Legislation Comparee, 3e serie, t V, 1924

(١٥)

Andre GROS, Le statut international actuel de l' Egypte

(١٦) أكد الشيوخ والنواب الوفديون في كتاب دورى موجه إلى كل أعضاء الهيئة البرلمانية أن كل اتفاق وقع أو في سبيله للتوقيع على يد الحكومة الحالية (حكومة زيور باشا) أو بواسطة أية حكومة أخرى غير دستورية لن يكون على الإطلاق ملزماً للأمة المصرية (السيد صبرى المرجع السابق . ص ٣٤٤) وبعد ذلك بعامين، في يولييه ١٩٢٨، أعلن هؤلاء أن أى اتفاق سياسى أو تحارى أو مالى يتم على يد الحكومة مع الهيئات الأجنبية أو مع أى شخص، وبالذات الاتفاقيات التى يحتمل إبرامها حسب الفصل الرابع من الدستور، تعتبر كأن لم تكن ولن تلتزم بها الأمة . قارن :

Oriente moderno ١٩٢٨، ص ٣٦٧ .

(١٧) في يونيه ١٩٢٩ وجهت مجموعة من حوالى ١٨٠ شيخاً ونائباً من المعارضة إلى برلمان لندن « أعظم برلمانات العالم » تحيتهم وتمنياتهم وعبروا له عن مشاعر « أقدم دولة متحضرة فى العالم » نحو « أقدم دولة نياية » فى العالم . وشكوا من « تحالف الإستعمار مع الرجعية » الذى يؤخر « قيام علاقات ودية ومثمرة »، وهو الهدف الذى تسعى الأمتان إلى بلوغه .

جريدة الديلى هيرالد Daily Herald ٢٦ يونيه ١٩٢٩ ، أنظر .

كذلك ، Oriente moderno ، ١٩٢٩ ، ص ٢٣٤ .

(١٨) تصريح فى ١١ اكتوبر ١٩٢٨ أدلى به إلى الديلى هيرالد .

قارن Oriente moderno ١٩٢٨ ، ص ٤٨٣ — ٤٨٤ .

(١٩) قارن Oriante moderno ١٩٢٩ ص ٢٣٢ .

(٢٠) أنظر على وجه الخصوص التصريح الذى ألقاه فى مجلس النواب

سعد باشا زغلول فى ٢٧ يونيه ١٩٢٤ .

J.J.CHEVALLIER, Le traité d'alliance anglo-egyptien du 26 (٢١)
août 1936, Revue generale de Droit international public,
3e serie, t. p. 277.

(٢٢) أثناء الفترة الممتدة من استقالة مصطفى النحاس فى يونيه

١٩٣٠ إلى عودته إلى الحكم عام ١٩٣٦ كان موقف الوفد — فضلا عن

ذلك — بالغ الدلالة لحد كبير ، فقد توقف هجومه على بريطانيا العظمى

كلية على وجه التقريب . وفى يولييه ١٩٣٠ وبمناسبة انعقاد المؤتمر البرلمانى

الدولى ، توجه إلى لندن عدد من الوفديين من بينهم سكرتير عام حزب

الوفد مكرم عبيد باشا لإقناع حكومة العمال بالعدول عن سياسة الحيدة

المطلقة التى تتخذها ازاء الازمة المصرية الراهنة (Daily Mail ١٤ يولية

١٩٣٠ ، كما نشرته Oriente moderno ١٩٣٠ ، ص ٣٢٧) . وقد عاب

خصوم الوفد عليه أنه ذهب يلتمس تأييد بريطانيا كي يعود إلى الحكم .

وقد كتبت جريدة السياسة بالذات فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٠ « طالما أراد

الوفد الانفراد بالسلطة وها هو لم يتردد جريا منه وراء كراسى الحكم

فى تملق بريطانيا العظمى والتماس تأييد حكومة العمال البريطانية » .

لم أتمكن من تحقيق النص لعدم وجود العدد المشار إليه من جريدة السياسة في مجلداتها بدار الكتب .

(المترجم)

ومن جهة أخرى فقد ظل مصطفى النحاس يحاول جاهدا في خطبه وتصريحاته ومظاهراته أن يبين لبريطانيا أن حزبه هو وحده الذى يستطيع أن يجرى معهما مفاوضات جديدة ومشمرة (انظر على وجه الخصوص الخطاب الذى ألقاه في الإسكندرية في ٢٤ سبتمبر ١٩٣٤) .

ويجدر بالذكر أيضا أن تعيين مستشارين بريطانيين في وزارة التجارة لم يثر في صحف الوفد إلا انتقادات عابرة . ولم يحدث أن قرر الوفد أن يشهر بتدخل بريطانيا في شئون البلاد إلا عام ١٩٣٥ حين بدا من المحتمل أن تتولى الحكم في بريطانيا حكومة محافظة لا يرحب أعضاؤها - كدأب المحافظين دوما - بعودة الوفد إلى الحكم .

(٢٣) قارن ملحق رقم (٣) من هذا الكتاب .

(٢٤) كان الملك فؤاد قد حدد في وثيقة محررة من صورتين ومؤرخة في ٢١ يونية ١٩٢٢ أسماء أعضاء مجلس الوصاية الثلاثة لكن رغبته لم تحترم . انظر حول هذا الموضوع : محمد سيف الله رشدى ، المرجع السابق ص ٢٦١ - ٣٦٧ .

(٢٥) قارن (Oiernte moderno) ١٩٣٧ ص ١٥٨ - ١٦٠

(٢٦) نفس المصدر ١٩٣٧ ، ص ٣٥٤ .

(٢٧) نفس المصدر ١٩٣٧ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٢٨) نفس المصدر ١٩٢٩ ص ٤٤١ .

(٢٩) نفس المصدر ١٩٣٧ ص ٣٤٩ - ٤٠١ .

(٣٠) نفس المصدر ١٩٣٧ ص ٤٦٣ - ٤٦٤ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ - ٥٧٢ .

الباب الثاني

مصر

والحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩ - ١٩٤٤)

الفصل الثالث

حكومة القصر

(١٩٣٩ - ١٩٤٢)

لم يبق محمد محمود باشا في الحكم سوى فترة لاتسكاد تتجاوز الثمانية أشهر — فقد استقال في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ بسبب مرض مزمن ، وانتهر الملك الفرصة كي يعهد بالوزارة إلى علي ماهر باشا . وقبل السعديون الاشتراك في الحكومة الجديدة بخمسة أعضاء بالإضافة إلى تسعة من المستقلين بينما رفض ذلك الأحرار الدستوريون وهكذا جرت محاولة جديدة لإقامة حكم فردي . وبعد ذلك بـ عدة أيام غزا الجيش الألماني بولندا وفي ٢ سبتمبر أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا حالة الحرب ضد ألمانيا . وهكذا فلم تكد توقع معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٩ حتى كان من الضروري أن تخرج إلى حيز التنفيذ .

مصر غير المحاربة

كان تطور الأزمة الدولية يلقي في مصر اهتماما كبيرا . وكان لكل من النظامين الهتلري والفاشستي معجبون في مصر بل إن رئيس وزراء سابق — هو إسماعيل صدقي باشا — قد امتدحهما علانية في مجلس النواب في ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ (١) . وخلال الأشهر السابقة على اندلاع المعارك كانت دعايات الإذاعات الألمانية بالغة النشاط وحظيت حملاتها ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي بترحيب خاص في كل الأوساط بل

من جانب القادة أنفسهم . كما أن تهكمها على الديمقراطية كان له صدى كبير وبدأت تنتشر شيئا فشيئا فكرة مؤداها أن انتصار ألمانيا هو السبيل لتحرير الشرق من الوصاية الغربية .

وبرغم ذلك فقد ارتفعت اصوات تحذر دول الشرق الأدنى من الأهداف التوسعية والمطامع الإقليمية لألمانيا وإيطاليا . إلا أن هذه الأصوات ظلت معزولة ولقد أمكن للدبلوماسية الفاشستية - بمهارة تامة - أن تحفف من مشاعر التوجس التي ولدتها حرب الحبشة ، لكن مشاعر الريبة والخوف التي خلقتها الاطماع الإيطالية عام ١٩٣٥ لم تكن - بلا شك - قد اختفت تماما . على أن القوى المتصارعة في ذلك الصدام الذي كان يتشكل ، كانت تبدو في نفس المستوى ، فكان الموقف منهما واحدا . كما أن انتصار الحلفاء لم يكن مؤكدا . أليس من الأفضل إذن أن نتجنب الانحياز بشكل واضح إلى المعسكر المعادى لقوى المحور ؟ تلك هي السياسة الحذرة التي احتذاها الملك فاروق ومستشاره على ماهر باشا وشجعهما على ذلك موقف الحياد الذي اتخذته إيطاليا في البداية . واكتفت الحكومة المصرية بتنفيذ الالتزامات المصوص عليها في المادة ٧ من المعاهدة فأعلنت حالة الطوارئ وفرضت الرقابة على الصحف وسمح لبريطانيا العظمى باستخدام الموانئ ووسائل النقل والمواصلات ، ومن المحتمل أن تكون بريطانيا العظمى في هذه الآونة قد دعت مصر بحجة عدم كفاية هذه الإجراءات إلى دخول الحرب إلى جانبها . ومن المناسب هنا أن نؤكد على أهمية إعلان مصر للحرب ضد ألمانيا وماله من صدى وآثار على بقية البلدان العربية والإسلامية . ومع ذلك فليس ثمة وثيقة رسمية واحدة تسمح بالتأكد من أن مثل هذا الطلب قد قدم لمصر* . وبرغم ذلك فلم يكن هناك في القاهرة أحدا لا يشك

(*) تشير الوثائق البريطانية المودعة بدار المحفوظات بلندن إلى أن السفير البريطاني طالب كلا من الملك فاروق وعلى ماهر باشا بإعلان الحرب على ألمانيا . (المراجع)

فى حدوث ذلك ، وعلى الرغم من التكديزات التى نشرت فإن ذلك لم يزد
الرأى العام إلا اعتقادا راسخا بحدوثة . وانتهزت ألمانيا وإيطاليا الفرصة
واتهمت كل من برلين وروما حكومة لندن بأنها تريد أن تجر المصريين
إلى صراع لا يهدد مصالحهم .

وفضلا عن ذلك فإن مصر لم ترض بالقيام بهذا الدور ، فاكثفت
بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا . أما بقية بنود المعاهدة ، فإن مصر
لم تخلع عليها — عند دخولها فى محك التطبيق — ذلك التفسير الواسع الذى
كانت لندن تمنى أن تخلعه على هذه البنود . وظهرت إلى حيز العلن
خلافات بين السلطات العسكرية فى كلا البلدين . وتضاعفت هذه الخلافات
أثناء السنة الأولى من الحرب ولم تستطع بريطانيا العظمى أن تحسم هذه
الخلافات كما كانت تهوى — وذلك بسبب وجود أناس يتوقدون وطنية
على رأس الجيش وفى صفوف الوزراء .

وفى أغسطس ١٩٣٩ عين الفريق عزيز المصرى باشا رئيساً عاما
لأركان حرب الجيش المصرى ، وكان هذا الضابط الكبير الذى قلما
عرف الهزيمة فى المعارك التى خاضها فى طرابلس فى صفوف الجيوش
العربية التركية — يقدم طواعية وعن طيب خاطر الأدلة على وطنيته
المتطرفة ولذا فقد استقبل تعيينه فى هذا المنصب بتحفظ شديد فى لندن
وبعد ذلك بقليل ، وفى أول سبتمبر ، أنشئ جيش مرابط وضع تحت
قيادة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام . وهذا الجيش الذى بلغ تعداداه
فيما يقال ٢٥ ألف رجل كان مبخط آمال رئيس الوزراء وموضع عنايته
وقد عمل قائده بهمة على أن يثبت فى جنوده الحمية الوطنية التى تحركه هو نفسه
منذ الوقت الذى كان يحارب فيه فى صف طرابلس العثمانية مثله فى ذلك
مثل عزيز المصرى باشا — وكانت شخصيته تشغل السفارة البريطانية

مثلاً كذلك مثل شخصية وزير الدفاع صالح حرب باشا — الذى سيصبح فيما بعد رئيساً لجمعية الشبان المسلمين — التى سوف نعود للحديث عنها .

وفى القاهرة كانت الهمسات المعادية لقضية الحلفاء تسرى وتنقل من فم لآخر ، وسرى الظن بأن بريطانيا العظمى تنوى أن تعود لتفرض من جديد الإجراءات والقيود التى كانت قد فرضتها أثناء الحرب العالمية الأولى ، وسرى القول كذلك بأنها تريد أن تنشئ فرقة للعمل Labour Corps شبيهة بتلك الفرق التى كان مجرد طريقة جمع أفرادها قد خلف فى النفوس ذكريات مريرة . وتردد الادعاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت إرسال جيش من « المنطوعين » لخوض غمار الحرب على الجبهة الأوربية كما تردد فى ريف مصر بأن الدواب والمواشى سوف تصادروا بأن مساحة الأراضى المزروعة قطناً ستحدد ، بل لقد قيل إن مديرى المديرية المصرين سوف يستبدل بهم ضباط إنجليز .

وحتى لو حدث وكف الناس فى مصر عن اختلاق مثل هذه الأخبار ، فقد كانت أجهزة إذاعى برلين وبارى تعمل على انتشارها . وكانت هاتان المخطتان تستغلان بنجاح ملحوظ الانتصارات التى يحرزها الجيش الألمانى . وقد أدى استيلاء الألمان على وارسو واستسلام الجيش البولندى (٢٩ سبتمبر ١٩٣٩) إلى تزايد الإعجاب الشديد بقوة الرايخ العسكرية وهو الإعجاب الذى ضخمته تلك الكوارث التى سرعان ما حلت بقوات الحلفاء فى النرويج وهولندا وبلجيكا (أبريل — مايو ١٩٤٠) . ونادت الأوساط البرلمانية فى مصر بأن على مصر ليس فقط أن تراعى ترتيبات المستقبل بالتزام الحياد بل إن عليها أن تحاول الإفادة من المصاعب التى تواجه بريطانيا العظمى لكل تحصل دون مزيد من الانتظار على تعديلات جوهرية لبنود معاهدة ١٩٣٦ ولأوضاع الأجانب فى مصر . وطالب

البعض برحيل البعثة البريطانية من البلاد أو بمساهمة مصر بقسط أوفر في إدارة السودان ، واقترح آخرون إنقاص فترة بقاء القوات البريطانية إلى عشر سنوات بدلا من عشرين - كما نودى بإلغاء المحاكم المختلطة قبل الموعد المحدد لذلك . وهكذا نهضت الروح القومية تدعها الدعايات الألمانية والإيطالية وتشجعها - بدهاء - كل من الحكومة المصرية والسراى .

وانتاب السفارة البريطانية القلق فزاد تدخلها وضغطها على رئيس الوزراء على ماهر الذى اضطر للتخلى عن رئيس أركان الحرب ، ومنح الأخير - مرتين متعاقبتين - إجازة لمدة ستة أشهر ثم أحيل إلى الاستيداع فى ٧ أغسطس ١٩٤٠ (٢) وفى بداية نفس العام وجه السير مايلز لامبسون فى خطاب ألقاه فى حفل العشاء السنوى لجمعية كلية فكتوريا باسكندرية تحذيرا مليئا بالوعيد إلى « كل مثيرى الشغب » على حد سواء . ومن المفيد أن نذكر بعضا مما جاء فيه : « لنسكن صرخاء : إن بريطانيا العظمى ومصر مرتبطتان بفعل القدر - أريد أن أقول بفعل العناية الالهية - وهناك فى هذه الآونة الأخيرة بعض من الثرثارين سبى الطوية ممن ينسبون إلينا كل أنواع النوايا السيئة ، فهم يؤكدون أننا عازمون على التدخل المباشر فى الشؤون الداخلية . وكل هذا ليس سوى بلاهة ، فنحن مع كوننا حلفاء لمصر إلا أنه يهمننا أن نراها تتمتع بسلامها الداخلى . بل لقد قيل أيضا إننا طلبنا مائة وخمسين ألفا من الجنود المصريين لإرسالهم للحرب على الجبهة الغربية ، وتلك أكذوبة أخرى . إننا عازمون على الالتزام بنصوص المعاهدة . إن العمل على انتشار مثل هذه الحمسات لبرهان على وجود أناس سبى الطوية يحاولون عن طريق اختلاق أمور يسهل ترويجها أن يذروا الشك وسوء التفاهم . وإلى مثيرى الشغب هؤلاء أوجه نصيحتى : أننا نحن البريطانيون

شعب يمتاز بالصبر ، ولكننا اليوم في حالة حرب وليس من هدف لمجهدنا القومي إلا أن نكسب الحرب ، ولذا فإن صبرنا اليوم تجاه أولئك الذين يهدفون إلى مقاومة هذا الهدف العظيم لا يمكن أن يظل بغير حدود » (١) .

وأمام الحزم البادى في هذا الخطاب ، اضطرت الحكومة المصرية إلى الموافقة على اتخاذ بعض إجراءات الأمن - فاصبح على الراغبين في مغادرة مصر منذ بداية مايو أن يحصلوا على تأشيرة خروج . وتحولت المطارات المدنية إلى مطارات عسكرية . وخضع تعيين الفنيين الإيطاليين في المصالح المختلفة للفحص الدقيق وطلب إلى اريستانت الكباريات - وكانت غالبيتهم من المجريات وكان يشاع أنهم يقمن بأعمال تجسس - أن يغادرن البلاد : وأصبح من سلطة المحكمة العسكرية الفصل فى بعض الجرائم الداخلة فى اختصاص المحاكم المختلطة الى كان برأسها فى ذلك الوقت لإيطالى ، واخيرا فقد بدىء فى دراسة مشروع بقانون يقضى بإعدام من يقوم بأعمال التجسس . لقد اتخذت - على مضض - كل هذه الإجراءات التى طالما ألحمت بريطانيا فى طلبها . ومع ذلك فقد ظلت العلاقات بين رئيس الوزراء - الذى تسنده السراى - وبين السلطات البريطانية متوترة ، وظلت الأزمة خفية ، ثم انفجرت فى يونيه ١٩٤٠ حينما دخلت إيطاليا الحرب .

أكتفى على ماهر باشا - متبعاً نفس السياسه التى سبق له اتباعها تجاه ألمانيا - بأن يطرح للتصويت أمام البرلمان فى ١٢ يونية موضوع قطع العلاقات مع إيطاليا ، وقرر مجلس البرلمان - بالإضافة لذلك ، وبناء على اقتراح على ماهر - أن مصر سوف لا تشارك فى الحرب إلا إذا اتبعت إحدى الوسائل الآتية فى مهاجمتها : « إذا بادرت إيطاليا بغزو الأراضى المصرية ، إذا دمرت إيطاليا المدن المصرية عن طريق القصف

الجوى، إذا قامت إيطاليا بفارات جويه ضد أهداف عسكرية مصرية (٤) (١).
ومرة أخرى أثار حفيظة بريطانيا سياسة على ماهر باشا الخاصة بتجنيد
مصريلات الحرب وأخذت عليه ما اشتهر عنه من انحياز إلى جانب قضية
ألمانيا وإيطاليا، وكان تعاطفه مع المحور، الذى كانت تشاركه فيه كما قيل
كل حاشية الملك — موضوعا لهمسات ملحة فى أوساط الحلفاء، ومن ثم
فإن وضعه تحت الحراسة المشددة كان من شأنه أن يجعل من هذه الإشاعات
شيئا حقيقيا. ولسنا هنا بصدد إصدار حكم على مشاعر على ماهر
باشا الشخصية، وإنما يكفيننا أن نشرح الأسباب الكامنة وراء السياسة
التي اعتقد أن عليه أن يتبناها لصالح بلاده ذاتها.

وينبغي الاعتراف منذ البداية بأنه لم يكن لدى رئيس الوزراء
الذى كان يرغب منذ اندلاع الحرب فى أوربا أن يظل بمنأى عن الصراع —
أى سبب خاص وملح يغريه بالانضمام إلى صف الديمقراطيات، فلقد
تهاوت فرنسا ووقعت فى ريتوند Rethondes اتفاقية هدنة بعد اجتياح
أكثر من نصف أراضيها: وبعد انهيار الجيوش الفرنسية التي كانت
تحتفظ بمكانة قوية منذ الحرب العالمية الأولى، ظهرت ألمانيا بمظهر
الدولة التي يستحيل أن تقهر بنفس الدرجة التي بدت بها هزيمة الحلفاء
أمرامؤ كذا. كانت مصر على تمام الاقتناع بذلك وأكد الأمر دخول
إيطاليا الحرب. ومع أن احتشاد مئات الألوف من الجنود على الحدود
الليبية كان يشكل فى الواقع خطرا حقيقيا على مصر إلا أن على ماهر لم
يشأ أن يتوقف طويلا عند ذلك. ولم يكن جيش النيل الذى شكله
مجلس الحرب البريطانى على عجل يضم سوى أعداد هزيلة. ومن الحق

(١) لم أتمكن من تحقيق النمس حيث لم يسجل ما قاله رئيس الوزراء بالمطبعة، إذ
تقرر جعل الجلسة سرية بناء على طلب أغلبية النواب. (الجلسة ٦٩ المقودة يوم الأربعاء
١٢ يونيه ١٩٤٠) (المترجم)

أن يتسائل المرء : أى وزن يمكن أن يكون للقوات المصرية فى معركة تبدو فيها القوات المتصارعة غير متكافئة لهذا الحد ؟ (٥) لقد كان على مصر فى ذلك الوقت أن تلزم جانب الحياد بأكثرها بما كان عليها أن تفعل ذلك فى عام ١٩٣٩ . ثم ان الدبلوماسية الإيطالية كانت قد استطاعت أن تقنع رئيس الوزراء بأن يظل على حيده ، ولم يكن الكونت ماتسولينى سفير إيطاليا فى القاهرة يكف عن التصريح حتى شهر يولية ١٩٤٠ بأن بلاده لاتتضرر أية نوايا عدوانية تجاه مصر . كما أن الدبلوماسية الفاشية التى أمكنها أن تكسب إلى جانبها ليس فقط على ماهر وإنما كذلك الملك فاروق نفسه ، قد اقترحت عدة مرات إبرام معاهدة عدم اعتداء مع مصر . وبالإضافة إلى ذلك فإن الدوتشى من جانبه أكد - حين أعلن دخول بلاده الحرب - أن إيطاليا لاتنوى أن تجر إلى الصراع البلدان المجاورة مثل سويسرا وبوجسلافيا واليونان وتركيا ومصر (٦) وكان فى ذلك ماهر أكثر من الكفاية لى تقل مخاوف رئيس الوزراء السابقة ولكى تدفعه إلى « تجنب مصر ويلات الحرب » . وينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا أن غالبية الشعب المصرى آنذاك كانت تشاطره رأى ، كما أن كافة الأحزاب السياسية المصرية كانت ترى نفس رأيه باستثناء الهيئة السعدية بزعامة أحمد ماهر باشا

قاومت حكومة القاهرة - تدعما السراى والرأى العام - كل ضغوط السفارة البريطانية وتلقت القوات المصرية المراقبة فى الغرب الأمر بعدم إطلاق النار على الجنود الإيطالين . وطلبت السفارة البريطانية إلغاء هذا الأمر ، وأصبح الأمر موضوعا لخلاف سرعان ما ازدادت خطورته وكان رئيس الوزراء يريد إعلان القاهرة مدينة مفتوحة وخالية من القوات البريطانية وفى نفس الوقت سرت الشائعات بأن لندن تضغط على القاهرة كي تعلن الحرب على قوات المحور . وبعد بضعة أيام توترت

العلاقات بين الوزارة والسفارة إلى حد خطير ، وفي ٢٩ يونيه فضل على ماهر باشا الاستقالة على أن يرضخ للنصائح التي لم يكف السير مايلز لامبسون عن إسداءها له وتفجرت الأزمة .

حل الملك فاروق الأزمة بتكليفه حسن صبرى باشا - وهو مستقل كذلك وسفير سابق بلندن - بتشكيل حكومة جديدة استبعد منها كل الوزراء الذين تسبب وجودهم في إقلاق بريطانيا العظمى ، ودخلها أربعة من الأحرار الدستوريين وأربعة من السعديين ووطنى واحد وآخر من حزب الاتحاد وستة من المستقلين . وأعلن اللورد هاليفا كس وزير الخارجية البريطانية في خطاب ألقاه أمام مجلس اللوردات في ١١ يوليه أن العلاقات بين البلدين « مرضية تماماً » ، وإن كان قد أبدى أسفه على عدم اشتراك الوفد في الوزارة الجديدة .

ومع ذلك فإن الهجوم الذى شنّه الإيطاليون في خريف ١٩٤٠ في اتجاه الدلتا سرعان ما جعل مهمة الوزارة الجديدة بالغة الدقة . ووصلت القوات الإيطالية إلى السلموم في ١٤ سبتمبر وفي ١٦ منه احتلت سيدي برانى . ومن جديد ، نوقشت مسألة دخول مصر الحرب ومن جديد ترددت نفس العبارة التي وردت في قرار مجلس البرلمان في ١٢ يونيه .

كان قوتر الأعصاب في القاهرة شديداً ، وفي دور السينما قوبلت المعلومات التي عملت السلطات البريطانية بعناية على إذاعتها بمظاهرات صاخبة كالموج ، وكثرت الأخبار المغلوطة وسرت الشائعات بأن الحرس الملكى قد دعم بعناصر إنجليزية جعلت الملك فاروق واقفاً تحت رقابة بريطانيا . ولم تكن إذاعة بارى تنفك تردد كل يوم أن إيطاليا باختراقها أراضي مصر ليس لها سوى هدف واحد ليس هو بالقطع محاربة المصريين بل محاربة الإنجليز الذين يحتلون بلادهم - وهكذا اتخذ الجيش الإيطالى

مظهر المحرر . وقد وجدت هذه الدعاية في الصحافة المصرية من يدافع عنها . ففي مقال نشره إسماعيل صدق باشا بجريدة الاهرام في ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ أعاد إلى الأذهان أن إيطاليا في حالة حرب مع انجلترا وليس مع مصر وأن الهجوم الإيطالي لم يتخذ شكل عدوان على المدن والقوات المصرية - فهي حرب يخوضها طرف محارب ضد طرف محارب آخر فوق أرض طرف ثالث خارج عن الخصومة محتلها الطرف الثاني (٨) . وكان هذا الرأي يلقي قبولا عاما ، بل لقد سرى الاعتقاد ، بالحق أو بالباطل ، بأن انسحاب القوات البريطانية من السلوم وسيدى برانى مرجعه أسباب سياسية وليست عسكرية : فبريطانيا العظمى لم تكن لتقرر أن تجلو عن هاتين المدينتين إلا لكي تجر مصر وراءها في الحرب وذلك بأن تهيم لدخول مصر الحرب مبرراً معقولاً . وتردد حسن صبرى باشا إزاء هذه الحملة النشطة وأعلنت غالبية أعضاء الوزارة أنهم يعارضون في دخول الحرب ، وأيد السعديون وحدهم الرأي المعارض وطالبوا بدعوة البرلمان من إجازته لعقد دورة غير عادية . وكرّر رئيس الهيئة السعدية أحمد ماهر باشا في خطابه وفي المقالات التي كان يكتبها بالصحف ماسبق له قوله من أن مصر كانت قد التزمت بالدفاع عن نفسها إذا اخترقت القوات الإيطالية أراضيها . لكن هذا كله لم يتمخض عن شيء - وفي ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ قدم الوزراء السعديون الأربعة استقالتهم ولم يدع البرلمان إلى الانعقاد وعندما عقد المجلسان في ١٤ نوفمبر جلسة الافتتاح لدور الانعقاد العادي الثاني أعلن رئيس الوزراء في خطاب العرش أن مصر قد وقفت « من الحرب التي تستعر ناراها ويمتد لهيبها الآن غربا وشرقا موقفاً أرادته الأناة واقتضته الحكمة وأدى إليه الحرص الأكيد على سلامة البلاد والوفاء بالعهد ، فنفذت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى بنصها وروحها تنفيذ إخلاص وصدق وعملت على أن تكون علاقاتها مع سائر الدول ، في غير ما أثرت فيه الحرب ، علاقات مودة وصفاء ، وأقامت

تنظر إلى تطورات الحوادث بعين اليقظة واثقة بنفسها مطمئنة إلى حليفها حريصة على سيادتها واستقلالها محتاطة لدور كل ما يمسها عاملة على أن تظل رغم تقلب الأحوال الدولية آمنة محتفظة بكيانها ولا تزال هذه السياسة التي أقرتموها خلال الدورة البرلمانية السابقة والتي اتجهت إليها إرادة الأمة سياسة حكومتى « (٩) » .

وهكذا رفضت مصر مرة أخرى -- وقد ازداد اقتناعها بأن الحلفاء لن يكسبوا الحرب -- أن تعلن الحرب على قوات المحور . وعندما قررت ذلك بعد ذلك بأربع سنوات كانت المعارك الحربية توشك على الانتهاء ومع ذلك فينبغى أن نذكر أن رئيس الوزراء الذى قبض له اتخاذ هذا القرار دفع حياته ثمنا له إذ اغتيل عند خروجه من قاعة البرلمان .

والى أن يحدث ذلك ، وهو لم يزل حيثنذ فى ضمير الغيب ، فلسوف تولى مصر كل انتباهها لسير العمليات الحربية على حدودها الغربية ، سوف تتابعها وهى ترتجف قلقا أو أملا عندما يلوح أن القوات الإيطالية -- الألمانية توشك أن تحوز النصر : ثقة أو يأسا عندما يحدث العكس وينتزع الحلفاء النصر . أما عن بريطانيا العظمى ، فقد كان عليها أن تسكف نفسها لسياسة تجنب ويلات الحرب التى تتبعها مصر ، لكنها ستستطيع أن تفرض تفسيراً يزداد صرامة لمواد معاهدة ١٩٣٦ ، كما أنها سوف لا تردد -- ما أن يلوح لها أن مصالحها الأساسية يتهددها الخطر -- فى أن تتدخل بحزم فى الشؤون الداخلية لمصر ولو اضطرها الأمر إلى اللجوء إلى استخدام القوة .

أزمة فبراير ١٩٤٢

مات حسن صبرى باشا على حين غرة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ وهو يلقي خطاب العرش ، واختار الملك خلفا له أحد المستقلين -- كذلك -- هو

حسين سرى باشا واشترك معه فى الوزارة خمسة من الأحرار الدستوريين ورئيس حزب الاتحاد الشعبى وستة من المستقلين ، وظل السعديون فى صفوف المعارضة وكانت الدلائل تشير إلى أن عمر الوزارة الجديدة - وقد حرمت من تأييد السعديين - سوف يكون قصيرا لولا أن الحلفاء قاموا بهجوم مضاد بالغ العنف أعاد الأوضاع على الحدود الليبية المصرية إلى سابق عهدها . واضطرت القوات الإيطالية فى المدة من ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ إلى ٧ فبراير ١٩٤١ إلى إخلاء برقة والتقهقر إلى ما وراء بنغازى وعاد الهدوء إلى النفوس القلقة فى القاهرة . لكن ذلك لم يستمر سوى فترة قصيرة فى ربيع ١٩٤١ تدخل الفيلق الإفريقى بقيادة الجنرال الألماني روميل لأول مرة فى معارك الصحراء . وفى ٣ إبريل سقطت بنغازى ، وفى ١٢ منه أخلى الإنجليز البردية وبعد ذلك بشهر اجتازت القوات الإيطالية الألمانية حدود مصر واحتلت السلوم فى ٢٠ مايو ووصلت إلى مرسى مطروح وبذا فقد الحلفاء لبعض الوقت كل برقة فيما عدا طبرق التى قاومت حاميتها كل ما وجه إليها من هجمات . وفى هذه الأثناء كانت الحرب قد امتدت لتشمل اليونان ويوغسلافيا (١) وبعد أن تم للقوات الألمانية دخول أثينا احتلت أولا البلوبونيز ثم كريت مشكلة بذلك تهديدا جديدا وجادا للأرض المصرية ، وبذا بدا أن هذه المآسى التى حاقت بالحلفاء ليست سوى مقدمة لانحيار بريطانيا العظمى مما دعم مكانة الرايخ العسكرية فى كل مكان وفى إبريل ومايو ثار العراق استجابة لنداء رشيد على الكيلانى وكان على القوات الإنجليزية أن تنفق شهرا كاملا حتى تعيد النظام إلى هناك ولسكى تقضى على النظام العسكرى والديكتاتورى الذى قام فى بغداد . وفى يونيه اضطرت الوضع الداخلى فى سوريا قوات فرنسا الحرة التى تعززها إمدادات بريطانية إلى التدخل فى دمشق . وأخيرا فقد أرغم وجود عدد كبير من الألمان بصورة غير عادية فى طهران فى شهر أغسطس وما بين سياح وفنيين

ودبلوماسيين « - (١١) أرغم بريطانيا العظمى والاتحاد السوفيتى على احتلال إيران .

وكان من المستحيل ألا يكون لهذه الأحداث انعكاساتها في مصر ، وفى شهر مايو قضى على عزيز المصرى باشا ، وقدم للمحاكمة بتهمة قيامه بمحاولة لمغادرة مصر على متن طائرة حربية . وفى الإسكندرية كانت الغارات الجوية تبث الرعب فى نفوس الناس وبلغ نوتر الأعصاب فى العاصمة مداه وانقسم الوزراء فيما بينهم واضطر حسين سرى باشا فى يونية إلى إجراء تعديل وزارى ، ولما كانت سياسته أكثر تعاطفا من سياسة سلفه مع بريطانيا العظمى بصورة واضحة ، فقد حاز تأييد السعديين الذين قبلوا فى ٣١ يولية خمسة مناصب فى وزارته التى تتلها تعديل واسع ، وأخيرا فإن المقاومة التى أبدتها قوات الحلفاء ، ابتداء من يولية إلى نوفمبر ١٩٤١ والتى سدت طريق الإسكندرية فى وجه القوات الإيطالية والألمانية ، ثم الهجوم المضاد الذى قامت به قوات الحلفاء تجاه الغرب ... كل هذا منح القاهرة فترة من هدوء البال . وفى ٨ ديسمبر استخلصت طرق وبعد ذلك بأسبوعين اضطر الفيلق الإفريقى Afrika Korps إلى الجلاء عن بنغازى متقهقرا فى فوضى حتى العجيلة . ودعم هذا النصر موقف الحكومة المصرية لكنه لم يضع حداً لمتاعبها فى الداخل . بل لقد ازدادت هذه المتاعب خلال الأشهر الأخيرة لعام ١٩٤١ - إذ أثار الارتفاع الملبوس فى أعباء المعيشة الذى فشل رئيس الوزراء فى أن يوقفه احتجاجات قوية فى كل الأوساط ويعود هذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة لأسباب عدة أولها نقص المواد الأولية الضرورية فالمنسوجات العادية التى يجد فى طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق . أما البترول اللازم للاستخدام المنزلى (الكيروسين) فلم يعد بالإمكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر وقل المعروض من الخبز وخلط دقيق القمح

بدقيق الذرة وضاعف اضطراب المواصلات من القحط، كما لم تؤد القيود التي فرضت على نقل الحبوب من محافظة لأخرى إلى تحسين الوضع حتى اقتضى الأمر تخصيص حصة من المواد التموينية لكل محافظة (مديرية) لكن الجهود التي بذلتها في هذا الصدد وزارة التوطين لم تحقق النتائج المرجوة منها - فقد عملت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيراً من الأخطاء . أما المسؤولون الذين أوكلت إليهم المهمة فقد ظلوا يتخبطون المرة تلو الأخرى وكانوا في مجموعهم غير معدين لتسيير الأعمال المعقدة الخاصة بالمصالح المشتركة على توزيع حصص التموين كما لم يكونوا في وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن أملاً في ربح فاحش يخونونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء في كل مكان (١٢) .

لم تلق مسئولية هذه المساوئ على الحكومة وحدها ، التي اتهمت بقصر النظر ، وإنما أُلقيت المسئولية في ذلك أيضاً على بريطانيا العظمى . ففي مجلس النواب أعلن رئيس الوزراء السابق إسماعيل صدقي أن وجود قوات الحلفاء هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة ولكي يدعم قوله بالأرقام بين أن سبب النقص الشديد في القمح الذي تعاني منه مصر إنما يعود إلى كميات القمح التي ووفق على تسليمها لجيوش الاحتلال ؛ كما أن الجنود البريطانيون يستهلكون - حسب قوله - في إجازاتهم زيادة على ما يستهلكونه في ثكناتهم ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ أردباً من القمح شهرياً (١٣) أي ما يصل إلى ٦٠٠ ألف أردب في العام الواحد (١٤) وقد أحدث هذا القول دويماً واسع المدى ولم يستطع تكذيب رئيس الوزراء له أن يمنع من انتشاره بسرعة فائقة . وتحدث الناس في كل مكان عن « نهب » مصر ، وعن المجاعة ، وعن الفوضى (١٥) .

قررت الحكومة علاجاً لهذا الوضع الحرج أن تحدد مساحة الأراضي المخصصة لزراعة القطن ، وتهدأ بذلك ما يزيد على ١٧٠.٠٠٠ فدان (١٦)

لزراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية التي كانت زراعتها ضئيلة. وأخيرًا فقد منحه موظفو الحكومة وصغار العمال أعانة غلاء المعيشة . لكن هذه الإجراءات التي لم يكن أثرها ليظهر إلا على المدى الطويل لم تؤد إلى وضع حد للسخط العام .

وتضاعفت حيرة الحكومة عندما قدم وزير المالية استقالته لأسباب غامضة في ٢ يناير ١٩٤٢ وتولى منصب وزير المالية حسين سرى باشا الذي كان يحتفظ لنفسه كذلك - بالإضافة إلى رئاسة الوزارة - بمنصب وزير الداخلية ، واستقبل مجلس النواب بتحفظ تضخم صلاحيات رئيس الوزراء وازداد السخط عندما قررت الحكومة في ٥ يناير - بناء على طلب بريطانيا العظمى - أن « توقف » علاقاتها مع الدولة الفرنسية (١٧) وقدمت على الفور أربع استجابات إلى مكتب المجلس وامتدح كل الخطباء وكان أقدرهم في التأثير على سامعيه إسماعيل صدقي باشا - الخدمات التي قدمتها فرنسا لمصر في المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية وثار النواب في حدة ضد قرار لا يمكن أن يفرضه التطبيق الدقيق لمواد معاهدة ١٩٣٦ فحكومة فيشي لم تكن قد أعلنت الحرب على بريطانيا العظمى .

كان هذا في الواقع هو الاتجاه الحقيقي للمناقشات التي كان من شأنها أن تثير أزمة وزارية في نفس الوقت الذي قام فيه الجنرال روميل - بعد أن أعاد تجميع قواته - بدخول بنغازي منتصرا (في ٢٩ يناير) ثم واصل زحفه الناجح نحو الشرق ليصل درنة (في ٥ فبراير) .

وكان تجميد العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا قد تقرر بينما كان الملك موجودا في الصعيد . وأصر الملك - الذي لم يؤخذ رأيه في الأمر - على ضرورة إبعاد وزير الخارجية وفي ٢ فبراير قدمت الحكومة بكامل هيئتها - وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية - استقالتها وقبلها الملك فاروق وأنفجرت الأزمة التي شامت الظروف لها أن تأخذ مسحة درامية .

وما أن علم الناس في القاهرة بخبر هجوم الألمان حتى عاود المتعاطفون مع المحور نشاطهم ودوت في شوارع العاصمة صيحات الهتاف بحياة روميل تطلقها المظاهرات الضخمة التي استوجب الأمر منع تجدد قيامها. وأحييت استقالة الحكومة - في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها جيوش الحلفاء كثيراً من الآمال ، وحجكت الدسائس حول القصر ومضى يوم ٢٣ فبراير دون الوصول إلى حل . كان الملك مترددا ، وقررت السفارة البريطانية أن تتدخل ، ومنذ هذه اللحظة بدأت تنوال الأحداث .

وفي ٤ فبراير طلب إلى الملك فاروق رسمياً أن يكلف رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا بتشكيل الوزارة ، وفي مساء هذا اليوم انقشرت القوات البريطانية في ميدان عابدين أمام القصر الملكي تصحبها المدافع والدبابات وانتزعت من القصر بعض الحواجز الحديدية . وجرد ضباط مصريون من الحرس الملكي من سلاحهم وبلغت الأحداث ذروتها الدرامية . وفي الساعة التاسعة دخل سير مايلز لامبسون Sir Miles Lampson يصحبه جنرال ستون Stone - القصر الملكي ورضع الملك وكلف النحاس باشا بتشكيل الحكومة الجديدة .

انتهت الأزمة ، وفي ٧ فبراير أعلن قرار حل مجلس النواب ولم يدخل الأحرار الدستوريون والسعديون الانتخابات الجديدة .

وإزاء هذا اكتسح الوفد الانتخابات لحصل على ٢٣٤ مقعداً من مجموع المقاعد البالغ عددها ٢٦٤ . أما الثلاثون مقعداً الباقية فكانت من نصيب مرشحين مستقلين .

الهوامش :

(١) قارن Oriente moderno ، ١٩٣٩ ، ص ١٠٥ - ١٠٦

(٢) عن الفريق عزز المصرى . أنظر على وجه الخصوص

Oriente moderno ١٩٣٨ ص ١٤٤ ، ١٩٣٩ ، ٩٨١ ، ٥٢٥ ، ١٩٣٩ ، ص ٥١١ ؛
١٩٤٠ ، ص ٢٩٣ ، ٤٣٨ .

(٣) كما جاء ذكره فى :

Jean Lugol Egypte et la deuxieme guerre mondiale

(٤) قارن : Oriente moderno ، ١٩٤٠ ، ص ٣٤٢ - LUGOL
المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٥) كان لإيطاليا فى ذلك الوقت فى ليبيا حوالى ٣٠٠.٠٠٠ مقاتل ،
بينما لم تزد قوات بريطانيا فى مصر على ٧٠.٠٠٠ مقاتل .

(٦) قارن : Oriente moderno ، ١٩٤٠ ، ص ٣٢٦ .

(٧) نفس المصدر ، ص ٤٠٩ .

(٨) قارن : لوجول ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

(٩) نفس المصدر ، ص ١٢٤ .

(١٠) في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٠ بدأت إيطاليا عملياتها الحربية ضد اليونان بعد أن وجهت إليها إنذاراً تطلب فيه السماح لها باحتلال بعض نقاط استراتيجيه في الأراضى اليونانية احتلالاً عسكرياً طيلة استمرار النزاع الحالى مع بريطانيا العظمى « وفي ٦ إبريل ١٩٤١ دخلت ألمانيا بدورها الحرب ضد اليونان ، وفي نفس التاريخ غزت القوات الإيطالية - الألمانية يوغوسلافيا .

(١١) في خطاب ألقاه المستر تشرشل أمام مجلس العموم في ٩ سبتمبر ١٩٤١ .

(١٢) قارن : لوجول ، المرجع السابق ، ص ٣٣١ وما بعدها .

(١٣) الأردب يساوى ١٢٥ ك . ج .

(١٤) كما ذكره لوجول ، المرجع السابق ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ٣٣٣ .

(١٦) الفدان يساوى ٤٢ ر - من الهكتار .

(١٧) أعلن وزير الخارجية المصرى القرار الذى اتخذته الحكومة فى مذكرة نشرت فى اليوم نفسه وهذا نصها : -

« حدث على أثر قيام الحرب بين ألمانيا وبريطانيا العظمى أن قررت الحكومة المصرية قطع علاقاتها السياسية مع حكومة الرايخ . ولما قامت الحرب بين بريطانيا العظمى وإيطاليا قررت الحكومة المصرية كذلك

قطع علاقاتها السياسية مع حكومة روما واتبعت هذه السياسة بعد ذلك مع سائر الحكومات التي أصبحت في حالة حرب مع بريطانيا العظمى فقطعت علاقاتها مع اليابان ورومانيا والمجر وأخيراً مع فنلندا .

ومع أن حكومة فيشى لم تكن في حالة حرب مع بريطانيا فقد تعاونت مع حكومات المحور في حربها ضد بريطانيا العظمى بطرق مباشرة وغير مباشرة .

ولم يكن بد من أن يؤثر موقف حكومة فيشى هذا على علاقات الصداقة التي تربطها بمصر لتتأني هذا الموقف مع روح المعاهدة الإنجليزية المصرية لذلك كانت الحكومة المصرية تنظر بعين القلق إلى تطور الحوادث في فرنسا وكانت تتوقع أن تضطرها الظروف يوماً إلى قطع علاقاتها السياسية مع حكومة فيشى .

ولقد طالبت الحكومة البريطانية من ناحيتها الحكومة المصرية بقطع علاقاتها مع حكومة فيشى لقيام موظفي هذه الحكومة بأعمال تتنافى مع سلامة الجيوش البريطانية في مصر . وقد عاجلت الحكومة هذه الحالة في بادئ الأمر باتخاذ إجراءات فردية ضد بعض هؤلاء الموظفين فاعتقل بعضهم ورحل البعض . غير أن توالي الحوادث جعل هذه الإجراءات الفردية تعجز عن أداء الغرض المطلوب فكررت الحكومة البريطانية طلب قطع علاقاتنا السياسية مع حكومة فيشى قائلة إن اعتقال موظفي حكومة فيشى وترحيلهم واستبدالهم لا يغير موقف هذه الحكومة . فكل موظف بها في مصر سيقوم بنفس الأعمال المشكو منها تنفيذاً لسياسة حكومته .

وكانت الحكومة المصرية خلال فترة المحادثات التي ظلت بضعة أشهر دائمة الاتصال بمعالى محمود فخرى باشا ممثلاً في فيشى لإبلاغه تطور الحوادث ليعد العدة لما قد تتمخض عنه تلك الحوادث وخاصة فيما يتعلق بشئون الطلبة المصريين المقيمين في فرنسا سواء في المنطقة المحتلة أو غير المحتلة . وقد وضعت الحكومة رهن معالى الوزير المفوض الاعتماد السكاني لترحيل هؤلاء الطلبة .

ولقد كان من المتوقع أن يتسع وقت الحكومة لترحيل هؤلاء الطلبة قبل البت في أمر قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، ولكن الحكومة البريطانية تلقت أخيراً أنباء خطيرة جعلتها تتمجل قرار الحكومة المصرية في هذا الموضوع فلما عرض الأمر أخيراً على الحكومة رأت أن فرنسا ليست إلى الآن في حالة حرب مع بريطانيا العظمى ، غير أن تصرفات الحكومة الفرنسية لا تدع مجالاً للشك في أعمالها العدائية لبريطانيا . ويقتضى ذلك الحيلة من أعمال موظفيها . كذلك رأت الحكومة أن من الواجب عليها نحو حليفها بريطانيا القضاء على أسباب شكواها - فقررت إنهاء التمثيل الدبلوماسي لحكومة فيشى في مصر ليخادر وزيرها وموظفو مفوضيتها أراضى مصر .

على أن الغرض من هذا القرار لم يكن جعل حكومة فيشى في صف واحد مع الحكومات التي قطعت مصر علاقاتها السياسية بها والتي هي في حالة حرب مع بريطانيا العظمى . بل كان الغرض الاكتفاء الآن بالإجراء الذي يزيل أسباب شكوى الحليفة دون تعدى هذا الغرض .

ولهذا كان مضمون المفكرة التي سلمت لوزير حكومة فيشى يختلف عن مضمون المفكرات الأخرى . فليس في المفكرة التي سلمت إليه أية إشارة إلى أن الحكومة قد قررت اتخاذ إجراء نحو الفرنسيين وأموالهم في حين قد نص صراحة في المفكرات الأخرى على اعتقال رعايا الدول

المعادية لبريطانيا ووضع أموالهم تحت الحراسة وما إلى ذلك من الإجراءات التي تترتب عادة على قطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية .
ولهذا أيضاً لم تنص المذكرة على قطع العلاقات مع حكومة فيسى وإنما نصت على إنهاء العلاقات للأسباب التي دعت إليها أو بعبارة أخرى إلى وقف العلاقات السياسية بين الحكومتين .

(عن « الأهرام » في ١٩٤٣/١/٩ ص ٤٠٤ ومراعاة للدقة نذكر أن الأهرام قد صدر هذا البيان بقوله:
أفصى مصدر مسئول في وزارة الخارجية لمندوب الأهرام بيانات في هذا الصدد يؤخذ منها ما يأتي .)
(المترجم)

الفصل الرابع

« حكومة الشعب »

(٤ فبراير ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤)

لم تنشر على الإطلاق أية وثيقة رسمية عن الأحداث التي أدت إلى دعوة الوفد إلى الحكم في فبراير ١٩٤٢ . ولتوضيح أهمية ذلك ، نجد من المناسب أن نحاول منذ البداية أن نوضح الموقف الذي اتخذته مصطفى النحاس باشا تجاه بريطانيا العظمى منذ تولى الملك فاروق العرش وحدثت أزمة ديسمبر ١٩٣٧ .

لقد عمل الوفد منذ انضمامه لصفوف المعارضة على أن ينفرد بذلك الدعم الحقيقي أو المفترض الذي تقدمه السفارة البريطانية للقصر الملكي ولكل « الرجعيين » محاولا بذلك أن يسترد شعبيته التي استطاع الملك الشاب أن يكسف بريقها إلى حد ما . وبعد ذلك وقف الوفد ضد المحادثات التي أجراها في روما في ٨ مارس ١٩٣٨ اللورد بيرث Perth حول مشاكل البحر المتوسط والمسائل الإفريقية دون استشارة سابقة لمصر ، كما أنه رأى الاتفاق الإنجليزي الإيطالي المفقود في ١٦ إبريل ١٩٣٨ بمثابة « العدوان على استقلال البلاد وكيانها الدولي وفكك عهود مقطوعة في معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا والتفريط في حقوق مقدسة مقررة لمصر والسودان » (١) . كما أنه لم يخف من انتقاداته للاتفاق الإنجليزي المصري الذي عقد في ٤ أغسطس ١٩٣٨ حول بناء ثكنات عسكرية في

منطقة القناة السويس (٢). كما أصدر في الرابع من سبتمبر بياناً يستثير فيه
الرأى العام ضد أول خرق لنص معاهدة ١٩٣٦ (٣).

ومع ذلك فمع بدء العمليات الحربية في أوروبا تغير موقف الوفد. وبدأ
تنديده بريطانيا بفقد حداثته تدريجياً ثم يختفى كلية على وجه التقريب من
الصحف الوفدية. وفيما بين موقف السعديين الذين كانوا يجهزون دخول
مصر الحرب وبين موقف أنصار على ماهر باشا تبني الوفد سياسة أكثر
ملاءمة وفادرة في الوقت نفسه على أن تضمن له ولاء الجماهير. وعبر
الوفد في مذكرة سياسية سلها إلى السير مايلز لا ميسون في أول إبريل
١٩٤٠ عن « تخوفه » من أن يتعرض التحالف الإنجليزى - المصرى
« لأزمة أخلاقية » بالغة الخطورة يمكن أن نلح دلالات عليها « عند
عناصر بعضها » من الشعب المصرى حسب تعبيره « وعند آخرين من أبناء
الشعوب العربية والشرقية ». ولكى تدرأ بريطانيا هذا الخطر لزم عليها
أن تعلن منذ ذلك الوقت « أن القوات البريطانية ، بعد انتهاء الحرب
الدائرة واستتباب السلام بين الأطراف المتحاربة ، ستسحب كلية من
الأراضي المصرية لتحل محلها قوات عسكرية مصرية ، كما أن من المسلم
به أن معاهدة التحالف سوف تظل نافذة المفعول بين الطرفين » ، كما
اقتضى الأمر أيضاً أن تؤكد « وضوح أن مصر سوف تشارك في « الترتيبات
النهائية للحرب » ، كما أنها ستكون « طرفاً فعالاً في مفاوضات السلام حتى
تكون في وضع يسمح لها بالدفاع عن مصالحها وحتى تحقق أهدافها المادية
والروحية ». ومن جهة أخرى فما أن يسود السلام حتى تكون حقوق
مصر في السودان موضع اعتراف من جانب بريطانيا العظمى « لمصلحة
سكان وادى النيل العظيم » (٤).

ولم يكن من شأن بيان الوفد هذا إلا أن يسبب بعض الضيق في لندن

كما أن رد الحكومة البريطانية كان يتسم بشيء من الحزم (٥) . وفي نفس الوقت ، فإن الوفد لم يتردد في إعلان ارتباطه بقضية الديمقراطية وأكد أن مصر تمدها « للشعب الخليف » وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة « الخليفة » - بريطانيا - ويشد أزرها وأن يتجنب بوجه خاص كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه « طعنة في الظهر » . وغداة دخول إيطاليا الحرب خرج الوفد بكلماته إلى حيز التنفيذ . فمنذ ذلك الحين تناهى الوفد عن المطالب المعلنة في برنامجهم وظل يعلن أنه يقف إلى جانب تقديم المساعدة المخلصة لبريطانيا العظمى في إطار معاهدة ١٩٣٦ مع رفض الزج بمصر في أتون الحرب وخففت هذه السياسة شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها في الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار رغبات الشعب المصرى . وبفضل هذه السياسة أيضاً باقت بريطانيا مقتنعة - بعد أن أدركت ما تواجهه من صعوبات - بعدم إمكانية تحقيق فكرة جر مصر إلى الحرب وإزاء ما لمسته بريطانيا من مناورات على ماهر باشا والمحاولات المتخبطة التي قام بها حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا - بدا الوفد بوصفه الحزب الوحيد - والذي لا يزال يحوز الشعبية الكافية - القادر على أن يقنع الرأى العام بتقبل الإجراءات التي تقتم الضرورة اتخاذها أثناء فترة الحرب . ولذا فإنها لم تتردد في أن ترغم الملك فاروق على إعادة

(*) يعود سبب سبق بريطانيا من مذكرة الوفد إلى أنه ضمنها مطالبه الوطنية : كطالبه تمهيد بريطانيا بالانسحاب من الأراضي المصرية على أن تبقى المحالفة قائمة ، وأن تكون مصر طرفاً في التسوية النهائية وأن تشترك اشتراكاً فعلياً في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها ، والاعتراي بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل حياً والمطالبه بإلغاء الأحكام العربية .

وقد عبرت بريطانيا في ردها عن صيغتها من المذكرة واعتبرتها محاولة مقصودة لاس دور في السياسة الداخلية في حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة في صراع ليس أنره على مصر مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها كما عبرت عن دهشتها بالمثل من محاولة النحاس باشا التشكيك فيما لمعاهدة ١٩٣٦ من صفة قطعية « رسمية » (المترجم)

النحاس باشا إلى الحكم مفضلة لإياه على أحمد ماهر باشا ، الذى بدت لها آراؤه المتطرفة بمثابة خطر على استتباب الأمن والنظام فى مصر .

معركة العلمين

حرص النحاس باشا منذ اليوم التالى لوصوله إلى الحكم على أن يوضح للسفارة البريطانية أنه « لا المعاهدة البريطانية المصرية ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان بالتدخل فى شئون مصر وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها » (٢) ورحب السير مايلز لامبسون عن طيب خاطر بهذه المناورة التى كانت تهدف إلى تناسى عمل القوة الذى حدث بالأمس فى قصر عابدين . كما أوضح المندوب السامى فى نفس اليوم فى تصريح نشرته الصحف أن السياسة البريطانية تهدف إلى « ضمان تعاون كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلداً مستقلاً وحليفاً وذلك بتنفيذ بنود المعاهدة الانجليزية المصرية دون التدخل فى الشئون الداخلية لمصر أو فى تشكيل الوزارات أو تعديلها » (٥)

ومع ذلك فقد كانت الشهور الأولى فى عمر « حكومة الشعب » بالغة الصعوبة ، فقد سرى الحماس بأن السير مايلز لامبسون كان قد قدم إلى الملك فاروق أثناء المقابلة التى تمت فى ٤ فبراير وثيقة تنازل عن العرش وأنه كانت قد اتخذت كافة الإجراءات لنقل الملك إلى مكان مأمون إذا ما رفض دعوة مصطفى النحاس باشا إلى تولي الحكم . وفى العاصمة تمت لدى الضباط مشاعر النقمة على بريطانيا العظمى . وفى ليبيا كانت المعارك تدور بشراسة . وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٢ كان روميل يواصل طريقة إلى الأمام وفى ١١ يونيه جلست قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كoenig عن بير حكيم وفى ٢١ يونيه سقطت طبرق ووقع ٢٥ ألف من الرجال أسرى فى يد العدو ، وفى ٢٥ يونيه تم اجتياز الحدود المصرية واحتلال

السلام . وفي اليوم التالي دخلت قوات المحور المدرعة سيدى برانى وفي صباح ٢٩ سقط معسكر مرسى مطروح الحصين وفي أول يولية حوصرت العلمين وأصبحت القوات الألمانية الإيطالية تبعد عن الاسكندرية بما لا يزيد على مائة كيلومتر . وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا الهنلرية وإيطاليا الفاشية التزامهما المشهورة « باحترام وتأكيد وضمان استقلال وسيادة مصر » بل إنهما أكدتا من جديد أن قواتهما لن تدخل مصر . كبلد معاد وانما استدخلها بهدف طرد الإنجليز من الأراضي المصرية وحتى تواصل ضد انجلترا العمليات الحربية التي تهدف الى تحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية . وبالإضافة الى ما سبق فقد تلقت مصر تأكيدا بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستبوأ مكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة (٦) . وشجعت هذه السياسة الماهرة كل خصوم بريطانيا العظمى على معاودة دعايتهم لصالح قوات المحور في الوقت الذي نجحت فيه بعض العناصر الألمانية في النسل الى ضواحي الاسكندرية . لقد كان وقتا عصيبا حقا . وفي القاهرة هجم الناس بالطواير على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية الأرصدة ودب الفزع في قلوب الأجانب وفكر الكثيرون منهم في الهرب الى فلسطين ووضعت السلطات البريطانية تحت تصرفهم قطارا خاصا ، وكتب أحد شهود العيان يقول : « كانت أعمدة الدخان تشاهد وهي تعلو في سماء المدينة ، وأخذت البعثات الأجنبية تحرق وثائقها في حدائق مبانيها وملأت قوافل السيارات الطرق الصحراوية وبدأت هجرة جماعية وغادر الناس من كل الجنسيات مصر بالمتات وذهبوا يلوذون بفلسطين وسوريا ولبنان بل وبعثوا في أفريقيا (٧) :

وفي ظل هذه الظروف المحزنة أبدى رئيس الوزراء من ضروب النشاط والهمة ما جعله توجه المرة تلو المرة شكره العميق إلى حكومة لندن وفي ٢٢ فبراير أعفى رئيس الجيش المرباط عبد الرحمن عزام باشا من مناصبه . وفي ١٨ أبريل

اعتقل على ماهر باشا بعد أن طلب إليه أن يكف عن القيام بأى نشاط سياسى وحددت إقامته وزيدت لإجراءات الأمن فى كل أنحاء مصر . وأدان النحاس باشا « الطابور الخامس » الذى يبذر القلق فى النفوس ، وبقوة وحماس كذب الشائعة التى راجت ومؤداها أن انجلترا طلبت إلى مصر أن تمدّها بمجموعة عسكرية وأكد أنه مواصلة منه للسياسة التى سبق أن أعلنها قبل مجيئة إلى الحكم لن يقدم على الإطلاق جنديا واحداً مهما كانت الظروف ، لكنه استطاع أن يبق بالتعهد الذى قطعته على نفسه « بأننا غيورين على تطبيق معاهدة الصداقة والتحالف فى روحها وفى نصها » وبأنه لن يسمح لمخلوق أيا كان بأن يخل بتكامل نصوص هذه المعاهدة التى من شأنها أن تطمئن حليفتنا طمأنة تامة فى الوقت الذى تقاتل فيه دفاعاً عن الديمقراطية والحرية (٨) . وكانت الحملة ضد « المهيجين والجواسيس » مضحكة بالعنف (٩) كما صدرت الأحكام ضد « مروجى الأخبار الكاذبة » بعقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة (١٠) كما أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى اشيع عنه سواء بالحق أو بالباطل أنه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء كما أعتقل النزيل عباس حلمي وكذلك رئيس اتحاد الرياضة المصرى محمد طاهر ، وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس فى حفظ النظام والهدوء فى الشوارع وألقى القبض على آخرين ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية ،

وهكذا انحازت مصر للمرة الأولى وبشكل واضح - تحت قيادة مصطفى النحاس باشا - إلى جانب الحلفاء ، وذلك دون أن تشترك فى الحرب اشتراكاً مباشراً . واستطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد وإن كان الأمر قد استلزم الانتظار حتى أكتوبر ١٩٤٢ حتى تكسبه نهائياً معركة العلمين ويحول الخطر عن مصر ، وفى نوفمبر وديسمبر أخذت تسقط كل من برقة وطبرق وبنغازى ثم أجديا على التوالى فى يد الجيش الثامن

وفي هذه الأثناء نزل الحلفاء على شواطئ شمالى إفريقيا (٨ نوفمبر ١٩٤٢) وهكذا تلاشت قوة المحور العسكرية من على مسرح العمليات في حوض البحر المتوسط . وبعد ذلك بعدة أشهر انتهت الحرب في إفريقيا تماما بالاستيلاء على طرابلس وبنزرت وتونس (مايو ١٩٤٣) . أما مصر فقد أصبحت آمنة من كل خطر ومالبثت المعارك السياسية الداخلية أن عادت من جديد إلى أفق القاهرة .

الوفد وأحزاب المعارضة ، والقصر الملكي

ظل رئيس الوزراء طيلة عام ١٩٤٣ هدفا لهجمات شديدة وجهتها إليه معارضة ضعيفة وإن تكن نشطة تعيد إلى الأذهان باستمرار ظروف مجيئه إلى الحكم على ألسنة الرماح الإنجليزية، ولم تستثن بريطانيا العظمى من هذه الهجمات، فقد وجهت إليها الاتهامات من فوق منصة البرلمان باعتبارها مسؤولة عن الغلاء المستمر في تكاليف المعيشة - ووصفت الرقابة التي تمارسها على الصادرات المصرية عن طريق مركز تموين الشرق الأوسط Middle East Supply Centre بالقسوة كما تعرض تغت جهاز الرقابة الخاص به إلى انتقادات مريرة (١١) وفي يونيو ١٩٤٣ ، ألقى النائب الوطني عبد العزيز الصوفاني بك خطابا طويلا ندد فيه بالسلوك غير القويم لرجال الفرق التابعة لجيوش الحلفاء وضد أعمال العنف التي انغمسوا فيها في بعض الأحيان (١٢) وبالمثل كانت الحكومة هدفا للهجوم لأنها عيقت مستشارا لها للشئون الاقتصادية والمالية خبيراً بريطانيا هو سير جيمس باكستر Sir James Baxter (١٣) كما كان على الوزارة أيضا أن تتحمل عداء القصر والحاشية الملكية - إذ لم ينس الملك فاروق قط ذلك الضغط الذي تعرض له في فبراير ١٩٤٢ كما كان يضيق برئيس وزراء يقوم من تلقاء نفسه بجولات « ديكتاتورية » وتستقبله في رحلاته مظاهرات ترحيب موحى بها تهتف له « عاش النحاس

زعيم الأمة المحبوب (١٤) كما أن رئيس الوزراء من جانبه - وهو الذي كان لا يزال هو الآخر تحت تأثير الضربة التي تلقاها في أزمة ديسمبر ١٩٣٧ كان يبذل كل ما في وسعه ليؤكد «لمولاه» في كل المناسبات أن الملك في مصر يملك ولا يحكم. وعندما كان الملك يمنح بعض الألقاب أو النياشين مستنداً إلى سلطته الخاصة كانت الحكومة تنظاهر بأنها تجد في ذلك مساساً بالدستور ، وإذا أبدى القصر رغبته مرة في تعيين أحد مرشحيه في أحد المناصب الخالية كانت أزمة جديدة تنفجر وأخيراً فما أن كان الملك الشاب يقرر القيام بجولة في جزء من مملكته مرتدياً زي البحرية أو زي طيار أو ضابطاً أو في ملابس راكبي الدراجات البخارية ، حيث كان يوزع العطايا والهبات ذات اليمين وذات الشمال حتى يحذو حذوه رئيس الوزراء ويدور تنافس حقيقى على الشعبية بين الغريمين .

ثم تحولت هذه المعركة الصامتة إلى صراع عنيف ، فبعد مناقشات عديدة قدم الشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر الذى ساند السراى بكل قوة في عام ١٩٣٧ استقالته التي كانت أول سبب جاد للخلاف فلقد رفض الملك استقالة مربيه القديم الذى كان يصطدم برئيس الوزراء لما بينهما من عداوة قديم ، وأصر مصطفى النحاس باشا - ضد رغبة الملك - على تعيين خليفة للشيخ المستقيل وأصر كذلك - إزاء عناد الملك - على أن حق تعيين شيخ الأزهر أمر من اختصاص الحكومة .

وبعد ذلك بقليل ازداد تدهور العلاقات بين السراى والوزارة . فنذ شهور عدة كان وباء الملاريا قد انتشر في الصعيد ، وجهد رئيس الوزراء ما وسعه الجهد أن يهون من خطورة الأمر ، لكن زيارة مباغتة من الملك أعطت الأمر كل أهميته بل وبينت مدى خطورته . ولما لم يعد لدى النحاس باشا من سبب يدعوه لإخفاء ماتكشف ، فقد قام بدوره

بزيارة - للصعيد وأدت خطوته تلك إلى قيام الملك بزيارة ثانية لنفس المنطقة .

مثل هذه الاحتكاكات كانت كفيلة بقيام علاقات متوترة بين الطرفين المتعادين حتى لو لم يلق رئيس مجلس الوزراء في ذكرى الاحتفال بيوم الدستور الذى أقيم فى قصر الزعفران بخطابه الذى زاد فى خطورة الصراع (١٢) فقد أزجعت الملك تلك التعليمات المتكررة التى طالما أبدت خلال المعارك التى خاضها الوفد حول التطبيق الصارم لمواد الدستور فى نفس الوقت الذى أدى فيه عدم حضور أى ممثل للبلاط إلى تعليقات شتى .

وفى شهر إبريل ، سرى الاعتقاد فى القاهرة بأن الملك يود أن يتخلص من رئيس وزرائه ليشكل حكومة جديدة برياسة حين سرى باشا يتولى فيها أحمد ماهر باشا منصب نائب الرئيس . بل وادعى كثيرون أن الملك قد أحاط السفير البريطانى علما برغبته تلك .

ولقد ظل مصطفى النحاس باشا فى الواقع لعدة أشهر واستناداً إلى دعم بريطانيا العظمى له ، يستخف بخصومة السراى له . كما كان يقابل الاستجوابات المقدمة إليه فى مجلس النواب والشيوخ بلا مبالاة ، وكان باستطاعته أن يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبما يترأى له . كان النحاس باشا بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية لطول خبرته ، وبسبب وجود الرقابة فى خدمته ، ولثقته أيضاً فى قدرته على الحصول على أصوات أغلبية الناخبين ، رجلاً يصعب النيل منه . ورغم ذلك كان يحاول بجهد جهيد عن طريق خطبه العنيفة التى كان يلقيها « ضد أعداء البلاد وأعداء الدستور » وعن طريق رحلاته العديدة - احتواء الرصيد المتنامى لصالح خصومه ، لكنه لم ينجح فى حصر نطاق المعارضة الصامتة له . وربما

كان سيقدر له أن ينجح في ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعمت صفوف خصومه بمدد جديد فقد سبق أن انضم إليهم مكرم عبيد باشا الذى أقصى عن الوزارة في ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل منصب وزير المالية .

لقد طرد مكرم عبيد - القبطى المولد ، والذى تحول بعد ذلك إلى البروتستانتية - من الوفد كما طرد منه قبل ذلك عام ١٩٣٧ محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر ، وانضم مكرم بدوره إلى المعارضة وكون جماعة سياسية جديدة هي « الكتلة الوفدية المستقلة » . وقد أدى هذا الانشقاق بسبب شخصية قائده نفسه ، إلى زعزعة قواعد الحزب ، فقد كان مكرم عبيد لسنوات طويلة السكرتير العام للحزب ، وكان يعرف كافة شئون الوفد وخباياه . كما كان نفوذه داخل الحزب قويا حيث اكتسب سمعة طيبة لنزاهته ، وهى سمعة من شأنها أن تعطى لهجماته ضد رئيس الوفد ثقلا خاصا . وسرعان ما اتخذ في المناقشات البرلمانية - وهو الخطيب المقوم - موقف الخصم العنيد للوفد ولرئيسه . وفي بدايه ١٩٤٣ ألف كتيبا جرى تداوله سرا على الفور وهذا الكتيب الذى صدر باسم الكتاب الأسود عبارة عن « عريضة اتهام » المهدف منها - بسبب ما كشفت عنه من الوقائع المزعجة - بدر الشكوك في نزاهة رئيس الوزراء . وفي إخلاص المحيطين به وأرسلت نسخ منه إلى القصر الملكى وإلى سفارات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وغيرهما من الدول الأجنبية . وكان دوى هذا الكتاب كبيرا ، ووجهت على أثر نشره في مجلس البرلمان أسئلة ماكرة وأصر بعض الخطباء - الذين يعينهم أن تنفجر الفضائح - أن يقدم مكرم عبيد للمحاكمة لكن النحاس رفض ذلك مؤكدا أن الانتقادات التى يحتويها الكتاب الأسود اتهامات ذات طابع سياسى ، فهى إذن من اختصاص البرلمان وليست من اختصاص المحاكم ، وفي ٢٣ يونية وضع طرح الثقة بالحكومة

النهاية لمناقشة بدارئيس الوزراء مدانا في جزء منها ، وفي ١٢ يولية طرد
مكرم عبيد باشا من البرلمان بأغلبية ٢٠٨ صوتا ضد ١٧ (٢٦) ومع ذلك
فإن الاتهامات التي ساقها عن المحسوية والاختلاس قد أثارت بحوه تعاطفا
عميقا لدى الأوساط الشعبية . وهكذا أخذ مكرم عبيد منذ ذلك الوقت
يبنذر بذور الشك في النفوس ، وأخذ الرأي العام بولي ثقة أكبر بما يذاع
من دعايات معادية للحكومة . كما أن عنف الإجراءات ضد مؤلف
« الكتاب الأسود » قد شجعت المعارضة وطمح زعمائها إلى أن يجعلوا
من الرأي العام العالمي شاهدا على شكائاتهم - بنفس الوسيلة التي سبق
أن لجأ إليها الوفد ، فانتهزوا فرصة الاجتماع الذي عقده قادة الحلقاء بالقاهرة
في نوفمبر ١٩٤٣ وقدموا إلى الرئيس روزفلت وإلى مستر تشرشل وكذلك
إلى ممثلي الصين مذكرة بالآمال والمطالب المصرية . وقد جاء في هذه
المذكرة - التي صاغها إسماعيل صدقي باشا والتي ذيلت بتوقعات أحمد
ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية وحسين هيسكل باشا زعيم الأحرار
الدستوريين ومكرم عبيد باشا - أن مصر « تنوء تحت أثقال حكم عسكري شاذ
ورقابة فادحة تحولان دون تكشف آراء الأمة ويمنع الإسراف في
تطبيقها عن الحكومة التي تحتمى وراءها تحقيقا لأغراضها الخاصة كل
صفات النبابة أو التمثيل .، وحت هذه المذكرة تليحات واضحة عن
ضرورة الاعتراف التام لمصر غداة الحرب بوضعها كدولة مستقلة وبأن
على بريطانيا العظمى أن تعمل على التنازل عن القيود المختلفة التي تفرضها
على مصر معاهدة ١٩٣٦ .

وكان مقيضا لاتجاه المعارضة هذا إلى انتراع قيادة حركة المطالب
الوطنية من حكومة تدعمها بريطانيا العظمى أن يتزايد في الأشهر التالية .
وفي عام ١٩٤٤ ظهر ملحق جديد للكتاب الأسود كسبه أيضا مكرم
عبيد لا يقل عن الكتاب الأسود عنفا ، وفيه اتهم النحاس باشا بأنه

فرط في حقوق سيادة البلاد لصالح الإنجليز . وعندما يصدر مثل هذا الاتهام عن السكرتير العام السابق للوفد فلا بد أن تكون له قيمة خاصة ، كما أنه وبدرجه خاصة كذلك اتهام خطير بالنسبة للحكومة جاءت بها إلى الحكم بريطانيا العظمى ولم يتوان زعماء المعارضة في استغلال هذا الاتهام فتجمعوا في شكل « جبهة وطنية » ووزعوا سرا في فبراير ١٩٤٤ « بياناً إلى الأمة » وجهوا فيه انتقادات لاذعة وعنيفة ضد الاستعمار البريطاني « الذي لا يعرف حدوداً لاطماعه » ويمضى البيان مؤكداً أن استقلال مصر يتعرض للزراية وأن الحريات مهددة والصحافة مخنوقة والبرءاء مسجونون والأخلاق مهذرة والمواطنون يقاسون والمجاعة تفشى . وفي البيان وجهت المعارضة أنظار المصريين إلى أن سياسة بريطانيا العظمى هي مصدر كل هذه الشرور .

وقد استطاع زعماء المعارضة - بتقديمهم براهين أكثر وضوحاً - أن ينموا الاحقاد والضغائن ضد بريطانيا العظمى . أما إزاء النحاس باشا فقد أخذوا مظهر أبطال الاستقلال المصري وظلوا يطالبون بلا انقطاع في كتاباتهم وفي الاستجوابات التي يقدمونها في البرلمان - بإلغاء ما جاء في معاهدة ١٩٣٦ ماساً باستقلال مصر التام . وأصبح من الممكن أن نسمع في مجلس الشيوخ أثناء مناقشات دارت حول موضوع ولاء الكوليرا في ٢٨ إبريل ١٩٤٤ مثل هذه الكلمات التي يتعمل في سخريتها المرة ذلك العداء الشديد للحكومة وأيها السادة - إن مصر تعيش ساعات عصيبة لقد جاءتنا الملايكا جاءتنا الحكومة الحالية ، مع هذا الفارق الوحيد هو أن الملايكا قد جاءتنا على متن الطائرات البريطانية ، بينما جاءتنا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانيا العظمى .

لم تنشر هذه الكلمات في الصحف وبرغم ذلك فقد ظلت تتناقل من فم لقم ، ينشرها الهمس في كل مكان . وفي نفس اليوم أصدرت الجمعية

العمومية للكتلة الوفدية مذكرة وجهتها إلى صاحب الجلالة الملك المحبوب وإلى ممثلي الدول الديمقراطية الأجنبية وإلى دول المشرق الشقيقة تدين فيها سياسة إنجلترا التي تضع مصر في مصاف «إحدى مستعمرات التاج» وتقدم بذلك للعالم مثالا ملوسا «على ما ينتظر الدول الصغرى تحت ستار ميثاق الأطلنطي» وانتهت المذكرة بتوجيه نداء إلى الشباب «النقى المستقيم» الذي يحتم عليه الواجب أن ينهض «لإبعاد الأجنبي المستعمر وعمالته المصريين» (*) وذهبت الجبهة الوطنية إلى أبعد من ذلك فوجهت في أول مايو نداء جرى تداول نصه سراً ولم يكن هذا النداء سوى سجل قاس مليء بالمرارة ضد السياسة البريطانية منذ أزمة فبراير ١٩٤٢ لم يكن الأمر هذه المرة متعلقاً برئيس الوزراء بقدر ما كان يهدف إلى أن يبين للشعب كيف أمكن لإنجلترا من خلاله أن تنتهك استقلال مصر وأن ترغب الملك بأقصى التهديدات على أن يأتي به إلى الحكم «من غير طريق الانتخابات» ثم يمضى النداء قائلاً «أيها المصريون، لقد انكشف السر وأعلن الإنجليز حقيقتهم لقد بينوا أنهم ليسوا بالحلفاء ولا بالأصدقاء لبلادكم، وأنهم مخادعون أقوياء بينما أنتم عبيد مستذلون، لقد بلغ الخطر مداه وبرهنت الأزمة التي تعاني منها البلاد منذ عامين بوضوح على نوايا الإنجليز تجاه مصر والشعوب العربية والشعوب الإسلامية والشعوب الشرقية. إن المبادئ النبيلة التي أعلنتها مبادئ حرية وحقوق الشعوب لم تكن سوى فتاع اسفرت الآن من خلاله عن حقيقتها السياسية» *

وقد أدت هذه الحملة إلى اعتقال مدبرها مكرم عبيد (١٧) ومع ذلك فقد بدأ الرأي العام تفوده في ذلك المعارضة - يولي ابداء من -

(*) لم أتمكن من تحقيق هذه النصوص لعدم العثور على معادير نشرها إن كانت قد نشرت، لذا اكتفيت بترجمتها «المترجم»

يونية ١٩٤٤ اهتماما متزايدا بتطور العلاقات الإنجليزية - المصرية ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصحافة تخوض يوميا في المشاكل التي لا تزال معلقة بين القاهرة ولندن . وأجمعت كل الصحف على المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية والإتحاد مع السودان وإعادة النظر في وضع قناة السويس وخلصت في النهاية إلى المطالبة بالاعتراف التام والمطلق باستقلال مصر في مؤتمر السلام . وهكذا أصبحت المعاهدة موضوعا للجدل ولما يميز على توقيعها أكثر من ثمانى سنوات .

وعندما شعر مصطفى النحاس بأن شعبيته أخذت تضعف حاول جاهدا أن يستعيد الثقة التي أفقدها لإياها سياسته التي اعتبرت مهادنة للإنجليز . وحاول أن يكسب تأييد طلاب الأزهر بأن رفع ميزانية الجامعة الأزهرية إلى ٨٥٠٠٠ جنيه وبأن قرر لخريجيها العاملين في مصالح الدولة نفس رواتب خريجي جامعتي فؤاد وفاروق . وزاد من انعطافه نحو الأفكار الاشتراكية فأعد خطة خمسية للمشروعات الكبرى وأخيرا فقد حاول التقرب من السراي وأن يعتقد معها صلحا يستحيل أن يكون ثمنه سوى ذهابه هو من الحكم ، فقد ظل تشدد الملك فاروق تاما وكان مصطفى النحاس باشا - سواء بالرغم منه أو عن طيب خاطر - أن يواصل صراعه معه في الوقت الذي كان يتحتم عليه فيه أن يقهر المعارضة .

ومنذ مايو ١٩٤٤ ازداد الصراع حدة وكف الملك عن استقبال رئيس وزرائه ونشبت معارك عنيفة أعاق سير العمل في الإدارات الحكومية . وتكدست المراسيم في انتظار تصديق الملك عليها وظل منصب شيخ الأزهر شاغرا - بل وصل الأمر إلى حد إيقاف مدير الأمن العام في ١٥ سبتمبر من وظائفه لأنه أمر بإزالة اسم رئيس الوزراء

الذى كتب بجانب اسم الملك في اللافتات المرفوعة حول جامع عمر والذى كان الملك قد أدى صلاة الجمعة فيه .

وفي نفس الوقت بدأت العلاقات بين الوزارة والسفارة البريطانية تمر بحالة من فقدان المودة . وزيادة على هذا فإن وجود « حكومة الشعب » لم يعد ضروريا لبريطانيا العظمى — فالقوات الحليفة بدأت تستعد لأن تجلى عن كريت والبلوبونيز آخر فلول الجيوش الإيطالية — الألمانية وفكر الملك فاروق في إسناد رئاسة الوزارة إلى أحمد ماهر باشا — الذى لم يكف مطلقا عن تحييد دخول مصر الحرب . وكان هذا بالنسبة إلى لندن ضمانا كانيا . وسحب سير مايلز لامبسون تأييده لمصطفى النحاس ، وفي ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أقيمت الوزارة . وللمرة الثانية منذ تولى الملك فاروق العرش كان على الوفد أن ينحني أمام الإرادة الملكية .

الوفد حزبا سياسيا

تختلف أزمة ١٩٤٤ — برغم ذلك — عن أزمة ديسمبر ١٩٣٧ اختلافاً بينا ففي الأزمة السابقة استطاع الملك بكل ماله من جاذبية الشباب وبريقه أن ينجح في التخلص من رئيس وزرائه معتمداً على نفوذه وحده . ولكنه — وعلى العكس من ذلك عام ١٩٤٤ ، وكانت شعبيته هو الآخر قد اخذت بدورها تتدهور — لم يستطع أن يفسر تلك اللامبالاة التي استقبل بها الرأي العام سقوط الزعيم الوطني القديم . فقد كانت من وراء ذلك أسباب أعمق .

إن الوفد لم يعد هو ذلك « الوفد » الذى استطاع في الماضي أن يحوز لإجماع مصر في ساعات الثورة العصبية . فانشقاق العديد من أعضائه بشكل متزايد قد أدى إلى تغيير ملامحه الأصلية . وقد ألحقت به آخر هذه

الانشقاقات - التي انتهت بخروج أحمد ماهر والنقراشي ثم مكرم عبيد - ضرراً حقيقياً . ولكن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان بمثابة الضربة القاتلة لنفوذه باعتباره حتى ذلك الوقت بطل القضية المصرية . لقد بعد به العهد الآن عن ذلك الوقت الذي كان من الممكن - كما حدث عام ١٩٣٥ - أن نرى فيه شاباً أصيب بجرح قاتل أثناء إحدى المظاهرات الوفدية يغمس منديله في دمه ليرسله - حياً وتقديراً - إلى مصطفى النحاس باشا قبل أن يلفظ آخر أنفاسه (١٨) لقد فقدت الجماهير المصرية شيئاً فشيئاً وبطريقة غير محسوسة حماسها الذي لم يعد يدفعها للالتفاف حول زعيمها ، أما إيمانها بخلفاء سعد ، ذلك الإيمان الذي ظل لمدة طويلة لا يتزعزع ، فقد ضعف ، وشيئاً فشيئاً كذلك بدأ الشك يتسلل إلى النفوس ولم يعد الوفد سوى حزب سياسى ، لا يتحمس الكثيرون للتصويت في صفه في مواجهة مناورات حكومات الأقليات . ومع ذلك فلا شك أنه ظل لديه أتباع كثيرون ، كما كان لا يزال يتمتع بتنظيم داخلى متين تمتد فروعه على كل أرض مصر . ولكنه لم يعد ما ظل يواصل ادعائه من حيث كونه تجسيدا للامة - بل الامة نفسها . وبرغم ذلك فإن تقهقره لا يعنى النصر لخصومه ، فهؤلاء لن يستطيعوا أن ينجحوا كلية في أن يسلبوه دوره إلا إذا استطاعوا تحقيق آمال مصر القومية غداة الحرب وإشباع المطالب الاجتماعية التي هي الآن في طور التكوين .

هوامش :

(١) بيان صادر في فبراير ١٩٣٨ . قارن Oriente moderno ، ١٩٣٨ ، ص ٣١٩ .

(٢) نشر نص هذا الاتفاق في مجلة Oriente moderno ١٩٣٨ ، ص ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٣) نفس المصدر ، ١٩٣٨ ، ص ٥٢١ .

(٤) نفس المصدر ، ١٩٤٠ ، ص ٢٢٨ - ٢٣١ .

(٥) توجد نصوص الخطابات المتبادلة بين سفارة بريطانيا العظمى ورئيس مجلس الوزراء في Oriente moderno ١٩٤٢ ، ص ١٩١ وما بعدها .

وبعد ذلك بعدة أيام أعلن عن توقيع اتفاق اقتصادى إنجليزى . مصرى . وقد أكد هذا الاتفاق على الحاجة إلى كميات كبيرة من القمح والأسمدة الكيماوية اللازمة للزراعة ، وإلى خيوط الغزل حتى تسمح للصناعة المحلية بأن تزيد من إنتاج « الأقمشة الشعبية » . (قارن G. LUGOL المرجع السابق ، ص ٣٤٩) .

(٦) نشر نص هذا التصريح كاملا في Oriente moderno ، ١٩٤٢ ، ص ٢٨١ .

(٧) قارن : لوجول ، المرجع السابق ، ص ٣٦٢ .

(٨) نفس المصدر ، ص ٣٦٠ .

(٩) نفس المصدر ، ص ٣٦٠ .

(١٠) بلاغ عسكرى في ٢٧ يونيو ١٩٤٢ .

(١١) Oriente modeno ، ١٩٤٣ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

— ١٥٣ —

- (١٢) نفس المصدر ، ١٩٤٣ ، ص ٢٩٠ .
- (١٣) نفس المصدر ، ١٩٤٣ ، ص ٣٣٦ .
- (١٤) زعيم الأمة النحاس ، حبيب الأمة النحاس ، عاش عاش النحاس .
- (١٥) قارن C. O. C. ، ١٩٤٤ ، ص ١٦ .
- (١٦) قارن Oriente moderno ، ١٩٤٣ ، ص ٤٠٠ .
- (١٧) قارن C. O. C. ، ١٩٤٤ ، ص ١٨ - ١٩ .
- (١٨) قارن إميل سليم عماد ، المصدر السابق ، ص ١١٠٤ .

الباب الثالث

تطور الأفكار وتطور المجتمع

من ١٩٢٤ إلى ١٩٤٤

الفصل الخامس

دور الاسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية^(١)

إن تاريخ مصر الحديث ، ليس فقط هو تاريخ تلك المعارك السياسية العنيفة والمضطربة ، التي تتصادم فيها الشخصيات والأحزاب في تسابقها على الحكم ، وإنما هو أيضا تاريخ لأحد فصول تلك الدراما الطويلة التي تدور رحاها منذ نهاية القرن الثامن عشر في العقول الإسلامية . بعد احتكاك الإسلام بالحضارة الغربية ، وهنا تكمن القيمة الحقيقية لهذا التاريخ .

فند عصر الخديو إسماعيل ، وجمال الدين الأفغاني ، الذي ساقه القدر إلى القاهرة في إحدى رحلاته ، يدعو بحماس وعزم إلى إصلاح ديني وقد استمرت هذه الدعوة وتطورت - ولكن بعد أن أفرغت من محتواها الثوري - على يد تلميذه الشيخ محمد عبده الذي ظل - حتى موته عام ١٩٠٥ - يدير بتطور بطيء متنام للإسلام حتى يتلاءم مع العصر الحديث . وليس من السهولة على الدوام أن نوضح أثر هذين الرائدتين على الجيل الذي تلاهما ومع ذلك فثمة شيء مؤكد ، ذلك أنه عندما تبدل المحاولات لجعل الدين يتوافق مع العلم الحديث ، وعندما تتقبل إعادة النظر في الشريعة الإسلامية كضرورة حتى تنسق مع مقتضيات العصر ، فلا بد أن ندخل في اعتبارنا أن جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده هما اللذان هبنا النفوس بالتدريب لتقبل مفهوم للدولة وللدين يختلف عن مفهومها في القرن السابق . وغداة الحرب العالمية الأولى ، شاءت الظروف أن يجعل علماء الأزهر من أنفسهم في هذا الصدد المثل المحسوس والمؤلم على صحة هذه الدعوة .

معركة القدامى والمحدثين

ومع ذلك ، فسرعان ما ظهر بعض المفسرين الذين أبوا إلا أن يروا في تلك الدعوة للعودة إلى الأصول الأولى التي كان يباركها أسلافهم وسيلة قبر لإضفاء الطابع المدني والعلماني على الدولة إلى حد بعيد ولو اقتضى منهم الأمر أن يفسروا هذه الدعوة تفسيراً بالغ الاعتساف ولجأ دعاة التجديد هؤلاء المتشربون بالثقافة الغربية - وخاصة الفرنسية - إلى الطريقة النقدية المتبعة في الجامعات الأوروبية . ولم يعد الدين في رأيهم سوى « مسألة بين العبد وربّه » وجعلوا مهمة الدين مهمة تربوية وأخلاقية في الدرجة الأولى بهدف إبعاد الدين عن الحياة السياسية .

على أنهم رغم استقبالهم بتعاطف تلك الإصلاحات الجزئية التي تمت في تركيا ابتداء من عام ١٩٢٢ فإنهم لم يظالبوا باقتفاء أثرها، ذلك أن الأمر لم يكن يعنى بالنسبة لهم أن يكونوا - على طريقة المنظرين الكجاليين - رواد إصلاح عنيف ينزع عن الإسلام كل قيمة ليجعلوا منه مجرداً أيديولوجية قومية خالصة، عنصرية وملحدة . ومع ذلك فقد كان لجهدهم الأقل طموحاً من ذلك صدى واسع لحد كبير، فكل ما كانوا يريدونه - وكانوا يعتقدون أنهم بذلك أوفياء لدعوة محمد عبده - هو تحطيم ذلك الإطار الضيق الذي ترك المجتمع الإسلامي نفسه حبس أسواره ، وظهرت من خلال الأفكار التي كانوا يدافعون عنها معطيات مشكلة جديدة كانت تواجه لأول مرة مصر وهي بعد لم تتخلص من إسمار تقاليد القديمة . تلك هي مشكلة حرية التفكير . ففي إبريل ١٩٢٥ أخذ على عبد الرازق، خريج الأزهر والقاضي الشرعي بمحكمة المنصورة ، على دأقه أن يثبت في كتابه الذي ذاعت شهرته « الإسلام وأصول الحكم » (٢) أن مبدا فصل الدين عن الدولة

يتطابق مع تعاليم القرآن والسنة (٣) ، وتلك كانت محاولة بالغة الجراءة لإضفاء الشرعية على مبدأ إلغاء الخلافة الذى اتخذه مصطفى كمال .

وبعد ذلك بعام كانت العقلائية الديكارتية تنفذ إلى جامعة فؤاد الأول على يد أزهرى آخر هو الأستاذ (الدكتور) طه حسين الذى عنى بأن يقوم بتطبيق منهج الشك الديكارتي على دراسته للأدب العربى . ولم يتردد طه حسين فى أن يتشكك فى أصالة الشعر الجاهلى وفى أن يثير الشك حول بعض المسلمات الدينية التى تحظى بقبول السنة (٤) وذلك فى كتاب نشره عام ١٩٢٦ (٥) .

وكان للكتابين اللذين ألفهما هذان العالمان دوى هائل . وأعطى نشرهما - فيما يبدو - إشارة يبدو أن عددا كبيرا من المصريين كانوا ينتظرونها ، من كتاب وصحفيين ورجال برلمان ، كى يجعلوا من أنفسهم مدافعين عن الإصلاحات التى كانت تمس جميعها التقاليد الموروثة عن الماضى . ويستحق تاريخ السنوات العشر التى تلت إدخال النظام النيابى فى مصر فى هذا المجال دراسة متعمقة ، فالمشاكل البالغة الحساسية التى تواجه دولة جعلت من الإسلام دينها الرسمى وتسعى للإفلات من عقبات لا يمكن تخطيها جرها إليها هذا الوضع - أى اعتبارها الإسلام ديناً رسمياً - هذه المشاكل أخذت حينئذ تصبح موضوعاً للجدل .

ثم ارتفعت أصوات تطالب بالمساواة التامة بين المرأة وبين الرجل (٦) واقترح آخرون إلغاء المحاكم الشرعية وإعادة تنظيم قوانين الأحوال الشخصية التى كانوا يرون أنها لا تتماشى مع الحياة الحديثة واكتفى عدد من المعتدلين بالتنبيه إلى أخطار تعدد الزوجات وإلى المساواة التى تؤدى إليها اباحة الطلاق ، بل لقد اثيرت بعض الشكوك حول الطابع الدينى لبعض الأنظمة الإسلامية وبالذات نظام الأوقاف الأهلية . ودعى

البرلمان أثناء دور انعقاده لعام ١٩٢٦ للتصويت على الإبقاء عليها .
وطالب عدة نواب بإلغائها (٧) كما قدم أيضا اقتراح من على منصة مجلس
النواب بإلغاء منصب المفتى (٨) .

وفي نفس هذا الوقت ، كانت مصر تولى أهمية أكبر لتاريخها القديم
وتسأل بعض المفكرين عما اذا كان ينبغي على مصر أن تظل اسلامية أم
أن تعود لتصبح فرعونية من جديد . لكن ما كان للفرعونية أن تكون
سوى حركة أدبية لا وزن لها ، ومع ذلك فقد أتاح للفكر المصرى أن
يمارس - بحرية أكبر - تمحيصه النقدي للحضارة الإسلامية التي لا تشكل
ضمن بضعة آلاف السنين التي يتكون منها تاريخ وادى النيل - إلا عدة
قرون ومن هنا على سبيل المثال نظرة الأستاذ طه حسين - التي نلست فيها
ظهور فكر مصرى مع استمرار كونه مسلما - عن الحضارة الإغريقية
اللاتينية ، كما بذلت المحاولات ابتداء من ١٩٢٦ لإدخال دراسة اللغتين
اليونانية واللاتينية بجانب دراسة اللغة العربية في مؤسسات التعليم .

ومع ذلك ففي الوقت الذي انتشرت فيه هذه الأفكار الجديدة ، كان
العرف يتغير بسرعة ففي بداية سنة ١٩٢٦ ، ولما تكسدت بضعة شهور
على صدور قانون فى أنقرة بقضى بضرعرة ارتداء القمعة ، تخلى طلاب دار
العلوم عن زيهم التقليدى وعن العمامة ليرتدوا بدلا منها الزى الأوربى
والطربوش ، بل سرى الحديث فى بعض الأورساط عن تنى ارتداء
القمعة مما جعل سعد زغلول باشا يذكر كل الطلاب بأن الأزياء والتقاليد
العامة الراسخة الحذور لشعب ما والتي تناقلها الأبناء عن الآباء ينبغى أن
تظل أساسا مميذا للقومية (١١) .

ولم تستطع الجامعة الأزهرية أمام هذا التطور أن تلزم الصمت . فقد
أدت الهجمات التي تعرض لها الأزهر وكذا الانتقادات التي وجهها المحدثون

إلى التعليم الأزهرى الذى عدوه بالغ القدم ، أدى ذلك كله إلى إخراج عدد لا بأس به من المشايخ الشديدي التمسك بالتعاليم التقليدية للإسلام عن صمتهم ، فتبينوا فجأة المدى الذى وصلت إليه تلك التحديات المعيبة التى وفدت على مصر مع بدايات القرن التاسع عشر . لقد نمت تحت فاطرهم ثورة بالغة العمق لم يلقوا إليها فى البداية بالا ، فكرسها صمتهم بل لقد سهلت عليها الأمر فى بعض الأحيان الحيدة المتعاطفة التى اتبعوا إزاءها إذ أنهم لم يستطيعوا فى البداية - وقد انحصروا داخل نطاق منافساتهم الفقهية المترامية ، قابعين خلف الجدران الضيقة لشرعية جعلوا منها لأنفسهم سجنا - أن يتفهموا مدى الخطر الذى بدأ يلوح . عندئذ راود البعض منهم الشعور بأنهم قد أخفقوا فى مهمتهم المزدوجة : مهمة أن يكونوا حماة للشرعية ومهمة أن يكونوا قادة لسكر الأمة . لقد أخذهم إدخال النظام النيابى ، على النسق الأوروبى ، فى مصر على غرة فاستقبلوا الأمر دون احتجاج غير قادرين على التنبؤ بمدى ما يمكن أن يكون للنظام الجديد من أصداء وآثار على الشريعة نفسها . لقد انتقلت سلطة التشريع الآن من يد الله إلى أيدي جمعية دنيوية تفتوى أن تستخدمها فى مجال لم يحدث أن فكر واحد قبل الآن فى أن يستخدمها فيه . فهام كل المنادين بالإصلاح يدعون لأنفسهم مهمة المشرع لا عمل الفقيه . إن الخطر إذن حقيقى ولا يستطيعون واحد من العلماء بعد الآن أن يخدع نفسه . إن المفاهيم التى تدعو للعصرية تتعارض تمام المعارضة ، وبسبب النتائج التى تؤدى إليها مع روح الإسلام نفسها كما كانت فى الزمن القديم . وكلما مضى الوقت كلما استبان رد الفعل لدى المشايخ وتميز بالحنف لكن اتهامهم بالتضليل قد حصروا داخل نطاق محافظة ضيقة كما قادهم إلى أن يرفضوا بعضا من الإصلاحات التى سبق لهم مع ذلك أن قبلوها كأناس تعودوا نتيجة لتقليد راسخ من الخضوع على طاعة أوامر السلطة الزمنية . كانت معركة

حامية بين المحافظين ودعاة التجديد ، يكاد لا يكون فيها مالا يذكرنا بتلك المعارك التي خاضها رجال الدين في العصور الغابرة . وبعيدا عن المساجد والمؤسسات الدينية ، كان خصومهم يدافعون عن آرائهم من فوق منصة البرلمان ، وعلى صفحات الصحف والمجلات . وما أن انتقل الصراع إلى الرأي العام حتى انعكست آثاره وأصداؤه على الحياة السياسية في مصر وعرف الساسة كيف يتخذون من تهمة الإلحاد سلاحا بتارا لم يترددوا في إشهاره في وجه خصومهم ليحطموا مكانتهم لدى الجماهير . إن هذه المعارك العقيمة التي ضعفت خلالها القوة الروحية للدين حينما ألقى به إلى حلبة السياسة تلقى ضوئا جديدا على تاريخ مصر المعاصر ، وتسمح بفهم أحسن لمساره . كما أنها قد أدت أيضا - بالنسبة لكل المسلمين المخلصين إلى حدوث أزمة ضمير وأزمة فكر من نوع لا يكادون يعرفون مثيلا له من قبل .

وفي ١٢ أغسطس ١٩٢٥ أعلن المجلس الأعلى للأزهر إدانة الفكرة التي يتبناها على عبد الرازق واعتبرها مخالفة للشرعية . وطرده الشيخ من هيئة العلماء كما أعلن عزله من منصبه في القضاء الشرعي . وإذا كانت الجامعة الأزهرية لم تستطع أن تطبق أى عقوبات على الدكتور طه حسين إذ هو غير تابع لها ، فقد جاهدت على الأقل لكي تثير ضده ، ليس الرأي العام فحسب ، وإنما الحكومة أيضا . فبناء على طلب من شيخ الأزهر وبعض النواب تشكلت لجنة بأمر وزير المعارف العمومية أعلنت في النهاية خطأ بعض النظريات التي نادى بها الكاتب وصودر الكتاب ، بعد إدانته ، ولم يكن بالإمكان أن يعاد نشره إلا عام ١٩٢٧ وتحت عنوان جديد (١٢) كما اضطر مؤلفه لأن يحذف من نصوصه ماعد مغرضا . ومع ذلك اعتبر هذا الإجراء غير كاف . وكان على الدكتور طه حسين أن يظل لسنوات طوال هدفا لهجمات « رجال الدين » . وفي مقابل ذلك فإنه هو أيضا

لم يخفف من ازدرائه لهم وطالب عديد من النواب أكثر من مرة من على منصة البرلمان بتنحية الدكتور طه حسين من منصبه كأستاذ بالجامعة ، وفي ٢١ مارس ١٩٣٢ حصلوا على بغيتهم عند ما تقرر نقله من جامعة فؤاد الأول إلى وزارة المعارف العمومية .

وأكثر من ذلك ، فقد بدت المحاولات التي جرت في البرلمان لتنقيح القوانين الشرعية وتقسيمها إلى مجموعات codes لبعض المحافظين أكثر خطورة ولم يروا فيها إلا بدعة بالغة الخطر . وعلاشك فيه أن مجموعات قوانين شرعية كانت قد صدرت من قبل . وفي مصر نفسها كان أحد المحامين — وهو قدرى باشا — قد قام بتكليف من الحكومة بتجميع عناصر الحقوق الشرعية الواردة في المذهب الحنفى في مجموعات . لكن تلك لم تكن سوى مجموعة من النصوص ليست لها قوة القانون وظل الغرض منها كما ذكره أن تسهل لغير المتخصصين وبالذات المحاكم المختلطة فهم النظم الأساسية للأحوال الشخصية . لذا فهى لم تكن مجموعات قوانين Codes بالمعنى الأوربى للكلمة كما لم يكن لها أى نفاذ خاص أمام المحاكم الشرعية (١٣) .

وأثارت محاولات إعادة صياغة قوانين الأحكام الشرعية فى كل الأوساط الدينية موجة من السخط العميق . ومنذ عام ١٩٢٤ بدأت تجتمع لجان عديدة وتنفرد مؤلفات ، لكن الإصلاح المنشود كان يصطدم على الدوام بتعنت المشايخ . وكل ما كان يمكن أن يتقبلوه — بعد لآى — هو إدخال بعض التيسيرات الجديدة فى تشريعات الزواج والطلاق . وهكذا كان على الفقهاء المصريين أن يقدموا مرة أخرى الدليل على الحذر الشديد ، وتدل بوضوح الاحتياطات التي حصنوا أنفسهم بها على عنف المقاومة التي كان عليهم التغلب عليها . فضلا عن ذلك ، وبرغم احتجاجات

دعاة التحرر الذين ازعجهم بعض الشيء أن يروا البرلمان يقتسم سلطته التشريعية مع الأزهر ، فقد تقرر أخذ مشورة العلماء (١٤) وأخيراً ، فبرغم همة الجمعيات النسائية ، ظلت حال المرأة — ولو من الناحية القانونية على الأقل — كما كانت عليه في بداية القرن . وهكذا ظلت مصر متخلفة في هذه المسألة الحساسة تخلفاً كبيراً عن سوريا — مثلاً — التي لم تتردد في عام ١٩٤٩ في منح المرأة الحاصلة على شهادة الدراسة الابتدائية حق التصويت (١٥) .

أما بقية المشروعات ، فعلى الرغم من أنها كانت موضع نقاش طويل ومستمر إلا أنها أهملت ، وبالمثل فقد ظلت المحاكم الشرعية تحتفظ باختصاصاتها ولم يتحقق اندماجها بالمحاكم الأهلية ولم يتم التصويت على إلغاء الأوقاف الأهلية (١٦) . وأخيراً ، وهذا أمر بالغ الدلالة ، فإن الاقتراح بإلغاء منصب المفتي ، وهو الاقتراح الذي قدم للبرلمان لأول مرة عام ١٩٢٦ ، سوف يقدم من جديد بعد ذلك بعشرين عاماً دون أن يحرز فضلاً عن ذلك أى نجاح (٣٧) .

وكانت لكل هذه المناقشات التي دارت حول هذه الاقتراحات بقوانين نتيجة غير موفقة . فقد دفعت بعض رجال القضاء الشرعي لأن يعودوا إلى بحث الإصلاح القضائي الذي تم عام ١٨٨٣ (٣٨) وأن يعبروا بذلك عن معارضة صامتة للأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم الأهلية وفقاً للقوانين المعمول بها في المحاكم المختلطة ، بل لقد حدث حوالى عام ١٩٣٠ أن أبدى عديد من السلفيين أسفهم لكون الشريعة الإسلامية لا تطبق إلا في مجال الأحوال الشخصية وحدها . كما رفض قضاة المحاكم الشرعية وشيخ الأزهر والمفتي حضور الاحتفالات الرسمية بالعيد الخمسيني لإنشاء المحاكم الأهلية التي أصبحت تسمى بالمحكمة

الوطنية ، وذلك بقصد إظهار تمسكهم التام بالشريعة الإسلامية (١٩) وبعد ذلك بعدة سنوات - في إبريل ١٩٣٦ - وفي محاضرة أقيمت في الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع جعل الشيخ عباس الجمل من نفسه المعبر عن آراء كل دعاة العودة إلى التشريع وأبدى أسفه علانية لأن الجامعة الإسلامية الكبيرة قد جعلت التشريع المصرى تابعا للتشريع الفرنسى وذلك عندما لم تستطع أن تقول « لا » للخديوى إسماعيل « حين كانت المحاكم الأهلية منذ هذا التاريخ تقضى فى المسلمين وفى المصريين قضاء فرنسيا لا يصلحون له إذ ليس يحفظ آداب دينهم ولا يقدر محاسن عاداتهم ولا يقر مكارم تقاليدهم » (٢١) .

من هنا يمكننا أن نتفهم جيدا ذلك الأمل والاهتمام اللذين أحدثهما بين علماء القاهرة القرار الذى اتخذته حكومة على ماهر باشا فى عام ١٩٣٦ بأن تعهد إلى لجنتين بمهمة إعداد قانون مدنى جديد وآخر جنائى « أكثر توافقا مع التطور العقلى والخلقى لمصر » .

وقد ظن بعض المشايخ أن التشريع الإسلامى الذى اثبت صلاحيته لمدة ثلاثة عشر قرنا إن لم يطبق من جديد « بكل قوته » فسوف يتخذ منه على الأقل « أساسا لإعادة صياغة القوانين » (٢١) . وكانت تساق فى هذا المجال أمثال تلك الحجج : « الشعور الوطنى » ، والحاجة « لأن تجرى دماء جديدة فى عروق الشباب » ، « تخلص مصر من التبعية لأوربا فى مجال التشريع » . ولم يكن لذلك من هدف سوى بيان المكانة التى يحتلها الإسلام فى تكوين القومية المصرية .

أما إصلاح النظام الداخلى للجامعة الأزهرية فقد اصطدم هو الآخر بالتعنت الشديد من جانب معظم أساتذتها ، وبالتهافتات بسقوط البرلمان استقبل الأزهريون فى يناير وفبراير ١٩٢٧ القرار الذى اتخذته مجلس النواب والشيوخ بجعل مدرسة القضاء الشرعى ومدارس المعلمين الأولية

ودار العلوم - وهى المعاهد التى كان لشيخ الأزهر منذ عام ١٩٢٥
اليد العليا فيها - تابعة لوزارة المعارف العمومية .

أما التعليم الذى كانت تتولاه المعاهد الدينية فقد لزم لتحقيق إصلاحه
ما يقرب من ثلاث سنوات من العمل الشاق الدؤب أنشئت وحلت خلالها
العديد من اللجان .

وسوف يكون من الخطأ الظن بأن موقف المعارضة هذا - معلنا كان
أو مضمرا - لكل تجديد ، هو نفس الموقف الذى تجبذه كل هيئة
التدريس بالأزهر ويحلوا لهم القيام به . فالمهمة التى نذر الأزهر لها نفسه
هى محاربة البدع الدينية والسر على الدفاع عن التراث الروحى الذى
يعتبر نفسه حارساً له ، وكان يقوم بمهمته تلك بعناية وغيره ، وفى
نفس الوقت فقد تميز عدد من شيوخه فى مناسبات عديدة بثاقب بصيرتهم
وبتحررهم وذكائهم وبعد نظرهم . ومع ذلك وبالرغم من جهودهم فقد
ظل كل المحافظين والمحدثين على موقفهم من حيث المبادئ والآراء ،
تفصل بينهم فى هذا الصدد اختلافات عميقة لا يمكن أن تمحوها فيما يبدو
إلا صياغة جديدة للإسلام تنهى أسباب هذا التباعد .

وقد تصدى لهذه المهمة الشاقة والضعبة أحد تلاميذ محمد عبده ،
هو الشيخ محمد رشيد رضا صاحب المدرسة الإصلاحية المعتدلة :
المنار - وظل يواصل جهده فى هذا السبيل حتى وفاته عام ١٩٣٥ .

الاصلاحيون المعتدلون : « مدرسة المنار »

على الرغم من أن محمد رشيد رضا لا ينتمى أصلاً لمصر إلا أنه يستحيل علينا - فيما يبدو - ألا نوليها هنا المكانة التي يستحقها بسبب ماله من نفوذ حقيقي ودائم حيث أن جزءاً من مؤلفاته على الأقل قد أثر في مجرى تطور الفكر المصري . ولما كان قد اضطر للهروب من مسقط رأسه سوريا تحت وطأة الطغيان الحميدى ليلجأ إلى مصر ، فلم يكن بمقدوره إلا أن يظل حيث هو يشهد كمتفرج لا حول له إلا انهيار البطىء للإمبراطورية العثمانية على أيدي القوميات الوليدة . لقد كان يفوق غيره في إدراك إمكانيات القوى التي كانت تعمل على تمزيق وحدة الإسلام : التمييز العقائدى والعنصرى : الجهل ، التفكك ، التحاسد والبغضاء من كل نوع . ولكم وجه النداء بالوحدة والوفاق تلو النداء . ولكن بلا جدوى ، فقد ظلت القوميات التركية والعربية متشاحنين تقف كل منهما الأخرى بالمرصاد بحيث يستحيل التوفيق بينهما وانهارت الإمبراطورية العثمانية فى النهاية أثناء الحرب . وفى عام ١٩٢٤ أرغم آخر خلفائها « ظل الله على الأرض » على أن يغادر قصر يلدز الذى اتخذت منه مؤسسة دنيوية مقرأها بل إن الإسلام بعد ذلك بعدة سنوات - فى ١٠ أبريل ١٩٢٨ - لم يعد ديناً رسمياً للجمهورية التركية . هاهى رياح جديدة تهب على الشرق الأوسط . ولقد تركت تلك الظروف المحزنة - التى لا يلاحظ المراقبون الأوربيون فى أغلب الأحيان جانبها المأساوى بل والتراجيدى أحياناً - بصماتها على مذهب رشيد رضا . فهذا المذهب لم يولد بعد إنعام للفكر واستجماع للنفس فى سكون المكاتب ، بل كان يتولد من يوم إلى يوم وسط الضجيج والغليان وفى جو من الثورات والإضطرابات والتمرد . كما أن هذا المذهب لم يتخذ مطلقاً شكل البناء

الفكرى المتكامل المتماثل والمتناسق بل كان يعبر عن نفسه من تلقاء نفسه حسب المناسبات في شكل نبذ قصيرة ترد في الغالب في مقالات كتبها مؤلفها وهو في عجلة من أمره كي يطفىء الطريق لفريق من المسلمين كانوا على وشك أن يفقدوا يقينهم . إنه صيحه تحذير صادرة عن مؤمن يشعر بالأرض في كل مكان تמיד من تحت قدميه ، إنه مرافعة تلقى أمام قضاة إتهام ودفاع يأس عن الاسلام ضد خصومه ، دفاع وتقرير واعتذار في الوقت نفسه . إن رشيد رضا يقدم ههنا محاضرة حرة تصدر عن عاطفة طبيعية صادقة ولم يشغل نفسه - مدفوعا بغيرته الدينية - بالتفكير ولو لحظة واحدة في تلك المتناقضات التي كانت تتسرب إلى افكاره ، ربما لأنه لم يكن يعي ذلك بوضوح كاف . كانت مقالاته وكتبه وكتيباته تؤجج العواطف أكثر مما تقنع بالمنطق ههنا بالتأكيد يكمن سر العظمة والضعف على السواء في مؤلفاته التي تعد من أعمال الدعاية الدينية أكثر منها مؤلفات رجل لاهوت .

ومع ذلك فقد كان لرشيد رضا الفضل في أنه أدرك أن إنقاذ الإسلام من حالة التدهور التي يمر بها لن يتم بافلاق داخل محافظة ضيقة على طريقة أنصار السنة ، ولن يكون بالمثل عن طريق الانحراف في تقليد أعمى للغرب . وعلى العكس من ذلك فإنه لم يتوقف مطلقا عن رفض واستنكار كلا الاتجاهين اللذين كان يعدهما على درجه واحدة من الخطورة . كما أنه لم يهادن في انتقاداته لا العلماء الذين كان يريد أن ينتزعهم من عقيدتهم المقلدة الضيقة ومن التعصب المذهبي (٢٢) ، ولا « المتفرجين » الذين نذر نفسه لبيان أخطائهم .

لقد عاب على الأولين تبعيتهم وجهلهم . واتهمهم بأنهم قد قبلوا بسلبية مطلقة أن تصح الشريعة موزعا للزراية وأن توطأ بالأقدام وبأنهم

«أزوروا إلى زوايا مساجدهم أو جحور بيوتهم (٢٣) لأنهم عاجزون عن القيام بمهمتهم وعن الإبقاء على نقاء أقدس التقاليد وأنبلها». لكنه في نفس الوقت، وبفس الحدة والحماسة طلب إليهم أن يدركوا حقيقة الدور الذي آل إليهم والذي يتحتم عليهم أن يقوموا به في المجتمع الإسلامي وأن يعرفوا كيف يثبتون جدارتهم بالقيام به بأن ينفذوا ما يعلو أكتافهم من غبار الفقه.

أما عن دعاة «التفرنج»، فقد جاهد كرجل لإجتماع كى يبرهن لهم أن من الجنون أن نسعى إلى انتزاع مقومات الأمة الإسلامية الدينية والتاريخية ومشخصاتها واستبدال مقومات أمة أخرى ومشخصاتها بها (٢٤). ولم يكن ثمة ما يبدوله أكثر خطورة من الرغبة — علنية كانت أم مضمرة — في أن نستبدل بالشعور بالتضامن الإسلامي الشعور بالتضامن القومى والعنصرى (٢٥) وأخذ على عاتقه مهمة لا تعرف الفتور أو الملل أن يبرهن على أن الشريعة الإسلامية «أوسع الشرائع وأكملها» (٢٦) قادرة على أن تتوافق من جيل لجيل مع ظروف الحياة المتغيرة، بل لقد ذهب إلى حد أن أكد أن أعظم ما فى مبادئ أئمة السنة الأربعة هو على وجه الخصوص طابعها الإنسانى العام. كما أكد أن الاجتهادات قد أدخلت على الدين كثيرا من التصورات التى لا تحسب عليه لأنها تصورات تخص القائلين بها وحدهم (٢٨).

وكانت كل إدانة للتقليد، وكل حرب تشن على الدعوة إلى النقل تصحبها بالتبعية الدعوة لإحياء الاجتهاد بأوسع معانيه كوسيلة وحيدة للجماعة كى تخرج من «جحر الضب» (٢٩) الذى سجن نفسها فيه عدة قرون. فرشيد رضا إذن كان يدعو المسلمين للعودة إلى المصادر الأولى وإلى تفسير جديد للنصوص. لكن بمجهوداتهم فى هذا المجال لا ينبغى مع ذلك أن تقودهم إلا إلى إحياء الخلافة وتقويتها — «ففى الحكومة

المثلى التى بدوها لا يمكن أن يتحسن حال البشرية . فالدولة الإسلامية الأصلية فى الواقع هى خير الدول ليس بالنسبة للمسلمين فحسب ولكن بالنسبة « لسائر البشر » (٣٠) . يجمعها بين العدل والمساواة وحفظ المصالح ومنع المفساد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وكفالة الفلاسرين والعاجزين وكفاية الفقراء والمساكين « (٣١) كما أنها « وسط بين الجمود وبين حضارة الإفرنج المادية التى تفتك بها ميكروبات الفساد وأوبئة الهلاك فى عرصة الزوال » (١٢) والتناسق بين السلطات المختلفة فى هذه « الحكومة المثلى » تام بحيث لا يمكن أن ينشأ أى خلاف أو يوجد أى دافع للشحناء والبغضاء إلا ويمكن حله على الفور « برده إلى القرآن والسنة » .

وفى نفس الوقت فإن مبدأ رشيد رضا يصبح أكثر غموضا عندما ينتقل المصلح من مجال الدفاع الدينى الخالص إلى مجال القانون الدستورى وعند تحديد القوانين الأساسية للدولة هنا يصاب فكره بالتردد ويتضارب فى متناقضات من داخله لحد لا يستطيع معه أن يحسم الأمور إلا بالإلتفاف من حولها . وإذا كان لا يمكن أن يكون للاجتهاد من غرض إلا أن يسمح للمسلمين بأن يقيموا لأنفسهم المؤسسات والنظم التى تنبع من تقاليدهم الخاصة فإنه يودى بالضرورة إلى أن يجعل من الخلافة « نظاما كنسيا » بالمفاهيم الدستورية الحديثة بحيث يكون احترام القانون ومبادئ الشورى تاليا لممارسة سلطات الخلافة (٣٣) وهذا معناه أن نقبل كشيء قبلى - سابق على التجربة حتى من قبل الانشغال بدراسة للنصوص أن الدساتير الحديثة أى تلك الدساتير المعمول بها فى الغرب متضمنة بأكملها فى التقاليد الإسلامية للقرن الأول الهجرى : وهذا فى الواقع ما سوف يقول به بعد ذلك عدد لا بأس به من المسلمين وخاصة من دعاة الاتجاه العصرى . لكن رشيد رضا لم يسلك الا بحذر بالغ هذا الطريق

الذى لا بد أن يقوده بطريقة لا يمكن تفاديها الى تبرير النقل عن الحضارات الغربية التى انبرى من قبل للوقوف ضدها بكثير من الحدة . ومع ذلك فقد أكد أن سيادة الأمة تعقد فى رأى الإسلام فى أيدي ممثلى الجماعة « أولى الأمر » الذين أمر الله بطاعهم (٣٤) وبالمثل فإن تلك الفكرة غير المجددة - فكرة الشورى التى وردت فى القرآن والسنة - قد سمحت له بأن يلحق بالخليفة - الذى اقترح اعادته حين اقترح العودة الى الخلافة - مجلسا للتداول والشورى . ومع ذلك فإن رشيد رضا لم يخض الى النهاية فى هذه النقطة البالغة الأهمية من فكرته ، فالمشكلة البالغة التعقيد هى أن المجتمع الإسلامى فى عصور الإسلام الأولى كانت تنقصه المؤسسات التى تعبر عن آرائه كما أنه لم يتمكن مطلقا طوال تلك القرون من خلق هذه المؤسسات التى تكون صدى لرأيه وتنولى الإشراف على أموره نياية عنه (٣٥) وقد حل رشيد رضا جزئيا هذه المشكلة بقوله « أما السياسة الإجتماعية المدنية فقد وضع الإسلام أساسها وقواعدها وشرع للامة الرأى والاجتهاد فيها لأنها تختلف باختلاف الزمان والمكان وترتقى بارتقاء العمران وفنون العرفان » (٣٦) . وبما لاشك فيه أن رشيد رضا هنا يريد أن يساوى بين جماعة « أهل الحل والعقد » وبين رجال البرلمان فى الدساتير الحديثة بشرط أن يكون الأخيرون متمتعين بالميزات العقلية والأخلاقية التى يحتمها الإسلام فى الأولين والتى على العكس من ذلك لا يشترطها فى مثليهم « الإفرنج ومقلديهم » فى هذا العصر (٣٧) .

وهكذا اكتفى الشيخ فى مواجهته لتلك الصعوبة الضخمة بأن يؤكد « أن أجمع المجتهدين فى هذا العصر ممد السبيل موطأ الأكتاف لإمكان العلم بهم ودعوتهم الى الاجتماع فى مكان واحد وعرض المسائل عليهم أينما وجدوا » (٣٨) .

ومع ذلك فإن رشيد رضا ، بالرغم من كل جهوده ، لم يتوصل إلى إقناع العالم الإسلامى بالضرورة الملحة لتدعيم الخلافة وإحيائها . ويرغم ذلك ، فقد كان يمكن ألا يكون هذا الفشل السياسى بالغ الخطورة لو أن صوته وجد من يستمع إليه فى مجال الأفكار والمبادئ ، لكن نداءاته هنا أيضاً ظلت بلا مجيب .

لم تجرؤ الجامعة الأزهرية على أن تقوم بالمهمة التى تمنى رشيد رضا لو أنها نذرت نفسها لها - ألا وهى مهمة إعادة تفسير النصوص الإسلامية تفسيراً جديداً ، فقد رفض علماءها أن يزحزحوا حدود التقليد لما بعد الأئمة الأربعة مؤسسى المذاهب السنية الذين يحظون على الدوام بكل تقديس ولا كبار ، إذا كان من الصعب على هؤلاء المشايخ أن يقبلوا إمكانية تطوير الفقه بالاستعارة من المذاهب الأخرى ، وهى نتيجة بالغة التواضع ولا يمكن أن تقود بأية حال إلى إعادة صياغة الشريعة الإسلامية (٣٩) .

أما المحدثون فقد وجدوا فى المنهج الذى اتخذه المصلح سبباً قوياً لتبرير نقلمهم عن الغرب . وفى واقع الأمر ، لقد ظل باب الاجتهاد المطلق منلقاً ، بل إن رشيد رضا نفسه لم يستطيع برغم تفهمه للضرورة الملحة التى تقتضى إعادة فتحه - أن يفيد هو نفسه من هذه الفكرة . لقد كانت الفكرة بالنسبة إليه على الدوام نظرية أكثر منها حقيقة ، فالمهمة بالغة الصعامة ، ولقد ترنح هو فى مواجهتها إذ لم يكن للفكرة نداً بأكثر مما كان محمد عبده بل إن جرأة منهجه قد أخافته هو نفسه وشيناً فشيئاً بدأة الليبرالية التى كان يجعل من نفسه الدليل عليها تتوارى خلف عمله لتخلى مكانها لصرادة زاد من ضيق أفقها الزمن والفشل ، فسنة بعد أخرى كان يلمس تناقص عدد أتباعه . وحين توفى فجأة فى يولية ١٩٣٥ مر هذا

الحدث دون أن يلحظه على وجه التقريب أحد ومن ثم فإن الجانب البناء من فكره انزوى في نسيان شبه قام . ولم يحاول أحد - في مصر على الأقل - أن يتابع جهده (٤٠) ولكن علينا أن نتبع الأثر الحقيقي لذلك المصلح في مجال آخر ، وهو مجال الدفاع عن الإسلام .

التفسير القومى للإسلام

أراد رشيد رضا - حتى يتمكن من إلزام المسلمين بتجديد تعاليم القرآن والسنة بإعادة تأملها والتفكير فيها ، وحتى يزيد من حشهم على أن يظلوا مرتبطين بشريعة آبائهم - أراد أن يثبت بطريقة قاطعة أن دينهم لا يمكن أن يكون بأية حال مسئولاً عن ذلك التفكك البطيء الذى أصاب مجتمعاتهم ، وذلك بقيامه بدراسة سريعة - وجدانية أكثر منها نقدية لأسباب تدهور العالم الإسلامى ، ولتفنيد كل الاتهامات الموجهة إلى الإسلام ، وأخذ يطرأ بلا كلل الفضائل الاجتماعية والسياسية للشريعة الإسلامية ، وعبر مرات عديدة عن رأيه فى أن هذه الشريعة « تستطيع وحدها أن تؤذن بالعثور على دواء لكل الأمراض الاجتماعية التى تلازم الأنظمة والحكومات المادية والملحدة التى أخذت بخوانق كثير من المجتمعات حتى ألجأها إلى البلشفية والفوضوية » (٤١) . وعلى غرار مافعله النبی فی المدينة حين راوده الأمل فى كسب الجماعات اليهودية إلى دينه ، فإن رشيد رضا لم يفقد الأمل مطلقاً فى أن يرى الغرب ذات يوم وقد عدل عن ضلالاته وجاء لينضم إلى الصف تحت راية الإسلام . من هنا كانت انتقاداته الحسادة للمستشرقين الغربيين الذين اتهمهم بأنهم شوخوا فى كتاباتهم المعنى الحقيقى لرسالة الله .

وسرعان ما تحتم أن يؤدى هذا الحماس فى إثبات أن الإسلام هو

آخر وأحسن وأكمل الأديان المعروفة إلى إيقاظ أصداء عميقة في الرأي العام الإسلامي . بل لقد كان من اللازم أن يكون ثمة صدى مماثل لنداءات يوجهها الشيخ لنشر العربية - لغة القرآن - على نطاق واسع وأن تقدم استجوابات عنيفة ضد « الاستعمار » وضد التعليم الذي تشرف عليه المدارس الأجنبية والبعثات التبشيرية المسيحية .

وكانت مقالاته العديدة التي تنشرها « المنار » تقرأ عن آخرها في كافة أنحاء العالم الإسلامي ، من الهند حتى مراكش ، بل لزم الأمر أن تطبع بعض كتبه عدة مرات . وإذا كان كتابه عن « الخلافة » لم يحظ بنجاح نسبي ، فإن كتابه الثورة المحمدية (*) قد نفذ خلال أسابيع كما ترجم إلى اللغتين الأردنية والصينية (٤٢) كما أعيد طبعه عدة مرات متتالية (٤٣) .

تشربت القومية المصرية عند قراءتها لهذه المؤلفات المكتوبة بأسلوب فخم جذاب ، جرة جديد من الحماسة والقوة ، وتكاتف المسلمون من كافة المذاهب للدفاع عن الإسلام وهو ما كانت تنصح به هذه المؤلفات . وهكذا أدت هذه الأفكار إلى أن تضفي على الدين صبغة قومية ، كان لاندفاعها - وللباغاتها أحيانا بكل ما لذلك من ثقل - أثر على الحياة السياسية في مصر . كما أثر بالمثل في التكوين العقلي والنفسي والخلق للشباب ، وجاءت أولى نتائجه في بدايات عام ١٩٢٧ متمثلة في نشأة العديد من الجمعيات الدينية بصورة غير طبيعية . ولا بد أن تفرد دراسة خاصة ومفصلة لهذه الجمعيات ، دراسة سوف تبين دون شك أن كل اتجاهات الفكر الإسلامي قد تمثلت في هذه الجمعيات . وكانت أهم هذه

(*) لم أجدي مؤلفات الشيخ رشيد رضا كتابا بهذا الاسم ولعل المؤلف هنا يشير إلى كتاب « حقيقة السيرة المحمدية رحمة الدعوة الإسلامية » (المترجم)

الجمعيات تلعب في أوساط الطبقات المتوسطة في المدن دورا يتزايد مع الأيام، وهو دور شبيه بالدور الذى تلعبه الطرق الصوفية (٤٤) وقد حامت نهاية بعض هذه الجمعيات - وهو البعض الذى نشأ لهدف محدد - سريعة فلم يقدر لها أن تبقى بعد انتهاء الظروف التى أدت إلى وجودها ، أما بعضها الآخر فقد ظل ينمو خلال سنوات طويلة ليحرز فجأة صيتا دائما ثم لتتوارى بعد ذلك فى ظلام النسيان . وسوف نقتصر هنا على ذكر أهم هذه الجمعيات طرا ، وهى « جمعية الشبان المسلمين » و « جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية » و « جمعية الهداية الإسلامية » و « جمعية الوعظ والدعوة الإسلامية » و « جماعة نشر الفضائل الإسلامية » و « جمعية إحياء السنة » . « الجمعية السلفية » (٤٥) .

كانت كل هذه الجمعيات تنفى عن نفسها بقوة أنها تتدخل فى الحياة السياسية للبلاد ، ولكنها مع ذلك سرعان ما تحولت إلى جمعيات يتعاضد فيها كل من الدين والوطنية لجنب إلى جنب حيث يشد كل منهما عضد الآخر . ولم تلبث أن نشأت جمعيات أخرى لها طابع مزدوج : دينى وسياسى فى الوقت نفسه ، وثمة اثنتان من هذه الجمعيات جديرتان بالذكر هما حسب تاريخ تأسيسهما : جماعة « الإخوان المسلمين » وجمعية « مصر الفتاة » وقد حازت أولاهما وهى التى تأسست عام ١٩٢٧ أو ١٩٢٨ على يد مدرس خط بالمدارس الثانوية الحكومية - شعبية مذهلة غداة الحرب العالمية الثانية . أما الأخرى « مصر الفتاة » فقد أنشأها فى عام ١٩٣٣ المحامى أحمد حسين ، وكان جمهورها بالغ الضالة ، ويتكون من صغار تلاميذ المدارس الإبتدائية والثانوية فى القاهرة والإسكندرية ويتميز أعضاؤها الذين يتجمعون فى شرازم « القمصان الخضراء » بتلك المظاهرات الصاخبة غير المنظمة والتى تعمر عن وطنية متطرفة ، كما كانوا لا يخفون مطلقا إعجابهم بالنظامين الاستبداديين الهتلرى والفاشستى . كما

قاموا بجملات صاحبة تطالب بإغلاق حانات الشرب ، ويمنع البغاء وتحريم الاختلاط في الأماكن العامة . وظلت هذه الجماعة - « مصر الفتاة » - تواصل نشاطها الدينى بعد أن اتخذت لنفسها عام ١٩٤٠ اسم « الحزب الوطنى الإسلامى ، وفى هذا الحين قومت برنامجها الذى أفسحت فيه مكانا كبيرا لضرورة تجديد وتنقيح الشريعة الإسلامية وضرورة تطبيقها - فنادت بإعادة نظام الزكاة وإلغاء الاقتراض بالربح والربا وست القوانين عن طريق مجلس من العلماء والفقهاء وتنقيح الدستور بما يطابق مبادئ الشريعة (٤٦) .

وفى مواجهة الغرب والممجبين به تصدت جمعيتا « مصر الفتاة » و « الإخوان المسلمين » للدفاع بحماسة وجرأة عن الإسلام والحضارة الإسلامية واشتدت كلتاهما فى التنديد بالسياسة التى كانت تتبعها الدول الكبرى فى البلدان الإسلامية الخاضعة لسلطانها ، كما تصدتا بالمثلى لقوضى العادات الشرقية الناتجة فى معظم الأحيان عن « تأورب » متسرع . لكن شيئا لم يكن يثير سخطهم وسخط الرأى العام فى مجموعة مثلما كانت تنيرهم الأحكام التى كان يطلقها على الإسلام المستشرقون الغربيون وكذا التصريحات الرعناء والمحرفة الصادرة أحيانا عن المبشرين المسيحيين . كانت الثورة ضد بعثات التبشير باللغة الحدة خصوصا فى شهرى مارس وأبريل ١٩٢٨ وهى الفترة التى عقد فيها المؤتمر العالمى للأعمال التبشيرية غير الكاثوليكية جلساته فى القدس (٤٧) . ثم عادت الثورة مرة أخرى فى صيف ١٩٣٣ عندما اتهمت مديرة معهد بورسعيد مس مارشال Miss Marshall - بالحق أو الباطل - بأنها أرادت أن ترغم بالقوة طفلة مسلمة على الارتداد عن دينها (٤٨) . وأهاج الحادث الشعور العام واتهمت البعثات التبشيرية بأنها تلجأ إلى أساليب تبعث على الخيرة بل وإلى ممارسة التنويم المغناطيسى (٤٩) كما أحاطت الريبة بكل المدارس

الأجنبية - العلمانية منها والتبشيرية . وانهت بأنها تفسر تعليما معاديا ومضادا للإسلام وأنها تجعل الشبان المصريين يحيدون عن طريقهم . وتعالى النداءات تطالب بتطوير سريع للتعليم المصرى . وعلى الفور افتتحت الاكتتابات التى خصصت لبناء الملاجىء ولفتح مدارس جديدة يمكن أن يكون فيها المسلمون بمنأى عن الدعايات الخبيثة التى يبثها المدرسون الأجانب وقد أدت حملة الإثارة هذه فى يولييه ١٩٢٣ إلى أحداث كفر الدوار حيث اضطرت الاخوات الفرنسيسكان *del a Misécorde* بعد حصار الجمهور وتهديده لهن - أن يسلمن الأطفال الذين كانوا فى رعايتهن .

وفى نفس الوقت ثم لسنوات قادمة كانت بعض الصحف المستيرية على الدوام والتى تثور لأبسط الأمور لا تفقا توجه الاتهامات لمستشرقى أوروبا . وكانت أسماء مثل مار جوليوت *Margoliouth* وبرونو *Brunot* وسنوك هرجرونج *Snouk-Hurgroje* تذكر باعتبارها أسماء مخربين خطرين على الإسلام يتجهمون - تحت ستار من ادعاء العلمية - على القرآن وعلى حياه محمد بهدف أن يهيئوا للمبشرين والاستعمارين حججا منطقية فى مظهرها كى تزعزع إيمان المسلمين ولكى تجعلهم يحيدون عن ارتباطهم بدينهم . ومن بين هؤلاء المستشرقين جميعا أستاذ العالم الهولندى ونسك *A.J. Wensinck* بأشد الانتقاد والهجوم لأنه كان قد كتب فى دائرة المعارف الإسلامية مقالين عد أحدهما قذفا فى حق النبى إبراهيم كما عد الآخر قذفا فى حق الكعبة (٥٠) .

وسرعان ما تولت الجامعة الأزهرية إدارة دفة حركة الرأى العام هذه : واستطاع شيوخها - بكل ما يمنحهم منصبهم من نفوذ - أن يجعلوا من أنفسهم المعبرين عن هذا السخط العام . وطويلة هى قائمة تدخلاتهم

لدى السلطات العامة ، وحرصا من الجامعة الكبرى على ألا تخيب الآمال التى عقدت عليها فقد فكرت فى القيام بدور تبشيري كان دعاة التجديد يراودهم الأمل فى أن تقوم به ، فأرسلت بعثات من العلماء إلى السودان واليابان والهند مع إصرار من جانبهم على ألا يشبط همهم ماسوف يواجهونه من نوبات فشل متوالية ولاشهر طويلة كانت صحافة القاهرة لا تكف عن الحديث عن احتمال تحول « المنبوذين » فى الهند مع جزء كبير من الشعب اليابانى إلى الإسلام مما أحيى الآمال فى رؤية العالم الإسلامى وقد ازدادت أعداده عدة ملايين من الأنفس دفعة واحدة .

وقد ولدت هذه الدعاية النشطة لدى أبسط طبقات الشعب ، وكذلك وسط طلاب المدارس والجامعات بالمدن الكبرى ، تيارا قويا معاديا للأجانب ظل يتزايد من عام لعام حتى وصل مداه غداة الحرب العالمية الثانية وهكذا عمل الكثيرون على أن يتبوا الدين فى حياة البلاد السياسية مكانة بارزة .

وفى عام ١٩٢٥ مكنت لإدانة الشيخ على عبد الرازق الملك فؤاد من إقالة وزير الحقانية لأنه لم يبد حماسا كافية للتصديق على قرارات الأزهر وبهذه الطريقة تخلص من حكومة كان يعتبرها مصدر ضيق له . لكن أزمة ١٩٣٧ كانت حافلة بدروس أكبر ، فقد بدأت تعود للوجود بين الأقباط والمسلمين مشاحنات الأمس ، وبعد بضعة أشهر كانت تهمة « القبطية » كقيلة بتحطيم مكانة حزب الوفد ، وبدا النحاس باشا - كما أشار إليه كل خصومه - باعتباره الكافر فى الوقت الذى كان يطلق فيه على الملك فاروق لاسم « الملك الصالح » (١٥) .

ومع ذلك فلم يكن القصر ولا الحاشية هما وحدهما اللذان يستندان إلى هذه المحافظة الإسلامية ، فقد كان التيار المنادى باستنهاض الدين من القوة

بين الطبقات الريفية وصناع المدن الكبرى بحيث لم يفكر رجال السياسة في الوقوف في طريقه، ولما كانوا يفرقون غيرهم في إدراك قوة هذا التيار وقد رآته المناجشة، فقد بذلوا كل ما في وسعهم - وفق ما تقتضى به الظروف لمداهنته وللتوافق معه، بل وأحيانا - وإن كان ذلك في أحوال جد فنادرة لفعمد - وكان على الحكومات التي تتولى السلطة أيا كان الحزب الذي تنضمي إليه أن تعمل حسابا لتلك التيارات، الإسلامية السكائمة التي لن يتوانى خصومها في المعارضة عن استغلالها. وقد ظهر هذا الميل إلى وضع الدين في خدمة السياسة بوضوح أثناء الحملات الانتخابية وأثناء فترات الأزمات التي تبلغ فيها المعارك الحزبية حدا بالغ العنف. ومنذ ذلك الحين سوف تتوارى في الظل مشروعات الإصلاح الديني ولن يكون في الدولة كلها شخص واحد يجرؤ على المضى في هذه المشروعات حتى آخر الشوط.

ومع ذلك فإن الحدث البالغ الدلالة هو أن المسيحيين الداعين في الماضي إلى علمانية الدولة (٥٢) قد قاموا بترضية أدبية، وساهموا في الدفاع عن الإسلام. ولذا فسوف نرى سلامة موسى عام ١٩٣٥ يصرح بأن «الإسلام هو دين بلا دى ومن واجبي أن أدافع عنه» (٥٣) وبالمثل فسوف نسمع عام ١٩٣٦ وزير المالية القبطى مكرم عبيد باشا يؤكد لبعض المشايخ الذين جاءوا ليشكروه على رصده مبالغ ضخمة لبناء مساجد جديدة «صحيح إننى مسيحي ديننا لكننى مسلم وطننا» (٥٤)

وشعر دعاة التجديد بأن عليهم أن يقدموا براهين أكيدة على إخلاصهم لعقيدتهم لذا فسوف نلمس منذ عام ١٩٣٠ ظهور أدب يتخذ من الدين ملهما له، فيخصص الدكتور طه حسين ابتداء من ١٩٣٣ ثلاثة مجلدات من الحكايات والأقاصيص عن حياة النبي تحت عنوان استعاره من جول لومتر Jules Lemaître «على هامش السيرة»، وساهم في هذا اللون

الأدبي الجديد كبار كتاب مصر الحديثة ، محمد حسين هيكل ، وعبد
 محمود العقاد ، وتوفيق الحكيم ، كل حسب مواهبه وثقافته الخاصة .
 ففي عام ١٩٣٥ نشر محمد حسين هيكل رئيس تحرير الصحيفة الليبرالية السياسة
 نشر على الجمهور كتابه « حياة محمد » ثم اتبع هذا الكتاب بمؤلفات أخرى
 مثل الصديق أبو بكر ، الفاروق عمر ، عثمان بن عفان بين الخلافة والملك
 ولإبتداء من عام ١٩٤٠ بدأ عباس محمود العقاد بدوره يقدم كتابه « عبقرية
 محمد » وهو أول كتاب من سلسلة طويلة نشرت خلال السنوات التالية
 عبقرية الصديق ، عبقرية عمر ، عبقرية خالد ثم قدم بعد ذلك سيرة :
 داعي السماء بلال بن رباح مؤذن الرسول ، الصديقه بنت الصديق (عائشه
 بنت أبي بكر وأحب زوجات النبي إليه) ، أبو الشهداء الحسين بن علي ،
 عمرو بن العاص . أما توفيق الحكيم فقد قدم أحداثاً من حياة النبي على
 شكل حوار .

وقد استقبلت هذه الكتب بترحيب خاص ونفذ كتاب هيكل « حياة
 محمد » في نفس عام صدوره ، ونال شهرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم
 العربي ، سواء في أوساط المثقفين أو في أوساط الجماهير العادية (٥٥) كما
 لم يكن أقل من ذلك نجاح عبقريات العقاد والمجلدات الثلاث التي ألفها
 طه حسين عن سيرة النبي ، فقد أعيد طبع هذه الكتب مرات عديدة (٥٦)
 وأمام هذا الوله الشديد بالتاريخ الإسلامي أخذت وزارة المعارف
 العمومية على عاتقها عام ١٩٤٠ أن تنشر تحت إشرافها سلسلة « أعلام
 الإسلام » الناشئة في البلدان العربية . وتناولت الكتب الأولى من هذه
 السلسلة - التي عهد بتأليفها إلى كبار الكتاب - حياة البارزين من رجال
 القرن الأول الهجري ، وإلى جانب الخلفاء الأربعة كان صحابة الرسول
 يحتلون مكانة بارزة في قائمة الأسماء موضع الدراسة : سعد بن أبي وقاص
 أبو عبيدة عامر بن الجراح بالإضافة إلى الخلفاء الأمويين : معاوية ،

عبد الملك بن مروان ، عمر بن عبد العزيز وكذلك القادة وحكام المقاطعات البارزون : خالد بن الوليد (سيف الله المسلول) ، عمرو بن العاص (فاتح مصر) موسى بن نصير (فاتح المغرب الأقصى) مسلمة بن عبد الملك (الذى لمع فى معارك آسيا الصغرى) قتيبة بن مسلم (حاكم وفاتح لإقليم خراسان) وأخيرا الحجاج بن يوسف الثقفى . ثم يأتى بعد ذلك فى هذه السلسلة أسماء القدماى من خيرة الشعراء والنائرين : جرير ، الفرزدق ، قيس الرقيات السكيت ، عمر بن أبى ربيعة ، كثير الخطيب ، بشار بن برد ... إلخ (٥٧)

إن هذا الأدب الجديد الذى كان يركز على أحداث منتقاة من سيرة حياة النبى والخلفاء الراشدين ، لم يكن ليمر - بينما هو مكتوب بأقلام كتاب يدين كبارهم بشهرتهم لمناهجهم وبنفس القدر لعقليتهم الليبرالية والناقدة بل والثورية فى بعض الأحيان - دون أن يثير الكثير من الدهشة - ذلك أن استلزامهم هذا - وهم الذين كانوا حتى ذلك الوقت يسنحون أفكارهم من الأدب الغريبة - يكاد يظهرهم بمظهر من يقوم بعمل من أعمال الدفاع عن الدين وتقر يظه حتى لقد وصف البعض ذلك بأنه « ردة رجعية إلى التقاليد » ، وبأنه دعوة إلى التفكير المحافظ الذى ينتمى إلى الزمن الغابر (٥٨) وقد انبرى طة حسين بمعدة لهذه الاتهامات .

لكن هذا الأمر لم يكن يقصد به التفسير التاريخى أو القانونى للإسلام حتى وإن ادعى هؤلاء أو أولئك أنهم يفعلون ذلك . والشخص الوحيد من بين هؤلاء جميعا الذى وافته الجرة للاقتراب من هذه المهمة الشاقة هو محمد حسين هيكل . رغم أنه لا ماضيه الأدبى ولا تكوينه الفكرى كانا يهيئانه لذلك . ولقد كشف فى هذا المجال عن عقلية شديدة الإحترام للشريعة ولتعاليمها ، كما بذل الكثير من الجهد على نحو ما فعل محمد عبده حتى يوفق بينهما وبين العلم والعقل وهكذا مثلاً أمكنه أن يقدم البراهين

العلمية على إمكانيه إسرائ النبي ليلإ إلى القدس . وقد هلل شيخ الأزهر ،
الشيخ المراغى ، لهذه المحاولة التى « تخضع السيرة لدراسه تاريخيه تقوم
على أسس من المناهج النقدية كما بلغت الدراسات العلميه طيلة القرون
الماضية » (٥٩) .

ومع ذلك فلم يكن لدى الكتاب المعاصرين الآخرين النية لأن يقيموا
الدليل - بأتباع منهج علمى صارم أو حتى قليل الصرامة - على صحة هذه
أو تلك من المسائل الدينية ، فلا هؤلاء ولا أولئك كانوا يعتبرون أنفسهم
رجال لا هوت كما لم تكن تراودهم الرغبة فى أن يكونوا مؤرخين .
فكل ما كانا يريدونه هو تبرير وإعطاء حق المواطنة لكل الإصلاحات
التي أدخلت فى الماضى . كان هدفهم أن يجدوا فى النهاية مخرجا لذلك الوضع
البالغ التناقض الذى يتخبط فى داخله العالم العربى المعاصر الذى تدفعه
ظروف الحياة الحديثة لتبنى الحضارة الغربية - لكنه فى نفس الوقت
شديد الارتباط بالتقاليد ، شديد الولع بالمثل الدينية (٦٠) وسواء قدم
هؤلاء الكتاب تداعيا حرا لخيالاتهم كما فعل طه حسين أو قدموا للقراء
خلاصة تأملاتهم الفلسفيه مثل عباس العقاد . فإن هدفهم المشترك هو
أن يقيموا جسرا بين الماضى والحاضر وأن يمكنوا بذلك للحضارة الغربية
أن تزدهر فى جو من هدوء بشوش تحقق فى النهاية . كان على كتاباتهم أن
تعمل على خلق تقاليد متجددة نرى فيها روح الشباب ، هى وحدها فى
نهاية الأمر التى تستطيع أن تمكن للعالم العربى من أن يتحرر من قيوده
وأن يهدىء من مخاوفه وأوهامه وهو يواجه الحضارة الحديثة التى تفرض
نفسها وتبذر الاضطراب فى العقول والنفوس الورعة ، والاسى والخوف
من أن تجلب على المؤمنين غضب السماء وبهذا التقليد الجديد الذى كانوا
يطمحون للتعبير عنه ، كانوا يريدون أن تنبجس من الظلام إلى النور
بعبارات واضحة ونفاذة رسالة جديدة كانت قبل مجيئهم مجهولة . ولقد

تفمنوا في أن يجدوا داخل هذا المعين الذي لا ينضب من الأحداث الوثاقية التي تهيئها لأبنائهم ككتاب ومفكرين الأدلة والتفاصيل التي تتطابق أكثر من غيرها مع مثل الحياة العزيرة عليهم وذلك دون أن يدوا على الدوام كبير حرص على القواعد النقدية للنصوص . كانت القرون الأولى من تاريخ الإسلام والتي تحظى بمكانة كبيرة لدى كل المسلمين بمثابة فرصة كبيرة لهم يجدون فيها براهين جديدة على صحة يقينهم وهكذا كان أن تكاملت المعتقدات والتصورات الفلسفية والسياسية والاجتماعية التي أكتسبوها من احتكاكهم بالثقافة الغربية ، الفرنسية أو الأنجلو سكسونية أو الجرمانية مع ذخيرة الفكر العربي والإسلامي القديم - وبذلك أصبح لما سبق أن نادوا به من قبل من تجديد ، ومنذ الآن في نظرهم على الأقل - حق المواطنة في أرض الإسلام ، ولم يعد فيها بغريب وبدا لهم أن دراما الشرق الإسلامي التي يعيش أحداثها منذ نهاية القرن الثامن عشر قد وصلت إلى مشهدها الختامي وأنه يمكن للعالم العربي منذ الآن أن يعيش ماضيه من جديد بينما هو يتطلع بحرية إلى المستقبل (٦١) .

وشغف طه حسين بقصص الأساطير التي تبشر بمولد النبي والتي تحيط بمولده وطفولته ، وشكل منها ، بل واخترع لها الإطار الذي يضمها دون أن يبغى على الإطلاق - كما يقول - « أن يقص تاريخاً أو أن يبرهن على قضية دينية ما » لقد أهتم على وجه الخصوص بإطراء الجوانب البطولية لهذه « الفترة الزائعة » ، وهو بهذا يتوجه إلى قلوب المسلمين المتعطشة للمثل والشديدة الارتباط بماضيها في نفس الوقت (٦٢) ذلك بأعتباره مفكراً إنسانياً تخلص منذ زمان طويل من كل الأحكام المسبقة وليس له من هدف ، وهو ينسج سياق تلك الأسطورة الذهبية إلا أن يهديه

الخواطر وأن يجعل بذلك من الممكن أن ينتصر في مصر النظام الذى ينهض على الأسس العقلية والنقدية .

وأصبح النبى لدى عباس العقاد بمثابة المثل الأعلى ليس فقط بالنسبة للتاريخ العربى والإسلامى وإنما بالنسبة للإنسانية جمعاء . وبدأ العقاد - كقارىء مثابر لجوته ، متشبع بالأفكار النيتشويه وكمعجب شديد الحماس بالأنظمة الاستبدادية الديكتاتورية التى بدأت تظهر فى ألمانيا وأيطاليا غداة الحرب العالمية الأولى - ينسب إلى الرسول الفضائل البالغة الندرة مؤكدا بوجه خاص عبقريته العسكرية . بل لقد عقد مقارنة طويلة بينه وبين نابليون ثم كذلك بينه وبين هتلر . فميزاته مؤسس الإسلام - كما يرى العقاد وزعامته الدينية ومهارته السياسية ومواهبه الإدارية والتنظيمية وعنايته الشديدة بالمرأة وصفاته النادرة التى لا تبارى كرجل - كل ذلك مما هيا له أن يلعب دوراً أساسياً فى تاريخ العالم . ونجد نفس النعمة من التقرىظ الشديد تتردد فى مؤلفات الكتائب الأخرى عند تناوله لسير حياة عظماء الرجال من القرن الأول للإسلام .

ولسنا هنا بصدد تقويم القيمة اللاهوتية والدينية لأدب من هذا النوع (٦٣) وبالمثل فسوف يكون مضيعة للوقت أن نناقش قيمته التاريخية ما دام هؤلاء أنفسهم يدفعون عن أنفسهم أنهم يكتبون تاريخاً . وسنكتفى هنا بأن نسائل أنفسنا : هل حقق هذا الأدب الغاية المرجوة منه ؟ هل هو - كما أكد أبرز أعلامه طه حسين عام ١٩٤٦ - علامة على « الانتصار فى معركة الحرية التفكير وتكريسها والإستمرار لماض يبغي العرب الحفاظ عليه كى يواجهوا المستقبل بثقة وأمل » ؟ (٦٤) .

كان من الطبيعى أن يكون لهذا الأدب - بفعل رواجه المذهل - عميق

الأثر في الحياة السياسية في مصر ، وليس بمضيعة للوقت أن نحدد ونبين المدى الذى وصل إليه مثل هذا الأثر .

إن الكتاب المحدثين بتعظيمهم لتاريخ الإسلام ، وبجعلهم من النبى المثل البالغ النبى فى كل العصور ، قد جعلوا من الصعوبة بمكان استنبات وازدهار الحضارة الليبرالية ، التى أفنوا - برغم ذلك - زهرة شبابهم جرياً وراء انتصارها . وأخذ كثير من المتدينين يحسون أكثر من ذى قبل بمدى الانفصال بين عصرهم وبين العصر الذهبى الذى قام فيما مضى وبدأ لهم الحاضر شديد البعد عن ذلك العصر العظيم الذى تملك أسطوره عقولهم . وهكذا ، فإن الأدب الحديث ، بدلاً من أن يضع حداً للجدل الذى كانت تعاني منه العقلية الإسلامية قد عاد لينج هذا الجدل نفسه من جديد قوة ومضاء ، كما أنه عزز الشعور المعادى للأجنى لدى الطبقات الشعبية التى كانت قد أشاعته أو أوحده الدعاية التى قامت بها الجمعيات الدينية ولئن كان هذا الأدب قد أمد ترسانة القومية بأسلحة ماضية ، فلقد زودها بحرارة الوجدان الجماعى وبحماسة اليافين التى لم تستطع تحليلات العلمانيين الباردة أن تقترب منها . وفضلاً عن ذلك فقد بدأت الحركة الأدبية والحركة القومية يصدران عن عقلية واحدة ووجد الناس فى كل منهما نفس العاطفة المتحمسة ونفس المدينة الفاضلة الرومانسية ، كما أنهما كانا يتبعان نفس المنحنى المتصاعد ويعتمدان - دون أن يلتقيا بالالاءات التى تواجههما - على العاطفة الجماعية أكثر مما كان ينهضان على أسس التفكير الفردى . ووجد المسلم العادى فى هذين الكتب التى كانت تصدرها المطبعة كل عام بأعداد متزايدة البرهان القاطع على سمو دينه وتفوقه فكان وجدانه المطبوع وخياله الخصب وإحساسه الفطرى بالجدد ، كان كل هذا يلتهم عند قراءة تلك الصفحات البادية السهولة فى أسلوبها وباللغة التأثير برغم ذلك بفعل ما كانت تعرضه

من عظمة الماضي . وعندما كان هذا المسلم يقرأها بنفسه أو يسمع تعليقاً عليها في إذاعة الدولة أو من بعض أصدقاءه الأكثر ثقافة ، كان يحوز ثقة مطلقة في أن شعباً كهذا بسط سيطرته في الماضي على رقعة تمتد من بلاد الهند حتى البرانس لا يمكن أن ينتظره إلا مستقبل مشرق . وعندما كانت تبدو له أوربا ، وقد مزقتها الحرب ، عاجزة بعد حاول السلام عن النهوض فوق خرابها ، كان يرى في ذلك كله تدهور للغرب المسيحي وتمهيدا لاشك فيه لصعود العرب وعودة مجدد الإسلام .

وسرعان ما تحول هذا الشعور الذي كان مشوشاً في البداية ، وبالنسبة للغموض ، إلى عقيدة أكيدة وعميقة حين لاحت بشائر القومية العربية .

هوامش .

(١) معظم ما جاء بهذا الفصل مأخوذ عن مقال :

L'Islam dans la vie sociale et politique de l'Egypte contemporaine C.O.C, 1958, p. 126.

(٢) الإسلام وأصول الحكم . القاهرة ، ١٩٢٥ ، ١٨ ، ١٠٣ ص وقد ترجمه إلى الفرنسية :

Léon Berchet ونشر بمجلة *Revue d'études*

Islamiques ، ١٩٣٣ ، ص ٣٥٣ - ٣٩١ ، ١٩٣٤ ، ص ١٦٣ - ٢٢٢ .

ونجد تحليلاً لهذا الكتاب في مجلة :

Revue du Monde Musulman, LIX, pp. 302-305

وانظر أيضاً :

H. LAMMENS, *La crise intérieure de l'Islam*, Etudes, 1926, pp. 129-446.

(٣) يرى على عبد الرازق أن الدين، وهو في جوهره روحى خالص، ليست له أية علاقة بالسلطة السياسية، كما أنه مجرد من السلطة التنفيذية الزمنية. ويرى أن مبدأ الخلافة لا تنكز لعل القرآن الذى لم يشر إليه على الإطلاق ولا على إجماع صحابة الرسول، فقد كانت رسالة محمد دينية قبل كل شيء وظلت بعيدة عن أى شكل من أشكال الحكم وعن أية سلطة تنفيذية، ويرى كذلك أن حكومة الخلفاء الأربعة الأولى لم تكن على الإطلاق حكومة دينية كما أنه ليس ثمة ما يمنع المسلمين من اعتبار نظام الحكم الذى يرتضونه .

(٤) قارن

C.C ADAMS, Islam and modernism in Egypt.

(٥) فى الشعر الجاهلى .

(٦) قارن على وجه الخصوص Oriente moderno ١٩٣٠ ص ٢٨٤ -

٢٨٥ : ١٩٢٩ ، ص ٥٣ - ٥٤ .

(٧) عن تشريعات الوقف ، قارن :

A —SEKALY, le probleme des wakfs en Égypte. Revue des Études islamiques, année 1929, cahiers 1—4

(٨) قارن Oriente moderno ١٩٢٨ ، ص ١٣٢ - ١٣٣ ، ٢١٥ ،

٢٢٦ ، ١٩٢٩ ، ص ٤٢٩

(٩) حول هذا الموضوع انظر :

H. A.R. GIBB, Studies in contemporary Arabic Literature, B. S. N. S, Vol 4, ch. 4, 1928 pp. 745—760.

وكذلك :

Henri LAOUST, le reformisme orthodoxe des "Salafiya," p. 203.

أما عن تأثير الفرعونية على القومية المصرية فهذا ماستناوله في
الفصل التالي .

(١٠) يمكن أن نقرأ تحليلاً شيقاً لكتاب طه حسين المنشور عام
١٩٣٨ عن مستقبل الثقافة في مصر « في : --

Le Père Abdel Jalil, Aspec tsintérieurs dep' Islam, paris 1949,
pp 81—116

وهنا يتضح معنى الزيارة التي قام بها الدكتور طه حسين في إبريل
عام ١٩٥٠ - بعد أن أصبح وزير للمعارف العمومية - للمركز الجامعي
لدول البحر المتوسط الذي أنشئ منذ عدة سنوات في مدينة نيس والذي
كان وراء إنشائه بول فاليري . Paul Valery

(١١) قارن Oriente moderno ص ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(١٢) في الأدب الجاهلي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

(١٣) S. SCHACHT المرحع السابق .

(١٤) حول هذا الموضوع ، أنظر Oriente Moderno ، ١٩٢٧ ، ص
٣١ - ٣٢ ، ١٧٥ - ١٧٦ .

(١٥) في نفس هذا الوقت ألغت سوريا الأوقاف الأهلية . قارن :

Cahiers de L' Orient Contemporain, 1949, pp 160—162

(١٦) كان وزير الأوقاف السابق محمد علي باشا هو أول من جرؤ
على القول بأن الوقف ليس نظاماً إسلامياً فاتهمه الشيخ محمد بخيت مفتي
مصر السابق بالكذب والأدعاء والكفر والإلحاد والنفاق ، قارن :

A: SEKALY, Le problème des wakfs en Egypte, Revue, des
Etudes islamiques, 1929, p, 436.

(١٧) في إبريل ١٩٤٩ : قارن C. O. C. ١٩٤٩ ، ص ١٤٣ .

(١٨) في عام ١٨٨٣ امتد الإصلاح القضائي الذي أدخله الخديوي إسماعيل عام ١٨٧٥ ليشمل المحاكم الأهلية التي أصبح عليها أن تطبق نفس القوانين المعمول بها في المحاكم المختلطة ، وبذا لم تعد تطبق أحكام الشريعة إلا في المحاكم الشرعية التي ظلت وحدها المختصة بالنظر في مسائل الأحوال الشخصية . وكان لابد من الانتظار أربعين عاما بعد ذلك حتى تؤدي الحركة الفكرية التي تعود نشأتها إلى جمال الدين الأفغاني - أول من كافح ضد استبداد الخديو - إلى إدخال النظام النيابي في مصر عام ١٩٢٣ .

(١٩) قارن :

Louis JOVELET, L'Evolution social et politique des pays arabes Revue des Etudes islamiques, cahier IV, p. 165; L'Ariqne française, 1934, p. 87—91; Oriente moderno, 1934, pp.—92 93.

(٢٠) عباس الجبل ، رسالة الأزهر في القرن العشرين، مصر المعاصرة عدد ١٦٣ ، أبريل ١٩٣٦ ، ص ٣٧٣ (والنص العربي للمحاضرة منشور بنفس العدد ص ٣٨٥ وما بعدها) المترجم

Mohamed SOLIMAN, Mise en harmonie de la nouvelle legislation egyptienne avec la concept de la loi musulmane, L Egypte Contemporaine no, 163, avril 1936 pp. 271-287.

(٢٢) قارن : Henri LAOUST Le Califat p 111

وبما يجدر ذكره هنا أن هذا الكتاب « الخلافة أو الإمامة العظمى » قد قدمه مؤلفه « هدية إلى الشعب التركي الباسل وحزب الإصلاح في البلاد العربية والهندية وسائر الشعوب الإسلامية . » كما هو مدون بصدر الطبعة التي صدرت عن مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٤١ هـ « المترجم »

(٢٣) نفس المصدر ص ١٠٣ .

(٢٤) نفس المصدر ص ١٤٤ .

(٢٥) نفس المصدر ص ١٠٦ .

(٢٦) » » ص ١٣٩ .

(٢٧) » » ص ٢٠٤ .

(٢٨) » » ص ٢٠٤ .

(٢٩) » » ص ١٧٢ .

(٣٠) » » ص ١١٦ .

(٣١) » » ص ١١٦ .

(٣٢) » » ص ١٢٨ .

(٣٣) » » ص ٢٢٤ .

(٣٤) رشيد رضا كتاب الوحي ص ٢٣٩ وما بعدها .

J. H. KRAMERS, L'Islam et la Democratie, Orientalia (٣٥)

Neerlandica, pp. 223—239.

(٣٦) هنرى لاوست ، الخلافة ... ص ٥٥ .

(٣٧) نفس المصدر ص ١٠٩ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ١٧٢ .

(٣٩) بل إن فكرة دمج المذاهب السنية في « مذهب » واحد لم تحرز إلا عددا قليلا جداً من المؤيدين ، كما أثبتت عدة مرات مسألة عقد مؤتمر إسلامي عام لبحث هذا الموضوع ، وقد فشلت هذه المحاولات بسبب تمسك المسلمين التقليدي بالمذهب الذى يفضلونه . وقد أثبتت المسألة دون أن تلقى نجاحاً في مؤتمر القدس (١٩٣١) . ومن المناسب أن نلفت النظر إلى أنه كانت بالقاهرة جماعة تسمى « جماعة تقريب المذاهب

الاسلامية ، لم يكن لها فيما يبدو إلا نشاط نسبي (حول هذا الموضوع أظفر عدد الأهرام الصادر في ١٩٤٨/٣/٣٠) .
(٤٠) من المفيد في هذا الخصوص أن نتبع جهود باكستان ، التي بذلت كل جهدها بعد حصولها على استقلالها بوقت قصير ، لتقتبس من الشريعة الاسلامية عناصر نظمها السياسية والدستورية والاجتماعية ، كما أن المقالات التي نشرت حول هذا الموضوع في مجلة Islamic Review تستحق المتابعة .

(٤١) قارن : هنري لاوست ، الخلافة ص ١١٦ .

(٤٢) قارن : مقدمة الطبعة الثالثة لكتاب للوحي المحمدي .

(٤٣) نشرت الطبعة الخامسة منه في عام ١٩٤٨ . وتلتها بعد ذلك بعدة أشهر الطبعة الثالثة من كتاب الوحدة الاسلامية والأخوة الدينية .

H. A. R. CIBB, modern trends in Islam (٤٤)

وقد ترجمه إلى اللغة الفرنسية .

Bernard VERNIER , Paris , E. P. Maisonneuve et cie 1949 p.75

(٤٥) قدمت مجلة Oriente moderne (سنة ١٩٣٧ ، حتى ٥٠٤

(٥٠٥) دراسة مونوجرافية عن كل من هذه الجمعيات نقلا عن جريدة الفتح اليومية .

وكانت أهم هذه الجمعيات «جمعية الشبان المسلمين» . وقد انتقلت رئاسة هذه الجمعية بعد وفاة مؤسسها عبد الحميد بك سعيد إلى رئيس أركان حرب الجيش المصري سابقاً صالح حرب باشا وقد أفرد لها Kempffmeyer دراسة عميقة في مجموعة من الدراسات المعنوية Wither Islam ، ص ٩٩ - ١٧١ . انظر كذلك هنري لاوست ، مجلة الدراسات الإسلامية Revue des etudes islamiques ص ١٨٠ .

(٤٦) لازالت مجلة Oriente moderno المصدر الأساسى للوقوف على الوثائق المتصلة بجماعة « مصر الفتاة » فيما بين عامى ١٩٣٣ و ١٩٤٠ - انظر على وجه الخصوص برنامج هذه الجماعة لسنة ١٩٣٨ ، ص ٤٩١ - ٤٩٤ ، ولسنة ١٩٤٠ ، ص ١٨٣ - ١٨٨ . ومن المناسب أن نشير إلى أن جماعة مصر الفتاة أثناء الحملة الانتخابية التى جرت فى عامى ٤٩ - ١٩٥٠ ، قد غيرت اسمها وبرنامجها لثالث مرة وتقدمت إلى الانتخابات باسم « الحزب الاشتراكى الديمقراطى » (الأهرام ٢٤ أكتوبر ١٩٤٩) .

(٤٧) قارن Oriente moderno ، ١٩٢٨ ، ص ١٦٩ - ١٧١ ، ١٨٧ - ١٨٨

(٤٨) حول هذا الحادث وحول أصدائه فى مصر ، أنظر على وجه الخصوص Oriente moderno ، ١٩٣٣ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ ، ٣٧٥ - ٣٧٦ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٨٢ ، ٥٣٥ . أنظر Louis Jovelet المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٤٩) Louis JoVELET المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٥٠) قارن : Oriente moderno ، ١٩٣٣ ، ص ٥٣٦ - ٥٣٧ ، ٥٩٤ ، ١٩٤٣ ، ص ٤٦ ، ٥٠٣ وكذلك لويس جوفليه المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٥١) حول أزمة ديسمبر ١٩٣٧ السياسية التى أدت إلى إقالة الوزارة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس باشا ، يمكن الرجوع إلى المصادر الآتية بالإضافة إلى : Oriente moderno

R. MONTAGJNE Vue ensemble sur l'evolution des pays de civilisation arabe Entretiens sur l'evolution des pays de civilisation arabe Juillet 1937. Juillet 1938 Vol. 3 P-II

H. AYROUT Egypte, interference de la politique et de la religion En Terre de l'Islam annee 1938 pp. 192 - 196.

ومن جهة أخرى يمكن الرجوع إلى اليوميات التي كتبها عن مصر مجلة:

La France mediterraneenne et africaine
anné 1938 fasc 1 PP. 142-351

(٥٢) يستحق الدور الذي لعبته عناصر الأقليات المصرية من المسيحيين واليهود في المجتمع المصري لنشر الأفكار العلمانية دراسة مفصلة. وسوف توضح هذه الدراسة بلا شك الدور الهام الذي لعبته هذه العناصر في الحركة الفكرية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ويكفي أن نشير هنا إلى أن أول صحيفة ذات اتجاه قومي عرفها مصر قد تأسست عام ١٨٧٧ بعد عامين من تأسيس الأهرام في الإسكندرية على يد مسيحيين سوريين هما سليم وبشارة تقلا. ومن المفيد أن نذكر أن جريدة أخرى سياسية فسكاهية ساخرة، كانت تلاقى في هذا الوقت نفسه رواجاً مذهلاً بسبب حملاتها على الخديو وحكومته قد تأسست على أيدي يهودي مصري هو يعقوب صنوع، وهي جريدة أبو نضاره، أضف لذلك أن علمانية الدولة كانت بالنسبة لمختلف الأقليات الوطنية في مصر السبيل الوحيد للارتفاع إلى مصاف المسلمين.

(٥٣) ذكره Louis JOVELET المصدر السابق، ص ٤١.

(٥٤) قارن:

En Terre de l'Islam Chroniques brèves Juillet -
août 1939 P. 261

(٥٥) قارن:

TAHA HUSSEIN Tendances religieuses de la littérature
egyptienne d'aujourd'hui Cahiers du Sud 1947 p. 23

(٥٦) وسرعان ما احتذى كثيرون حذو الأدباء الكبار مقلدين إياهم في هذا الاتجاه وحول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى قائمة المؤلفات

١٩٤ -

العربية المطبوعة في مصر خلال السنوات ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤ ،
القاهرة ، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ، ١٩٤٩ ، إعداد

R.P.M.M. KANAWATI et Charles KUENTZ

(٥٧) قارن : Oriente moderno : ١٩٤٠ ، ص ١٥٣ .

(٥٨) قارن : طه حسين ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

(٥٩) قارن : Oriente moderno : ١٩٥٣ ، ص ٢٨٩ .

(٦٠) قارن : طه حسين ، المصدر السابق . ص ٢٤٣ .

(٦١) نفس المصدر ، ص ٢٤١ .

(٦٢) نفس المصدر ، ص ٢٤٠ .

(٦٣) ينبغي أن تقرأ الصفحات التي خصصها H.A.R. GIBB لهذا

الموضوع بكل ما هي جدرة به من اهتمام ، وقد نشرت في .

Tendances modernes de L'Islam Paris 1949 PP . 85-114.

(٦٤) قارن : طه حسين ، المصدر السابق ، ج ص ٢٤١ .

الفصل السادس

تطور القومية المصرية

مصر والصوبية

ظلت مصر باستمرار على هامش الشرق الأوسط ، وذلك لانفصالها عن شبه الجزيرة العربية بفعل الحواجز الطبيعية التي يفرضها على حدودها الشرقية كل من البحر الأحمر وسيناء ، لهذا ظلت لسنوات طويلة بمنأى عن الحركة القومية التي انبثقت في الولايات الآسيوية من الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر . ومع ذلك فقد كان لزاما عليها - بعد تطور بطيء - أن ترتبط بها . ومن المناسب هنا أن نتتبع مراحل هذا التطور .

محمد علي والفكرة العربية

يود بعض المفكرين المصريين المعاصرين أن يروا في الحملات العسكرية التي أرسلها إلى سوريا محمد علي وإبنه إبراهيم البدايات الأولى لنشأة الفكرة العربية . حقيقة إن إبراهيم باشا كان يسعى دون شك إلى أن ينتزع من سلطان القسطنطينية الولايات العربية التي تضمها إمبراطوريته - إلا أن ذلك لا يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه المحرك الأول للفكرة العربية وبأنه لم يكف عن العمل لتحقيق هدف بالغ التحديد والوضوح هو بعث نهضة الولايات العربية وتجميعها في دولة واحدة وتحريرها من كل وصاية أجنبية » (١) . لقد كانت سوريا بالنسبة لمصر ومحمد علي شيئاً آخر غير كونها أرضاً عربية ينبغي تخليصها من الإمبراطورية

العثمانية . فقد كانت بصفة خاصة مجرد منطقة أمامية ينبغي أملاكها حتى تتمكن مصر من الدفاع عن نفسها - منطقة أمن ، طالما طمعت فيها في الماضي ومنها يستطيع حكامها الجدد أن ينازعوا الخليفة - السلطان - بهدف وحيد هو أن يؤكدوا سؤددهم كبيت مالك وأن يرعزوا تلك الروابط التي تجعل منهم مجرد ولاية تابعين للاستانة . فضلا عن ذلك ، فقد كانت القومية العربية في هذه الفترة ، شأنها في ذلك شأن القومية المصرية ، لا تزال مجرد جنين لم يخرج بعد إلى نور الحياة ، بل لعلها لم تكن قد بلغت هذا الطور على الإطلاق ، ونحن في الواقع لا ينبغي أن ننسى أن جمال الدين الأفغاني ، الذي قام بالترويج لفكرة الجامعة الإسلامية التي كان يتبناها السلطان عبد الحميد الثاني ، والمحرك لكل الحركات القومية الراهنة ، لم يولد إلا عام ١٨٣٩ بينما ولد بعده بعشر سنوات تليذه محمد عبده الذي كان أول من وضع تعريف « الوطنية » المصرية الإسلامية (١) .

إن كل الشواهد تؤكد أن الفكرة العربية التي نادى بها إبراهيم باشا لم تكن سوى مناورة دبلوماسية ، الغرض منها كسب مودة أوروبا التي كانت معادية له في معظم الأحيان ، وذلك بخلق حالة من الشعور القومي تبرر مطامع سياسية وإقليمية خالصة (٢) وقد نجح هذا التكتيك البارع في بداية القرن التاسع عشر حيث نجحت بداية اليقظة القومية هذه في إثارة مشاعر العطف لدى الأوساط الفرنسية الرومانسية حتى لقد وجد في البرلمان الفرنسي في أول يولييه ١٨٣٩ نائب (هو المسيودي كارنيه De Carabé) يدافع عن « المملكة العربية » ويطلب من فرنسا أن تدعو - عن طريق مبادرة حازمة وحاسمة - « إلى شطر نصفي الإمبراطورية العثمانية اللذين لا يمكن لهما أن يظلا متحدين » حسبما

قال (٤) . ولكن لم يكتب التوفيق لهذه المشروعات الطموحة ، كما ستصرف مصر عنها النظر طيلة عهود خلفاء محمد علي الذين ستشغلهم مشا كلهم الخاصة ، بل إن الأمر سينتهى بها ، نتيجة للتدخل المستمر من جانب الغرب في شئونها الداخلية ، إلى أن تدير بصرها تجاه القسطنطينية التي أصبحت تحت حكم السلطان عبد الحميد الثانى مقراً للتضامن الإسلامى ضد أعداء الإسلام ، ولم يؤد الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ إلا إلى زيادة هذا الاتجاه حدة . وفى الوقت نفسه ، سوف تواصل القوميات العربية سعيها فى بلاد « الهلال الخصيب » لتفكيك الامبراطورية العثمانية وهكذا ، فعلى الرغم من أن كلا القوميتين المصرية والعربية قد تولدتا نتيجة للاحتكاك بالفكر الغربى ، إلا أنهما سيسلكان من البداية طريقين ظلاً متعارضين طوال نصف قرن من زمان .

القومية العربية والقومية المصرية

من ١٨٨٢ إلى ١٩١٨

ومع ذلك فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، جاء ليستقر على أرض مصر مفكرو العروبة ومنظروها . وكان هؤلاء فى معظمهم من المسيحيين — لبنانيين وسوريين — الذين جاءوا إلى مصر هرباً من طغيان « السلطان الأحمر » . ولقد هب هؤلاء الأذهان فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٠٤ لقبول تصور جديد لعالم المشرق ، فجاهدوا كى يحلوا فكرة الجنس التى استعاروها عن الغرب محل فكرة الدين المسيطرة قبلاً على العقول حتى هذا الوقت ، وتوارى فى كتاباتهم الماضى الإسلامى أمام الماضى العربى ، ونالت اللغة العربية — التى جددوها بحيث تنوam مع ضرورات الحضارة الحديثة — كل عنايتهم وأهتمامهم . إن هذه النهضة ، أو بالأحرى هذا الازدهار للثقافة العربية ، قد أدى إلى بعث

يطبعه طابع زمانى ، ولقد كانت الحركة سياسية أكثر منها أدبية وكانت موجة ضد الطغيان العثمانى ، كما كان الهدف منها أن تمنح الشعب العربى « الوعى بوحدته وبعظمته القديمة ، كما هيأت لتفكك العالم الإسلامى . وزيادة على ذلك فقد كانت هى أصل الفكرة الحديثة للعروبة . وفى نفس الوقت ، كان يفتاب مصر ، برغم إعجابها بجهود هؤلاء السوريين ، شعور بعدم الارتياح تجاه هذه الدعاية المشوشة التى كانت تكتسب إلى جانبها الصفوة فيما وراء خليج السويس والتى تفصح عن ثورة واضحة ضد الأتراك . وبعد أن كانت مصر فى عهد محمد على تكن شعوراً بالعداوة لتلك التبعية التى قطعت عليها الطريق إلى الإستقلال ، فإنها الآن باتت تفكر فى مواجهة بريطانيا العظمى فى أن تتمسك - إن لم تقو - بعلاقات التبعية تلك والتى تربطها بالإمبراطورية العجوز المتداعية . ونجد فى مصطفى كامل رمزاً لتلك الفترة من التاريخ المصرى ، فلقد استطاع أن يحمل من نفسه ، عن طريق خطبه المتأججة بإيمان وطنى عارم (٥) بطلاً لقومية ربط - هو - قضيتها بقضية القيسطنطينية . لقد أدرك بأستبصار ناقب للحقائق أن سقوط الإمبراطورية العثمانية سوف يودى إلى اختفاء الرابطة القانونية الوحيدة التى تحول بين بريطانيا العظمى وبين أن تجعل من احتلالها العسكرى « المؤقت » لمصر احتلالاً دائماً . وعلى هذا فقد ظل استقلال وادى النيل فى نظره رهناً بقاء الباب العالى ، وقد قال ذات مرة « إن التقرب بين مصر والدولة العثمانية الآن وفى كل وقت من شأنه أن يبرأ أصدقاء مصر الحقيقيين . فقامت الدولة (العلية) قوية مسلمة دام أمل المصريين فى الخلاص كبيراً عظيماً » (٦) وقد عبر عن هذه الفكرة مرة أخرى بوضوح أشد فى خطاب ألقاه فى الإسكندرية فى ٣ يونيه ١٨٩٧ وأشار فيه إلى الأكتئاب الذى نظم فى مصر لصالح الجيش العثمانى أثناء الحرب التركية - اليونانية (إبريل - نوفمبر ١٨٩٧) وأعلن عن نفسه داعياً شديداً الحماس لهذا الإكتئاب ، أليس فيه « مظاهرة قوية ضد الاحتلال

الإنجليزى واقتراع عام ضد الإنجليز فى مصر « (٧) » وعمل سياسياً ووطنياً فى نفس الوقت « (٨) » ؟ كما أكد أن على الأمة المصرية أن تنضم إلى صفوف السلطان وأن تسعد بانتصاراته وأن ترتدى ثياب الحداد فى أية مرة يمنى فيها بهزيمة . « ألا تفرض المصلحة هذا الواجب على كل وطنى » (٩) ؟ بل لقد وصل الأمر بمصطفى كامل إلى حد الزعم بأن محمد على قد أخطأ بإعلانه الحرب على تركيا (١٠) .

وفوق ذلك فقد استطاع أن يبرز هذه الواقعة السياسية فى نظر الحائرين والمترددین عندما ما استنهض بفصاحته مشاعر التضامن الإسلامى التى كان ترجمة لها فيما بعد إنشاء سكة حديد الحجاز . فقد كان بصفته وريثاً للفكر السياسى لجمال الدين الأفغانى يرى فى الإسلام الشعلة التى ينبغى أن تذكى وأن تدعم القومية المصرية الغارقة فى أيديولوجيات الغرب وأن يهيم لها الدعائم الأصلية التى تنقصها فلقد كان يعتقد أن أسباب تدهور المسلمين فى كل بلاد العالم وأسباب فقدهم لحظمتهم تكمن فى انقسامهم (١١) . « وفى ابتعادهم عن المبادئ المقدسة للدين » (١٢) ، وأن على الشعب المصرى باسم هذه المبادئ أن يأمل فى وحدة صحيحة مع تركيا، وإذا كانت الإمبراطورية العثمانية هى رأس الإسلام فمصر هى « روحه » (١٣) كما أنها بالنسبة له وبسبب موقعها الجغرافى وثقافتها هى النواة بل هى المركز ذاته (١٤) . وفضلا عن ذلك فإن مصر لم تكن فى نظره عربية برغم كونها مسلمة . وقد أكد أن مسلمى مصر هم وبدون جدل مصريين « وأجداد الغالبية العظمى منهم فراعنة » (١٥) . وهذا ما يفسر دعوته لهم بأن يلتفوا حول راية الخلافة (١٦) كما يفسر لماذا حارب طيلة حياته هؤلاء الناس فى داخل وطنه أو خارجه - الذين ساعدوا على تفتيت تركيا أو عملوا فى سبيل ذلك . ولم يكن رواد الفكرة العربية الأول والمدافعون عنها فى رأيه سوى « دخلاء » و « دسائين » و « منافقين » كما أنهم أشد

الاعداء ضررا (١٧) ولا بد من إلزامهم الصمت ومن محاربة فكرة الخلافة العربية ، التي سوف تكون في رأيه العوبة في أيدي قوى أجنبية (١٨) وتسلم مصر نهائيا إلى محتليها .

لم يطل الأجل بمصطفى كامل - الذي مات عام ١٩٠٨ ولما يكسب تجاوز الثلاثين من عمره - ليشهد تفكك الإمبراطورية التركية الذي كان يخشى - ولأسباب وجيهة - نتائجها المحزنة . لكن تأثير مصطفى كامل - مع ذلك - قد امتد لأطول من عمره ، فظلت القومية المصرية التي كانت تسترشد به شديدة التميز عن القومية العربية التي تنامت كرد فعل للطغيان الحميدى في البداية ثم لتصديها لديكتاتورية « تركيا الفتاة » بعد ثورة ١٩٠٨ . وقد أظهرت الحرب الإيطالية - التركية تلك الخلافات التي كانت تباعد بين الوطنيين في مصر وبين دعاة الفكرة العربية من السوريين والعراقيين كما كان الآخرون يفكرون في إنتهاز فرصة المتاعب التي كان يوجهها الباب العالي للحصول على ما كانوا يحلمون به من استقلال ، وهددت اللجنة العربية في القسطنطينية بأنها ستعتبر إخلاء ليبيا سبباً كافياً لإعلان إنهاء الخلافة (١٩) وحاول بعض المتطرفين أن يدبروا بمعرفة ايطاليين عصيانا في كافة الولايات العربية في الإمبراطورية (٢٠) وعكس ذلك كان يحدث في مصر ، فسكثيرون هم أولئك الذين ذهبوا لمحاربة العدو الإيطالي في صفوف جيش طرابلس التركي - العربي . وبما له دلالة خاصة إلى حد كبير أن يكون عبدالرحمن عزام باشا - الذي سيصبح فيما بعد البطل البالغ الحماسة للوحدة العربية - من بين أولئك الذين كانوا يحاربون في ذلك الوقت في صف إمبراطورية كان وجودها في رأيهم هو الضمان الأكيد لاستقلال مصر .

وقد ترجم الخديو عباس حلمي إلى الواقع ارتباط القومية المصرية بقضية العثمانيين حين وجه من القسطنطينية في ٢ نوفمبر ١٩١٤ نداءه إلى

المصريين والسودانيين ، وبعد ذلك بعامين ، وبينما مصر يراودها الأمل - وقد وضعت تحت الحماية البريطانية منذ ١٨ ديسمبر ١٩١٤ - في انتصار إمبراطوريات الوسط ، أعطى شريف مكة بدعم من بريطانيا العظمى إشارة البدء « للثورة العربية » وقد بينت هاتان الحركتان الطنانتان ، بوضوح وطوال عامين - اختلافات المصالح والاعتبارات التي تفصل مصر عن الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية .

وبالإضافة إلى ذلك ، فمن المناسب أن نلاحظ أنه إذا كان الوطنيون المصريون لم يدعوا أى تعاطف مع رواد العروبة الأول والمدافعين عنها فإن هؤلاء من جهتهم كانوا يرفضون أعتبار المصريين عرباً . وفي عام ١٩٠٦ كتب نجيب عازورى في كتاب له حظى بشهرة واسعة - يقول إن المصريين لا يفتسبون إلى العرق العربى ، وأنهم جزء من العائلة البرية الإفريقية ، كما أن اللغة التي كانوا يتكلمونها قبل الإسلام لا تشبه اللغة العربية على الإطلاق (٢١) وسوف تسود هذه الفسكة لوقت طويل في شبه الجزيرة العربية . وسوف تظل القاهرة حتى حوالى ١٩٣٦ مبعدة عن كل مشروعات الوحدة والتجمعات الإقليمية التي كانت تعد في بغداد ودمشق والرياض .

القومية المصرية بين « الفرعونية »

والفكرة « العربية » والجامعة الإسلامية »

وزيادة على ذلك . فقد استقبلت مصر هذه المشروعات استقبالا معاديا . فقد أقلقها وأثارت حفيظتها تلك الجهود التي كان يبذلها الملك فيصل ملك العراق كي يجمع حول عرشه تلك الشظايا المتفرقة من « الوطن العربى » كما أثارتها الجهود التي كان يعتزم القيام بها أمير نجد كي يخرج

من صحاريه ليوحد تحت صولجانه شبه الجزيرة العربية . وكان قيام
 مملكة عربية الذي تبارى في الحاسه له كل من بغداد والرياض وتخلصان
 يبدو لمصر أمراً خطيراً . ومع ذلك فلم يكن ليفوتها أن ترى في تهكك
 الإمبراطورية التركية وما نتج عنه من تفتت القوى المحيطية بها أمراً يخدم
 مصالحها الخاصة ، إذ يضمن لها صيانة حدودها الشرقية . وبالإضافة إلى
 ذلك ، فلم تكن مصر تحس بأنها عربية ، وكان شعورها بعروبيتها بالغ
 الضئيلة لدرجة أن عديداً من أناسها ظلوا منذ نهاية الحرب يظنون أنهم
 قد وجدوا في ماضيها البعيد أسساً لعظمتها ونهضتها المستقبلين . ألم تكن
 مصر قبل أن يفتحها عمرو بن العاص وقبل أن تعنق الإسلام قاعدة لحضارة
 باهرة ؟ وقد أعطى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون سنة ١٩٢٠ الفرصة
 لهذا الاتجاه كي يعبر عن نفسه بحرية كاملة ، فجعل بعض الكتاب من
 أنفسهم روادا يدفعون هذا الاتجاه كي يعبر عن نفسه بحرية كاملة ، وقد
 خلوا أزميل المثال مختار هذه الحركة الفكرية عندما ثبت في كتلة من
 الجرانيت « نهضة مصر » على شكل فنانة شابة ترتدى ملابس فرعونية
 وينهض عند قدميها أبو الهول - وهو مقوس قليلا على قدميه الأماميتين .
 وكان أن سألت مصر نفسها في ذلك الوقت هل تظل مسلمة أم يحسن بها
 أن تعود فرعونية كما كانت ولشهور طوال ظل التساؤل موضوع نقاش
 جاد في الصحف . ومع ذلك فقد كان ينبغي - لكي تسود الفرعونية مصر -
 أن يكون وادى النيل أقل تعلقا وارتباطا بالإسلام وأن يتهاى له حاكم شبيه
 بديكتاتور تركيا الحديثة ، لاحفنة من الأدباء يعيشون على هامش الحياة ،
 ولذا فقد ظلت الحركة سطحية ولم تتجاوز ذلك الاطار البالغ الضيق لمدرسة
 أدبية لم يكن لها تأثير بالغ على الجماهير . فقد ظلت مصر مسلمة برغم
 الأطلال المجيدة التي تخلص فوق تربتها . وهذه الصفة قد جعلت من واجبها
 في نفس الوقت أن تبدى بالغ الاهتمام والتعاطف مع كل البلدان التي تعتنق
 نفس عقيدتها وتسكافح مثلها ضد السيطرة الأجنبية . ولم تنخل مصر عن

هذه المهمة التي عادت من حقها وبخاصة بعد القطيعة التي تمت بين تركيا وبين الاسلام أليست مصر قاعدة لأقدم وأعرق الجامعات الإسلامية في العالم : الجامع الأزهر ؟

ولقد هيئات لها سلسلة طويلة من الأحداث أن تتخذ موقف المدافع عن المسلمين الخاضعين للاستعمار الغربي - مثال ذلك تأييدها لثورة الريف في مراکش بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي واستنكارها لقصف القوات الفرنسية لدمشق عام ١٩٢٥ ، كما أثار حفيظتها بالمثل أحداث حائط المبكى سنة ١٩٢٩ * . وأحداث الظهير البربري الشهير الذي اندلعت في مراکش سنة ١٩٣٠ * وأخيراً قمع الايطاليين للثورة التي انفجرت في نفس العام في برقة وقد أنشئت لجنة لرعاية « ضحايا الريف » برئاسة أحد أمراء الأسرة المالكة كان أول جهودها هو فتح أكتاب أمكنها أن تجمع فيه ٢٠٠٠ جنيه مصرى خلال أيام (٢٢) ووجه الوفد غداة قصف دمشق نداء إلى الأمة المصرية « يناشدها فيه الوقوف إلى جانب منكوبي سوريا (٢٣) وأرسلت البرقيات إلى عصبة الأمم ووجهت النداءات إلى مسلمي الهند تناشدهم تقديم العون لضحايا دمشق وأثار الظهير البربري بعد صدوره بفترة موجات من السخط ضد فرنسا التي تبذل - كما قيل وقتها - قصارى جهدها كي تحول ملايين المسلمين في شمال إفريقيا عن دينهم تجعلهم يعتنقون المسيحية (٢٤) وتعرضت الصهيونية والسياسة البريطانية في فلسطين لأقوى هذه الاحتجاجات وأشدّها عنفاً .

(*) حاولت فرنسا أن تجعل من التقاليد البربرية - لالشرعية الإسلامية - أساساً للقوانين التي تطبقها على البربر . وقد فسر ذلك على أنه محاولة فرنسية للقضاء على الشريعة الإسلامية ومقدمة لتفصير البربر .

وفي البداية ، كانت هذه المظاهرات شواهد على التضامن الإسلامي على وجه الخصوص ولكن عند قيامها ، وجدت القومية الشعبية نفسها تنساق إلى مسالك جديدة ، ولم تعد هذه القومية الشعبية مصرية بالدرجة الأولى بل اتسعت لتحتضن قضية الشعوب الإسلامية قاطبة وهكذا ، ومنذ الآن ، لن يعود المثال الذي اتخذته مصر لنفسها ، كأمر خاص بها طيلة ثورة ١٩١٨ - ليبقى محصوراً داخل حدود جغرافية وسياسية محددة ، فلقد تجاوز بالفعل تلك الحدود بمسافة كافية .

وكان لابد أن تكون لهذه التطورات آثارها الهامة ، ففي عام ١٩٢٨ ناقش بعض المفكرين إمكانية قيام وحدة بين كل الشعوب الشرقية ابتداء من اليابان في الشرق الأقصى وحتى سواحل الأطلنطي في الغرب . وراودهم الحلم بأن يتغلغل الإسلام في اليابان والهند وأن تتجمع خلف مصر كل الشعوب الصفراء وينذل حهد موحد مشترك ضد الغرب . وتبنت هذه الدعوة لعدة سنوات مجلة الرابطة الشرقية التي أسسها أحمد زكي . وكانت الحركة الفكرية التي قامت بنشرها كما قيل بحق - «إحدى السبل التي طرقتها الدعوة الإسلامية بحثاً عن صيغة جديدة (٢٥) » . وقدمت كل الجمعيات الدينية والسياسية - الدينية دعماً لهذه الفكرة ودعيت حكومة القاهرة لعقد علاقات صداقة مع الدول الإسلامية التي قامت حديثاً كالحجاز واليمن والعراق (٢٦) . وارتفعت أصوات تطرى رابطة اللغة والثقافة المشتركة والدين القائمة بين البلدان العربية وبين مصر أليس على مصر - كما أكدت إحدى صحف الإسكندرية - أن تقبوا من هذه البلدان المكافحة السامية التي سبق أن اكتسبتها ليس بقصد التدخل في شئونها وإنما بقصد التعاون معها في كافة المجالات لصالح تقدمها ؟ (٢٧)

وهكذا نجد أن الشعور بالتفاخر والكبرياء هو الذي دفع الوطنيين في القاهرة إلى أن يجعلوا من أنفسهم المدافعين عن السياسة الشرقية التي

ينبغي على بلادهم أن تسلكها، لكن هذه السياسة ظلت مشوشة في عقولهم لوقت طويل وتوازيا مع فكرة الوحدة بين كل الشعوب الإسلامية بدأت تنشأ في الوقت نفسه، وشيئا فشيئا بدأت تتعاظم فكرة قيام وحدة صميعة بين المسلمين العرب تستطيع مصر بسهولة بحكم وضعها أن تكون على رأسها وحاز المشروع بعض الأنصار المتحمسين، لكن كانت تعترضه كثير من العقبات .

لقد كانت العروبة في ذلك الحين ، كما كانت الفرعونية ، في نظر المسلمين الكلاسيكيين ، أمراً مناقضاً لروح الإسلام نفسه ، ولم يفت شيخ الجامع الأزهر محمد أبو الفضل الجيزاوى ولا مفتى الديار المصرية عبد الرحمن قرة أن يعلنوا رسمياً إدانتها للفكرة وأكداً عام ١٩٢٨ أن القومية لا تكون إلا بمقتضى الدين وأن الإسلام قد جعل من المؤمنين « إخوة » موحداً بذلك بين العربى وغير العربى (٢٨) . ولم تكن تلك أول أو آخر إدانة . ففي عام ١٩٣٢ أكد عالم آخر هو الشيخ محمد الغنيمى التفتازانى أن الاسلام عدو « للشعوبية والاقليمية » (٢٩) .

وبعد ذلك أكد الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر في عام ١٩٣٨ أن الدين يعادى الفكرة العنصرية ودعا العلماء والمسلمين إلى تحقيق الوحدة الاسلامية « وألا يلقوا بالا إلى الوحدة العربية » (٣٠)

وحاول منظرو العروبة من جانبهم في بغداد ودمشق وبوجه خاص في بيروت - وذلك كى يكسبوا الأقليات المسيحية إلى صفهم - أن يقيموا فكرتهم على أسس لغوية وثقافية دون أن يعولوا كثيراً على فكرة الدين التى تركوها تتوارى في الظل .

ومع ذلك فإن هذا التمييز لم ينجح في أن يسود مصر . فقد ظلت فكرتنا التضامنية الدينية والأخوة العنصرية تعيشان في النفوس

والأذهان جنباً إلى جنب دون أن تنغلب إحداها على الأخرى، بل لقد اشتد تشابكها لدرجة أنها لم ينفصلا على الإطلاق . ومنذ عام ١٩٣٠ كانت هاتان الفكرتان موضوعا لمقالات تنشر في الصحف والمجلات بصفه شبه يومية وبدأنا نرى في معظم الأحيان، نفس الرجال يدافعون في نفس الوقت عن هذه الفكرة وعن تلك ويشاركون على حد سواء في المؤتمرات العربية أو الاسلامية التي تعقد خارج مصر وخصوصاً في مؤتمر القدس الذي انعقد في عام ١٩٣١ ومؤتمر بلودان الذي انعقد في عام ١٩٣٧ . وبرغم هذا فقد كانوا يساهمون في هذه المؤتمرات بصفته الشخصية ، أما مصر الرسمية فقد ظلت بهذا الصدد متباعدة طواعية بل وأحياناً عن عمد بل وعن موقف معاد ، إذ لم تكن مصر — رغبة منها في ألا تفقد عطف القوى الغربية التي كانت في ميسر الحاجة إليه كى تحصل على استقلالها وكى تعطل رجحان كفة النفوذ البريطانى لم تكن تريد لفترة طويلة لأن تتخذ الطابع الإسلامى ولا أن تصطبغ بالصبغة العربية . وكان عليها أن تنتظر حتى ٢٦ أغسطس ١٩٣٧ وهو تاريخ توقيع معاهدتها مع بريطانيا كى تفكر فى أن تلعب بين دول الشرق الأوسط الدور الذى يبدو مهيئاً لها ومقدراً عليها بحكم ثروتها وثقافتها وتعداد شعبها . ومع ذلك فسوف تظل مصر حائرة لعدة سنوات أخرى قادمة هل عليها أن تتبع سياسة عربية أم عليها أن تتبنى سياسة أكثر رحابة واتساعاً : « شرقية وإسلامية » ؟

مصر تختار طريقها

تأكد هذا الاتجاه الجديد فى السنوات التى تلت تولى الملك فاروق العرش ، ذلك أن مصر بعد أن دخلت عصبة الأمم وبعد أن تحررت من نظام الامتيازات ، بدأت تخرج شيئاً فشيئاً عن التحفظ الذى كانت تحصر نفسها داخله حتى ذلك الوقت . وفى أكتوبر ١٩٣٨ قبلت أن يعقد فى القاهرة

المؤتمر البرلماني العربي والإسلامي لنصرة قضية فلسطين (٣١). وبعد ذلك
 بعدة أشهر كان دخول عبد الرحمن عزام باشا ومحمد وعلى علوبة باشا وصالح
 حرب باشا في وزارة على ماهر - وثلاثتهم من غلاة المدافعين عن العروبة
 والإسلام - ترجمة أكثر وضوحا لرغبتها في أن توارى الظل «مصريتها»
 الانعزالية التي اتبعتها في الماضي وأن تقوم كما جاء في خطاب العرش في ١٨
 نوفمبر ١٩٣٩ « بالمهمة النبيلة » التي قدر عليها أن تقوم بها في المشرق
 (٣٢) . كانت مصر تطمح لأن تجرف في تيارها كل البلدان الإسلامية ؟
 إن مظاهرات الترحيب بالملك فاروق التي كانت تقوم في القاهرة حتى
 نهاية ١٩٣٩ والتي كانت تشير إلى الملك فاروق باعتبار الخليفة المقبل تشير
 فيما يبدو إلى ذلك . لقد كان محرك هذه المظاهرات هو الشيخ محمد مصطفى
 المراغي شيخ الجامع الأزهر وبتدبير منه كان الملك - كما سبق أن رأينا -
 يقابل كل يوم جمعة عقب الصلاة بهتافات «عاش أمير المؤمنين» ومع ذلك
 فلا يمكن أن نعتبر هذه المظاهرات محاولة متعمدة من جانب مصر لتأكيد
 سيطرة الاتجاه الإسلامي . لقد كانت بالنسبة لها مجرد وسيلة تزن بها
 أقدارها والفرصة المتاحة لها بحسب نبض الرأي العام . ولعدة أشهر ظلت
 الصحف تناقش موضوع إعادة الخلافة ، لكن التعليقات حول هذا
 الموضوع ظلت مبجافية له في تركيا بالذات لحد وجب معه أهمال هذا
 الفكرة (٣٣) .

وفهمت مصر عندئذ أن من المستحيل عليها أن تسبح ضد تيار الزمن
 وأن تعيد إلى الحياة نظاما إسلاميا بطل العمل به . ومع ذلك فلقد بقي
 لها حلم وحيد ، أقل طموحا لكنه لا يخلو من عظمة - كما أن تحقيقه
 أيسر منالا - وهو أن تكون على رأس العالم العربي وهو ما كان يتمناه
 كل المصريين المقتنعين بأن الوحدة العربية سوف تزيد من قوة مصر
 ومكانتها ونفوذها في المجال الدولي وتجعل منها دولة هامة (٣٤) .

وبرغم العداء الذى كان يظهره للعروبة أنصار الدعوة الإسلامية فإن رأى العام المسلم كان مهينا فى مجموعة لتقبل هذا الانعطاف .

وهما تحدر الإشارة على وجه الخصوص إلى تأثير مدرسة المنار على تطور الفكر الدينى فى مصر . فزعيم هذه المدرسة رشيد رضا لم يتردد فى توجيه الانهام إلى الشعوب المسلمة غير العربية أنها مسئولة عن تدهور العالم الإسلامى وأشار للإسلام على أنه نظام عربى بالدرجة الأولى (٣٥) . كما أطرى دور العرب فى تاريخ المشرق . وهكذا تسالت إلى مبدئه عناصر أيديولوجية موالية للعروبة هيأت مرحلة انتقال لم يكن منها مناص بين الاتجاه الإسلامى كما تبناه السلطان عبد الحميد وبين الدعوة العربية الحديثة . ولم تكن هذه الفكرة جديدة فقد سبق أن عبر عنها السكواكبي (١٨٤٩ - ١٩٠٢) فى كتابه (أم القرى) كما إن محمد عبده نفسه قدمها وساهم رشيد رضا فى إشاعتها وأخذت بها مصر .

وسرعان ما بدت الوحدة العربية فى نظر أكثر المسلمين محافظة باعتبارها مقدمة لنهضة الإسلام وخطوة نحو إعادة توحيد العالم الإسلامى ورأى هؤلاء أن ليس ثمة ما يحول دون اندماج الاتحاد المقترح إذا ما تحقق فى كل أكبر واختفت مخاوفهم تجاه هذا المشروع وحلت الحيدة المرحبة بل والتعاطف الفعال فى كثير من الأحيان محل العداء . وبدأت الجماعات الدينية تدعو إلى تجميع القوى العربية وبطريقة غير محسوسة بدأت المظاهرات التى كانت تقوم لصالح شعوب المغرب وفلسطين وسوريا - تلك المظاهرات التى بدأت تزيد وتتضاعف حتى عشية الحرب العالمية الثانية - بدأت تتخذ طابعا مزدوجا يدل على الأخوة الدينية والأخوة العنصرية فى نفس الوقت وهكذا تجمع فى تيار واحد كل من المنادين بالوحدة الإسلامية والمبشرين بالعروبة الراغبين - هؤلاء وأولئك - فى أن يهيئوا بلادهم للقيام بالدور الأساسى والأول فى محفل الأمم الشرقية . ووجد الجميع فى الأيديولوجية التى تهيأت لهم

أسبابا لبلوغ المثال الذى كان يطمح إليه كل منهم . ومع ذلك فقد ظل الاسلام هو الأساس الأكيد للقومية المصرية التى أصبحت الآن تسبح فى تيار العروبة .

ولم يعترض على هذا الاتجاه الجديد سوى أنصار « المصرية » الضيقة الذين ظلوا يؤكدون - مستخدمين لغة علماء الأجناس - أن المصريين لا ينتمون إلى نفس جنس جيرانهم . ورد عليهم خصومهم بأن العربى هو كل من يتكلم العربية ويشعر بأنه عربى . وكان على هؤلاء أن ينحنوا فقد حسمت مصر طريقها وساهم التطور القومى فى ولايات الامبراطورية التركية القديمة فى دفعها لهذا الاتجاه بعد أن زالت أوهامها وخاوفها القديمة .

فمنذ وقت طويل كانت مشروعات إنشاء مملكة متحدة - وهو الأمر الذى أثار تخوف مصر وشكوكها - قد قدر عليها أن تقول إلى النسيان ، فلقد مات الملك فيصل فى ٨ سبتمبر ١٩٣٣ دون أن ينجح برغم نفوذه الواسع فى أن يعيد الوحدة إلى عالم تمزقه المفاصل والعداوات الصامتة . وفى الواقع فإنه لا الاتجاه العربى فى بغداد ولا الاتجاه العربى فى الرياض قد نجح فى أن يسود ويفرض نفسه . فلقد وحب على الهاشميين أن يعترفوا بوجود دولة نجد كما كان على السعوديين من جانبهم بعد أن فتحوا مكة والمدينة وانتزعوها منذ عام ١٩٢٤ من الملك العجوز حسين بن على مفجر الثورة العربية عام ١٩١٦ ، كان عليهم أن يعدلوا عن الخروج من صحراواتهم حيث ظلوا معزولين . لقد توقف توسعهم نحو الشمال . وأمام حقائق الأمور فهمت كلتا الأسرتين ضعفهما المتبادل واستحالة انتصار أحدهما على الأخرى . كما أن اللجوء إلى العمل الدبلوماسى فى صورة معاهدة الأخوة والتحالف التى وقعت فى إبريل ١٩٣٦ لم يفعل سوى أن

دلل بوضوح على عجزهما كليهما عن إنشاء الدولة الكبرى التي كان يحلم بها القوميون الأول منذ وقت بعيد وقتما كانت الإمبراطورية العثمانية آخذة في الانهيار . وحين جرى انقلاب بكر صدقي في العراق في أكتوبر ١٩٣٦ أطرح العراق سياسة الملك فيصل وعدل عن « المخامرة العربية » ولم تتردد بغداد في أن تتقارب من تركيا في نفس الوقت الذي كان يحذر فيه الأمير شكيب أرسلان من « الخطر التركي » .

منذ ذلك الحين لم تعد الفكرة العربية تشكل بالنسبة لمصر خطرا ما فالشكل الجديد الذي كانت قد فرضته الظروف على الفكرة العربية — أى شكل معاهدات التحالف بين دول مستقلة وذات سيادة على أراضيها الخاصة قد نزع عن هذه الفكرة كل مظهر عدواني . ومنذ الآن ، أصبح الوطنيون في سوريا والعراق يتجهون — عندما تحزب بهم الأمور — إلى القاهرة ، « إلى الأمام يا مصر ونحن وراؤك » (٣٦) — هكذا هتف أحد كبار الرسميين العراقيين في ديسمبر ١٩٣٨ ذاهبا بذلك لأبعد مما جاء في التصريحات المتكررة لشكيب أرسلان ولم تظل مصر صماء للأذنين تجاه هذه النداءات — فقد ارتبطت بحسم وإرادة بطريق « العروبة » منتهزة خسوف دور العراق لتصبح على رأس الحركة العربية ولا بد أن يكون لقرارها هذا على مجرى تطور القومية العربية نتائجه التي ينبغى تقييمها . فمنذ الآن سوف تعقد في القاهرة أو في الاسكندرية — لافي بغداد أو بلودان أو القدس وتحت رعاية الملك فاروق المؤتمرات العديدة حيث يؤكد كل من الحاضرين لإيمانه بأقدار الشعب العربي السعيدة ، شعب المستقبل ، المدعو إلى تسلم شعلة الحضارة من أيدي أوربا العجوز المستهلكة ، وهو شرف عظيم لم يعد الغرب جديرا به بعد خضوعه لقاذورات المادية المحطمة لكل حياة روحية . ومن جهة أخرى فإن أفق العروبة الذي كان حتى ذلك الوقت محصورا في نطاق

الدول التي نشأت في الولايات القديمة للإمبراطورية التركية سوف يصبح بإمكانه أن يمتد إلى ما وراء خليج السويس وقناة السويس اللذين كانا يعترضان طريقه وسوف يمتد عبر حدود ليبيا وشمال إفريقيا ليصل إلى أمواج الأطلنطي إلى حيث كان الفاتح عقبة بن نافع قد دفع بحصانه .
ولسوف يكون ذلك بمثابة غزو سلبى هادى للعقول ، لكن مركز الثقل في العالم الإسلامى سوف ينتقل من بغداد إلى القاهرة . وهكذا فسوف تسلب العاصمة الفاطمية القديمة عاصمة العباسيين القديمة مكانتها .

ورغم ذلك فإن دخول مصر إلى الساحة العربية ستكون له نتائج أكثر أهمية . فلسوف يصبح من المستحيل بشكل حاسم أن تقوم المملكة العربية التي داعبت أحلام القوميين العرب في أواخر القرن التاسع عشر . وكذلك فلسوف تستمر مصر - وقد أصبحت عربية - على معارضتها لآى تعديل في الوضع الإقليمى القائم في الشرق الأوسط . كما سنطرح مصر فكرة اتحاد فيدرالى كبديل لفكرة مملكة متحدة وسوف يكون بإمكانها أن تعلى من شأن فكرتها البديلة هذه .

مصر عضو في جامعة الدول العربية

في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وبعد تطور استمرار لا كثر من قرن أمكن لفكرة الوحدة العربية أن تسكب إلى صفها كل المفكرين في مصر كما كان الحال في العراق وسوريا . وتفسر الرغبة في الظهور بمظهر الجبهة المتحدة والمترابطة ضد خطر الصهيونية وعلى الأخص الرغبة في إنشاء كتلة تستطيع أن تنصدى بطريقة أفضل «لامبريالية» و «استعمار» الغرب - يفسر هذا كله ذلك الأزدهار غير العادى للفكرة العربية .

لقد عمت الفسكرة بسرعة واكتسبت على الفور مدى سرعان ما رأت معه بريطانيا العظمى - التي كانت تعاني من صعوبات الحرب - أن تبدي زحيمها بها . فصدر حول هذا الموضوع في ٢٩ مايو ١٩٤١ تصريح نال شهرة واسعة أدلى به مستر أنطوني إيدن وزير الخارجية البريطانية في ذلك الوقت . وليس مضيعة للوقت أن نورد نصه هنا . « إن كثيرين من مفكرى العرب يرغبون في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من النصيب الذى تتمتع به الآن وهم يأملون من المماضدة فى بلوع هذه الوحدة ولا يجوز لنا أن نفعل أى نداء يوجهه إلينا أصدقاؤنا بهذا الصدد . ويدولى أن من الطبيعة ومن الحق أن تتوثق الروابط الثقافية والإقتصادية والروابط السياسية أيضاً بين الأقطار العربية وستعاضد حكومة صاحب الجلالة معاضدة تامة أى مشروع ينال الموافقة العامة ، (٣٧) .

وكثيراً ما تردد هذا التصريح - وقد يكون من شأنه أن يلقى فى روع المراقبين الأوربيين أن جامعة الدول العربية التى قامت بعد ذلك بثلاث سنوات لاندن بوجودها إلا لوزارة الخارجية البريطانية التى ظلت مخلصنة لأفكار لورانس الرومانسية . لكن ذلك حكم متسر لا نستطيع الأخذ به أو الإسهام فيه . فعندما تعد بريطانيا العظمى بأن تولى « دعمها الكامل » لآية خطوة يمكن أن تحوز « موافقة عامة » فإنها لم تفعل سوى أن جعلت سياستها تتمشى مع مقتضيات اللحظة . لقد كان كل ما يشغلها على وجه الخصوص هو أن تسترد تعاطف قومية كانت توشك على أن تدير لها ظهرها ، ففي هذه اللحظة فى الواقع كانت الثورة العراقية بالكاد قد أخذت وكان الفيلق الإفريقى Afrika Korps يهدد مصر وكانت ألمانيا تلو بتملقها فى نشرات دعايتها - التى كانت تلقى كل ترحيب - أمانى الشعوب العربية ، وتفهمت إنجلترا مدى الأفكار الجديدة ، فحاولت

منذ ذلك الوقت بما عهد فيها من إتران ومقتضى وسائلها البراجمافية التي طالما لجأت إليها أن تقبني نجاح القومية العربية ليبرالية تمسكها - كما كانت تظن - إن لم يكن من التعايش معها في تناسق تام فعلى الأقل ألا تتخذ منها خصما لها . فضلا عن ذلك - فليس ثمة ما يسمح بالتأكيد بأنها وصلت لشيء من ذلك وبأن جامعة الدل العربية قد ظهرت بالشكل الذي كانت انجلترا تمنى أن تراها تظهر به بل ثمة من الدلائل ما يسمح باقتراض عكس ذلك .

وفي شهر يولييه من عام ١٩٤٣ اتخذت مصر المبادرة بيده المباحثات الأولى . فوفد على التوالى ضيوفا على العاصمة المصرية كل من نوري باشا السعيد رئيس وزراء العراق وتوفيق أبو الهدى رئيس وزارة شرق الأردن والشيخ يوسف ياسين ممثل العربية السعودية وسعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان والسيد حسين الكسبي مفوض اليمن ، واستمرت المباحثات حتى فبراير ١٩٤٤ وكانت مباحثات مضنية . وكان رئيس الوزراء العراقي قد قدم مذكرة في عام ١٩٤٢ إلى السير ريتشارد كيسي Richard Casey - الوزير البريطاني في الشرق الأوسط - يقترح فيها اندماج كل من سوريا ولبنان وشرق الأردن في دولة واحدة (٣٨) . وأن تشكل هذه الدولة الجديدة مع العراق اتحادا فيدراليا تستطيع بقية الدول العربية أن تنضم إليه بعد ذلك . لكن هذا المشروع الذي توضح كل الاحتمالات أن لندن كانت توليه دعما قد اصطدم بمعارضة علية من جانب كل من مصر والسعودية . فإشياء نوع من الوحدة العربية بالنسبة لهاتين الدولتين اللتين لا ترغبان في تعاضم قوة بيت عميل لبريطانيا العظمى كان من شأنه في رأيهما أن يحطم جهود الهاشميين في إقامة تجمعات إقليمية وذلك بجعلها غير ذات موضوع . إن التقاء المصالح هذا هو الذى يفسر الاتفاق المصرى - السعودى الذى وقعه الملك فاروق وابن سعود أثناء لقائهما في ينبع في يناير ١٩٤٥ .

وطالت المباحثات بسبب تلك الخلافات ، لكن الرأى العام الذى التهب فى كل مكان - حتى فى المهجر البعيد فى أمريكا - بسبب أحداث لبنان فى نوفمبر ١٩٤٣ لم يكن يسمح لهذه المباحثات بالفشل . ولذا فقد كان على هذه المباحثات أن تؤدى لتحقيق الهدف المنشود ، ووقع ميثاق إنشاء الجامعة العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ (٣٩) ونص فى مادته الثانية على أن الغرض من إنشاء الجامعة هو صيانة استقلال وسيادة كل دولة من الدول الموقعة . وتأكدت فيه وجهة نظر مصر التى أبدتها السعودية قم الاعتراف بالحدود التى خطتها الدول الغربية فى الولايات القديمة للإمبراطورية التركية . ولم تعد العراق سوى موقع متقدم على تخوم بلاد الأكراد وتركيا واليونان ، وبنفس الضربة فقتدت التطلعات الهاشمية طابعها كآمال قومية - وهو الطابع الذى كان الملك فيصل قد استطاع أن يضفيه عليها حتى وفاته - لتتحول إلى مجرد مطالب وأطماع عراقية أو أردنية . وأصبح بإمكان العربية السعودية أن تواجه المستقبل بثقة أكبر ودون وجود ما يعكر صفوها . أمامصر القوية بملايينها الثمانية عشر فقد كانت على ثقة من قدرتها على أن تلعب الدور الرئيسى فى المحفل العربى . ومنذ ذلك الوقت لم يعد لها من هم سوى أن ترغب الهاشميين على أن يحترموا بكل دقة مواد ميثاق يكرس تفوقها وامتيازها بصورة حاسمة .

Jacques TAGHER Ibrahim ,Premoteur de l'idee Panarabe (١)
moderne, cahier d'histoire égyptienne "

عدد خاص بمناسبة العيد المئوى لوفاة إبراهيم باشا (١٨٤٨ - ١٩٤٨)،
القاهرة ، ص ٤٣ .

وأنظر أيضاً مقال أمين سعيد فى جريدة المقطم عدد ٦ مايو ١٩٣٨ ،
وقد نقلته oriente moderno ١٩٣٨ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٢) قارن : الشيخ محمد عبده ، رسالة التوحيد وقد ترجمها إلى الفرنسية
مع مقدمة عن حياة وفكر الشيخ محمد عبده ، الشيخ مصطفى عبد الرازق
وB. MICHEL

Paris,Guethner 1925 P.XLII

(٣) من الممكن أن تكون أفكار إبراهيم باشا ذات الإتجاه العربى
قد تولدت أثناء الحملات التى قام بها ضد الوهابيين ، كما يحتمل أن تكون
هذه الأفكار قد تيقظت بفعل القومية اليونانية التى أمكنه سبر قوتها
فى المورة . وكلا الافتراضين يستحق الدراسة .

(ذكره :

C. de FREYCINET, la question d'Egypte, P.79:

وانظر أيضاً :

E. Driaut, la question d'orient.

(٥) نشرت هذه الخطب باللغة الفرنسية بعنوان مصر يون وإنجليز:

Egyptiens et Anglais, Paris, 2e édition, 1906

(٦) نفس المصدر ، ص ١٨١ .

(٧) نفس المصدر ، ص ١٨١ .

- ٢١٦ -

(٨) نفس المصدر ، ص ١٨٤ .

(٩) نفس المصدر ، ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ .

(١٠) وقد جاء في نهاية خطابه « نعم كانت مصر ضد الدولة العلية في عام ١٨٤٠ وكانت مخطئة خطأ كبيراً . نعم أخطأ محمد علي الكبير وعرف قبل موته أنه انخدع وأخطأ . فعاداة مصر للدولة العلية خطأ عظيم في السياسة وخطأ آخر بمصالح مصر وبمصالح الدولة العلية معا . »
(نفس المصدر ص ١٨٣) .

(١١) نفس المصدر ، ص ٢٤٥ .

(١٢) نفس المصدر ، ص ٢٠٥ .

(١٣) نفس المصدر ، ص ٢٤٥ .

(١٤) نفس المصدر ، ص ١٤١ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ١٦٦ - ١٦٨ .

(١٦) نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .

(١٧) نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .

(١٨) نفس المصدر ، ص ٢٤٦ .

(١٩) قارن :

Jean PIGHON, la question de libye dans le règlement de la Paix, Paris, 1945, P. 102 .

(٢٠) حول المفاوضات التي بدأت في ذلك الوقت بين الوطنيين السوريين والحكومة الإيطالية . أنظر

JUNG, la revolte arabe, t.I.P. 38 et S

Negib AZOURY, le réveil de la nation arabe dans l'Asie (٢١)
turquo P.246.

(٢٢) قارن : oriente moderno ١٩٢٥ ، ص ٤٥٢ ،

(٢٣) يوجد النص بالكامل في مجلة oriente moderno = ١٩٢٥ ،
ص ٥٧٨ .

(٢٤) قارن على وجه الخصوص oriente moderno . ١٩٣٠ ،
ص ٤٣١ .

(٢٥) قارن : L:Egypte indépendante, P. 394 .

(٢٦) قارن : oriente moderno ١٩٢٧ ، ص ٥١١ - ٥١٢ .

(٢٧) نفس المصدر ١٩٢٧ ، ص ٤٤٣ .

(٢٨) نفس المصدر : ١٩٢٨ ، ص ٣٠٣ .

(٢٩) نفس المصدر : ١٩٣٢ ، ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٣٠) نفس المصدر : ١٩٣٨ ، ص ٤١١ - ٤١٢ .

(٣١) قارن :

Ettore ROSSI , Il congresso interparlamentare araboemusulmano
Pro Palestina al Cair , Oriens moderno , 1938, PP. 587-601

(٣٢) قارن : Oriente moderno ، ١٩٣٩ ، ص ٦٦٨ .

(٣٣) قارن ماسبق ذكره (عن تولى الملك فاروق وخسوف الوفد) .

(٣٤) المقطم ٦ مايو ١٩٣٨ .

(٣٥) المنار عدد ٢٦ ص ٤٩ . وقد أورده لامنس LAMMENS

في مقاله La crise inteieure de l'Islam المنشور بمجلة Etudes ١٩٢٦
ص ١٤١ . وعن الدور الذي لعبه العرب في تاريخ الإسلام حسب رأى
رشيد رضا (انظر على وجه الخصوص ، هنرى لاوست ، المرجع السابق)

(٣٦) قارن ؛ Orente moderno ، ١٩٣٩ ، ص ٨٥ .

(٣٧) حول السياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه القومية العربية ،
انظر على وجه الخصوص .

Robert MONTAGNE , L' Union Arabe .

Politique étrangère, avril 1946, pp. 176 — 225

(٣٨) نشر نص هذه الوثيقة الهامة بعد ذلك بعدة سنوات في مجلة

Action التي تصدر في لبنان ، في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٩ .

(٣٩) قارن . C.O.C ١٩٤٥ ، ص ٧-١٢ .

الفصل السابع

المشكلات الاجتماعية

مع بدء استخدام الآلة ودخول الصناعة في مصر منذ عهد محمد علي بدأت تظهر في المجتمع طبقة جديدة ، هي طبقة العمال . ومنذ ذلك الحين أخذت تتشكل حركة اجتماعية تشبه تلك التي ظهرت في البلدان الغربية الكبرى في الماضي . وسوف تمر هذه الحركة بتطور مماثل لما مرت به زميلاتها في البلدان الغربية قبل ذلك بحوالى قرن من الزمان .

ومن الصعوبة أن ندرس هذه الحركة بالتفصيل ، فناريخها لم يكتب مطلقاً (*) كما لا يمكننا الآن أن نلم بكافة المصادر الوثائقية . ولقد تعرفنا على مصادرها الأولى عن طريق أحد المحامين الفرنسيين هو جان فاليه JeanValle الذى وضع كتاباً بعنوان « مساهمة في دراسة أحوال عمال الصناعات الكبرى في القاهرة Contribution à L' étude des conditions des ouvriers des grandes industries au Caire. »

وهذا الكتاب ليس سوى ثمرة جهد ذاتى قام به المؤلف عن طريق الاتصال المباشر بالعمال وأصحاب الأعمال في السنوات الأولى من القرن العشرين . ولا يزال كتاب فاليه مصدراً لاغنى عنه خاصة وأن المعلومات الرسمية والإحصائية تكاد تكون معدومة^(١).

-
- يجدر بالذكر أنه قد صدرت في الآونة الأخيرة مؤلفات جديدة حول هذا الموضوع نذكر منها على سبيل المثال :
- (١) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧
- (٢) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩ — ١٩٢٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠
- (٣) سليمان النخيلي : الحركة العمالية المصرية وموقف الصحافة منها ، الاتحاد العام لنقابات العمال ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- (٤) رؤوف عباس : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨
- (٥) عبد المنعم الغزالى : الحركة النقابية في مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٦٨ .
- « المترجم »

وفي بداية هذا القرن لم يحدث ما يهيب من الحماية لعامل المصانع الحديثة ما كانت تهتبه الطوائف الحرفية لأعضائها في القرون الوسطى وهي الطوائف التي اختفت بعد تفكك بطنى . (٢) لقد كان وضع الطبقات العمالية صعبا للغاية ، وقد رسم لنا المسافرون الأوروبيون إلى القاهرة في هذا الوقت لوحات باللغة التأثير عن هذا الوضع السيئ . « يحمل هؤلاء العمال في مصانع أغلبها ضار بالصحة ، ويمتد يوم العمل إلى اثنتى عشرة ساعة ، تتخللها راحة لمدة ساعة واحدة للاغفاء وتناول الطعام ، يعقبها - طيلة حوالى ثلث العام -- سهرات عمل تمتد حتى منتصف الليل أو حتى الواحدة صباحا ، وأجورهم زهيدة نتيجة لوفرة الأيدي العاملة . أما الراحة الأسبوعية فعدومة تماما » .

وقلما كان العاملون بالمحلات التجارية يتمتعون بحال أحسن ، فقد كانوا يعملون « من السادسة صباحا حتى التاسعة مساء وأحيانا حتى العاشرة أو الحادية عشرة . وكانوا يتناولون طعامهم خلف بنوكهم » .

أما عن النساء اللاتي كن يعملن في مصانع القطن في مقابل خمسة أو ستة قروش في اليوم ، فقد كان يوم عملهن طويلا لحد مبالغ فيه وكانت المطلقات منهن أكثر بؤسا .

ولم يستثن الأطفال من هذا الوضع وكان من الشائع أن يشتغل الصبية والبنات في سن مبكرة في أعمال تفوق طاقاتهم (٣) ومع ذلك فقد وجب الانتظار لسنوات طويلة قبل أن تقرر مصر الأخذ بطريق رقابة الدولة وبدأ يقل بمرور الزمن عدم ميلها إلى الحد من حرية العمل وإن كان عزوفها هذا لم يختف نهائيا .

وحتى عشية الحرب العالمية الثانية ظل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٠٩ الخاص بتشغيل الأحداث في محالج القطن ومصانع المنسوجات والدخان وكذا المرسوم رقم ٢٥ لسنة ١٩١٩ القاضى بتشكيل لجنة التوفيق بالإضافة إلى بعض النصوص العامة التى تضمنها قوانين المحاكم المختلطة والأهلية - ظل هذا وحده بمثابة كل التشريعات المعمول بها فى وادى النيل ولا نظننا بحاجة للتأكيد على عدم كفايتها ولا على إمكانياتها الضيقة . فالقانون الأول - مثلا - يكتفى بمنع تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن تسع سنوات فى محالج القطن وتنظيم تشغيل من يزيد سنهم عن الثالثة عشر فحرم عملهم بالليل وحتم ألا تزيد مدة عملهم فى اليوم عن ثمانى ساعات وحرم دخول صالات المحالج التى يعمل بها النساء أما لجنة التوفيق فلم يكن لها أى دور فى حماية العمال . أما تدخلها لفض المنازعات بين العمال واصحاب الأعمال فقد ظل أمرا اختياريا محضا .

وأزاء نقاعس الدولة هذا فكر العمال المصريون سريعا - على غرار ما فعله زملاؤهم الغربيون - فى أن يتجمعوا فى منظمات مهنية على غط المنظمات العمالية الأوربية . إلا أن هذه المحاولات الأولى قد باءت فى معظمها بالفشل . ولكن فى عام ١٨٩٩ ونتيجة لأول إضراب عمالى فى تاريخ مصر رضى أصحاب الأعمال « وقد أذهلتهم وثبطت من همهم المفاجأة التى تم بها الإضراب وانتشاره » - فوافقوا بعد محاولة للمقاومة على أن يقوم العاملون بلف السجائر فى مصانع القاهرة بإنشاء نقابة تضم كل المشتغلين بهذه الحرفة (٤) . إلا أن هذه المحاولة الأولى التى قام بها العمال لم تستمر - إذ أن التفاهم الذى كان تاما بينهم وقت هجرهم لمصانعهم لم يستمر بعد انتصارهم ، فما أن أجيت مطالبهم حتى عادوا إلى أعمالهم متخليين عن زعماء الحركة الذين أخذتهم الحيرة - فلاهم

يعرفون كيف يواصلون طريقهم ولا هم فضلا عن ذلك بقادرين عليه (٦). وبدافقدان الترابط هذا بوضوح أشد - مرة أخرى - عام ١٩٠٣ عندما قام العمال باضرابهم الثانى. فلم يكن الإضراب هذه المرة عاما وانتهى بفشل يكاد يكون تاما. وقد اتخذ هذا الإضراب - نتيجة لتفكك العمال طابعا بالغ العنف، ينبغى الالتفاف إليه، فقد أمكن للدولة بهذه الطريقة أن تتدخل باسم حماية حرية العمل، كما أمكنها باسم حماية العمال غير المضربين «الصفراء» أن تضمن النصر الكامل لأصحاب الأعمال. واستمر العمل تحت حماية مشددة من قوات البوليس - بل لقد قام أصحاب الأعمال بتقديم الطعام وتجهيز عتبات النوم للعمال الذين واصلوا عملهم. وهكذا أمكن السيطرة سريعا على حركة الاضرابات. (٨)

وخلال السنوات التالية قامت حركات إضراب أخرى وبخاصة من جانب الحياطين (١٩٠٥) (٨) ومستخدمى شركة ترام القاهرة (أكتوبر ١٩٠٨) (٩). كما أنشئت نقابات جديدة من بينها تسع نقابات بالقاهرة فى سنة ١٩١٠ تضم ثلاثة آلاف عضو. ومع ذلك فقد قدر لهذه التجمعات المهنية الأولى أن تظل لسنوات طويلة مجرد «تجمعات تبادلية» ووسائل للتعاون المشترك أكثر منها ووسائل للنضال الاجتماعى وذلك بسبب افتقارها للترابط الكافى بين أفرادها.

الحركة العمالية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى

بنشوب الحرب العالمية الأولى تطورت الحركة العمالية تطورا سريعا. فقد امتدت الصناعة المصرية إلى مجالات جديدة اقتضت تزايد ملموسا فى أعداد الأيدى العاملة بالمدين. واتخذت الثورة التى تفجرت عقب هدنة ١٩١٨ فى بعض الأحيان شكل «حركة شعبية موجهة ضد الملاك» (١٠). وانتشرت الإضرابات ونشبت

في كل مكان سواء بين العمال أو بين موظفي ومستخدمى المصالح الحكومية (١١) .

ومن جهة أخرى فقد كان لثورة أكتوبر ١٩١٧ الروسية وللنداءات التي وجهتها الدولية الثالثة في السنوات التي تلتها إلى عمال وفلاحى الشرق الأدنى أو إلى « مسلمى العالم ضحايا الرأسمالية » - كان لذلك بعض الصدى في المراكز العمالية الكبرى وعلى وجه الخصوص في الإسكندرية، إذ هي مدينة عالمية بالدرجة الأولى وأكثر من القاهرة انفتاحاً على التيارات الفكرية الوافدة من الخارج. ففي هذه المدينة اكتسبت المذاهب الجديدة معتقياًها الأول من بين الموظفين والحرفيين الأجانب من يونانيين ونمساويين وروس وهم في غالبيتهم من اليهود . وسرعان ما أعار العمال المصريون - وبالذات أكثرهم تعليماً ونضجاً - هذه المبادئ آذاناً صاغية . وأنصت إليها معهم بعض الشبان من الطلاب أبناء الأغنياء الذين لا يملكون سوى شهاداتهم الدراسية التي حصلوا عليها إما من مؤسسات التعليم الوطنية أو من الجامعات الأوروبية . وقد دفعتهم وطنيتهم المتأججة ، أكثر مما دفعهم إلى ذلك فيما يبدو اقتناعهم العميق ، إلى أن يتجهوا بأبصارهم صوب موسكو التي كانت في ذلك الوقت تقدم العون الفعّال إلى القوميين الأتراك الملتفين حول مصطفى كمال .

ومنذ سنة ١٩١٩ أنشأ بعض المثقفين الشبان « الحزب الديمقراطي المصرى » الذى اتهم على الفور بالبلشفية . وبعد ذلك بعامين ظهر أول اتحاد عام للعمل ضم ٢٢ نقابة وبلغ تعداد أعضائه حوالى ستة آلاف عضو وكان من بين أعضاء لجنته التنفيذية التسعة ثلاثة من الشيوعيين (١٣) . وفى نفس الوقت أنشأ عمال الإسكندرية أول حزب اشتراكى هو الحزب الاشتراكى المصرى وقد حضر زعيمه محمود حسنى العربى في عام ١٩٢٢ المؤتمر الرابع للدولية الشيوعية .

وقد طالب الحزب ألا يتجاوز يوم العمل ثمانى ساعات كما طالب بأن يتقاضى المصريون نفس أجور زملائهم الأوربيين وطالب بأن يكون لهم الحق فى تكوين النقابات بكامل حريتهم . أما بخصوص الطبقات الفلاحية فقد قام الحزب بوضع خطة للإصلاح الزراعى فنادى بتأميم الملكيات الكبيرة وتوزيع الأراضى على المحتاجين - بل لقد تصدى لبحث إمكانية تنظيم الفلاحين فى سوفيات فلاحية (١٤) . فضلا عن ذلك فقد أكد الحزب تفكيره العلماني عندما طالب بفصل الإسلام عن الدولة وبمساواة المرأة والرجل أمام القانون (١٥) . وفى النهاية لم يخف الحزب تعاطفه مع البلشفية وأعرب عن أمنيته فى أن تعترف الحكومة المصرية بالنظام القائم فى موسكو . ومع ذلك فإن هذا البرنامج المطبوع بطابع الأفكار الثورية قد أفسح للمطالب الوطنية مكانا بارزا - فتعهد الحزب بأنه سيحقق عن طريق لاتحاد كل العمال الجلاء الكامل عن مصر وإلغاء الامتيازات الأجنبيّة وتأميم قناة السويس .

وفى نفس الوقت أجرى الحزب اتصالات مع موسكو . وعلى حين كانت اللجنة التنفيذية للدولية الثالثة تندد بالسياسة البريطانية فى مصر (١٦) احتل بعض الطلاب الشبان أما كنهم فوق ظهر سفن بضائع سوفيتية كانت راسية فى المياه المصرية واتخذوا طريقهم إلى الاتحاد السوفيتى ليحضروا هناك دراسات فى الفكر البلشفى كانت الدولية الثالثة تنظمها لهذا الغرض .

وسرعان ما اتخذ القادة والزعماء المصريون موقفا عنيفا من الإضرابات ومن الدعاية الشيوعية . وهو موقف لم تكن تتطلبه - كما يبدو - حالة البلاد الداخلية . ولعلمهم بذلك قد أرادوا أن يضيفوا على

التطور الإجتماعى أهمية لم يكن يمثلها فى الواقع وذلك لكى يباشروا ضفطا مباشرا على بريطانيا العظمى ، فيجعلوها تخشى ارتناء الوطنيين فى أحضان البلشفية فى حالة عدم اعترافها باستقلال مصر (١٨) ،

ولا توفر لنا التشريعات التى سدت فى ذلك الوقت فكرة دقيقة عن حقيقة المسكانة التى كانت تشغلها الحركة القابية غداة الحرب ، لكننا لا نسمح لنا - وقد أعوزتنا كل المصاور الوثائقية إلا بأن نتابع تطور هذه الحركة ، كما أنها توضح كيف أن الحكومة المصرية لم تكن تميز تميزا دقيقا بين الوقوف ضد المطالب المالية وبين قمع المبادئ اليسارية المتطرفة .

ومنذ عام ١٩٢١ وجدت النقابات والجمعيات المهنية نفسها محرومة من مصادر الدخل - فقد حظر القانون على العمال والخدمة والمستخدمين والكتاب التنازل عن جزء من أجورهم سواء بصورة مباشرة أو عن طريق وسيط ، إلى نقابة أو شركة أو جمعية مهنية أخرى (١٩) .

غير أن هذا الإجراء لم يكن له فاعلية ، فالنقابات التى أريد إجبارها إن لم يكن على أن تحل نفسها بنفسها فعلى الأقل على أن تكف عن ممارسة أى نشاط بسبب عدم وجود مصادر التمويل الكافى - هذه النقابات لم تختف بل تزايد عددها وأصبحت أكثر إصرارا عما كانت عليه فى الماضى على المطالبة بحقوقها فى وجود قانونى مشروع لم يكن أى نص فى القانون يسمح لها به ، كما أنها أصبحت توجه النداء تلو النداء .

وبعد ذلك بعامين وبموجب القانون الصادر فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٣ عدلت كثير من نصوص القانون الجنائى - فألغيت المادة ١٥١ وحل محلها نص جديد يتحدث عن تحريم للدعاية للأفكار الثورية والقوضوية والشيوعية المناقضة لمبادئ الدستور (٢٠) . كما أن الجزاءات التأديبية التى كان منصوصا عليها ضد موظفى ومستخدمى الدولة الذين يشتركون

في الإضطرابات التي تهدد بشل الحكومة عن ممارسة وظائفها الرئيسية عدت غير كافية . ومنذ ذلك الوقت أضيفت مادة جديدة إلى قانون العقوبات تنص على أنه : إذا اتفق ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين وتركوا عملهم بدون مسوغ شرعى يعاقبون بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم عام يمتنع عمدا عن قادية أحد واجبات وظيفته إذا كان امتناعه يجعل ، أو من شأنه أن يجعل ، حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر ، وكذلك إذا نشأت عنه فتنة أو كان من شأنه أن تفشأ عنه فتنة أو إذا أصر بمصلحة عامة .

وفما يتعلق بتطبيق هذه المادة يعد كالموظفين والمستخدمين العموميين جميع الأجراء الذين يشتغلون بأية صفة كانت في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات المحلية .

(مادة ١٠٨ مكرر)

كما أدخلت تعديلات جديدة على القانون للحد من لجوء موظفى ومستخدمى المشروعات ذات المنفعة العامة التى تقوم بها المصالح الخاصة الحاصلة على امتياز بإدارة هذه الأعمال كالسكك الحديدية والإنارة . . . الخ إلى الأضراب وأصبح لزاما على هؤلاء حتى يمكنهم أن يتركوا أعمالهم أن يخطروا السلطات كتابة قبل بدء الإضراب ، بخمسة عشر يوما على الأقل ، كما نص على مجازاة المخالفين بغرامة قدرها خمسون جنيها كحد أقصى . أما المحرضون على القيام بإضطرابات دون إخطار سابق فقد نص على معاقبتهم بالحبس لمدة عام أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصرى .

(مادة ٣٢٧ مكرر)

وزيادة على ذلك فقد اهتمت الدولة بحماية المليكه الصناعيه ضد أعمال العنف والتخريب - فقررت عقوبات لمن يقوم بذلك (الى حد السجن لمدة خمس سنوات و الى غرامة قدرها ٢٠٠ جنيه مصرى) (مادة ٣٢٦) . كما حرم صنع أو حيازة أو استيراد القنابل أو الديناميت أو المفرقات (مادة ٣١٧ مكرر) . كما نص على مواجهة الاعتداءات على حرية العمل بعقوبات لا تتجاوز السجن لمدة عام وبغرامة لا تتجاوز ٥٠ جنيه مصرى . وهكذا أصبح لأصحاب العمل الحق فى أن يختاروا عمالهم بكامل حريتهم وبدون عوائق (المادة ٣٢٧) .

ووضعت هذه الإجراءات على الفور موضع التنفيذ وطبقت أثناء الاضرابات التى تفجرت فى مارس سنة ١٩٢٤ ، فطردت قوات الأمن من المصانع والورش العمال الذين احتلوها واعتصبوا بداخلها . وتمخضت التحريات التى قامت بها الحكومة الوفدية عن اعتقال ما يقرب من ١٥ شخصا من أعضاء الحزب الشيوعى كان معظمهم ، من الأجانب . وضبطت منشورات بالقاهرة واكتشف البوليس أثناء تحرياته وجود تنظيم شيوعى على صلة وثيقة الدولية الثالثة تمتد خلاياه إلى الفلاحين بالريف (٢١) . ومثل المتهمون أمام محكمة الجنايات العليا ووجهت إليهم تهمة القيام بالدعاية الشيوعية والفوضوية ومحاولة قلب النظام الاجتماعى ، وصدرت الأحكام ضد كبار المتهمين بالسجن كما صدرت الأوامر للصحف بعدم نشر أى عرض أو تلخيص لدفاعهم (٢٢) .

وتتابعت لسنين طوال عمليات القمع التى بدأتها حكومة الوفد التى كان يرأسها فى ذلك الوقت سعد زغول باشا . وكان إجماع الأحزاب السياسية الكبرى على هذا الموقف تاما ، فقد كان الأمر بالفسبة لهم جميعا يتعلق بصيانة البنيان الاجتماعى وحمايتها من الخطر الذى كان

يتهددها . وفي عام ١٩٢٥ جرت حركة اعتقالات جديدة بأمر حكومة زيور باشا (٢٣) وصدرت أحكام بالسجن ضد ثلاثة من الأجانب هم قسطنطين فايس وشالوم بولاك وليون الكونين الذين أدينوا بتهمة إدخال بنور البلشفية إلى البلاد (٢٤) . وبعد ذلك بعام اعتقل حوالى الثلاثين شخصا معظمهم من اليهود الروس (٢٥) . وهنا عملت حكومة زيور باشا على إدخال تعديلات جديدة على المرسوم بقانون الخاص بالجنسية المصرية الصادر في ٢٥ مايو ١٩٢٦ تقضى برفع صفة المواطنة عن كل من يحصل وشيكا على الجنسية إذا ما اتهم بارتكاب عمل من طبيعة الإضرار بالأمن الداخلى أو الخارجى للدولة أو بالنظام الاجتماعى وطبق نفس العقاب على الطلبة المصريين الذين التحقوا بمدرسة الدعاية البلشفية فى موسكو .

وقد قام الوفديون والأحرار الدستوريون أثناء ائتلافهم لمدة عامين فى الحكم (فى الفترة من يونيه ١٩٢٦ إلى يونيه ١٩٢٨) بإجراءات بوليسية جديدة فى مايو ١٩٢٨ — وفى عهد حكومة مصطفى النحاس باشا — طرد من البلاد ٢١ يونانيا وإيطاليا باعتبارهم المحركين لنشاط الجماعات الشيوعية فى مصر — وذلك على أثر الاتفاق الذى توصلت إليه الحكومة مع السلطات القنصلية التابعين لها (٢٧) وفى هذه الأثناء فوجئ المندوبون السوفيت الذين قدموا لحضور المؤتمر الدولى للإحصاء المنعقد بالقاهرة بالسلطات المصرية ترفض منحهم تأشيرة دخول إلى أراضيها (٢٨) .

ومع مجيء زعيم الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا إلى الحكم أشدت مطاردة البلشفية . فى ديسمبر ١٩٢٨ أعتقل فى القاهره واحد من أمهر دعاة البلشفية فى الشرق الأوسط (٢٩) وفى إبريل ١٩٢٩ اضطُر مكتب شراء القطن الذى أنشأته الحكومة السوفيتية فى الاسكندرية إلى

ليقاف كل نشاطه وطرده خمسة من أعضائه بعد أن حامت حولهم شبهة لقيام بدعاية شيوعية نشطة . بل ولم يستطع رئيس المكتب المسيو فاسيليف - وهو سفير سابق في منغوليا - أن ينجو من هذا الإجراء فكان لزاما عليه أن يبارح الأراضي المصرية في ٢٨ إبريل (٣٠) .

لكن هذه الإجراءات لم تؤد إلى خنق الحركة النقابية أو وضع حد لذيوع الأفكار الماركسية التي نشطت في نشرها في البداية عناصر أجنبية ثم لم تلبث أن وجدت أرضا خصبة لدى الطبقة العاملة وطلاب الجامعات رقيقى الحال .

وكان من نتائج ذلك الفشل أن تزعزت في أذهان الكثيرين أسس مبدأ حرية العمل التي كانت راسخة حتى ذلك الوقت . فهذا المبدأ الذى ظل قادة مصر جميعهم يتمسكون به قد سلم العمال إلى حالة من العوز التام وطبع كل المساوىء التي كان العمال باستمرار ضحايا لأحوال لهم إزاءها بطابع المشروعية بل لقد كاد يدفع بهم إلى الماركسية المتطرفة الخطرة التي كان على المجتمع أن يتقيها . ألا ينبغى إذن العدول عن هذا المبدأ - مبدأ حرية العمل - وضمان الحماية للعمال بموجب القانون ؟ وأخيرا أفليس تحسين حال الطبقة العاملة بوجه خاص ، لا القمع ، هو الأمر اللازم ؟ وبالإضافة إلى ذلك أليست التجربة التى سبق للغرب أن مر بها ، هى التى ينبغى أن تضىء للدولة المصرية الطريق الجديدة التى عليها أن تسلكها إن عاجلا أو آجلا ؟

الأحزاب السياسية والحركة والعمالية

محاولات وتشريع

كتب الاقتصادى المصرى دكتورى . ج . ليفى (IG lievi) الذى كان

مديرا لمصلحة الاحصاء بالقاهرة والذي كان - سواء بصفته الشخصية أو بوصفه ممثلا لاتحاد الصناعات المصرى - أحد أعضاء مختلف اللجان التي كلفت بإعداد قانون للعمل يقول : « يخضع تطور تشريعات العمل في مصر ، وربما أكثر منه في أى بلد آخر ، لتنافس الأحزاب السياسية وقت الانتخابات » ، ولم تكن الاعتبارات الاقتصادية أو الاجتماعية أو أثر الطبقات العمالية - في رأيه - سوى أسباب ثانوية (٣١) وتأكيذا لهذا رأى يذكر دكتور ليفى أن إعداد تشريع للعمل لم ينظر فيه لأول مرة إلا عشية انتخابات سنة ١٩٢٦ ، ون مصر شعرت دفعة واحدة بالحاجة إلى الارتباط بتشريع كامل للعمل (٣٢) .

لكننا لا نستطيع أن نشاطره كلية هذا رأى الذى قد يؤدى بنا إلى أن نتصور أن التشريع العمالى المصرى هو فقط ثمرة للعارك الانتخابية وللزائدات الديماجوجية . إذ لا ينبغي فى الواقع أن ننسى أن الأحزاب السياسية لم تفكر إلا مؤخرا فى أن تفسح فى برامجها مكانا بالغ الضالة - برغم ذلك - لمشاكل النظام الاجتماعى . بل إنه فى نفس الوقت الذى كتبت فيه هذه السطور لم تكن الأحزاب بعد قد فعلت ذلك مكتفية فى غالب الأحيان بوعود غامضة ووهيمية سرعان ما كانت تنسى بمجرد الانتهاء من بذلها .

وبرغم هذا ، فليس أقل من ذلك صحة أن الأهمية الجديدة التى اكتسبتها الحركة العمالية غداة الحرب العالمية الأولى وثيقة الصلة بالضرورة بالأحزاب السياسية التى كان لزاما عليها - مع دخول النظام البرلمانى ونظام التصويت العام - أن تستجدى رضى الشعب حتى تصل إلى الحكم وحيث كان العمال - فى ذلك الوقت - لا يزالون قليل العدد ، فإنهم لم يكونوا يشكلون قوة يكون من المناسب وضعها فى الاعتبار وكسب تعاطفها .

وحيث كان هم الوفد الدائم هو أن يظل في مواجهة خصومه السياسيين
الممثل الوحيد للأمة فإنه لم يستطع — وقد أصبح حزبا سياسيا بالمعنى
الذى سبق تحديده — إهمال تطلعات وآمال الطبقات العاملة . وكان
عليه — خشية أن يفقد قسطا من جماهيره الانتخابية — أن يعطف على
حال العمال الذين ظلوا يمنعونهم أصواتهم بإخلاص في كل الانتخابات
التي مرت بالبلاد . وحيث كان العمال متفرقين في كافة أرجاء مصر وحيث
كان عددهم لا يزال قليلا إلى حد لا يستطيعون معه أن يرسلوا واحدا
منهم لينوب عنهم في البرلمان ، فإنهم لذلك ما كان ينبغي لهم أن يكونوا
آخر من يمنح تأييده للحزب الكبير الذى التحوا حوله بحماس منذ عام
١٩١٩ . وكان التحالف مع الوفد بالنسبة لهم ومنذ البداية هو الوسيلة
الوحيدة لإسماع صوتهم داخل مجلس البرلمان والعمل على تحقيق
مطالبهم الأساسية . ومع ذلك فقد قضى الوفد قرابة العشر سنوات في
إعداد برنامج للعمل الاجتماعى سيتاح لخصومه فيما بعد أن ينفذوه ولو جزئيا
على الأقل . وبعد ذلك سوف يرتدى الوفد أمام رأى العام ثياب
« حزب اشتراكى » . ومع هذا فإنه لن يتخذ على الإطلاق دور المدافع
عن الطبقة العمالية بالمعنى الذى يمكن أن يوحى به ذلك الشعار : كما
أن اتجاهه نحو اليسار لن يقود لتطور الحركة الاجتماعية الذى لم تقده
سوى الطبقة العالمية أما الوفد فقد كان يتبع للمنحنى الصاعد لهذه الحركة
سواء بإرادته أو بالرغم منه . ولكنه كان دائما على بعد منها بمسافة
طبية ، يضاعف من جهده إلى جانبها طالما كان في المعارضة لئلا يتعد عنها
بسهولة تامة ما أن يعتلى كراسى الحكم ، وإن كان يظل على الدوام عاجزا
برغم كل محاولاته المتكررة عن احتواء التنظيمات العمالية أو حتى ضمها
إلى صفه . فقد كانت أكثر حرصا على أن تحتفظ باستقلالها بدلا من
الخضوع لوصاية حزب كالوفد مهما كان عطفه على مطالبها .

وقد ظهرت هذه السياسة التي تميز سلسلة طويلة من محاولات تحسـس الطريق ومن الـوعـد ومن عمليات التوفيق والمصالحة عام ١٩٢٦ وبعد عامين من قمع سعد زغلول باشا نفسه لإضرابات مارس ١٩٢٤ وبعد نجاح الوفد في الانتخابات البرلمانية بأغلبية كبيرة في مجلس النواب ساهم النواب الوفديون الذين تعاونوا مع حكومة عدلى يكن باشا وعبد الحالق روت باشا قبل أن يتحمل حزبهم مباشرة مسئولية السلطة - ساهموا بنصيب كبير في إلزام مصر طريق الإصلاحات الاجتماعية . وكان أول ما عيّنت به الحكومة التي تشكلت غداة انتخابات ١٩٢٦ هو الإعلان عن رغبتها في تغيير مصلحة الصحة إلى وزارة وكانت تابعة حتى ذلك الوقت لوزارة الداخلية (٣٣) وفي نفس الوقت اتسع نطاق الاستفادة بما جاء في قانون ١٩٠٩ (٣٤) ليشمل بموجب قرار وزارى الصبية الذين يعملون بمصانع الدخان والسجائر . واتخذ إجراء مماثل في شهر مارس من السنة التالية لصالح الصبية العاملين في مصانع غزل ونسج الحرير والتيل والمنسوجات الأخرى (٣٥) .

ولم تكن هذه القرارات سوى مرحلة انتقال ، ودعيت الحكومة في مذكرة أودعت بمكتب مجلس النواب إلى إرغام أصحاب مصانع حلب القطن على توزيع أقنعة على العمال لحمايتهم من الأتربة وإلى تجهيز أماكن لسكنائهم (٣٦) . وبعد ذلك بشهر ، تلقى المجلس في ١٠ يناير ١٩٢٧ من وزارة الداخلية تأكيداً بأن الحكومة بصدد إعداد تشريع من شأنه حماية العمال المشتغلين في المصانع كما يضمن حماية حقوقهم (٣٧) . وهكذا وفي مدى بضعة أشهر وضع تشريع للعمل صمم واضعوه على أن يكون كاملاً وعلى أن يوضع فوراً موضع التنفيذ (٣٨) .

وفي نهاية نفس العام تم لخص هذه المجموعة التشريعية المستوحاة من أكثر التشريعات العمالية تطوراً (٣٩) على يد لجنة عليا للتشريع

الإجتماعى برئاسة وكيل وزارة العدل عبد الرحمن رضا باشا . ووجدت اللجنة بالتشريعات - من وجهة نظرها - بعض المثالب وأنصب النقد بخاضعة على مشروع الاعتراف بالتقابات وعلى مشروع عقد المصل الجماعى (٤٠) .

وإذا كان بعض أعضاء اللجنة قد أبدوا تعاطفهم مع التقابات فإن آخرين على العكس من ذلك لم يشاءوا أن يروا فيها إلا مصدراً للقموض والاضطراب وميداناً رحباً يستطيع الظالمون أن يحصلوا فيه على كل أنواع المكاسب الشخصية، وسلاحاً خطيراً ضد النظام الإجتماعى وأداة خطيرة فى أيدي المهيجين الذين قد يستغلونها لهدف شخصى أو سياسى (٤١) . أما مشروع قانون التوفيق والتحكيم فلم يكن أسند حظاً من ذلك (٤٢) وأخيراً فقد عيب على التشريع ككل أنه يتصف بالعجلة وأنه وضع بدون أى اعتبار للظروف المحلية وأنه خطير بسبب اتساع مداه وبسبب طابعه الثورى وتكاليفه الباهظة (٤٣) كما نددت اللجنة بصرامته المتطرفة التى قلما يمكنها أن تسير انطور الملوس للحياة الإقتصادية والإجتماعية (٤٤) كما وجه إليه الاتهام بأنه مستوحى من النظريات البالغة التطرف فى الفكر الاشتراكى وبأنه يتعارض مع النظام الديمقراطى الليبرالى لمصر (٤٥) وأمام هذه المعارضة دعيت اللجنة للقيام بمراجعة شاملة للمشروع بطريقة تجعله أكثر ملائمة للمجال الذى سيطبق فيه (٤٦) وزيادة على ذلك فإن واضعى هذا التشريع لم يلبشوا أن أبعد واعن مكان الصدرة فى الحياة السياسية المصرية عقب إقالة الوزارة الوفدية فى يونية ١٩٢٨ وحل البرلمان الذى جات به إنتخابات ١٩٢٦ . ولم يتيسر لحماة الوفد الإصلاحية خلال عودة النحاس باشا القصيرة إلى الحكم من يناير إلى يونية ١٩٣٠ أن تعبر عن نفسها ، وبالتالي فلتفسح المجال هذه المرة لسياسة أكثر حذراً واعتدالاً .

بعثة بتلر

والتصويت على القوانين الاشتراكية الأولى

لم تال حكومات الأقليات جهدا في صراعها ضد الوفد كى تجذب إليها تعاطف الجماهير وإن كانت حكومة محمد محمود باشا قد ذهبت في هذا المجال إلى مدى أبعد مما ذهبت إليه حكومة إسماعيل صدقى باشا فعلى منصة البرلمان ، وفي أعمدة الصحف الحكومية وفي تصريحات الوزراء تم بإسهاب تناول مشروعات طموحة للإصلاحات الاجتماعية كما بذل الكثير من الوعود المغرية . وأصبح تحسين حال الفلاحين وحماية عمال الصناعة موضوعا لاتصالات لا حصر لها ولاجتماعات لا يحصىها عد وللجان بحث ودراسة لا يفتأ خطاب العرش يقدم عنها العام تلو العام قوائم طويلة . وبرغم ذلك فقد كانت الإنجازات ضئيلة لا تتعدى الحد الأدنى . وتسكدست المشروعات التى تم بحثها واحدا تلو الآخر وانتهى الأمر بمعظمها إلى زاويا النسيان فى أحد ملفات أرشيف الدولة .

وما أن اعتلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين الحكم حتى قدم البرنامج الاجتماعى لحكومته فوعد بالنسبة للجماهير الريف بتجفيف البرك والمستنقعات وبتزويد القرى بالمياه النقية وبتوزيع الأرض على صغار الملاحين ، أما عمال المدن فقد وعدهم بالمساكن الصحية وبسن تشريع لحمايتهم ووعد الجميع ببناء المستشفيات والمدارس . وكان تحقيق هذه المشروعات كفيلا بأن يبتلع بسهولة مبلغ الأربعين مليوناً من الجنيهات التى كانت فى ذلك الوقت تشكل أرصدة احتياطي الدولة . ولم يتعد الأمر البدء بتجفيف المستنقعات وبناء المدن العمالية وإن يكن ذلك لم يخرج عن نطاق جد ضيق ، ومع ذلك فقد حضر الملك فؤاد فى ٧ مايو

١٩٢٩ وضع حجر الأساس لمجموعة تتكون من ١٥٠ مسكناً للعمال في القاهرة. أما مشروع مد القرى بالمياه النقية فقد تم العدول عنه بسرعة بسبب المبالغ الباهظة التي ابتلعها. وأخيراً فعندما سقطت الوزارة لم يكن شيء فيما يتعلق بالتشريعات العمالية قد تحقق بعد.

ومع ذلك فقد أصبح من الواضح أن من واجب الدولة أن تنشئ جهازاً مهمته السهر على تطبيق القوانين والقرارات التي صدرت بالفعل والتي أسىء تنفيذها أو نفذت في أضيق نطاق لعدم وجود الرقابة الكافية. وكان ذلك هو الدور الذي أسندته حكومة إسماعيل صدقي باشا في نوفمبر ١٩٣٠ إلى مكتب العمل، الذي ألحق بإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية رغم ما تضمنه هذا الإجراء من إثارة شكوك الطبقة العاملة. وكان يشرف على هذا المكتب موظف أجنبي يعمل في خدمة الحكومة المصرية هوج. جريفر (J. Graves) المدير المساعد للأمن العام (القسم الأوربي).

وما أن أنشئ هذا المكتب حتى تعدى اختصاصه الأصلي وهو مجرد التفتيش على العمل، إذ كانت مهمته القيام بدراسة شاملة لأحوال الطبقة العاملة، وهي الدراسة التي بدونها يستحيل البدء بأي إصلاح، وكانت المهمة الموكولة إليه في هذا المجال واسعة النطاق. فلم تكن الدولة تهتم كثيراً بالعلاقات بين العمال وأصحاب العمل، وكان على المكتب أن يتصدى لذلك كله. وأصبح من اللازم دراسة ظروف حياة العمال وتنظيماتهم النقابية وتعمق أسباب الصراع والاضطرابات والاهتمام بالمتعطلين وإعادة تعيينهم وأخيراً عمل الإحصائيات التي لم يكن لها على الإطلاق وجود حتى ذلك الوقت (٤٧) ولم يستطيع مكتب العمل منذ إنشائه أن يقوم باستمرار بالمهمة التي وكلت إليه - إذ أن موظفيه كانوا قليلين وميزانيته متواضعة، كما أن الطبقة العاملة كانت

تعتبره جهازاً بوليسياً منظمًا مهمته مراقبتها والسيطرة عليها ، لا حمايتها (٤٨) . وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٣١ وبناء على إقتراح من مديره طلبت الحكومة إلى مكتب العمل الدولي بحجف أن يوفد أحد موظفيه لدراسة ظروف أحوال الصناعة على الطبيعة (٤٩) .

ومالبثت الحكومة أن أعلنت في خطاب العرش الذى تلى فى ١٧ ديسمبر ١٩٣١ برنامجاً إصلاحياً يتضمن إنشاء مدارس جديدة بهدف جعل التعليم إلزامياً فى كافة أنحاء البلاد تنظيم التعليم المنى والفنى ، وإصدار تشريعات عمالية تتصل بتشغيل الأيدى العاملة وحماية العمال ضد الأراض الشائعة والأمراض المهنية وذلك التى تنشأ عن حوادث العمل ، وإنشاء مستشفيات جديدة ، ومدن عمالية ٠٠٠٠ الخ (٥٠) .

وما أن وصلت اللجنة التى وضعها مكتب العمل الدور تحت تصرف الحكومة المصرية إلى مصر فى أوائل عام ١٩٣٢ حتى بدأت دراستها وفقاً لهذه الأسس . ولم تقم اللجنة بمصر إلا خمسة أسابيع قامت خلالها بزيارات سريعة للمراكز الصناعية الكبرى فى وادى النيل من الاسكندرية إلى أسوان » وأجرت اتصالاتها بتجمعات العمال وأصحاب الأعمال فى مناطق التجمع الصناعى . وسيظل التقرير الذى قدمه رئيس البعثة مستر هارولد بترل M Aarold Butev إلى الحكومة المصرية فى ٢١ مارس ١٩٣٢ .

وعلى الرغم من شكله الرسمى والدبلوماسى - هو المصدر الأكيد للتاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة (٥١) .

ولقد كشف هذا التقرير - الذى راعى الموضوعية والإخلاص الكاملين - عن كل المساوىء التى يتحمل مسئوليتها أصحاب الأعمال مثل استمرار تشغيل الصبية والفتيات دون سن العاشرة (٥٢) فى

أعمال لا يمكن أن ينهض بها إلا الشبان أو البالغون (٥٣) وبلوغ يوم عمل النساء المشتغلات في المحالج من ١٤ - ١٦ ساعة (٥٤) وبين أن الظروف الصحية في الورش والمصانع مؤسفة على الدوام وأن الراحة الأسبوعية منعدمة وأن وضع النقابات مضطرب وغير مستقر - فلا هي ممنوعة ولا هي معترف بها (٥٥) . وأخيراً بين أن أجور جميع العاملين بالغة الإنخفاض وتدفع لهم في الغالب عن طريق وسطاء كل منهم يسمى (رئيس) يكلفون بجمع الأيدي العاملة وحشدتها (٥٧) .

ولعلاج كل هذه المساوئ التي كانت تعاني منها الطبقة العاملة المصرية قدم تقرير بتلر - على شكل إقتراحات - عدداً معيناً من وسائل العلاج : تنظيم تشغيل الصبية والنساء ، إعداد تشريع لحوادث العمل ، الاعتراف بالتنظيمات المهنية ، تحديد ساعات العمل اليومي بعد إجراء البحث اللازم ، تقرير راحة أسبوعية إجبارية في الصناعة والتجارة ، دفع الأجور مباشرة للعمال وفي مواعيد منتظمة ، إنشاء مجلس استشاري ... الخ (٥٨) .

ومع ذلك فإن حكومة إسماعيل صدقي باشا التي كانت شديدة الإقتناع بضرورة العمل على مراحل لم تمض في سبيل الإصلاحات إلا بحذر بالغ . وفي ديسمبر ١٩٣١ أنشئت لجنة التشريع العمالي برئاسة وكيل الداخلية القيسى باشا وكان اعضاؤها : مدير مكتب العمل ومدير الأمن العام ومستشار قانوني ووكيل مصلحة التجارة والصناعة وممثل عن الإتحاد المصري للصناعات . وكلفت اللجنة بإعادة النظر في كافة المشروعات التي سبق أعدادها وبوضع برنامج للعمل مع أخذ الظروف المحلية والاحتياجات بالغة الإلحاح في عين الاعتبار . وقررت اللجنة أن تبحث

وبناء على اقتراح اللجنة تقدمت الحكومة إلى مجلس النواب بطلب التصويت على قانونين : أحدهما خاص بتشغيل الصبية والآخر خاص بتشغيل النساء ، وصدر أول هذين القانونين فى ٢٦ يولييه ١٩٣٣ وصدر الثانى فى ١٧ يولية من نفس العام ووضع التنفيذ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٣٣ و ١٧ يناير ١٩٣٤ على التوالي (٦٠) .

وانتقلت اللجنة بعد ذلك إلى دراسة تشريع خاص بحوادث العمل لكن لم يسعها الوقت لإنجاز مهمتها على خير وجه - فقد كان عليها أن تخفى ليحل محلها « المجلس الاستشارى الأعلى للعمل » الذى قرر رئيس الوزراء بخصوصه ورغبة منه فى أن يحيطه بكافة الضمانات ؛ أن يضم إلى عضوبته بالإضافة إلى كبار الموظفين ممثلين عن أكثر فروع الصناعة والتجارة أهمية : شركة مصر ، الشركة العالمية لقناة السويس ، الشركة العامة للسكر والتكرير بمصر ٠٠ الخ (٦١) وعهد برياسة المجلس إلى رئيس الوزراء السابق أحمد زيور . وكان على هذا التنظيم الجديد ، الذى لم يكن يضم أى ممثل عن العمال ، أن يعاون الحكومة بنصائحه وأن يساعدها على أن تهيب للعامل المزيد من الرفاهية بقدر الإمكان (٦٢) ووضعت تحت تصرف المجلس نصوص كافة التشريعات التى أعدها فى البداية مكتب العمل ثم لجنة التشريع بعد ذلك .

وبرغم هذا فقد ترك إسماعيل صدقى الحكم فى سبتمبر ١٩٣٣ ولما يكن قد صدر أى تشريع جديد .

وعلى ذلك فإن برنامج الإصلاحات الذى وضع عام ١٩٢٧ وكذا بعثة بلتر قد أيقظا كثيراً من الآمال لم تستطع القوانين التى صدرت أن تحققها . وفى عام ١٩٣٠ أتخذ أحد أمراء البيت المالك هو النبيل عباس حليم المبادرة بإنشاء اتحاد للتقابات سرعان ما وصل عدد المنضمين

إليه أكثر من ١٠ آلاف (٦٣) . وجرى الأمر من لقيه حلت السلطات على الفور الاتحاد الذى انشأه ونتجت عن ذلك بعض الاضطرابات بين صفوف العمال زادت من حدتها الأزمة الاقتصادية التى تشفت عام ١٩٣٠ والى تسببت فى الكثير من المآسى فتفجرت الاضطرابات فى يونيو ١٩٣٤ وهاجم العمال فى القاهرة مركبات الترام والآتوبيس ونشبت المشاحرات بينهم وبين الموليس وسجن البيل عباس حليم لبعض الوقت واعتقل بعض المضربين وقدموا للحاكمية وحكم عليهم بعقوبات أخفها السجن لمدة شهرين . ولم يكن بمقدور الوفد ألا يكثر بما يحدث فقررى فى ١٠ فبراير ١٩٣٥ أن ينشئ « المجلس الأعلى للعمال، الذى أسندت رياسته بعض الوقت إلى النبيل عباس حليم (٦٤) ولكن لم يتمخض على تلك الحركة الى قادها الوفد ما هو أكثر من دفعها الحكومة المصرية للسير خطوات أبعد فى طريق الإصلاحات .

وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ قرر توفيق نسيم باشا الذى كان يشغله أمر إعادة الأزدهار إلى الاقتصاد المصرى أن ينشئ وزارة للتجارة والصناعة (٦٥) .

وبعد ذلك بقليل أعيد تشكيل المجلس الاستشارى الأعلى للعمل ووصل عدد أعضائه الذى تحدد ابتداء بعشرين عضوا إلى ٣٥ عضوا خمسة منهم يعينهم وزير الداخلية لمدة عام يمثلون عمال الصناعة ومستخدمى المؤسسات التجارية أما بقية الأعضاء فيمثلون إدارات الدولة وقطاع الصناعة وكان الأولون - وعددهم اثنا عشر - أعضاء بحكم مناصبهم، أما الآخرون فكان يعينهم مجلس الوزراء، وكان يلزم أن يكون من بينهم على وجه الخصوص ممثلان عن الاتحاد المصرى للصناعات وممثل واحد عن الشركة العالمية لقناة السويس وممثلون عن صناعة وتجارة القطن وممثل واحد عن دور العلاج (٦٦) .

وهكذا وصل المجلس عمله بعد إعادة تشكيله وكانت مناقشاته في الغالب (٦٧) تتميز بالحدة . وأولى المجلس كل عناية لفحص قوانين حوادث العمل وعقد العمل الفردى وتحديد ساعات العمل في المشروعات التجارية والصناعية النقابات وعقد العمل الجماعى وأكثفت حكومة توفيق نسيم بالأخذ بالقانون الذى يحدد ساعات عمل البالغين في بعض الصناعات وصدر القانون بموجب مرسوم تاريخه ٥ ديسمبر ١٩٣٥ ١٦٨١ .

وبعد ذلك بقليل (في ابريل ١٩٣٦) شكل على ماهر باشا - الذى أصبح رئيسا للوزراء غداة استقالة نسيم باشا - « المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى » (٦٩) وكلف هذا المجلس بمراقبة أحوال التطور الاجتماعى والنظر في الوسائل والتدابير والإصلاحات التى ترمى إلى توجيه هذا التطور توجيهها يتفق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليد مملكتيه، كما اختص بالسعى في التوفيق بين مقومات الحياة الاجتماعية للبلاد وبين آثار التقدم المادى وما استحدثت من وجوه العمل الاقتصادية وأحوال البلاد الجديدة . وتم الاتفاق على أن يؤخذ في كل مشروع قانون أولاً بمسألة ذى صلة أو مرمى اجتماعيين أو ما من شأنه التأثير في أحوال البلاد الاجتماعية ومع ذلك لم يجر تصويت على أى تشريع جديد ولهذا فإن مجلس الوزراء لم يفعل سوى أن شكل جهازاً إضافياً ثانوياً كجزء من إجراءات حاذقة أخذت بها الحكومة لمجرد اعداد وتدييع القوانين .

ولقد ظلت مصر بهذه الطريقة مغلصة لمبدأ حرية العمل الذى رفضت مجرد المساس به . أما تلك القوانين الاجتماعية التى أخذت بها فهى على الخصوص قوانين ذات « طبيعة إنسانية » وإذا كانت الدولة المصرية قد « غيرت جلدها » تحت ضغط الظروف لتتخذ شكلاً المدافع عن العمال فإن الأمر لم يكن يهدف إلا إلى وضع حد للساوى الصارخة .

ولذا فإنها لم تتخذ هذا المظهر إلا في حالات محددة . ومع ذلك فلم يعد بعيداً ذلك الوقت الذى سوف تجد فيه أن من واجبها أن تتدخل بطريقة أكثر مباشرة في المسائل العمالية .

ولم يكن الوفد عندما عاد إلى الحكم في مايو ١٩٣٦ يستطيع أن يدير ظهره للمشاكل الاجتماعية التى أدى استمرار الأزمة الاقتصادية إلى ازدياد تفاقمها بصورة غير عادية .

وكان أول ما اهتم به هو إنشاء مكتب لتشغيل المتعطلين من المتعلمين وتقديم إليه في شهر واحد ٢٧ ألف طلب عمل ، كما أفسح خطاب العرش الذى ألقى في ٢١ نوفمبر ١٩٣٦ للمسألة العمالية مكاناً بارزاً وتعهدت الحكومة بأن تضع بين يدي البرلمان بعد مدة قصيرة قوانين جديدة في هذا المجال . أما المجلس الأعلى للعمل الذى كان يواصل مهمته ببطء بالغ فقد أسدل عليه ستار النسيان ولم تحدد مهمة أعضائه ووجب الانتظار حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كي يعاود المجلس نشاطه من جديد وعهد باختصاصاته في يونيو ١٩٣٦ إلى لجنة خاصة عاودت النظر في المشروعات التى أعدت عام ١٩٢٧ . وعلى ذلك فإن الوفد لم يستطع الوفاء بكل وعوده ، فكل ماتم صدوره هو فقط قانون حوادث العمل وذلك في سبتمبر ١٩٣٦ (٧٠) . أما بقية المشروعات فقد ظلت حبراً على ورق وهذا فيما يبدو هو أحد أسباب تدهور الوفد سياسياً بالصورة التى اتضحت في انتخابات عام ١٩٣٨ .

وعادت الإضرابات في الشهور التى تلت ذلك . وخلال صيف ١٩٣٨ قام عمال شركة مصر للغزل والنسيج الذين فرض عليهم أن يعملوا لمدة ١٠ - ١٢ ساعة يومياً باحتلال مصانعهم وانغمسوا في أعمال العنف وألقي القبض على خمسة وخمسين منهم وحكم عليهم بعقوبات متفاوتة وعبرت محكمة الجنح بالمحلة الكبرى عن أسفها العميق ودهشتها البالغة

«لهذه الحركة الطائشة من جانب العمال» ووجهت إليهم اللوم على «جحودهم» نحو شركة مصر كما أنبوا بقسوة لانقسامهم في «أعمال لا تليق بهم بالنسبة لتربيتهم وتعاليم دينهم التي تنهض على التسامح والتعاون ومكرم الأخلاق» (٨١).

وسرعان ما وقعت حركة الاضطرابات هذه وهيات القوانين العسكرية التي طبقت منذ بداية الحرب للحكومة الوسائل الكفيلة بمنع تجدد هذه الحركة. إلا أن الضرورة استوجبت تحسين حال الطبقات العاملة. ولهذا الغرض أنشأت حكومة على ماهر باشا في أغسطس ١٩٣٩ وزارة الشؤون الاجتماعية (٧٢)، وإن كان قد وجب الانتظار حتى سنة ١٩٤٢ لتصدر قوانين جديدة. وقام الوفد بهذه المبادرة وتم الاعتراف بشرعية وجود النقابات في ٦ سبتمبر ١٩٤٢ (٧٣). وفي نفس الوقت أصبح التأمين ضد حوادث العمل إجبارياً (٧٤) وأخيراً لقد وضعت أسس عقد العمل الفردي في ١٠ مايو ١٩٤٤ (٧٥) وأتاحت هذه القوانين لمصطفى النحاس باشا أن يطلق عليه لقب «العامل الأول في المملكة».

ومع ذلك فإن هذه القوانين لم تكن هي آخر المطاف في المطالب الاجتماعية التي أخذت تتسع وتزايد سريعاً وبغف غداة الحرب العالمية الثانية.

هوامش :

Jean VALLET, Contribution a l'etude de la condition (1)
des ouvriers de la grande industrie au Caire, Valence, 1911

(٢) أختنى نظام الطوائف بصدور الديكريتو الخاص بالرخص
فى ٢ يناير ١٨٩٠ . قارن :

Aziz Al MARAGHI, La legislation du travail en Egypte.

(٣) قارن

GERMIN MARTIN, Les bazars du Caire .

وقد أورده عزيز المراعى ، المرجع السابق ص ٧ - ٨ .

(٤) قارن جان فاليه ، المرجع السابق ١٠١ - ١٠٤ .

(٥) نفس المصدر ، ص ١٠١ .

(٦) نفس المصدر ، ص ١٤٢

(٧) نفس المصدر ، ص ١٠٢ .

(٨) قارن : عزيز المراعى المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

(٩) نفس المصدر ، ص ١٩٢ وكذلك جان فاليه المصدر السابق

ص ١٤٣ .

(١٠) قارن : ARMINJON المرجع السابق ص ٨

(١١) قارن : عزيز المراعى ، المرجع السابق ص ١٩٣ .

(١٢) يمكن أن نجد نص الدعوة إلى « مؤتمر شعوب الشرق » ، (باكو

١٩٧٠) فى كتاب : The New World of Islam

لمؤلفه : Lothrop STODDARD

(١٣) قارن .

Les Indes et l'Egypte vues de Russie, Revue du monde musulman, 1925, P, 257.

وكذلك : عزيز المراغى ، المرجع السابق ص ١٧٣ .

(١٤) قارن :

Louis MASSIGNON, Elements Arabes et foyers de l'arabisation, leur role dans le monde musulman actuel
Revue du Monde musulman, 1924,P.81.

(١٥) J. CASTAGNE المرجع السابق ص ٢٥٨ وكذلك

· Oriente Moderno ١٩٢٥ ص ٤٥ .

(١٦) قارن : Oriente Moderno ١٩٢٥ ، ص ٤٥ .

(١٧) نفس المصدر ، ١٩٢٨ ص ١٠١

(١٨) حول هذا الموضوع انظر مقالا ذا مغزى هام نشرته جريدة

الآهرام فى ٢٠ يناير ١٩٢٦ وأعيد نشره فى مجلة Oriente Moderno

١٩٢٦ ص ٥٠ .

(١٩) القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢١ ونجد تحليللا لهذا القانون عندعزيز

المراغى ، المرجع السابق ص ١٨٠ - ١٨٣ .

(٢٠) القانون رقم ٣٧ وهو يضم التزامات إضافية إلى قانون العقوبات

الوطنى — الجريدة الرسمية عدد رقم ٩١ صادر فى ١٣ سبتمبر ١٩٢٣ ونجد

تحليلا له بقلم :

I. FELDMAN فى مقال بعنوان :

Chronique legislative de l, annee 1923

وهو منشور بمجلة مصر المعاصرة فبراير ١٩٢٤ ص ١٦٣ وما بعدها .

(٢١) قارن : CASTAGNÉ J. المرجع السابق ص ٢٥٨ .

(٢٢) قارن : Correspondance d' Orient أبريل ١٩٢٤ ص ٢٤٣

(٢٣) قارن : Oriente Moderno ١٩٢٥ ص ٣١٧ .

(٢٤) نفس المصدر ، ١٩٢٦ ص ٥٠ .

(٢٥) نفس المصدر ، ١٩٢٦ ص ٢٢٨ .

(٢٦) المقالان رقم ١٣ و ١٦ .

(٢٧) قارن Oriente Moderno ص ٢١٦ ، ٢٩٠ .

(٢٨) نفس المصدر ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢٩) نفس المصدر ١٩٢٨ ص ٥٩٩ .

(٣٠) نفس المصدر ١٩٢٩ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ وكذلك

Correspondance d'orient

يونية ١٩٢٩ ص ٢٦٩ . أضيف إلى ذلك أن مصر في سنة ١٩٢٣ كانت قد قررت عدم الاعتراف بالتمثيل الدبلوماسي والقنصلي الروسي الذي كان قائما في مصر (قرار مجلس الوزراء ، الجريدة الرسمية عدد رقم ٩٩ بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٢٣) .

(٣١) قارن :

I. G. Levi, La loi égyptienne et le contrat individuel du travail — I, Egvpte Contemporaine No. 201 decembre 1941 P 799.

(٣٢) نفس المصدر ص ٧٩٩ .

(٣٣) قارن : Oriente Moderno ١٩٢٦ ص ٤٩٣

(٢٤)

(٢٥) قارن :

1. FELIMAN, chronique legislative de l'annee 1927,
I, Egypte contemporaine No. 108-109 mai Novembre 1928 P.545

(٢٦) قارن :

A.YALLOUZ- chronique legislative et Parlementaire
1926-1927, L, Egypte contemporaine, No. 107, avril, 1928 P.614

(٢٧) نفس المصدر ص ٤٢٠ .

(٢٨) قارن :

1-G. Levi, L'elaboration du droit social egyptien
بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة - يناير فبراير ١٩٤٣ ص ٧٩ .

(٢٩) قارن :

I. G. Levi, La loi egyptienne sur le contrat indivi —
duel du travail, P. 800

(٤٠) نجد تحليلا مفصلا لهذا المشروع في عزيز المراغى المرجع
السابق ص ١٨٣ - ١٨٩ .

(٤١) نفس المصدر ص ١٨٨ .

(٤٢) نفس المصدر ص ٢٠٥ - ٢٠٨ .

I. G. Levi, La loi egyptienne ... ; P.800 (43)

I.G.Levi L'elaboration du droit ... , P.80 (44)

(٤٥) نفس المصدر ص ٧٩ .

I. G. Levi, La loi egyptienne ... , P.800 (49)

(٤٧) قارن : عزيز المراغى ، المرجع السابق ص ٢١ - ٢٤ .

(٤٨) نفس المصدر ص ٢٤ .

- ٢٤٧ -

(٤٩) كتاب من رئيس مجلس الوزراء المصرى إلى مكتب العمل
الدولى أورده I. G. Levi فى مقاله :

Les debuts de La legislation sociale egyptienne

المنشور بمجلة مصر المعاصرة ١٩٣٤ ص ٣ - ٤ .

(٥٠) قارن :

L,Organisation internationale du travail et les pays nord

— africains et du Proche — Orient, Geneve 1935 PP41 — 42

وأنظر أيضاً : Compte rendu des travaux de la conference

internationale du travail, XVI session Geneve 1932 PP 158—159

(٥١) هـ . ب . بتلر H—B. Butler تقرير عن حالة العمل والعمال

فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الإجتماعى المزمع ، القاهرة ،

الجريدة الرسمية مارس ١٩٣٢ .

(٥٢) نفس المصدر ص ١٠ .

(٥٣) نفس المصدر ص ١٠ .

(٥٤) نفس المصدر ص ١٤ .

(٥٥) نفس المصدر ص ٢٦ .

(٥٦) ابتداء من خمسة قروش أسبوعيا إلى قرشين أو ثلاثة يوميا

بالنسبة للأطفال ومن ٢ - ٣ يوميا بالنسبة للعاملات بمحالج القطن .

(٥٧) هـ . ب . بتلر ، المرجع السابق ص ١٥ .

(٥٨) نفس المصدر ص ٣٤ - ٣٦ .

(٥٩) قارن : عزيز المراغى ص ١٦ .

(٦٠) نجد نصوص هذين القانونين وهما القانونان رقم ٨٠ و ٨٤

مع تحليل لهما فى مقال ا . ج ليفى : Les debuts المنشور بمجلة مصر

المعاصرة يناير فبراير ١٩٣٤ ص ١ - ٢٥ .

- (٦١) قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٣٢ الجريدة الرسمية العدد ١١ بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٣٣ ص ٣ - ٤ .
- (٦٢) نفس المصدر ص ٣ - ٤ .
- (٦٣) قارن : L, Egypte independante ص ٣٤٢ .
- (٦٤) قارن Oriente moderno ١٩٣٥ .
- (٦٥) الجريدة الرسمية عدد ٢٤ ديسمبر ١٩٣٤ .
- (٦٦) الجريدة الرسمية العدد رقم ٤٦ الصادر في ٢٣ مايو ١٩٣٥ قارن أيضاً : عزيز المرافق المرجع السابق ص ٢٦ - ٢٨ .
- (٦٧) قارن أ. ج. ليني La Loi egyptienne ص ٨٠٣ .
- (٦٨) مرسوم بقانون رقم ١٤٧ بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٣٥ - الجريدة الرسمية عدد ٩ ديسمبر ١٩٣٥ . وقد أعيد نشره في : عزيز المرافق ص ٢٤٨ - ٢٥٠ .
- (٦٩) مرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٦ بإنشاء مجلس أعلى للإصلاح الإجتماعي وهذا نصه (نقلا عن الوقائع المصرية العدد ٣٨ في ٩ أبريل ١٩٣٦) .
- نحن فؤاد الأول ملك مصر .
- بعد الإطلاع على أمرنا رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ ،
- وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ، رسمنا بما هوآت :

مادة ١ - يفسأ مجلس أعلى للإصلاح الإجتماعى بشكل على
الوجه الآتى .

وزير الداخلية رئيساً

وزير المعارف العموميه .

وزير المالية .

تسعة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة
للجديد .

وإذا خلا محل أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته فيعين حلف له تنتهى
عضويته بانتهاء المدة الباقية لسلفه .

على أنه إستثناء مما تقدم تستمر عضوية ثلاثة من أعضاء المجلس
الأول الذين يعينهم مجلس الوزراء الأربع سنوات وثلاثة آخرين خمس
سنوات ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء بطريق الاقتراع .

مادة ٢ - يلحق المجلس الأعلى للإصلاح الإجتماعى برئاسة مجلس
الوزراء ويجتمع المجلس مرة على الأقل فى كل شهر بناء على دعوة من
من الرئيس أو على طلب ثلاثة من أعضائه .

وإذا غاب الرئيس حل محله أقدم الوزراء .

ولا تعتبر مسداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضره سبعة من
أعضائه .

وتتخذ القرارات بكثرة الأصوات فإذا تساوت الأصوات رجح
الجاناب الذى فيه الرئيس .

مادة ٣ - تكون مهمة المجلس الأعلى تحرى كل مامن شأنه أن يعين
بأى وجه من الوجوه على تقدم البلاد الإجتماعى .

ويختص المجلس بمراقبة أحوال التطور الإجتماعى للبلاد وبالنظر فى الوسائل والتدابير والإصلاحات التى ترمى إلى توجيه هذا التطور توجيهاً يتسق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده وملكانه كما يختص بالسعى فى التوفيق بين مقومات الحياة الاجتماعية للبلاد وبين آثار التقدم المادى وما استحدث من وجوه العمل الاقتصادية وأحوال الحياة الجديدة .

ويتعلق بالمجلس كذلك أن يبحث فى نظام الأسرة وأن يدرس الإصلاحات التى تؤكد تماسكها والمحافظة على كيانها وصيانة حقوق الولاية فيها .

مادة ٤ - ينبغى أن يطلب من المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى إبداء الرأى مقدماً فى كل مشروع أو لائحة ذى صفة أو مرمى اجتماعيين أو من شأنه التأثير فى أحوال البلاد الاجتماعية .

فإذا لم يبد رأيه فى مدى شهرين جاز المضى فى إقرار القانون أو اللائحة وللمجلس إذا بدا له أن قانوناً أو لائحة كان ينبغى أن يعرض عليه تطبيقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يخطر مجلس الوزراء برأيه فيه .

مادة ٥ - للمجلس كذلك أن يقصوم مباشرة بدراسة أية مسألة اجتماعية أو إجراء بحث أو تحقيق بشأنها وله أن يستعين فى ذلك بالإدارات الحكومية المختصة بواسطة الوزير صاحب الشأن . والمجلس من تلقاء نفسه أو بناء على هذه الدراسات والأبحاث والتحقيقات أن ينصح أو يقترح ضرورة إصدار قانون أو اتخاذ تصرف إدارى معين .

مادة ٦ - يجوز للمجلس بالاتفاق مع الحكومة توجيه نصائح ونداءات للجمهور وتنظيم دعايات اجتماعية .

— ٢٥١ —

مادة ٧ — للمجلس أن يشكل من أعضائه لجانا فرعية دائمة أو لدراسة مسألة معينة وله أن يدعو للعمل في اللجان الفرعية شخصا أو أكثر من أهل الرأي في الموضوعات المعروضة على تلك اللجان وإذا اقتضى الحال جاز أن يدعى إلى ذلك موظفو الحكومة .

مادة ٨ — يضع المجلس لائحته الداخلية وتبين فيها التفاصيل الخاصة بنظامه وطريقة السير في أداء أعماله .

مادة ٩ — على رئيس مجلس الوزراء ووزاره الداخلية والمعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسرأى القبة في ١٥ محرم ١٣٥٥ (٧ إبريل ١٩٣٦) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ماهر

وزير المالية	وزير المعارف العمومية	وزير الداخلية
أحمد عبد الوهاب	محمد علي علوبة	علي ماهر

مذكرة إلى مجلس الوزراء

تجتاز البلاد في ثقافتها ومدنيتها القديمة أى فيما يتعلق بأخلاقها وعاداتها وتقاليدها ونظمها وصور الحياة فيها ومثلها العليا دور انتقال تلتقى فيه التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة آتية من جانب الثقافة والمدنية الحديثة ، بفضل سهولة المواصلات وسرعتها وكثرة تداول المطبوعات وما استحدثته الاختراع والتقدم في أسباب الحياة .

ولو ترك هذا الدور لمجرد التفاعل الطبيعي بين ثقافتين ومدنيتين اختلفت أصولهما وتباينت أركانها لاختلط الأمر وفسد . فإن انطباع الناس على التقليد والأخذ بكل جديد يوشك أن يذهب بالتناسق والتماسك الواجبين في موازين الحكم وضوابط التصرف في الشئون الاجتماعية .

وقد لا يمكن تجنب مثل ذلك التفاعل ولكن الذى يدخل في دائرة الامكان هو أن ترصد أموال هذا التفاعل وآثاره في تطور البلاد الاجتماعى والا تترك الأمور تجري على إغتنها بل يعمل على توجيهها وجهة يخلص معها للبلاد أكبر الخير وتنسق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده وملكوته وتهى ما يقدر له من المصائر وتحقق ما يعقده أو يعقده من الآمال .

ولا سبيل لذلك إلا أن تكون للبلاد سياسة اجتماعية تقوم على الاحتفاظ بأخلاقها وعاداتها وتقاليدها ونظمها الصالحة والدفاع عنها وعلى التوفيق والملاءمة بينها وبين العادات والآراء والنظم الحسنة وصور الحياة الجديدة التى أتت بها المدنية الحديثة .

ومثل تلك السياسة يجب على الحكومة والهيئات وأهل الرأي أن يساهم كل بنصيبه في رسم أغراضها ووسائلها والواقع أن البلاد لم يخططها الإرشاد والتوجيه الصحيح من أولئك جميعاً بين وقت وآخر ولكنه إرشاد وتوجيه يعوزه الاستمرار وتنقصه الوحدة والقوة وربما كان النصيب الأكبر من هذا الواجب يقع على الحكومة ولها من وسائل الفعل والتنفيذ ما لا يجتمع لغيرها . ولكن الحكومات تستغرق همها غالباً شئون الحكم ومشاكل السياسة ولا تدع لها من فراع الذهب وتهبؤ النفس ما يقتضيه الإصلاح الاجتماعي من قرديد النظر وإطالة التفكير في المسائل الاجتماعية الشائكة الدقيقة . ويخشى فوق ذلك أن اختلاف هيئات الحكم وتعاقبها فيه وتباين وجهات النظر بينها يؤدي إلى أن الإصلاح لا يمضي على وتيرة واحدة وأنه لا يكون موصول التنفيذ بالقدر الذي يبين عن فوائده أو يحلوا خطأ الاتجاه فيه .

ولذلك كله وجب أن يكون الإصلاح الاجتماعي بمنجاة من أسباب الاضطراب والتذبذب وآية ذلك أن يقوم على هذه الشئون مجلس ثابت يؤلف من أهل الرأي ويجمع المناحي والنزعات المختلفة ويختص بمراقبة أحوال التطور الاجتماعي وبالنظر في الوسائل والتدابير والإصلاحات التي توجهه توجيهها صحيحاً وبالتوفيق بين القديم والجديد .

ومن الخير أن يضع ذلك المجلس أسس سياسة اجتماعية تتناول شئون الأسرة والتعليم ومرافق الحياة المختلفة . على أنه إذا كان من التعجل وضع تلك السياسة مرة واحدة فإن من الواجب ألا تعالج الحكومة بقانون أو لائحة أى شأن من الشئون الاجتماعية أو التي لها أثر في الأحوال الاجتماعية بالبلاد دون أن تستأنس برأى المجلس المذكور .

وقد لا تخلو مراعاة هذا الواجب من صعوبة بسبب اختلاف الرأي

والتقدير في صفة القوانين أو مراميها أو آثارها فيصدر القانون أو اللائحة دون أخذ رأى المجلس المذكور . إذن يجب أن يمكن من إبداء رأيه بشأنه لتستطيع الحكومة إذا اقتضى الحال اتقاء الضرر أو تدارك الخطر قبل فوات الآوان .

على أن هذا الاختصاص الاستشاري لا يجب العمل الانشائي ويجب أن يعالج المجلس من تلقاء نفسه دراسة الأحوال الاجتماعية وإجراء كل بحث أو تحقيق يقتضيه العمل على تقدم البلاد من هذه الناحية . فإذا انتهى به ذلك إلى رأى في الإصلاح أشار به أو اقترحه على الحكومة لتنفيذه بالوسائل المناسبة ، وقد يقتضى ذلك إصدار قانون كما قد يكفي فيه اتخاذ تدابير إدارية .

وإن ما يجب مراعاته في اختيار أعضاء المجلس من صدق الرأى وناقد النظر ومبسوط العلم وواسع التجربة في الشؤون الاجتماعية كفيل بأن يجعل للمجلس مكانة في البلاد تجعل لنداءاته ونصائحه أثر أحسن . وقد تحتاج الحكومة إلى الاستعانة به في هذا السبيل أو في تنظيم دعايات اجتماعية لأخذ الناس بعادة صالحة أو حملهم على الإقلاع عن عادة ضارة .

فاذا أقر مجلس الوزراء الإعتبرات المتقدمة تفضل بالموافقة على مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة .

رئيس مجلس الوزراء

٤ أبريل ١٩٣٦

على ماهر

(٧٠) قانون ٦٤ بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٣٦ الجريدة الرسمية عدد رقم ١٠٢ صادر بتاريخ ١٧ سبتمبر ونجد نصه في : عزيز المراجع السابق ص ٢٥١ — ٢٥٩ .

(٧١) قارن :

AndrMAN ,L'industries du coton en Egypte , étude
d'économieolitique,leCire qé 1943 , P P. 182 – 194.

(٧٢) مرسوم بإنشاء وزارة للشئون الاجتماعية صادر في ٢٠
أغسطس ١٩٣٩ وهذا نصه (نقلا عن الجريدة الرسمية العدد ٨٤ في
٢٤ أغسطس ١٩٣٩) .

نحن فاروق الأول ملك مصر .

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ بتوزيع
مصالح الحكومة بين الوزارات .

وبما أن تطور الحياة في البلاد يجعل من أمس الضرورات أن تخصص
الشئون الاجتماعية بأقصى مايستطاع من العناية اتقاء لخطر ترك الأمور
لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة وعملا على
توجيه تلك الشئون توجيهها صحيحا قويا ، وسعياً لتحقيق أعلى مستوى
لحياة الفرد والأسرة .

وبما أن ذلك كله يقتضى إنشاء وزارة تقوم على تلك الشئون تجمع
أشتاتها وتنسق وحداتها وتبلغها ماترجو البلاد من رقى ،
وبعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور ،

وبناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس
المذكور رسمنا بما هو آت .

مادة ١ - تنشأوزارة للشئون الاجتماعية يتولى إدارتها وزير يعاونه
وكيل وزارة وتقوم على الشئون الآتى بيانها:

مصلحة السجون - المعاهد والمستعمرات المختلفة لتقويم المجرمين
والأحداث وإصلاحهم وملاجئ الأيتام والعجزة والفقراء وذوى العاهات

- ٢٥٦ -

والمفسولين - المسارح ودور السينما والنوادي والجمعيات - المهرجانات
والموالد - بوليس الآداب - الاتجار بالنساء والأطفال -
الجمعيات التعاونية والتعاون بمختلف صورة .
أعمال البر والإحسان .

مصلحة العمل - تحسين أحوال العامل والفلاح ورفع مستوى المعيشة
لهم - استحداث أسباب الترفية في أوقات الفراغ .
الخدمة الاجتماعية - الارشاد والدعاية - المحاضرات العامة للتثقيف
والتهديب .

المعاهد الليلية - الإذاعة اللاسلكية .
تحسن النسل - حماية الطفولة - حماية الأسرة .
المسابقات الرياضية .

مسألة العاطلين عن العمل . . الخ

ماده ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والمعارف
العمومية والمواصلات والمالية والصحة العمومية والتجارة والصناعة
والأوقاف تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
صدر بسرأى المنتزة في ٤ رجب ١٣٥٨ (٢٠ أغسطس ١٩٣٩)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
محمد فهمى النقراشي	على ماهر	على ماهر
وزير الصحة العمومية	وزير المالية	وزير المواصلات
حامد محمود	- حسين سرى	محمد غالب

— ٢٥٧ —

(٧٣) قانون رقم ٨٥ صادر في ٦ سبتمبر ١٩٤٢

(٧٤) قانون رقم ٨٦ صادر في ٦ سبتمبر ١٩٤٢

(٧٥) قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ . قارن

C.O.C. 1944, pp. 104-114

الباب الرابع
مصر منذ نهاية الحرب
(١٩٤٥ - ١٩٥٠)

الفصل الثامن

القومية المصرية وبريطانيا العظمى

كانت السنوات الخمس التي أعقبت نهاية الحرب بالنسبة لمصر سنوات أزمات وقلاقل واضطرابات داخلية . فبرصاص الاغتيال لقي إثنان من رؤساء الوزارة ينتميان كلاهما إلى الهيئة السعدية ، مصرعها وتزايدت الاضطرابات ومحاولات الاغتيال وهكذا اتخذت الحياة السياسية طابعاً عنيفاً بالغ الوضع .

ويبدو هذا الاضطراب نتيجة منطقية لامتناس منها التطور بدا بوضوح خلال الفترة السابقة ، فلقد تغيرت ملاح مصر في الواقع شيئاً فشيئاً في خلال عشرين عاماً وفرضت المشاكل الإجتماعية نفسها بشكل زادت الحملات الانتخابية والمعارك البرلمانية حدة ، وزادت الروح القومية تطرفاً واكتسبت بالإضافة لذلك شعوراً بالعداء للأجنى كان غريباً عليها حتى عام ١٩٣٦ . كما هيأ لها ذلك الفهم القومي للإسلام بالإضافة إلى إنشاء جامعة الدول العربية وما أحاط به من حماس ، ودافع جديدة للفخر والاعتزاز .

ومن جهة أخرى فإن الأحزاب حرصاً منها على كسب عطف الشعب أو الاحتفاظ به قد اندفعت - طالما كانت في المعارضة - إلى بذل الكثير من الوعود التي لن تستطيع الوفاء بها حين تتولى الحكم ، إذ سوف تكتفي في هذه الحالة - حالة وصولها إلى الحكم - بلز أسلافها في السلطة . وفي هذه الحطة السهلة والخطرة معا استهلك الجميع ، وانفضت الجماهير عنهم لدرجة أن الوفد نفسه لم يستطع الاحتفاظ بنفوذه وتفوقه . وسوف تظل تستغل بعد انتهاء المعارك نفس هذه الوسائل التي سبق اللجوء إليها

أثناء الحرب . ولسوف تحاول « أحزاب الأقليات » التي دعيت لتولى الحكم غداة إقالة مصطفى النحاس أن تحتل نفس المكانة التي كان يحتلها الوفد . ومع ذلك فلسوف تنشأ جمعيات وجماعات جديدة ولسوف تحظى هذه وتلك - بالإضافة إلى تنظيمات أخرى كانت قد تأسست من قبل - بشعبية متزايدة - ولسوف يبذل هؤلاء جميعاً، بينما هم يضمون إلى صفوفهم أنصاراً جدداً من نفس أنصار الوفد القدامى ، قصارى جهودهم حتى تتهز مكانة ذلك الحزب الشعبى الكبير . وبالإضافة إلى ذلك فسوف يتمكن الوفد بمهارة - بعد إبعاده إلى صفوف المعارضة - من زيادة متاعب خصومه ، وسوف ينغمس - شأنه فى ذلك شأن منافسيه - فى مزايدات ديماء جوجية ووطنية كبيرة . ونتيجة لذلك فسوف تكون المعركة السياسية أكثر حدة وأكثر مدعاه للقلاقل وسوف تدور فى الشوارع أكثر مما تدور فى داخل البرلمان .

شن أحمد ماهر منذ تشكيله وزارته الحرب ضد مصطفى النحاس باشا . اتهمه فى أحد تصريحاته بأنه كان أسوأ الديكتاتوريين وبأنه كان يريد أن يحكم مصر بأساليب « هتلر وموسوليني محتما وراء واجهة برلمان يعرف الجميع - كما يقول - أى انتخابات جاءت به (١) . ومن جهة أخرى فإن مكرم عبيد باشا الذى كان قد خرج للتو من المعتقل ليقتسم منصبه الوزارى (كوزير للمالية) قد أعلن عن عزمه على نشر « كتاب أسود » جديد « أشد سواداً » من سابقه وفى ٨ نوفمبر ١٩٤٤ صدر أمر ملكى (*) بالغاء كافة الترتيات والعلاوات والمعاشات الاستثنائية التى تمت فيما بين فبراير ١٩٤٢ وأكتوبر ١٩٤٤ (٢) . وأعيد الموظفون الذين عزلهم النحاس باشا إلى وظائفهم وأحيل إلى المعاش كل من يعرف عنه تعاطفه مع الوفد (٣) ،

(*) مرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الترتيات والعلاوات والتعويضات والمعاشات الاستثنائية . الوقائع المصرية ، العدد ١٣٦ تاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤٤ .

أخيراً فقد شكلت لجنة وزارية برئاسة وزير المالية مهمتها بحث مصروفات الحكومة السابقة كان أول ماعمله هو مطالبة النحاس باشا ، وسراج الدين باشا وزير الشؤون الاجتماعية السابق بإعادة مبلغ ١٧٠.٠٠٠ جنيه مصرى وهو المبلغ الذى تم جمعة من التبرعات التى جمعت لصالح ضحايا الملايا والذى قيل إن رئيس الوزراء قد أودعة البنك بأسمه بدلا من تحويله إلى البنك الأهلى المصرى (٤) ، وشمل الموضوع وزراء آخرين من بينهم أمين عثمان باشا الذى أغنيل فيما بعد فى ٥ يناير ١٩٤٦ (٥) .

إلا أن رأى العام لم يبد أى اكتراث بكل هذه الاجراءات ، فقد كانت مصر تنتظر من قادتها شيئا آخر غير أعمال التشدد تلك ضد معبودها القدامى . وإذا كانت هى قد فقدت ثقها التامة والمطلقة التى سبق أن وضعتها فيما مضى فى الوفد ، إلا أن ذلك لم يمس لديها ما كانت قد وجدته فيه من وطنية متأججة . ولذا فسوف تحكم مصر على هؤلاء القادة الجدد من زاوية سياستهم تجاه بريطانيا العظمى . وفى هذا المجال سرعان ماخابت آمالها فيهم .

وفى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ أعلن أحمد ماهر أمام البرلمان وخلال جلسة سرية عزيمة على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان ولم يكن لهذا القرار من هدف - وقد أوشكت العمليات الحربية على الانتهاء - سوى أن يسمح لمصر بالحصول على مقعد فى مؤتمر السلام (٦) . لكن هذه الأسباب لم تنل ما تستحقه من فهم واغتيال أحمد ماهر فى اليوم نفسه على يد شاب متحمس عند خروجه من مجلس النواب . ومع ذلك فقد أعلنت الحرب فى ٧ فبراير على يد خليفة فى رئاسة مجلس الوزراء وفى زعامة الهيئة السعدية محمود فهمى النقراشى باشا (٧) - وبعد ذلك بشهرين وفى ٨ مايو انتهى الصراع فى أوروبا ولاح فى الأفق أن اللحظة التى طال انتظارها لانزعاج لاستقلال التام من بريطانيا العظمى قد جاءت .

أزمة فبراير ١٩٤٦ وسقوط الوزارة السعدية

لم تشأ الأحزاب الممعدة عن الحكم أن تنتظر حتى تستسلم اليابان وإنما دعت الحكومة إلى البدء فوراً في العمل . وفي يولية سنة ١٩٤٥ قدم الوفد إلى السفير البريطاني - رغبة منه في إستعادة زمام حركة المطالب الوطنية - مدكرة بالآمال والتطلعات المصرية ، طالب فيها بجلاء القوات الأجنبية وكذلك بتسوية مسألة السودان وذكر فيها بالمساعدة التي لا تقدر « التي قدمتها البلاد إلى الحلفاء أثناء الحرب ١٩١٤ » ولكي تحقق مصر مطلبها الخاص بإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ فإنها لن تتردد في الواقع في التزام الصمت جبال موضع تعاطف عدد من رجال الدولة فيها مع الألمان بل إنها لم تعد تود ألا تتذكر سوى الخدمات التي أدتها لأعداء المحور .

وانقضت خمسة شهور قبل أن تقرر حكومة محمود فهمي النقراشي باشا بدورها - بالطريق الدبلوماسي - فتح باب المفاوضات . وتشكل المذكرة التي قدمتها في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ إلى سفير بريطانيا العظمى وكذا رد حكومة لندن عليها في ٢٦ يناير ١٩٤٦ نقطة البدء في مباحثات شاقة وطويلة لم تلبث أن مننت بالفشل . وقد نشرت المذكرتان معا وفي وقت واحد في الصحف الصادرة في ٣٠ يناير ١٩٤٦ (٩) .

ومن قبل هذا التاريخ كان شباب الجامعة في حالة هياج تام (١٠) . ولم تعد صحف مصر الفتاة والوفد والإخوان المسلمين تطالب فقط بإعادة النظر في المعاهدة بل أخذت تطالب باستنكارها وعدم الاعتراف بها . وأخذت الافتتاحيات المتهبة تنشر كل يوم تدعو الشعب إلى « الكفاح » و« التضحية » ووجه طلاب جامعة فؤاد في ٩ فبراير ١٩٤٦ مذكرة إلى الملك يطلبون فيها ضرورة البدء فوراً في المحادثات التي لم يكن قد تحدد تاريخ بدئها بعد ، ونظموا في نفس اليوم مظاهرة للاحتجاج على نص المذكرة

المصرية التي اعتبروها شديدة التساهل وكذلك ضد نص المذكرة البريطانية التي رأوها ماسة بكرامة مصر وسبابتها . وعندما توجهوا نحو وسط المدينة اصطدموا بقوات البوليس عند كوبرى عباس وسقط من بينهم ١٧ جريحاً كما امتلأ النهر بجثث الكثيرين (١١) .

وقد ساهمت هذه الأحداث القومية في تصدع الائتلاف الوزارى . وفى الواقع فإن ذلك الائتلاف الى تحقق غداة إقالة النحاس باشا كان قصير الأمد بحيث لم يستطع الصمود أمام موجة المظاهرات الشعبية المتصاعدة فقد سبق أن قدم حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى إستقالته فعلاً فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٥ (١٢) وبعد ذلك بشهرين فى ١٨ يناير ١٩٤٦ كاد تصريح متسرع تنقصة الحكمة من وزير الخارجية أ كدفية أنه ليس من اختصاص مجلس الأمن معالجة المسائل المتصلة بمصر أو بالعالم العربى -- كاد هذا التصريح أن يؤدى إلى إستقاله الوزراء المنتمين إلى الكتلة الوفدية المستقلة (١٣) وقبل هؤلاء نتيجة لتدخل الملك شخصياً لبقاء فى مناصبهم لكنهم عادوا ليقدموها بشكل نهائى وحاسم فى ١٤ فبراير . وكان على الوزارة -- وقد حرمت من مساندتهم -- أن تفسح ليشكل الوزارة الجديدة لإسماعيل صدقى باشا وهو رجل دولة أكثر منة رجل سياسة كما أنه خادم مخلص للتاج وخصم عنيد للوفد .

مشروع معاهدة صدقى - يفرن

وأزمة ديسمبر ١٩٤٦

عمل إسماعيل صدقى كرجل يفوق سلفة مهارة -- على إطلاق سراح الطلاب المعتقلين بل لقد هنأهم على مشاعرهم الوطنية وتعهد بالذود عن مصالح البلاد . ولكى يهدئ الرأى العام وعد بأن يقدم إلى الملك فى القريب

العاجل أسماء أعضاء الوفد المسكفين بيده مباحثات حرة مع بريطانيا العظمى حسب إرادة البلاد . ومع ذلك فسرعان ما اصطدم لإسماعيل صدقي بنفس الصعوبات التي سبق أن واجهت رئيس حزب الهيئة السعدية في ٢١ فبراير نظمت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي تكونت منذ وقت قصير ما سمي به يوم الجلاء ووحدة وادى النيل ، وسارت المظاهرات التي صرخت بها الحكومة في هدوء في البداية ثم تحولت بعد ذلك إلى مشاجرات دامية وهاجمت الجماهير بعنف من قابلتهم من الأجانب وبخاصة الإنجليز كما نهبت العديد من المنشآت الإنجليزية المدنية والعسكرية على السواء وسقط ٥٥ قتيلا و ١٢٠ جريحا (١٤) وعلى الفور فرضت حراسة صارمة ونزلت قوات من رجال البوليس وزعت على نطاق واسع في كافة الأحياء وأمكنها أن تعيد الهدوء لبعض الوقت . إلا أن إلقاء بريطانيا للعظمى مسئولية ما حدث على مصر ومطالبتها بالتعويضات لم يؤد إلا إلى ازدياد سخط الشعب وأعلن الرابع من مارس يوم حداد وطني وأصبحت الإسكندرية بدورها بعد القاهرة مسرحا لمظاهرات شعبية جديدة (١٥) .

في مثل هذا الجو المتوتر بدأت المباحثات في شهر إبريل (١٦) وظلت هذه المباحثات — التي قطعت عدة مرات — تسير ببطء لمدة تزيد على ستة أشهر دون التوصل إلى إتفاق . وإنه لمن الصعب — وبخاصة في غيبة الوثائق الكافية أن نتبع المراحل المختلفة للمباحثات خطوة بخطوة وفي نفس الوقت كانت ثمة أسباب عميقة وراء استطالتها والمعاطلات التي تميزت بها . فقد كان على كلا الحكومتين المصرية والإنجليزية مهما كانت رغبتهما في التوصل لعقد معاهدة جديدة — أن تأخذا في الاعتبار موقف المعارضة وموقف الرأي العام كل في بلده . فهذان الموقفان قد جعلتا من الصعب زيادة امتيازات أى من الطرفين حتى ولو كانت امتيازات

وفوائد متبادلة وذلك لأنهما كانا يتخذان مسارين مختلفين في كل من لندن والقاهرة .

لقد كان رئيس الوزراء العمالي ملتزما بالحفاظ على المصالح الدائمة لبريطانيا العظمى في منطقة من العالم لا يجهل أحد تنافس الدول الكبرى فيها . فلو حدث وأراد أن يتناساها فليسوف تذكره بها على الفور تلك المناقشات التي تدور في مجلس العموم وكذا الهجمات العنيفة من جانب النواب المحافظين .

وكان موقف الحكومة المصرية أكثر دقة ، فقد كان الإضطراب في القاهرة شديدا كما كانت المحافظة على الأمن تواجه مصاعب جدية فقد كان أنصار كل من الوفد والإخوان المسلمين ومصر الفتاة والكتلة الوفدية المستقلة ومعهم الطلاب الصخابون والمشاكسون ، وكلهم مستعد على الدوام لحوض الممارك ضد رجال البوليس ، كان كل هؤلاء بالشارع على أتم استعداد لإطاعة أى أمر يتلقونه كل من المصدر الذى ينتمى إليه لكنهم مع ذلك كانوا متحدين في موقفهم المعارض لرئيس الوزراء الذى لم يتمكن من التصرف بالقدر الذى كان يريد من الحرية حيث حرم من مساندة الجزء الأكبر من الراى العام .

ولمالم يستطيع تشكيل حكومة متجانسة ، فقد كان عليه أن يكتفى بوزارة فنيين - حسب تعبير الصحافة - مع الاستعانة فقط بالمستقلين والأحرار الدستوريين . لكن هذا الشكل من الحكومات الذى لا يستطيع أن يعيش طويلا كان يمكن أن يؤدي إلى سرعة سقوط الحكومة لو لم يقبل السعديون في ١٢ سبتمبر ١٩٤٦ أربع مناصب وزارية في التعديل الجديد ، وظن إسماعيل صدقى باشا بعد هذا الدعم من جانب السعديين أن بإمكانه أن يتوجه إلى لندن فوصل إلى هناك في ١٧ أكتوبر

ليتباحث مباشرة بعيداً عن مظاهرات القاهرة وبعد أقل من عشرة أيام تم توقيع مشروع معاهدة جديدة بالحروف الأولى (١٧) .

تعهدت بريطانيا العظمى في هذا المشروع بالجلء عن القاهرة والإسكندرية والدلتا قبل ٣١ مارس ١٩٤٧ كما تعهدت بالانسحاب إلى منطقة قناة السويس قبل أول سبتمبر ١٩٤٩ . وفي مقابل ذلك أبقى على التحالف بين البلدين كما عهد بترتيبات الدفاع عن الأراضي المصرية إلى « لجنة دفاع مشتركة » كما تم الاتفاق بالمثل على أنه إذا تعرضت مصر لاعتداء مسلح أو إذا ما اشتكت المملكة المتحدة في حرب نتيجة اعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر « يتخذ الطرفان ، بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكنتيجة لتشاورها العمل الذي قد يريانه ضروريا وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه أما موضوع « مستقبل السودان » الذي ورد في بروتوكول ملحق فقد ظل موضع تحفظ . حقيقة إن بريطانيا العظمى قد أقرت بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك لكن كان على مصر بدورها أن تقبل أن يكون في التطبيق الموضوعي للسياسة التي اتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان الموقعان على إتفاقية ١٨٩٩ ما يؤدي إلى « تحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم وإعدادهم أعدادا فعليا للحكم وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان » .

تلك هي الخطوط العريضة للمعطيات الأساسية للمشروع الذي يدل فيما يبدو على الحدود القصوى للامتيازات التي كان يمكن لبريطانيا أن تقدمها لخليفتها . وفي مصر كان الاستقبال الذي أعده الرأي العام للاتفاق أبعد عن أن يكون مرضيا ، فما أن عرفت نصوصه حتى طالبت كل أحزاب المعارضة باللجوء إلى هيئة الأهم المتحدة وشتت الصحف الرئيسية : صوت الأمة (لسان حال الوفد المصري) ، الإخوان المسلمون (لسان

حال الإخوان المسلمين (الكتلة) لسان حال الكتلة الوفدية المستقلة)
 - شنت كلها حملة عنيفة على رئيس الوزراء وحكومة متهمه لإياهم بخرق
 الدستور وتخطى إرادة الأمة وملاحقة الوطنيين في كل مكان . ولم يكن
 بأقل من ذلك الغضب من بريطانيا العظمى التي أنهمت بأنها تريد الإبقاء
 على مصر « محمية لها » وهتف مرشد جماعة الإخوان المسلمين في خطاب
 وجهه إلى الشعب : أيها المصري ، أيها المصرية ، أيها الشرقي ، أيها
 الشرقية ، علوا أولادكم منذ نعومة أظفارهم أن يكرهوا وأن يمحنتوا وأن
 يلعنوا الإمبراطورية البريطانية كما يعلم الآباء الانجليز أبناءهم أن يحبوا
 لإمبراطوريتهم وأن يعتزوا بها ، تصرفوا بطريقة تجعل على الانجليز أن
 يواجها قلوبا تكرهمهم وألسنة تلعنهم وأيادى تدبهم » (١٩) .

وسرعان ما يدل أن ثمة هياجا لا يمكن تجنبة أعطى دخول الجامعات
 إشارة البدء - إذ تجمع الطلاب في هيئة مؤتمر في ١٦ نوفمبر ١٩٤٦
 في قاعة الأحتفالات بالجامعة وكونوا الجبهة الوطنية لطلاب وادى النيل
 على صيحات تهتف : عاشت الثورة ونظمت مظاهرات ضمت أكثر من
 ٤ آلاف وأقتلعت الأشجار من بعض شوارع القاهرة كما حطمت
 الفوانيس وقلبت مركبات الترام والآتوبيس وأشعلت فيها النار وحطمت
 واجبات المحلات في الوقت الذى كان أفراد جماعة الإخوان المسلمين في
 الأحياء الشعبية والميادين العامة يقومون بحرق الكتب والمجلات المكتوبة
 باللغة الانجليزية وتحولت المظاهرات مع تدخل رجال البوليس إلى
 معارك منظمة لم يعد يكتفى فيها المتظاهرون بالأحجار والعصى والمطارق -
 إذ بدأ الطلاب يستخدمون الأسلحة الخفيفة والقنابل والصودا الكاوية
 وزجاجات مولوتوف التى لم يترددوا في استخدامها بتحريض جماعات
 منهم تنتمى إلى الإخوان المسلمين والوفد ومصر الفتاة والحزب
 الوطنى (٢٠) .

وكان القمع عنيفا فأغلقت الجامعات من جديد بعد أن تحولت —
حسبما قال وزير المعارف — إلى مخازن أسلحة وقنابل للطلاب . وطافت
الدوريات بلا انقطاع في شوارع القاهرة والاسكندرية وتضاعفت هجمات
البوليس وتفتيشه . وكان يعقب ذلك عادة عمليات اعتقال ورفض
السماح لرئيس حزب الوفد بأن يعقد إجتماعا سياسيا في طنطا في الخامس
من ديسمبر وحرّم عليه السير في الطرق المؤدية إلى المدينة . ولم يستثن
الاخوان المسلمون من هذه الاجراءات فألقى القبض على ٥٥ منهم
بالاسكندرية كما أصدر المدعى العام بالقاهرة أمر باعتقال سكرتير الجماعة
أحمد السكري (٢١) .

وبرغم ذلك ازداد موقف الحكومة ضعفا كما زاد من ذلك الانشقاق
الذي حدث في صفوف وفدا لمفاوضات المصرية في الوقت الذي أشدّت
فيه الاضطرابات — إذ رفض سبعة من بين أثنى عشر عضوا يكونون وفد
المفاوضات أن يعطوا موافقتهم على مشروع لندن . ولم يستطع رئيس
الوزراء حين عجز عن إقناعهم بالعدول عن موقفهم إلا أن يستصدر
مرسوم ملكيا بإيقافهم عن عملهم (٢٢) . وقد زاد هذا التصرف من
جانب السلطة من سخط للرأى العام وألقى بنوع من الشك وزارة عدت
شديدة الميل للرضوخ للمطالب البريطانية . وكان على البرلمان أن يقول
كلمة وأفتتحت المناقشات في ٢٦ نوفمبر في جلسة سرية بناء على طلب أحد
النواب السعديين وغادر القاعة ٥٥ نائبا على رأسهم مكرم عبيد باشا
وحصلت الحكومة — مستندة إلى تأييد السعديين والأحرار الدستوريين —
على قرار بالثقة بأغلبية ١٥٩ وأمتناع ٣ عن التصويت ، وبدأ عندئذ أن
ليس ثمة ما يحول دون توقيع المعاهدة لو لم يحدث فجأة أن أكد حاكم
السودان سيرهيوبرت هدلستون Sir Hubert Huddleston - بتفويض
من رئيس الوزراء البريطاني عند عودته من لندن في ذلك الوقت — أن
السلطات السودانية تعمل جاهدة إلى إعداد الشعب للاستقلال واختيار

النظام الذى يلائم بلاده فى المستقبل بحرية (٢٣) عندئذ جرفت موجة السخط التى كانت تجتاح الأراضي المصرية الحكومة نفسها فقدم رئيسها — الذى استهلكه الحكم وهذه المرض — استقالته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ دون أن يتمكن من بلوغ هدفه ولم يقبل الملك فاروق فكرة حل البرلمان ودعا للمرة الثانية رئيس حزب الهيئة السعدية لتشكيل الوزارة الجديدة .

قطع المفاوضات ولجوء مصر إلى مجلس الأمن

بعد أن لمس رئيس الوزراء الجديد أنه يستحيل عليه أن يفرض على رأى العام تلك المعاهدة التى تفاوض سلفه بشأنها قرر فى ٢٧ يناير ١٩٤٧ قطع المباحثات مع لندن ونقل قضية وادى النيل فى مجموعها إلى هيئة الأمم المتحدة . (٢٤) لكن المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن فى شهر أغسطس من نفس السنة لم تؤد إلى أى حل للمشكلة (٢٥) . وكل ما كان لهذه المناقشات من فوائد هو أنها مكنت كلا من مصر وبريطانيا العظمى من تحديد وجهات نظرهما أمام رأى العام العالمى . فقد طالبت مصر بإجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلالة تاما ناجزا وبإنهاء النظام الإدارى القائم بالسودان . أما بريطانيا فقد احتجت خلف معاهدة ١٩٣٦ التى صدق عليها برلمان القاهرة ونالت موافقة حرة وعلمية وإذا كانت الدول السلافية قد تعاطفت مع المطالب المصرى فإن صوتا مع ذلك لم يرتفع عندما أكد المتحدث البريطانى أن حكومته ليس لها من هدف إلا أن تترك للسودانيين — عندما يصلون لمرحلة الحكم الذاتى — حق اختيار النظام الذى يلائم بلادهم فى المستقبل بحرية . وفى الواقع ، فلقد أنتهى اللجوء إلى التنظيم الدولى الأعلى بالفشل . ومنذ ذلك الحين بدأت الأحداث تسرع خطاها — فلم تعد بريطانيا العظمى

التي شجعها الاتجاه الذي اتخذته المناقشات في مجلس الأمن - تتردد في الدفاع علنا عن حق السودانين في أن يعتمدوا على أنفسهم بل وسوف تذهب إلى أبعد من ذلك عاقدة العزم على أن تدعم في الخرطوم تلك المواقع التي تهددتها بدرجة خطيرة في القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس أعمال العنف التي تحركها الروح القومية . وبعد ذلك بعام سوف تجد لزاما عليها أن تحد ما لمصر في السودان من امتيازات إدارية كانت قد اكتسبتها بمقتضى اتفاق عام ١٨٩٩ وملحق معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ .

تطور السودان نحو الحكم الذاتي

في إبريل ١٩٤٧ طالب المؤتمر الإداري الذي اجتمع نتيجة لجهود الحاكم العام بإنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي للسودان . ويبدو أن هذه الإصلاحات الدستورية كانت تهدف إلى تهيئة السودانين لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم بمساعدة من بريطانيا العظمى وبدون مشاركة مصر .

وقد رفضت حكومة القاهرة - تحت ضغط الرأي العام - هذه المشروعات في نوفمبر ١٩٤٧ ثم مرة أخرى في مارس ١٩٤٨ . ومع ذلك فقد حول السير روبر هاو Robert Howe الذي حل محل السير هيوبرت هدلستون هذه الإصلاحات إلى مشروعات بقوانين وافق عليها المجلس الاستشاري لشمال السودان بالإجماع في ٩ مارس ١٩٤٨ .

وعندما وجدت مصر نفسها أمام الأمر الواقع عادت تحاول مع لندن مواصلة الحوار الذي انقطع منذ أكثر من عام . ومن جديد جرت مفاوضات بين السفير البريطاني سير رونالد كامبل Sir Ronald Campbell وبين أحمد خشبة باشا وزير الخارجية في جو من السرية التامة وانتهت

بالتوصل إلى إتفاق . لكن لم يكن من شأن هذا الإتفاق إلا أن يثير موجة جديدة من السخط . فقد ألقت كل أحزاب المعارضة باللوم على رئيس الوزراء لإجرائه هذه المفاوضات وألح الجميع في طلب عدم الإعتراف باتفاقية ١٨٩٩ . وفي داخل الهيئة البرلمانية العليا حصل الشيوخ الوفديون الذين لم يكونوا يحدون صعوبة تذكر في جرف زملائهم من الأحزاب الأخرى إلى تيارهم عندما يتصل الأمر بالإعلان عن حقوق مصر في وادى النيل ، حصل هؤلاء في لجنة الشئون الخارجية في ٣ مايو ١٩٤٨ على موافقتها على بيان يؤكد وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ودعيت الحكومة لأن تمنح السودان نظاما دستوريا يقوم على هذه المبادئ . ويصدره بعد موافقة السودانين « الحاكم الشرعى للسودان صاحب الجلالة ملك مصر والسودان (٢٧) » . وبعد ذلك بشهر رفض مشروع إتفاق خشبة - كامبل برغم الإيضاحات التى قدمها وزير الخارجية (٢٨) .

وكان من شأن هذا الموقف أن يحدث أثره في مجلس النواب فبدأ النواب الذين ظلوا مسالمين حتى ذلك الوقت يبدون روحا من التشدد بات يخشى تنفيذها . وفي ٢١ يونية ١٩٤٨ قررت اللجنة التشريعية - برغم تحذير الحكومة - نظر ودراسة مشروع قانون يهدف إلى تعديل الدستور ويخلع على الملك فاروق لقب « ملك مصر والسودان » ويعطى للحكومة المصرية الدستورية الحق في أن تحدد كما يترأى لها شكل الحكومة في السودان (٢٩) .

وتتضح القيمة الكبيرة التى لهذا السلوك الاستقلالى إذا ما تذكرنا أنه كان على واضعى دستور ١٩٢٣ فيما مضى أن يعدلوا عن إضافة لقب « ملك السودان » إلى لقب الملك وذلك بسبب المعارضة الرسمية من المندوب السامى البريطانى لذا فإن هذا السلوك لم يؤد إلا إلى إنزعاج بريطانيا العظمى وإلى نشوب صراع بين رئيس الوزراء المصرى وبين مجلسى البرلمان .

فمنذ ذلك الوقت أنهار الأمل في التصديق على أى اتفاق لا يكون من شأنه أن يحقق كافة المطالب الشعبية التي كانت تقدم رسميا على صفحات الجرائد وهكذا كان على حكومة القاهرة أن تشهد وهي عاجزة آخر فصل من فصول التراجيديا السودانية ففي ١٩ يونية أصدر الحاكم العام للسودان - بتفويض من حكومة لندن - مشروع الإصلاح الدستورى الذى بدىء فى تنفيذه على الفور . ولم يكن بمقدور القاهرة إلا أن تحتج على إجراء تم « دون موافقتها » وأن « تحتفظ لنفسها » بكافة حقوقها « مؤكدة أن الحاكم العام لا يملك سلطة تخوله أن يصدر وحده قانونا يمس النظام الإدارى والدستورى للسودان (٣٠) . وكان على الأحزاب السودانية الداعية لوحدة وادى النيل أن تقع على الدوام فى صدام مع البوليس ووجد المحامون المصريون الذين تقدموا للدفاع عنهم أنفسهم ممنوعين من السفر إلى الأراضى السودانية . واجتاحت موجه جديدة من المظاهرات كلا من القاهرة والاسكندرية ومختلف مرا كز الوجهين القبلى والبحرى . وفى القاهرة حدث أن قتل اللواء سليم زكى باشا بينما كان يحاول على رأس نوات من البوليس أن يطرد طلاب كلية الطب من حيث اعتصموا داخل كليتهم (٣١) .

ولم تستطع أعمال العنف هذه أن تحمل بريطانيا العظمى على أن تغير سياستها - إذ عقدت الجمعية التشريعية فى شهر ديسمبر أولى جلساتها وهكذا اتخذت الأقاليم السودانية التي ضاعقت من مصر والتي سبق أن فتحها فيها مضى محمد على ، طريقها نحو الحكم الذاتى .

وهكذا ومنذ بداية الحرب لم تستطع مظاهرات الشارع الصاخبة التي شارك فيها بنصيب كبير شباب الجامعة وتلاميذ المدارس ودفعوا فيها عاليا ولا أيام الحداد التي كانت تقام فى المناسبات السنوية للأحداث الأليمة

في تاريخ مصر الداخلي ولا البيانات الطنانة لأحزاب المعارضة ولا حملات الصحف العنيفة - لم يستطع ذلك كله أن ينجح في تخويف بريطانيا العظمى وفي جعلها تنحني أمام مطالب القومية المصرية . إذ لم يكن لهذه المعارك العقيمة التي استنفرت فيها النفوس من نتيجة سوى إهانة العواطف وتأجيج الأحقاد . واضطرت الحكومات التي تولت الحكم - مرغمة أو عن طيب خاطر - أن تتبنى ، مدفوعة بنظر الشارع ، سياسة متشددة ظلت فضلا عن ذلك موضع ريبة رجل الشارع . وتولد لدى الرأي العام الذي أصابه القلق شعور بعدم الرضى تجاه الأحزاب الكبرى المنظمة وانتشر الرأي القائل بأن كل قادة مصر أدوات طيعة في يد الإستعمار البريطاني . بل وبدأ الكثيرون يرون أن « استعمار » مصر لم يكن فقط من فعل الأجنبي بل كذلك من فعل الطبقة الممنازة التي تحتاج لبريطانيا العظمى للحفاظ على حقوقها وامتيازاتها كاملة . وانتشرت هذه الأفكار لدى الشباب على وجه الخصوص وشاعت بفعل الجماعات التي أرادت أن تحذو حذو التنظيمات الاشتراكية والشيوعية التي قامت في أوروبا والاتحاد السوفيتي وظهر العمال والطلاب فيها جنبا إلى جنب .

ومنذ نهاية الحرب أضيف إلى ذلك السخط السياسي سخط اجتماعي جديد تولدت عنه اضطرابات جديدة .

هوامش :

- (١) قارن : C.O.C ١٩٤٤ ص ٢١
- (٢) نفس المصدر ص ٢٢ ، ٢٤
- (٣) أتخذت هذه الإجراءات بموجب مرسوم صادر في ١٦ أكتوبر ١٩٤٤ . وهى تمس عددا من كبار الموظفين من بينهم الدكتور طه حسين الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب المستشار الفنى لوزارة المعارف العمومية . نفس المصدر ١٩٤٤ ص ٢٢ (الوقائع الرسمية العدد ١٢٢ فى ١٩ أكتوبر ١٩٤٤ - وكان يشمل بالإضافة إلى الدكتور طه حسين أربعة آخرين يشغلون درجة وكيل وزارة وخامسا يشغل منصب السكرتير العام لمجلس الوزراء - المترجم)
- (٤) نفس المصدر ١٩٤٤ ص ٢٤ ، ١٩٤٥ ص ١٧٦
- (٥) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ١٩
- (٦) نشرت الفقرات الرئيسية من الخطاب الذى ألقاه أحمد ماهر باشا فى مجلة C.O.C ١٩٤٥ ص ٢٦١ وما بعدها
- (٧) نفس المصدر ص ١٧٠ - ١٧٢
- (٨) للنص منشور بمجلة C.O.C ١٩٤٥ ص ٧٣١
- (٩) وفيما يلى نص المدكرة المصرية التى سلبت إلى الحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ « ترى الحكومة المصرية وهى فى ذلك موقفه بأنها تعبر عن شعور الأمة قاطبة أن المصلحة الميينة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان بإعادة النظر فى الأحكام التى تنظم علاقتهما فى الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت في وقت كانت فيه العلاقات الدولية في أشد الاضطراب وكان شبح الحرب بادياً. وقد كان لهذه الظروف أثرها البين في إخراج المعاهدة على الوجه الذي صيغت به فلم تقبلها مصر إلا تحت ضغط الضرورة وإظهاراً لما تكنه نحو حليفتها من الود الخالص والرغبة الصادقة في التعاون فجاءت المعاهدة حلقة في سلسلة من الندائير التي أتخذت في ذلك الوقت ومن الاتفاقات التي قصد بها تجنب الحرب التي كانت تهدد العالم أو دفع العدوان إذا لم يمكن تجنبها. وإذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما أنظرت عليه من قيود تحد من استقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملائها ظروف وأحداث وقية نزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقبولها

والواقع أن الحرب قد استنفدت أهم أغراض المعاهدة، وفتحت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل محل الوسائل التي لم تقرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ أو طبقاً لضرورات حربية غيرتها الحوادث الجديدة تغييراً جوهرياً.

وبما لاشك فيه أن الأحداث الدولية التي قلبت الأوضاع في العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من انتصار الحلفاء وإبرام الموائيق لصون السلم والأمن في العالم، كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها لأسباب أن نصوص الموائيق لم تكن في يوم من الأيام هي الكفيلة بنفاذها بل العبرة في ذلك إنما تكون بقبول الشعب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التي تهيمن على تطبيقها.

وليس أدل على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بتعهداتها من المعاونة الصادقة التي قدمتها لحليفتها طوال سني الحرب وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحليفة وعلى إخلاصها في الصداقة.

إن الحكومة البريطانية - إبان الشدائد - قد جنت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت إلى حدود بعيدة ما كان يأملها حقاً أكثر المفاوضين البريطانيين تفاؤلاً .

لذلك كان لزاماً أن يعاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التي فرضت عليها طابعاً خاصاً لكي تكون متمشية مع الحالة الدولية الجديدة فإن أحكامها التي تمس استقلال مصر وكرامتها لم تعد تسير الوضع الحالي .

فوجود قوات أجنبية زمن السلم في بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولا يستطيع الرأي العام المصري إلا أن يفسر بأنه الدليل المحسوس على رغبة نعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبرراً لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقة بينهما على التفاهم والثقة المتبادلة .

وإن مصر لتعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها وتذكر التبعات الناشئة عن اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة فهي لم تحجم عن أية تضحية تتيح لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلاً مبلغاً يجعلها قادرة على صد عدوان المعتدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة .

فلهذه الأسباب وأمام هبة الشعب المصري عن بكرة أبيه ورغبة الحارة في أن يرى علاقة بريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضي والظليقة من أسر مبادئ قد انقضت زمنها تعرب الحكومة المصرية عن ثقتها بأن حليفها ستشاركها في هذا الرأي وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكي يشخص وفد مصري إلى لندن للمفاوضة معها في إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحيه في ذلك مصالح السودانين وأمانهم .

وفيما يلي رد الحكومة البريطانية بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٦ الذى سلمه وزير الخارجية البريطانية إلى سفير مصر بلندن :

« أتشرف بإبلاغكم أى تسلمت المذكرة المؤرخة فى العشرين من ديسمبر ١٩٤٥ التى تطلب فيها الحكومة المصرية إلى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة تحديد موعد قريب الدخول فى مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة التحالف التى عقدت بين مصر وبريطانيا فى السادس والعشرين من أغسطس ١٩٣٦ .

٢ — ولقد تبينت حكومة جلالة الملك تماماً الرغبة التى بدت فى مصر للباحثة معها فى هذا الشأن ، وإذا كانت لم تستجب رسمياً حتى الآن لما أعربت عنه حليفها فإن مرد ذلك :

أولاً : إلى ضغط الحوادث المتصل الناشئ من وقف الحرب .

ثانياً : إلى ضرورة بحث أحكام المعاهدة المصرية — الإنجليزية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة ومع الإفادة من الدروس التى تعليناها من هذه الحرب ، وفى هذا الصدد تود حكومة جلالة الملك - دون أن ترغب فى المرحلة الحالية فى أن تبحث تفصيلاً الحجج التى تضمنتها مذكرة الحكومة المصرية - أن يلاحظ أن أحد هذه الدروس هو أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة المصرية الإنجليزية المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها .

٣ — وأن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر وبمجموعة الأمم البريطانية

والإمبراطورية في أثناء الحرب وهو ما توهم به المذكرة المصرية وأن تقسيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراماً تاماً .

لهذا فإن حكومة جلالة الملك - على الرغم من أحكام المادة السادسة عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ - تصرح بأنها على استعداد لأن تعيد النظر مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة القائمة بينهما على ضوء تجاربهما المشتركة ومع المراعاة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى ضمان السلم والأمن الدولي .

وسترسل إلى سفير جلالة الملك في القاهرة قريباً تعليمات لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وإن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد أخذت علماً بأن الحكومة المصرية ترغب في أن تتناول المباحثات القادمة مسألة السودان .

(١٠) كان الطلاب منذ أكتوبر ١٩٤٥ في حالة غليان قارن: C.O.C. ١٩٤٥ ص ٤٨٣ وما بعدها .

(١١) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ١٩ ، ٢٠ ،

(١٢) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٤٩٠

(١٣) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٢٥ .

(١٤) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٢٠ وما بعدها .

(١٥) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٢٢ وما بعدها .

(١٦) اذيعت أسماء أعضاء الوفد المصري المكلف ببدء المفاوضات في ٧ مارس ١٩٤٦ .

(١٧) نشر نص مشروع المعاهدة هذا في جريدة *Journal d'Egypte*
ونجد مقتطفات منه عندما رسيل كوالومب في مقالة: *Deux annees del*
histoire de l'Egypte المنشور بمجلة *Politique etrangere* مايو ١٩٤٧
ص ٢١١ .

(١٨) جريدة *la Bourse egyptienne* عدد ٢٧ أكتوبر ١٩٤٦ .
(باب : *Revue de Presse*) .

(١٩) قارن : C.O.C ١٩٤٦ ص ٢٢٣ وما بعدها .

(٢٠) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٢٢٤ .

(٢١) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(٢٢) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٣٥٤ .

(٢٣) نفس المصدر ١٩٤٧ ص ٢٧ و ٦٣ .

(٢٤) قارن : محاضر جلسات مجلس الأمن للجمعية العامة للأمم
المتحدة (Fasc. N. 59 وما بعدها) وكذلك C.O.C ١٩٤٧ ص ١٩٤
وما بعدها . ويمكن الرجوع كذلك إلى ملف « القضية المصرية »
١٨٨٢ - ١٩٥٤ المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩٥٥ ص ٥٣٧ إلى ٥٨٦
« المترجم »

(٢٥) أنظر التاريخ التي قدمته عن السودان بمجلة C.O.C ١٩٤٧

ص ٦٨ - ٧٠ ص ٢١٦ ، ١٩٤٨ ص ٣٥ ، ١٣٩ ، ٢٣١ .

(٢٦) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٣١ .

(٢٧) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٣٣ .

(٢٨) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٣١ ، ١٢٤ .

(٢٩) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣٠) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٢٢٤ .

الفصل التاسع

المشكلات الإجتماعية

احتلت المشكلات الإجتماعية في مصر ما بعد الحرب مكانه بارزة .
وبالتأ كيد فقد كان للدعايات الواسعة للحلفاء أثناء العمليات الحربية أثرها
في هذا المجال . وحظيت الأفكار الاشتراكية بل والشيوعية في ذلك الحين
بانتشار سريع وخاصة في المدن .

وفي أثناء انتخابات يناير ١٩٤٧ ظهر شيء جديد نسبياً في تاريخ مصر
— إذ تقدم لخوض الانتخابات ما يقرب من مائة مرشح من العمال وصبية
الجزارين والشيالين وسائق التاكسي والحلاقين ، تقدموا إلى الانتخابات
في القاهرة والإسكندرية مقدمين أنفسهم باعتبارهم ممثلين لأيدولوجية
إشتراكية .

بل لقد حدث بالمثل ازدهار يبعث على الدهشة للجماعات السياسية
التي لا تخفى تعاطفها مع المذاهب اليسارية المتطرفة والتي تسمت بأسماء
مختلفة تعيد إلى الأذهان تلك التسميات التي سبق أن استعملت في الغرب
وكانت جميعاً تتميز بوطنيها المتأججة . فالمنتعون إليها يسرون على الدوام
في مقدمة المظاهرات التي كانت تنظم ضد بريطانيا العظمى لكنهم ينددون
في الوقت نفسه بالمظالم الإجتماعية ويدافعون عن كافة الطبقات الفقيرة .

ومن بين هذه الجماعات على سبيل المثال « لجنة العمال للتحرير الوطني »
التي تأسست في القاهرة في أكتوبر ١٩٤٥ وأعلنت أن هدفها هو « تحرير
الطبقات الشعبية وهي الغالبية الكبرى من سكان مصر من نير الإستعمار

ومن طغيان الإستغلال الداخلى « (١) وفى جماعات أخرى تأخى
المثقفون والعمال مجددين بذلك حركة الثوريين الفرنسيين عام ١٨٤٨ (٢) .
ولم يفلت القصر من انتقاداتهم وهيات لهم الحياة الخاصة للملك فاروق
موضوعات سرعان مما أصبحت مادة لأحاديثهم اليومية فبدأت مكانة
الملك تهتز .

وفى الوقت نفسه تكونت الخلايا الشيوعية وأخذت صحف
سرية لم يطل بأى منها الأمد تبشر بالماركسيه وتدفع العمال للمطالبة
بألا تزيد ساعات العمل الأسوعى عن أربعين ساعة وتحثهم كذلك
على المطالبة بمشاركة أصحاب الأعمال فى أرباحهم .

أما الوفد فقد تحمس من جهته - رغبة منه فى الحفاظ على «زبائنه»
الانتخايين - لاتخاذ موقف الدفاع عن بروليتاريا المدن وأعلن أنه حزب
اشتراكي . ونظمت إحدى الصحف الناطقة بلسانه وهى صحيفة الوفد
المصرى - حملة عنيفة ضد الرأسماليين « الذين اتهمتهم بأنه لا يعنون
ببذل أى جهد يحول دون انسحاق الشعب وقدمت التحقيق تلو التحقيق
عن المدن العمالية وأكدت فى النهاية أن حقد العمال على من يستغلونهم
لن يلبث أن ينفجر . وجذب الوفد المصرى - باعتباره الرسول الجديد
لدعوة التقارب بين الطبقات - المراجعة التامة للنظم المالية وحث على
إيجاد علاج سريع للبطالة كما تبنى الدعوة إلى تأميم كافة المشروعات ذات
النفع العام .

وعلى الفور اتخذت كافة أحزاب المعارضة وجماعاتها موقفا مشابها
وانهمك الإخوان المسلمون بإسم الإسلام فى القيام بدعاية واسعة لصالح
العناصر المعدمة فى المجتمع المصرى . أما جماعة مصر الفتاة فقد غيرت
اسمها وبرنامجها وتحولت إلى ما عرف بإسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي

ثم جاءت بعد ذلك المزايدات الديماغوجية لتضاف إلى المزايدات السياسية
كى تصبح بعد ذلك مصدرا لمتاعب جديدة تواجه الوزارات المتعاقبة .

وقد اتخذت السلطات فى القاهرة موقفا عنيفا تجاه تطور حركة
المطالب العمالية - فأشبه فى يناير ١٩٤٦ قسم خاص بوزارة الداخلية
لمسكافة الشيوعية بل بغيرى الحديث عى إنشاء « لجنة علميا للأمن العام (٤) »
تتكون من بريطانيين ومصريين تكون مهمتها مطاردة عملاء الدعاية
الشيوعية المتصلين - كما قيل فى أوساط معينة - بأعضاء المفوضية
السوفيتية (٥) .

وبعد ذلك بعدة أشهر وبناء على تعليمات من حكومة إسماعيل صدقى
باشا بدأ التحقيق حول « مؤامرة لقلب نظام الحكم ونشر الأفكار
الهدامة التى تهدف إلى تغيير المبادئ الدستورية الأساسية وأسس البناء
الأجتماعى للملكة » . (٦) وفى ليلة ١٠/١١ يولية ١٩٤٦ جرت حركات
تفتيش فى كل من القاهرة والأسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس
انتهت بأعتقال مائتين وعشرين شخصا كان من بينهم بعض الأفراد البارزين
من الجالية اليونانية بالاسكندرية وأوقف صدور العديد من الصحف
والمجلات (٧) وصدر قرار بحل الجماعات الشيوعية أو التى اعتبرت
كذلك (٨) .

وندد رئيس الوزراء فى تصريح أدلى به أمام مجلس الشيوخ فى ١٥ يولية
بكل هذه التنظيمات التى أعلن أنها منظمات ثورية واتهمها بإثارة
الاضطرابات والتآمر ضد استقرار الدولة والعمل على تغيير نظام الهيئة
الأجتماعية والترويج للشيوعية وراء ستار النضال الوطنى . وقدم قادة
هذه المنظمات إلى القضاء وصرح إسماعيل صدقى باشا للممثل الصحافة
بان الحكومة تقوم بذلك « صونا للنظام الأجتماعى الذى تحرص على دعمه

وتوجيهه إلى الخير بالحدب على الطبقات الجديرة بالرعاية ومحاربة أعدائها وهي الجمل والمرض والفقير « (١٠) .

ومنذ هذا التاريخ أخذت الصحف تتحدث دون موارد عن « جريمة ضد الوطن » وعن « مؤامرة شيوعية تمد يبطه قرون استعمارها خلال البلاد ووسط كافة الفئات والطبقات الاجتماعية من الشباب المثقف وجمهير العمال والشعب الجاهل وليس لها من هدف إلا أن تحطم كل شيء متواطئة مع السادة الذين أعماهم طموحهم وحقدهم والعاجزين عن النظر لأبعد من مصالحهم المباشرة والعاجزين أيضا عن التنبؤ بالمآسى التي يعدونها لبلادهم . . أو أنهم في حالة ما إذا كانوا مدركين لها يقبلون المخاطرة بذلك كي يشبعوا مباشرة نهم أطماع لا يريدون الاعتراف بها » (١١) .

وفي نفس الوقت قدم إلى مجلس النواب مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون الجنائي ينص على فرض عقوبة الأشغال الشاقة على كل شخص قام عن اقتناع بإنشاء جمعية ثورية تهدف إلى تأكيد سيطرة طبقه على أخرى أو قلب النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينهض عليها وجود البلاد (١٢) وابتداء من هذه الفترة وحتى نهاية ١٩٤٩ لزدادت حملات التفتيش التي كانت تعقبها حملات اعتقال هدفها القبض على المخربين في كافة المدن المصرية .

ومع ذلك فقد كانت الحكومات التي تعاقبت منذ أكتوبر ١٩٤٤ تبذل كل ما في وسعها - وهي تتخذ لإجراءات القمع هذه - لتحسين حال أكثر الطبقات الاجتماعية فقرا . فتعهد أحمد ماهر باشا بمجرد وصوله الحكم بأن يولى عناية خاصة للمسائل العمالية وأن يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها أن ترفع مستوى معيشة الفلاحين (١٣) ثم وعد محمود فهمى النقراشى باشا بتنمية ثروة البلاد (١٤) وأخيراً أعلن

إسماعيل صدقي باشا عن عزمه على مكافحة «الفقر والجهل والمرض»، وأن يتبع باستمرار أساليب منهجية وعلمية لتحسين حالة الأهالي الاجتماعية حتى تليق بكرامة مصر وحتى تستجيب لاحتياجاتهم التي أهملت أو تنوسيت لوقت طويل (١٥) .

أما المشاكل الأكثر إلحاحا فقد حلت جزئيا عن طريق إقرار الاعتمادات التي كان الغرض منها مواجهة أعباء المعيشة في صورته مكافآت وتعويضات سواء لعمالي الحكومة أو للذين فصلتهم سلطات الحلفاء العسكرية وعهد بدراسة لإجراءات أخرى أكثر أهمية الى بعض اللجان الوزارية التي كان عددها في تزايد مستمر طوال سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ .

واجتمع ماسمى بالمجلس الأعلى للعمل لأول مرة في ٢٣ مارس ١٩٤٥ وضم إليه رئيس الوزراء نخبة من أصحاب الأعمال والعمال (١٦) وكلف المجلس بإعداد قلفون للعمل ووضع تحت يده العديد من مشروعات القوانين لدراستها : عقد العمل الجماعي ، التوفيق في منازعات العمل ، عدد ساعات العمل ، الراحة الأسبوعية الاجبارية ، التأمين ضد المرض والعجز والشيخوخة وحوادث العمل (١٧) .

ولمواجهة البطالة وامتصاصها تم إعداد خطة خمسية للمشروعات الكبرى . وفي سنة ١٩٤٥ أقر اعتماد قدره خمسة وعشرون ألفا من الجنيهات لإنشاء الطرق وشق الترع وتجهيف المستنقعات وتوصيل المياه النقية إلى قرى الريف ولإنشاء المدارس والمستشفيات (١٨) .

ومن جهة أخرى تقرر توزيع أكثر من نصف مليون فدان من أراضي الدولة على المزارعين بشروط سخية (١٩) .

ومع ذلك فقد انحصرت كل هذه المبادرات سواء في ذلك ما قامت به السراي أو ما قامت به الحكومة في نطاق بعض الاحسانات وفي نطاق

اجتماعات للبيان والمجالس وإعداد خطط لا يقبض لها أن تطبق إلا على آجال طويلة . عندئذ أصبح مفهوما أن هذه الإجراءات عاجزة عن التصدي الجدى للأفكار التى تنادى بالمساواة الإجتماعية — فظلت هذه الأفكار تشق طريقها فى دأب إلى العقول وتخترق نطاق جامعتى القاهرة والإسكندرية بل وتسلل إلى صفوف الجيش والبوليس مثيرة القلاقل فى الشارع والإضرابات فى المصانع .

وفى مناطق التجمع الصناعى فى المحلة الكبرى فى الدلتا وكذلك فى شبرا الخيمة فى ضواحي القاهرة ازدادت الاضطرابات منذ بداية سنة ١٩٤٦ فى يناير من هذا العام امتنع عن العمل خمسة وثلاثون ألفا من العمال يضمون بالدرجة الأولى عمال النسيج فى مصانع الحرير والأقطان والأصواف . وانتشرت الإضرابات بالجملة حتى لزم الأمر احتلال بعض المصانع بالقوة العسكرية . وطالب العمال بالآتنجاوز ساعات العمل ٤١ ساعة أسبوعيا بدلا من ٥٤ وبحد أدنى للأجور قدره ٣٠ قرشا يوميا وبدفع الأجور عن أيام العطلات والأعياد . وبعد أن هدأ الاضراب بعض الوقت استؤنف فى شهر مايو من العام نفسه وامتد إلى الإسكندرية حيث توقف عمال شركة الغزل عن أعمالهم (٢١) من ١٥ إلى ١٩ يولية واستمرت الحركة فى شهر سبتمبر ١٩٤٧ وكذلك فى شهر يناير ١٩٤٨ (٢٢) وجرت أعمال عنف استلزمت ليس فقط تدخل البوليس بل أيضا تدخل قوات الجيش .

وفى الوقت نفسه كانت القاهرة تغلى ، فى أكتوبر ١٩٤٦ تظاهر عمال شركة الترام للحصول على معاملة تماثل معاملة عمال الدولة وعلى يوم راحة أسبوعية وعلى عمل يومى لا يزيد على سبع ساعات وعلى أجر مضاعف عن العمل فى أيام الأعياد والمطالبة بسرعة إصدار قوانين التأمينات الاجتماعية وعقود العمل الجماعية (٢٣) .

وانفجرت إضرابات أخرى أولها إضراب عمال السكك الحديدية الذى أدى إلى إعلان الأحكام العرفية (٢٤) ثم إضراب عمال ومستخدمى شركات توزيع البنزين فى فبراير ١٩٤٨ وهو الإضراب الذى شل حركة المواصلات جزئيا (٢٥) واكتسبت الحركة الاجتماعية أرضا جديدة وأخذت تمتد شيئا فشيئا لتشمل مستخدمى وموظفى الدولة وأصبح الجميع يطالبون بتحسين أجورهم (٢٦) .

وفى أغلب الأحيان كانت تصحب مرات الامتناع عن العمل هذه - سواء طال أم قصرت - مشاهد من السلب والعنف . وقد أدى إضراب رجال البوليس بالذات فى الاسكندرية فى ابريل ١٩٤٨ لمدة تقرب من ٢٤ ساعة الى استباحة حقيقية للمدينة التى حرمت من حراسها وكان على القسوات المسلحة أن تلجأ لاستعمال السلاح لاعادة النظام الى المدينة (٢٧) .

وبعد ذلك بعدة أيام ثار ممرضو مستشفى قصر العينى بالقاهرة بعد أن أعياهم انتظار تحسين أوضاعهم وتحولت المستشفى حسبا ذكرت الصحف المحلية إلى ميدان معركة حقيقى حتى استلزم الأمر مهاجمتها بقوات من البوليس والجيش (٢٨) .

وانتقلت الحركة من المدن الكبرى إلى قلب الريف وأخذ الفلاحون بدورهم يتطلعون إلى تحسين أحوالهم . ودفعتهم بساطتهم الفطرية والساذجة إلى المطالبة بتوزيع الأراضى عليهم . بل لقد بلغ بهم الامر أحيانا إلى النزوع الى احتلالها بالقوة .

إن هذه الإضرابات لتشهد بمدى الاتساع الذى بلغته المشاكل الاجتماعية فى نفس الوقت الذى تكشف لنا فيه عن الجروح العميقة التى كانت تنخر فى المجتمع المصرى الحديث . وفى مثل هذا الجو من الضجر المتزايد صدر الأمر فى ١٥ مايو ١٩٤٨ إلى القوات المصرية

— ٢٨٩ —

بدخول فلسطين . وقد هيأت حالة الطوارئ التي غرقت على مصر كلها
خلال السنوات التالية الفرصة للوزارتين السعديتين اللتين رأسهما محمود
فهمى النقراشي باشا ثم إبراهيم عبد الهادي باشا لكي ترسلا إلى المعتقلات
التي أنشئت على عجل — دون تفرقة — كل المناوئين للنظام الذين كان
يوجه إليهم في معظم الأحيان ذلك الاتهام المزدوج : الشيوعية
والصهيونية .

هوامش :

- (١) قارن C.O.C. ١٩٤٠ ص ٤٩٩ — ٥٥٠ .
- (٢) يجدر هنا أن نذكر أنه كان من أهمها « مؤتمر نقابات عمال مصر » و « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » .
- (٣) قارن : الأهرام عدد ٢٤ أكتوبر ١٩٤٩ .
- (٤) قام النائب الشيوعي Piratin بتوجيه سؤال في مجلس العموم إلى وزير الخارجية حول إنشاء هذه اللجنة وأعلن وزير الخارجية في رده أنه ليس لديه أدنى علم بوجود مثل هذه اللجنة كما أعلن أن أى مثل لسلطات الأمن البريطاني لم يحضر جلساتها كما أن الحكومة لم تضع تحت تصرفها أى اعتماد Le Journal d'Egypte ٢١ فبراير ، ١٩٤٥ .
- (٥) كان يعمل في المفوضية السوفيتية في القاهرة — حسبما ذكرت مجلة الوحدة العربية — أكثر من ستمائة موظف مصرى . كما ذكرت المجلة أن المفوضية أنفقت أكثر من مليون جنيه مصرى في شهر واحد لمساعدة العمال المصريين المتعطلين .
- (٦) Journal d'Egypte ١٢ يولية ١٩٤٦ .
- (٧) هى صحف ومجلات : الوفد المصرى ، البحث ، الجبهة ، الفجر الجديد الطليعة ، أم درمان ، البراع ، الضمير .
- (٨) ومن الجمعيات والجماعات والنوادر التى تقرر حلها بموجب قرار مجلس الوزراء جماعة دار الأبحاث العلمية ، اتحاد خريجي الجامعة ، لجنة نشر الثقافة الحديثة ، الجامعة الشعبية الأهلية ، أسرة تحرير مجلة الفجر الجديد ، دار القرن العشرين ، رابطة فتيات الجامعة والمعاهد ، جماعة م درمان ، مركز الثقافة الشعبية ، مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ،

نادى الشرقية (le Journal d'Egypte) وقد نشرت القرارات الخاصة بهذه الصحف والمجلات والجمعيات والنوادي بالعدد ٦٩ من الوقائع : يوم الخميس ١١ يولية ١٩٤٦ - عدد غير اعتيادي (المترجم) .

(٩) فارن : C.O.C. ١٩٤٦ ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

(١٠) قارن : Journal d'Egypte ١٢ يولية ١٩٤٦ .

(١١) نفس المصدر .

(١٢) نفس المصدر ، عدد ١٠ يولية ١٩٤٦ .

(١٣) خطاب العرش في ١٨ يناير ١٩٤٠ قارن . C.O.C. ١٩٤٥ ص ٣٥٨ .

(١٤) خطاب العرش في ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ ، قارن : C.O.C. ١٩٤٥ ، ص ٧٢٢ .

(١٥) كتاب موجه من رئيس الوزراء إلى الملك فاروق عند تشكيله الوزارة ١٦ فبراير ١٩٤٦ (Journal d'Egypte ١٨ فبراير ١٩٤٦) .

(١٦) خطاب العرش في ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ قارن C.O.C. ١٩٤٥ ص ٧٢٧ .

(١٧) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٧٢٧ .

(١٨) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٤٨٦ - ٤٨٧ : ٧٣٤ .

(١٩) نفس المصدر ١٩٤٥ ص ٧٢٢ .

(٢٠) قارن : C.O.C. ١٩٤٦ ص ٤٦ .

(٢١) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ١٩٣ : ٣٦٤ .

(٢٢) نفس المصدر ١٩٤٧ ص ٣١٤ ، ١٩٤٨ ص ٣٢ .

(٢٣) نفس المصدر ١٩٤٦ ص ٣٦٤ .

— ٢٩٢ —

• (٢٤) نفس المصدر ١٩٤٧ ص ٢١٤

• (٢٥) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ٣٢

(٢٦) حول إضرابات ومطالب الموظفين أنظر C.O.C. ١٩٤٦ ص ١٩٣

• ١٩٤٦، ٣٦٣، ١٩٤٧ ص ٣١٤، ١٩٤٨ ص ٣٢

• (٢٧) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٥٣

• (٢٨) نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٣٥ - ١٣٦

الفصل العاشر

أزمة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وعودة الوفد إلى الحكم

مصر ومشكلة فلسطين

رغم أن المجال لا يتسع لدراسة المشكلة الفلسطينية إلا أن من المفيد أن نلم بعوامل القلق الجديدة التي أدخلتها إلى مصر تلك الدراما التي جرت في الأراضي المقدسة . فالخطر الصهيوني ظل عدة سنوات يشكل دافعا قويا لوحدة العرب بسبب ما كان يوحى به من خطر مشترك ضد كل الدول العربية . وزيادة على ذلك فإن حرب السكلام التي كانت تشن على هذا الخطر لم تكن سوى وسيلة سهلة لإطلاع الجماهير على حيوية العروبة وفعاليتها . وحيث أن كل الشواهد كانت تؤكد أن حل المشكلة يبدو بعيد المنال فإن الإعتبارات التي استجابت لها كل من الشعوب وقادتها لم تزد عن كونها إعتبارات عاطفية . بل لقد خدمت الصهيونية في أحيان كثيرة قضية العديد من الحكومات العربية ، باستحواذها على فكر الرأي العام وتحويل نظرة عن مشاكه الداخلية .

ومع ذلك فبعد أن تمت الموافقة على مشروع التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ دقت ساعة الحسم - إذ لم تعد المشكلة الفلسطينية مجرد أمر عاطفى بل أصبحت أيضا مشكلة سياسية . ولم يعد الأمر بالنسبة لجامعة الدول العربية قاصرا على تأكيد عزمها على إنقاذ فلسطين من الزحف الصهيونى والاحتفاظ لها بطابعها المزدوج العربى والإسلامى حتى لو اقتضى الأمر اللجوء إلى السلاح . وبعد صدور قرار هيئة الأمم المتحدة ثم إعلان إنتهاء الإنتداب البريطانى فى ١٥ مايو ١٩٤٨ حانت لحظة الانتقال من

مجال الأقوال إلى مجال الأفعال هنا ظهرت المصاعب وبانت الحزازات التي تدفع « بالدول الشقيقة » إلى الوقوف كل منها ضد الأخرى. وسوف تدفع هذه الحزازات إلى الوجود بذلك التضارب المؤسف بين التصريحات الخاصة بالتضامن الذي لا يفصم وهي التصريحات التي أسرف قادة الجامعة في الإدلاء بها متجهين بها إلى شعوب المشرق والمغرب في نفس الوقت الذي لم يكثرثوا فيه بمحاولة إعطاء مظاهراتهم الاستعراضية تلك ولو مجرد مظهر الفعل المحسوس . فقد اقترح العراق على سبيل المثال على الدول العربية قطع علاقاتها الاقتصادية بدول الغرب فاصطدم الاقتراح بالرفض القاطع من جانب الملك ابن سعود الذي يحصل على الجزء الأكبر من دخله من شركات البترول الأمريكية التي تعمل في بلاده ، ودعا الملك عبد الله من جانبه إلى انسحاب الوفود العربية من هيئة الأمم المتحدة وفوجئ بأن وقف ضده كل أعضاء الجامعة الذين أجمعوا على معارضة اقتراح لا يهدف إلا إلى خدمة مصالح شرق الأردن - الدولة العربية الوحيدة التي ليست عضواً في المنظمة الدولية . وأخيراً فعندما بدت ضرورة تعيين قائد عام للجيش العربية طالبت كل دولة بأن تحوز هذا الشرف . وعقدت الجامعة الاجتماع تلو الاجتماع وشكلت اللجنة تلو اللجنة دون الوصول إلى قرار . فقد رفض العراق من جانبه قبول قائد عام مصري ولم يسمح كبرياء مصر بقبول جنرال عراقي . أما عن الفيلق العربي المكتنظ بضباط ومستشارين بريطانيين فلم يكن لأحد من حماة العروبة الحريصين على استقلالها أن يعترف له بكفاءة ما . وصرف الأمين العام للجامعة النظر عن القيادة الموحدة وطالب بتكوين هيئة لأركان الحرب لم يتم على الإطلاق تعيين أعضائها . وأخذ كل جيش من الجيوش العربية التي دخلت الأراضي المقدسة في ١٥ مايو ١٩٤٨ يقاتل فوق أرض فلسطين لحسابه الخاص .

وأخطر من ذلك تلك الشقاكات التي نشبت بين الدول العربية عندما كان النقاش يدور حول تحديد الوضع المقبل للدولة الفلسطينية . فكانت فلسطين بالنسبة للملك على رأس مملكة صغيرة كشرق الأردن لا يكاد تعدادها يتجاوز الأربعمائة ألف نسمة هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى شواطئ البحر المتوسط وللضغط بقوة على الأراضي السورية واللبنانية التي لم تكف الأسرة الهاشمية يوما عن التطلع إلى امتلاكها منذ أكثر من عشرين عاما . وعلى العكس من ذلك كانت كل من مصر والسعودية تريد أن تبقى فلسطين بعد تحريرها حرة مستقلة على شكل جمهورية جديدة كان مفتى القدس - وهو شخصية دينية شديدة الإعجاب بالأساليب العسكرية - ينهيا لتولي رياستها ، واتخذت كل دولة عربية موقفا من تنفيذ أى من هذه الآمال المتعارضة . وفي مجلس الجامعة جاهدت مصر في سبيل نصره الرأى الذى تدافع عنه ودعمتها السعودية بتأييد غير مشروط .

وفي ٨ يولية ١٩٤٨ قررت الجامعة أن تكون لفلسطين « إدارة مدنية مؤقتة » . وبعد ذلك بشهرين أكد عبد الرحمن عزام أن الفلسطينيين أحرار في تحويل هذه الادارة إلى حكومة أو في تكوين حكومة جديدة (١) . وهذا ما حدث في ٢٣ سبتمبر حين اجتمعت في غزة في الأراضي التي تحتلها القوات المصرية « حكومة عربية لعموم فلسطين » تكونت كوادرها من اللجنة العليا التي يرأسها المفتى أمين الحسينى (٢) . وكان رد الفعل من جانب الملك عبدالله فوريا - فاجتمع في عمان في ٢ أكتوبر « المؤتمر الفلسطيني » وقرر عدم ثقته « بحكومة غزة » ثم عقد مؤتمر ثان في أريحا في أول ديسمبر أعرب عن رغبة في أن تشكل فلسطين وشرق الأردن مملكة واحدة تحت تاج الملك عبد الله (٣) . واستقبل كل من مجلس الوزراء في عمان ثم مجلس النواب وبعد ذلك مجلس الاعيان

فى ١٣ ديسمبر هذه الرغبة بالترحيب . (٤) وأخيراً فعندما خرقت الهدنة التى فرضها مجلس الأمن على المتحاربين وهاجمت القوات الاسرائيلية النقب فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ ظل الفيلق العربى لا يحرك ساكناً . والبقية بعد ذلك معروفة . فقد كان على القوات المصرية - برغم مقاومتها فى الفالوجا - أن تقاتل بينما هى تتراجع تتبعها القوات الإسرائيلية التى توغلت ٢٠ كيلو متراً فى الأراضى المصرية . ولم تقبل الأمر بوقف إطلاق النار فى ٧ يناير ١٩٤٩ إلا بعد أن اعترضتها القوات الجوية البريطانية (٥) . لقد حاقت الهزيمة بالعروبة ، وهاهى ذى « الدولة المزعومة » - إسرائيل - التى حكم عليها بالموت والفناء - تبقى . وكان لابد أن تكون لهذه الأحداث فى القاهرة وفى غيرها من العواصم العربية نتائج باقية وبالغة الخطر .

فى مصر ، كان لإقرار مشروع التقسيم قد قدم للجماهير المواطنين فى الأشهر الأخيرة لعام ١٩٤٧ سبباً جديداً للسلط ، ولم يكن قادة الدول العربية هم وحدهم الذين أججوا بتصرّياتهم غضب الجماهير ، فهى ذى الجامعة الأزهرية والجمعيات السياسية - الدينية العديدة بالقاهرة تنصب من نفسها المدافع البليغ عن الإسلام الجريح . فوجهت النداءات ودبجت المقالات ودعى مسلمو العالم الذين أشهدوا على ذلك العدوان الجديد الذى أصبح الإسلام منذ قليل ضحية له ، لأن يضحوا بأرواحهم وأموالهم دفاعاً عن القضية الفلسطينية . وقدمت هذه الدعاية النشطة للجماهير هى بالفعل معادية لبريطانيا العظمى دوافع جديدة للهياج .

وفى الأيام الأولى من شهر ديسمبر ١٩٤٧ كان المتظاهرون الذين قدرت الصحف عددهم بعشرة آلاف يخترقون شوارع القاهرة مطالبين بالسلاح ، مطلقين الصيحات المعادية لكل الدول المتهمة بإقرار مشروع التقسيم (٦) .

وفي ٥ ديسمبر وفي أثناء انعقاد المؤتمر العربي الإسلامي بفناء الجامعة الفاطمية القديمة صاح صالح حرب باشا وزير الدفاع الوطنى السابق الذى أصبح رئيساً لجمعية الشبان المسلمين - وهو يلوح لستمعيه بنسخة من القرآن ومسند : أيها الأخوة الحكمة الآن لهذا . وبعد ذلك بعدة أشهر وبموجب قرار إتخذه العلماء أصبح تحرير فلسطين واجباً دينياً على كل المسلمين كبيرهم وصغيرهم . أما دعوات التعقل التى كان ينصح بها رئيس الوزراء السابق إسماعيل صدقى فقد ضاعت وسط قفقة السلاح وصخب الجماهير .

وفي ١٥ مايو ١٩٤٨ اخترقت القوات المصرية الأراضي الفلسطينية واقترح فى ذلك الحين إقامة نصب لتمجيد « الجندي المجهول » وأمر الملك فاروق بتوزيع نسخ من القرآن على المقاتلين ووزع أحد أعيان المسلمين نسخاً من إنجيل لوقا ومتى على « الجنود المسيحيين الأماجد فى الجيش الظافر » (٧).

ومنذ الآن ، وفي جو يزداد توتره من وقت لآخر ، كانت القاهرة وبقية مناطق التكسد السكانى تتابع سير العمليات الحربية . وقد أثارت الهدنات المتعاقبتان اللتان أقرهما وفرضهما مجلس الأمن هياجاً فى المشاعر لم يستطع أن يحد منه رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا .

وخلال صيف وخريف ١٩٤٨ فى الوقت الذى عاد فيه الهياج ضد بريطانيا العظمى كانت القاهرة مسرحاً لمظاهرات عنيفة كانت تنقلب فى معظم الأحيان إلى أحداث تمرد وعصيان تعقبها مشاهد من السلب والنهب . وأخذت صحف القاهرة تشن الحملات على الأقلية اليهودية التى اتهمت بتعاطفها مع الحركة الصهيونية . ونشرت الصحيفة الوفدية « صوت الأمة » قوائم سوداء بأسماء التجار اليهود . وزادت الحملة ضد العناصر المشبوهة . وكانت هذه الحملة التى نظمها الدولة هى السبب فى كثير من المساوىء التى وقعت وجعلت الكثير من الانحرافات أموراً مباحة (٨) .

وانتهز الإخوان المسلمون - الذين كانوا باستمرار في مقدمة المعركة - الفرصة تحت شعارات مضللة فات أوانها وإن كانوا يحاولون أن يعيدوا إليها الحياة من جديد - انتهزوا الفرصة ليوصلوها اندفاعات الشارع ضد كل « لابسى القبعات » . وهذه الطريقة اكتسبوا في هذا المجال نفوذا وشعبية سمح لهم بأن يلعبوا أحيانا دوراً بالغ الأهمية .

جماعة الإخوان المسلمين

واغتيال رئيس الوزراء

وبرغم ذلك فلم تكن تلك الحملة النشطة التي شنتها جماعة الإخوان المسلمين ضد الصهيونية هي السبب الرئيسى لذلك النجاح غير العادى الذى أحرزته عقب الحرب . فخروجهم المفاجئ من دائرة الظل لا يفسره إلا ذلك السخط المتزايد للشعب المصرى على كل الأحزاب السياسية .

كان الإخوان يدعون منذ نشأتهم إلى إصلاح دينى شبيه بالإصلاح الذى نادى به مدرسة المنار التى أرادوا أن يواصلوا رسالتها (٩) فكانوا يجذبون - كما فعل رشيد رضا - العودة إلى إسلام القرون الأولى من الهجرة كما كانوا يشبهونه فى جعل مهمتهم تقوم على شرح وتفسير الرسالة القرآنية « بطريقة تتفق وروح العصر » (١٠) لكنهم ذهبوا إلى أبعد مما ذهب إليه رشيد رضا وزكروا على الأهمية الاجتماعية للقرآن والسنة . وأخذوا يزينون الأمر للفقراء حتى باتوا وقد لاح لناظرهم أن العصر الذى طال انتظارهم له ، عصر العدالة والمساواة بين مختلف طبقات الشعب ، آت عما قريب . وكانوا فى الوقت نفسه يطالبون باستقلال مصر التام . لكن وطنيتهم الشديدة ظلت إسلامية أكثر منها مصرية أو عربية . وكانت غايتهم القصوى على الدوام هى إعادة بناء المجتمع على شكل جامعة إسلامية عصرية لها أن تساهم فى سلام العالم وفى الحضارة

الإنسانية على أساس جديد من التناسق بين المادة والروح بالتأكيد على المبادئ العالمية للإسلام التي تدعو إلى الإخاء وتدل على الطريق الذي ينبغي أن يسلكه العالم المنعطش للقيم الروحية (١١) .

وفيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ ظل هذا المذهب الذي صيغ في جمل بليغة وبسيطة ينمو ويفسر وينشر في كتيبات صغيرة توزع بالمجان ، أو تباع بأثمان زهيدة وكذلك عن طريق صحيفة يومية هي : الإخوان المسلمون » ومجلة شهرية هي : « الشهاب » ثم عن طريق نشرة قليلة الأهمية كانت موجهة إلى الشباب الجامعي هي : « الطالب العربي » .

وخلال ذلك القلق والاضطراب اللذين إلتابا النفوس عقب انهيار الآمال التي تشجعت بها أثناء الحرب وجد برنامج الإخوان المسلمين جمهوراً يصغى له ويرداد من يوم إلى يوم . كما أن عجز الحكومات عن تحقيق آمال البلاد وعدم قدرتها على الوصول إلى علاج ناجح للمساوىء الاجتماعية بالإضافة للأزمة التي حاقت بالعروبة نتيجة للمشكلة الفلسطينية كان ذلك كله من بين العوامل التي دفعت إلى صفوف الإخوان بعدد ضخم من المصريين المقتنعين بأن مسئولية الانهيار الفاجع لآمالهم إنما تقع على النظام القائم . ومن جديد استعادت الفكرة التي دعمتها مدرسة المنار كل قيمتها ، وبدا الإسلام خلال ذلك العذاب الذي رزح على روح مصر الملاذ الأوحى الذي تهرع إليه ليس فقط العقول البسيطة بل وأيضاً عدد كبير من الصفوة . وفي هذه الأثناء كانت شعارات الجماعة المكتوبة بحروف ضخمة فوق جدران أحياء القاهرة الفقيرة أو على لافتات ضخمة بحروف بيضاء فوق أرضية خضراء في مداخل الأحياء البورجوازية ، كانت هذه الشعارات تتخذ كل مدلولاتها : الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أسمى أمانينا . وكانت المواهب الخطائية غير العادية التي يتمتع بها الشيخ حسن البنا

وخطبه الملهبة المطعمة بآيات من القرآن تلعب الدور الباقي. وخلال عدة أشهر أصبحت الجماعة التي كان هو مرشدها تضم مليوناً من الأعضاء وربما أكثر من ذلك .

ووجد الوفد في نفس هذا الوقت أن نفوذه يتضاءل وينهار ، وبعد أن حاول لفترة ودون أن يحرز نجاحاً يذكر أن يكسب الإخوان إلى جانب قضيته عاد يهاجمهم علانية وأخذت صحفه تحذر الرأي العام من « تعصبهم » الديني الذي يمكن أن يهيء للأجانب ذريعة جديدة للتحدث من جديد عن « حماية الأقليات » . وقد حاولت الأحزاب الأخرى الاعتماد على الإخوان كما فعل الوفد لكن جهودهم كذلك ضاعت هباء . فقد استطاع الشيخ البنا أن يستخدمهم أكثر مما استطاعوا أن يستخدموه ، وأحتفظ باستقلاله في الوقت الذي كان يستفيد فيه بمهارة من حزازاتهم ومنافسهم . كما استطاع أن يهب جماعته تنظيمياً قوياً ومتيناً يعتبر تجديد النظام الإسلامي القديم نظام الرباط ، في صورة حديثة ، فكانت تمارس متعاقبة في شعبها التي سرعان ما انتشرت فوق كل أرض مصر ، الشعائر الدينية والتدريب العسكري . وهكذا التحمت الإصلاحية المعتدلة التي نادى بها رشيد رضا بالثورية النشطة التي بشر بها جمال الدين الأفغاني ليندمج المبدآن في مبدأ واحد يجد في الارهاب والاعتقالات السياسية الصيغة المثل للتعبير عن نفسه . فلم يكن الإخوان الذين تجمعوا في تنظيمات شبه عسكرية (الجوالة) ليترددوا ، وهم المستعدون على الدوام لاطاعة أوامر مرشدهم طاعة عمياء ، في الانتقال من حيز القول إلى حيز الفعل متى أرادوا . ومع ذلك فلم تكن الظروف لتسمح لمصر فيما يبدو بأن تنغمس في ثورة يمكن أن تكون أصداؤها وتدايعياتها على بقية بلدان الشرق العربي والإسلامي بالغة الخطورة . لكن الإخوان في واقع الأمر كانوا يفسكرون في القيام بزحف على القاهرة ، يمكن أن يسمح لهم كاقدر دوا

بان يستولوا على مقاليد الحكم وعندئذ كان سيطبق نظام دستوري جمهوري
ثيوقراطي ، أما رئيس هذه الجمهورية الاسلامية الذي كان سينتخب
لمدى الحياة والذي كان سيتخذ لقب « خليفة » فكان عليه أن يحكم عن
طريق برلمان غير منتخب ووزارة مسئولة أمامه (١٢) وفي الوقت نفسه
كانت الجماعة على قمة الحركة الوطنية والمعادية للأجانب التي أججتها
وزادت من اتساعها حرب فلسطين ، وأردت هذه الحركة عندئذ مظهراً
جديداً على الجماهير الجاهلة المستعدة على الدوام الاستجابة لنداءات
فكرة أبعد ما تكون عن تسامى الروح . ومن خلال الهجوم على الصهيونية
كان المساس بالحضارة والأساليب الغربية وتدميرها هو الهدف : صليبية
حديثة لعقلية تفتنى إلى العصور الوسطى ، تعود إلى الحياة عن طريق تبني
بعض الإصلاحات ولم يكن عبثاً منها أن تنقص أمام الجماهير صورة
صلاح الدين .

لم تحسم حكومة القاهرة أمرها وتعزم على التصدي لهذه السلسلة من
العنف التي كانت تهدد باجتياحها هي نفسها في كل لحظة إلا في بداية شهر
ديسمبر ١٩٤٨ . وفي ٨ ديسمبر أصدر رئيس مجلس الوزراء محمود فهمي
النقراشي باشا قرار حلها ليدفع حياته بعد أيام ثمناً لهذا الإجراء الذي
كانت كل الأحزاب توافق عليه بل وتحبذونه دون أن تجرؤ على الاعتراف
بذلك علناً . وبعد ذلك بشهرين في ١٢ فبراير ١٩٤٩ اغتيل الشيخ حسن
البنّا بدوره في ظروف لا يحتمل أن يلتقي عليها الضوء ذات يوم على
الإطلاق (١٣) . ورأى الإخوان وقد حرّموا من مرشدكم ، وقد أصبحوا
موضع مطاردة البوليس . رأوا آمالهم تنهار . ومع ذلك فإن الخطر الذي
كانوا يمثلونه على نظام مصر السياسي لم يكن قد استبعد تماماً .

عودة الوفد إلى الحكم

لم تؤد النهاية الغامضة للشيخ البنا إلى توقف النشاط الإرهابي للجماعة المنحلة على الفور ، بل إنها على العكس من ذلك قد ساعدت على توسيع دعايتها الإرهابية سرا في الوقت الذي كانت فيه الحرب الفلسطينية قد أنهت إلى كارثة ، وتم توقيع هدنة رودس . ووزعت في شوارع القاهرة ومساجدها منشورات تهاجم الحكومة والسراى . وفي ٥ مايو أفلت رئيس الوزراء من محاولة إعتداء كانت تستهدف حياته واضطر الملك فاروق إلى العدول مؤقتا عن تأدية صلاة الجمعة في أحد مساجد العاصمة كما هو المعتاد . ولم تعد الحكومة التي طالما تسامحت بل طالما شجعت اضطرابات الشارع بقسادة على حفظ النظام إلا بصعوبة بالغة . وكان على إبراهيم عبد الهادى باشا الذى خلف النقراشى باشا في رئاسة الحزب والوزارة أن يتخذ إجراءات بوليسية عنيفة ، فمد العمل بالأحكام العرفية التي سبق أن أعلنت عند دخول الجيش حرب فلسطين لمدة عام ابتداء من ١٥ مايو ، واستوجب الأمر صدور قوانين جديدة لوضع حد للإرهاب واكتشفت مخازن للأسلحة والذخيرة وأحبطت مؤامرات كانت تعد ضد سلامة الدولة . وأدى الكشف عن إحدى هذه المؤامرات إلى إلقاء القبض على رئيس أركان حرب الجيش السابق عزيز المصرى باشا وإلى إحتجازه لمدة تقرب من شهرين من ١٥ يناير إلى ٧ مارس ١٩٤٩ . وفي نفس الوقت اتسعت الدعاية الشيوعية . وفي كل يوم كانت تكتشف خلايا جديدة وألقى أعضاؤها من شبان وطلاب وصحفيين ومحامين وموظفين في السجون وبلا رحمة وقدموا إلى القضاء . وتزايدت حوادث التنفيس والاعتقالات حتى أصبح عدد المحتجزين في سجون القاهرة وفي المعتقلات في مدى وقت قصير كبيراً جداً .

ثم جاءت المتاعب المالية لتزيد من صعوبة المهمة التي تواجهها الحكومة . فقد كان عليها أولاً وقبل كل شيء أن توازن ميزانية مثقلة بأعباء الحرب .

ولم يكن الإمكان أن يؤدي اللجوء إلى الاقتراض أولاً ودائع احتياطي الدولة الذي كان قد تضائل نتيجة لاقطاعات متتالية إلى سد عجز بلغ ما يقرب من ٤٢ مليون جنيه . ولم يكن ثمة مفر من فرض ضرائب جديدة ومن رفع معدل الضرائب التي كانت قائمة في ذلك الوقت . ولم يكن أمام رئيس مجلس الوزراء إلا أن يستسلم لذلك فطلب إلى مجلس النواب الموافقة على فرض ضريبة على الإيراد وتم التصويت عليها مع شيء من التبرم . لكن أعضاء مجلس الشيوخ رفضوا أن يوافقوا على زيادة الضرائب المفروضة على فوائد الأسهم التي تدفعها الشركات المساهمة إلى المساهمين . وفي بلد كمصر ، كان مغذ نهاية الحرب فريسة لمتاعب اجتماعية تتزايد بلا انقطاع ، لم يكن لمثل هذا الإجراء الذي جاء من جانب هؤلاء الذين كانت تسميهم بعض الصحف بالباشوات الأنانيين أن يمر دون أن يلفت الأنظار .

وإزاء المصاعب الداخلية والخارجية التي كانت تحاصر الوزراء ، فقدت الوزارة تضامنها وتماسكها كما فقد القصر مكانته ، وسرعان ما ظهر الوفد الذي لم يكن أمانة من يخشى منافستهم منذ حلت جماعات اليسار ومنذ إجراءات القمع التي اتخذت ضد جماعة الإخوان المسلمين تلك الجماعات التي كانت تجند أعضائها الجدد من بين جماهير الوفد خاصة ، سرعان ما ظهر في عيون الجميع باعتباره الحزب الأوحده الذي لا يزال يتمتع بشعبية تسكني للمعاونة على حل المشكلات المعلقة ، كما أن الوفد من جهته وأمام اتساع حركة الإرهاب التي كان يهاجمها شأنه شأن خصومة كان قد أوقف حملاته ضد

الأحزاب المشتركة في الحكم وعبر في بيانين رنانين عن نفوره من الشيوعية وعن إخلاصه للتاج وتمسكه وارتباطه بالإسلام . وأدى هذا الاعتراف العقائدي إلى تبديد آخر مخاوف السراي . فضلا عن ذلك فقد كان الملك فاروق يستشعر أمام هذا الفشل التام لسياسته الشخصية أنه لا ينبغي عليه أن يتهدى في معارضة عودة الوفد إلى الحكم . ألا بحسن أن يكون - هو - من الحكمة بحيث يلتقى مع الوفد على طريق المنافع المتبادلة ؟

وفي يوليو ١٩٤٩ بدا إمكان تحقيق هذه السياسة التي أملت الظروف ، فقدم إبراهيم عبد الهادي باشا استقالته وقبل الوفد الاشتراك في « حكومة وحدة وطنية » تحت رئاسة أحد أعضاء مجلس الشيوخ المستقلين : حسين سرى باشا . ولم يكن ذلك سوى إجراء انتقالي ، فعند اقتراب نهاية الدورة التشريعية ، رفض الوفد أن يقتسم مع خصوم الأمس من الأحرار الدستوريين والسعديين الدوائر الانتخابية لمجلس النواب الجديد . وكان على حسين سرى باشا أن يشكل في ٤ نوفمبر ١٩٤٩ وزارة جديدة محايدة وفي ٦ نوفمبر حل مجلس النواب وأجريت الانتخابات بعد ذلك بشهرين وأحرز فيها الوفد - وهو الحزب الوحيد الذي كان يجلس في صفوف المعارضة وقت حل التنظيمات اليسارية وجماعة الإخوان المسلمين - نجاحا ساحقا . وفي ١٢ يناير ١٩٥٠ شكل مصطفى النحاس باشا وزارته السادسة (١٤) وأصبح الرجل المنوط به - وقت تأليف هذا الكتاب - أن ينتشل مصر من الفوضى الداخلية التي أغرقتها في خضمها خمس سنوات من القلاقل .

هوامش :

- ١ - قارن C. O. C ١٩٤٨ ص ١٤١
- ٢ - نفس المصدر ص ١٤١ - ١٤٢ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ .
- ٣ - نفس المصدر ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .
- ٤ - نفس المصدر ص ٢٣٧ .
- ٥ - نفس المصدر ١٩٤٩ ص ٣٣ - ٣٥ ، وما بعدها .
- ٦ - نفس المصدر ١١٤٧ ص ١٩٢ .
- ٧ - نفس المصدر ١٩٤٩ ص ١٢٢ .
- ٨ - نفس المصدر ص ١٣١ - ١٣٢ ، ٢٢٤ .
- ٩ - حول هذه الجماعة التي أشير إلى وجودها لأول مرة فيما نعلم في مجلة :

Oriente moderno ١٩٣٦ ص ٤٠٥ يمكن الرجوع على وجه

الخصوص إلى :

J.T. Les frères musulmans, En terre de l'Islam 1947 pp. 61-66

وكذلك : حسن البنا ، إلى أي شيء ندعو الناس ، القاهرة ١٩٤٣ .

١٠ - قارن لوائح الجماعة التي نشرت عقب اجتماع الجمعية العمومية

الذي عقد في ٨ سبتمبر ١٩٤٥ .

١١ - نفس المصدر .

١٢ - قارن C. O. C ١٩٤٩ ص ٤٢ .

١٣ - نفس المصدر ١٩٤٨ ص ١٩٩ - ٢٠٢ ، ١٩٤٩ ص ٤١ - ٤٢ .

١٤ - قارن . Marcel Colombe, ou en eat le wafd Egyptien ?

l'Afrique et l'Asie, année 1950, No 10 pp. 36-44

خاتمة

قد يكون من العبث أن نحاول في خاتمة هذا الكتاب أن ننبا بما سوف تكون عليه أحوال مصر خلال السنوات القادمة ، وأقصى ما بمقدورنا هو أن نستخلص من تاريخ نصف قرن انقضى بعضا من الأحاسيس التي تفرض نفسها على كواحد من مفكرى الغرب .

لقد كان على مصر منذ عهد محمد على ، وقد أولت اهتمامها للتجدد والسودد ، أن تختار بين الصيغ التقليدية للحياة الشرقية ، وهو ما يؤهلها له ماضيها ، وبين التصورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بأوروبا . ثم إن الثيوقراطية الوهابية التي انتصبت أمامها كشال منذ نهاية القرن الثامن عشر لم تكن في نظرها على الإطلاق هي الشكل الذى ينبغى أن يحتذى . لكنها - أى مصر - أيضا وفى الوقت نفسه إسلامية إلى حد لم يجعلها بعد الحرب الأولى تتخذ نفس مواقف الكالية العلمانية التي أخذت بها الجمهورية التركية . وبين هذين النموذجين المتطرفين نذرت مصر نفسها للوصول إلى حل توفيقى ، فحاولت أن تعقد زواج وفاق بين الإسلام بشكله التقليدى وبين التجديد على النمط الغربى .

لقد استعارت مصر من الغرب المسيحى - فى الوقت الذى ظلت فيه تحتفظ بالإسلام كدين رسمى لها - أساليبه وأنظمته بل وفى معظم الأحيان حياته . ومع ذلك فلم يكن يبدو فى أية لحظة على الإطلاق أنها تدرك أن الحياة التي تتخذها كإنموذج إنما هي نتيجة لتطور طويل وازدهار لثقافة عمرها ألف عام . ولقد ظلت هذه الحضارة فى مجموعها غريبة عليها . واعتقادا منها - أى من مصر - بأنه يكفى أن تقلد أوروبا حتى تستطيع أن ترتفع بنفسها إلى نفس مستواها فإن مصر لم تأخذ عن أوروبا إلا أشكال

ومظاهر حضارتها ولم نحاول أن تتعمق هذه الحضارة أو أن تتمثل روحها واعتقد مثقفو مصر وصفوتها أنهم قد وجدوا في مبدأ سيادة الدولة، علاجاً ناجماً جديداً من شأنه أن ينقذ بلادهم من السيطرة الأجنبية. ومع ذلك فقد أخذوا بهذا المبدأ لا عن اقتناع تام وإنما رغبة منهم في أن يرهنوا للغرب على أن مصر يمكنها أن تتخلص من سيطرته ووصايته. لقد كان هذا المبدأ بالنسبة لهم وسيلة لا غاية. ولذلك تخلف قناع الأنظمة التي استوردت من الخارج ظلت هي تعيش الأساليب والمباهج الشرقية القديمة. وإن تم ذلك في أطر جديدة غلف بها. فعلى أبقاض فكرة سلطة الحاكم المطلقة، حاولت الأحزاب السياسية جاهدة أن تقيم ديكتاتوريتها الخاصة. فاعتاد كل واحد من هذه الأحزاب جميعاً ما أن يحوز السلطة أن يضيق بشدة على حرية الانتخابات فلا يترك لخصومه إلا إمكانية «مقاطعة» هذه الانتخابات. وهكذا زيفت الوظيفة المعتادة والطبيعية للنظام البرلماني، وهكذا أيضاً اتخذت المعارضة من الشارع منصة لها لأنها حرمت من أن تقول كلمتها داخل البرلمان. وهناك في الشارع وليس من تحت قبة البرلمان، دارت المعارك السياسية. وماله دلالة أنه على مدى خمس وعشرين سنة لم يحدث أن حصل حزب أية وزارة أجرت الانتخابات على أقلية الأصوات، كما لم تضطر حكومة واحدة للاستقالة نتيجة تصويت بسحب الثقة منها. وفي مقابل ذلك، فقد كانت نقطة البدء في الأزمات الوزارية — عندما لم تكن من صنع الملك أو بريطانيا العظمى — هي مظاهرات الشارع.

وهكذا قامت المزايدات الوطنية والمعادية للأجنبي على شكل مهاج سياسي، فقد لجأت إليها كل الأحزاب المتنافسة. ولكن، فحيث لم يكن يعنى هذه الأحزاب عندما تعتنى كراسي السلطة أن تنفي بالتعهدات التي قطعتها على نفسها عندما كانت بعيدة عن السلطة فقد بدأت تنفثاً شيئاً فشيئاً هوة بين القادة والجماهير، هوة يزداد عمقها من عام لعام. وأصبحت

الحركة الاجتماعية تمارس ابتداء من أسفل السلم الاجتماعي وهي التي ظلت تمارس لمدة طويلة بدءاً من الصفوة ، وأفلتت إدارتها تدريجياً من الأحكام لتنتقل لأيدى عناصر غير مسئولة . وتركت مصر نفسها لموجة وطنية سرعان ما حرفت معها رجال الدولة أنفسهم ، ووجدت الحكومات نفسها - وقد اضطرت أن تأخذ في اعتبارها مطالب الرأي العام التي تخيب عن غالبية المراقبين الغربيين - تسير في طرق مسدودة واضطرت في أغلب الأحيان إلى الاستقالة ، بل وسقط رؤساؤها في بعض الأحيان صرعى برصاص الاغتيال . وهذا ما يفسر تلك العقبات الهائلة التي واجهتها حكومات القاهرة غداة الحرب لكي تجعل الرأي العام يقبل إبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا العظمى . وكان بقاء القوات الإنجليزية في منطقة قناة السويس واتجاه السودان نحو الحكم الذاتي بمثابة الفدية التي دفعتها هذه الحكومات ثمناً لسياستها العاطفية والمضطربة التي لم تشأ أن تأخذ الحقائق في اعتبارها والتي أسلست قيادها دوماً للفورات الشارعة واضطراباته . كما أن مصر رأت أحلامها في التجانس والتماسك العربي تتبدد . وإذا كانت قد استطاعت حتى ذلك الحين أن تقطع على هاشمى عمان وبنداد الطريق إلى دمشق فإن سياستها الفلسطينية لم تجلب لها إلا المرارة والضيقة وخيبة الأمل . ويمكننا أن نعتقد دون رغبة منا في إعادة صنع التاريخ بأنه كان بإمكان مصر أن تتجنب الهزيمة لو أنها باركت المطالب الإقليمية الأردنية بدلاً من الوقوف في وجهها ، وحيث كانت ستلقى الدعم من الميلن العربي ، ولم يكن سيقدر عليها أن تتحمل وحدها عبء الهجوم الإسرائيلي ، ولكان من الممكن ألا تقع النقب - التي أعطتها خريطة التقسيم للدولة اليهودية - في أيدي اليهود لو أن الدفاع عنها قد تم بطريقة أفضل . وكان يمكن للقوات البريطانية أن تجد في صمت هذه الصحراء الكتوم وبعيدا عن أنظار جماهير المواطنين وفي مأمن من المظاهرات الصخابة في القاهرة والإسكندرية مكاناً شاسعاً ومأموناً لتعسكر وتتجمع فيه . لكن النقب الآن في أيدي سلطات إسرائيل .

ولقد تركت نوبات الفشل السياسية والعسكرية هذة في كرامة المصريين حرجا غائرا و شاء الكثيرون منهم ألا يروا ذلك إلا كفتيجة حتمية للانصراف عن شعائر الدين المقدسة وإلا كعلامة قاسية لها مغزاها على غضب الله؛ فهو إنذار من السماء إن لم يكن عقابا منها وعاد من جديد بعنف ومضاء ذلك الصراع بين القديم والحديث الذى كنا ظننا من قبل انه قد هدا . ووضعت على بساط البحث من جديد أزمة الإسلام فى مواجهة العالم الحديث . وهذا مايفسر لنا ذلك النجاح الواسع الذى أحرزته دعوة الإخوان المسلمين للعودة إلى العصر الذهبى . لكن هذه من الدعوة لم تكن سوى بوتوريا رومانسية لاتتوافق مع متطلبات الحياة اليومية الملحة ولم يستطع الشيخ الينا أن يرتفع بنفسه لأعلى مماذهب إليه أسلافه فى القرن الماضى حتى يفتن إلى المبادئ التى يمكن أن تقوده إلى تجديد حقيق للإسلام ، فظل برناجه عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية غامضا وغير محدد . كان حلما أكثر منه واقعا . وفى مقابل ذلك فإنه برفعه يبارق الإسلام لم يفعل سوى أن زاد من حدة الوطنية الشعبية والعداء للأجنبى ، وزاد من عزل الشرق عن الغرب وساهم فى تأكيد الأسطورة التى تقول بأن حضارة الغرب ما هى إلا مادية مدمرة لكل ما هو روحى وأنهار رمز للفساد والخراب والموت

ولم يكن بإمكان مصر ، وقد انسأقت طائفة أو مختارة فى تيار الغرب برغم أنها لم تكن قد سبقت بقية الدول الإسلامية فى هذا المضمار - أن تعود القهقرى . ومنذ ذلك الوقت لم يكن عليها أن تبرهن بالدليل على ضرورة النقل عن أوروبا - إذ أن هذه المرحلة كان قد تم تجاوزها بعد أن أصبح الاقتباس عن أوروبا أمرا ملبوسا ينمو بأنظام فضلا عن أن محو آثاره لايعنى إلا إغراق البلاد فى الفوضى الكاملة . ومثل هذه الحركة التى سيكون مآلها الفشل لا محالة سوف تجعلها تفقد ثمرة المجهودات الدموية

التي بذلتها منذ عصر محمد علي . وعلى كل حال فإن الدلائل الباعثة على القلق والتي يذبحى التفكير فيها متوفرة فقد خلقت دعوة الإخوان بين الجماهير التي تصل نسبة الأمية بينهم إلى ٨٠٪ أصداء وانعكاسات عميقة ، وسوف تظل الدولة الإسلامية المثلى التي بشر الشيخ حسن البنا بمجيئها في نظرم المثال الذي يذبحى العمل على تحقيقه . أما البرواناريا المصرية - وقد تركت لحالها وبدون أية ارتباطات كبيرة مع الأحزاب السياسية التي لانهم إلا بأصواتها عشية الانتخابات - فمن الممكن أن تتجمع في أية لحظة حول « مهدى » جديد تستطيع نداءاته الحماسية أن تضرم النار وأن تبعث إلى الحياة بعقيدة تغط في نوءها منذ قرون دون أن تلفظ أنفاسها . كما أن من الممكن كذلك بالنسبة لها في حالة العوز هذه التي تحياها ، أن تعبر أذنها للمادية الماركسية ، وما اتساع المدى الذي وصلت إليه حركة المطالب الاجتماعية وما الإضرابات العديدة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة ، وما تطور الحركة النقابية وفضاط الخلايا الشيوعية ، سوى دلائل على اختصار متزايد لهذه الأفكار في النفوس . ولقد استنفرت هذه الحركات وأقلققت بوجوازية المدن الكبرى ودعاة السنة الحنيفة . واقدحلت جماعة الإخوان المسلمين ووضععت على الهامش ، وصدرت الأحكام الرسمية التي تدين مبادئ اليسار ، ولكن إجراءات القمع هذه مع ذلك لم تحقق هدفها ولم تفعل سوى أن زادت من الانفصال القائم بين البورجوازية الحاكمة الطبقة الوحيدة التي استفادت من طبع مصر بالطابع العصري وبين الطبقات الشعبية التي تنخبط في بحثها في الأيديولوجيات المتعارضة عن الأكسير العجيب القادر على تخفيف حدة المساوىء التي تقاسى منها منذ قرون والتي لم تحرك على الإطلاق عطف أو شفقة ولو واحد فقط من زعماء

- ٣١١ -

مصر وظل ذلك التمييز القديم الذي كان يضعه المؤرخون العرب القدامى
بين الخاصة والعامة يحتفظ بكل معناه وكل قيمته .

إن الصراع بين هاتين الطبقتين الذي سبق أن اشتعل يهدد بالانشار
وهو الذي سوف يسيطر فيما يبدو على تاريخ السنوات القادمة .
وستربط أقدار مصر في ، النصف الثاني من القرن العشرين بمسار هذا
الصراع إلى أقصى حد .

ملحوظة

تحتوى ملاحق النسخة الأصلية على نص دستور ١٩٢٣ ومعاهد ١٩٣٦ وقوائم بتشكيل الوزارات التى تعاقبت على مصر خلال فترة هذه الدراسة ولم نود أن نورد نصوص هذه الملاحق فى الترجمة ، لسهولة الإطلاع عليها فى مصر .

تصويبات

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٧	١٧	وارن	نوازن
٤٥	١٧	موضع	وموضع
٤٩	١٨	يستند إليها	تستند إلى
٥٧	١١	ودحل	وحل
٥٨	١٩	بقبول إداة	بقبولها. وأدى إلى
			القطيعة بينهما إداة
٥٩	١٢	الدستورين	الدستورين
٥٩	٣٠	الحاكمة	الحاكمة
٦٤	١١	انعقاد	انتقاد
٦٦	١٠	غير متوتر	متوتر
٦٧	٥	وأوغامه	وإزغامه
١٠٥	١	السراع	الصراع
١١٨	٢٢	كل	لكي
١٢٢	٢١	لأمو	الأمر
٢٢٩	٢٢	إبعدا	إبعاد
١٤١	٨	غبيورين	غبيورون
١٤٤	١١	حين	حين
١٤٩	١٦ و ١٥	وكان مصطفى	وكان على مصطفى
١٦٠	١٨	الأورساط	الأوساط
١٦١	٦	اتبعو	اتبعوها
١٦٧	١١	القومييات	القومييتان

صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٧٢	١٠	إذا	إذ
١٧٢	١٦	يستطع	يستظع
١٧٢	٢١	بدأة	بدأت
١٧٧	١٤	يتجهمون	يتهمون
١٨٢	٩	كانا	كانوا
١٨٣	٢	لأبنائهم	لأبجائهم
١٧٨	٣	لا تكز	لا يرتكز
١٩١	٢١	المعنوبة	تحت عنوان



General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

٦ ميدان طلعت حبيب القاهرة ب ٧٥٦٤٢١ مكنبة مدبولي
MADBOULI BOOKSHOP 6 Talat Harb SO Tel 756421
طبع بالمطبعة المصية - ت : ٣٩١١٨٦٢